



مجلد البحوث والاوراق المشاركة  
في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني  
لكلية العلوم السياسية - جامعة بغداد  
بالتعاون مع  
المعهد العراقي للحوار

التطورات المنهجية والمعرفية في العلوم السياسية:

# واقف العلوم السياسية في العراق والعالم العربي

٢١-٢٢ كانون الأول ٢٠٢٢ / بغداد



مجلد البحوث والاوراق المشاركة  
في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني  
لكلية العلوم السياسية - جامعة بغداد  
بالتعاون مع  
المعهد العراقي للحوار

تحت عنوان

## التطورات المنهجية والمعرفية في العلوم السياسية: واقع العلوم السياسية في العراق والعالم العربي

للمدة من ٢١-٢٢ كانون الأول ٢٠٢٢ / بغداد

الشركاء في المؤتمر



المعهد العراقي للحوار

**IPRI** Islamabad Policy  
Research Institute  
Research | Innovation | Dialogue | Policy

مؤسسة إسلام آباد للبحوث السياسية - باكستان

## أهداف المؤتمر

يهدف مؤتمر العلوم السياسية الدولي والذي عقد تحت عنوان «التطورات المنهجية والمعرفية في العلوم السياسية: واقع العلوم السياسية في العراق والعالم العربي» في بغداد-العراق للمدة من ٢١ - ٢٢ كانون الأول ٢٠٢٢، إلى الجمع بين الباحثين والأكاديميين والعلماء لتبادل خبراتهم والأفكار الجديدة ونتائج البحوث حول جوانب العلوم السياسية جميعها ومناقشة التحديات العملية التي تمت مواجهتها والحلول المعتمدة، إلى جانب المناقشات حول أحدث التطورات والاتجاهات والاهتمامات العلمية والتحديات في هذا المجال، علاوة على الإسهام في استشراف وبناء مستقبل العلوم السياسية بناءً على مبادئ التبادل المفتوح للمعلومات والتواصل عبر الحدود بين مختلف المشارب الفكرية والعلمية.

تطمح كلية العلوم السياسية إلى أن يكون المؤتمر خطوة رائدة تستمر سنوياً، ليكون أحد أكثر الأحداث الأكاديمية تأثيراً في هذا المجال، ويسجل مع الوقت تاريخ طويل وسجل حافل. كما يعمل القائمون على المؤتمر على أن يبدأ مؤتمر كل سنة من حيث أنهى مؤتمر السنة السابقة وما خرج به من طروحات ونتائج، ليكون المؤتمر سلسلة متكاملة الحلقات.



## كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

أ. م. د. عادل عبد الحمزة ثجيل

عميد كلية العلوم السياسية

جاء عنوان المؤتمر متزامنا مع رؤية ورسالة وأهداف الكلية الجديدة ، التي وضعها مجلسه الموقر ، والتي انطلقت من : (كلية في علم السياسة : رائدة علميا ، متميزة تعليميا ، مبدعة بحثيا ، مساهمة تنمويا) . ومتوافقا مع الاهداف التي تسعى إليها كلياتنا الرائدة في مجال اختصاصها من : إعداد برامج تعليمية متميزة ، وتحقيق بيئة علمية متطورة ، وتأهيل ملاكات متخصصة في علم السياسة لتلبية حاجة السوق ، وإنتاج البحوث العلمية الرصينة ، وتعزيز مهارات البحث والتحليل والارتقاء بمستوى التخصص والبحث العلمي .

زعمت الدراسات التي تؤرخ نشأت علم السياسة بأنه علم غربي لا سيما وأنه ولد في حاضنة تلك الدول ، كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، وهذه النظرة تتجاهل إسهامات معرفية غير غربية : منها الصينية والعربية الإسلامية ، وكان لها الأثر الكبير في وضع اسس هذا العلم ، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر بالأفكار المتحيزة معرفيا ، والمتمركزة حول الذات الغربية لا سيما وإن الاسهامات العربية الإسلامية كان لها دورا بارزا في الدراسات والنظريات المتعلقة بأصول نظام الحكم وتأطير الدساتير والدراسات الاجتماعية-السياسية .

إن علم السياسة بقدر ما هو علم حديث النشأة قياسا بالعلوم الأخرى لا يزال يسطدم ببعض المزاغم السلبيية التي تذهب إلى القول بأن علم السياسة يعيش عالية على العلوم الاجتماعية الأخرى ، لا سيما في موضوعه ومنهجه وأهدافه ، ولم تكتف بذلك بل عدت هذا الحقل دون وجود ميدان خاص ينفرد به عن سواه من العلوم الاجتماعية مثل القانون والاقتصاد وعلم الاجتماع ... الخ . غير انه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من تطورات وتحولات

وبزوغ ظواهر سياسية جديدة، وانقسام العالم على كتلتين، وقيام كيانات دولية جديدة، إلى جانب التطورات العلمية والتكنولوجية في المجالات المعرفية والعلمية التطبيقية والإنسانية والاجتماعية كافة، كل هذه العوامل أكسبت أهمية لعلم السياسة وفتحت الباب للبحوث السياسية والدراسات المستقبلية، وأعطت علم السياسة أبعاد جديدة تميزه وتبرزه عن العلوم الاجتماعية الأخرى. ففي العام ١٩٤٨ اكتسب علم السياسة شخصية متميزة عن غيره من العلوم الاجتماعية بظهور قائمة اليونسكو التي حدد من خلالها علماء السياسة المجتمعون في باريس قطاعات العلوم السياسية.

غير إن عربيا لم تشهد المنطقة حضورا لعلم السياسة كتخصص أكاديمي الا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تأسس أول قسم يهتم بهذا المجال في معهد البحوث والدراسات العربية عام ١٩٥٣ تحت مسمى قسم البحوث والدراسات السياسية، وشهد عام ١٩٥٩ تأسيس قسم السياسة في جامعة بغداد، وكذلك في كلية الاقتصاد والسياسة في القاهرة للعام نفسه، ومنذ ذلك الحين توالى تأسيس كليات وأقسام العلوم السياسية في مختلف الجامعات العربية.

يطرح المؤتمر تقييم تاريخ علم السياسة في العراق والعالم العربي، ويفحص تاريخ الحقل عربيا وعراقيا من منظور نقدي، ما يُمكن أعضاء المجتمع الأكاديمي العربي من الوقوف على أهم العراقيل المعرفية والتحديات العلمية التي تواجه هذا الحقل، وما زالت تواجه التخصص، ومناقشة سبل مواجهتها داخل حدود الأكاديميات وخارجها، لتكمن أهداف المؤتمر بما يأتي.

١. خلق منصة علمية لأساتذة علم السياسة في العراق والعالم العربي تسهم في التشبيك والتعاون لخدمة الحقل المعرفي علميا ومنهجيا.
٢. إبراز الدور العربي في نظرية المعرفة وما يواجهه من تحديات.
٣. رصد أهم التحديات التي تواجه تطوير حقل علم السياسة عربيا وعراقيا، والمبادرة بطرح المعالجات.
٤. تعزيز دور علم السياسة نظريا وعمليا في خدمة التنمية الشاملة في البلدان العربية، وتقديم حلول للأزمات السياسية والاجتماعية، وترشيد صنع القرار السياسي.
٥. استشراف مستقبل علم السياسة في العراق والعالم العربي.

للإجابة عن هذه الإشكاليات الكبرى ، ولمحاولة تحقيق الاهداف السابقة ، تم تصميم المؤتمر ليتناول بالبحث والدراسة ماضي وحاضر ومستقبل علم السياسة موضوعا ومنهجيا وأهدافا ، وتسليط الضوء على عمليات التغيير والتطور التي حصلت في الحقل العلمي في العراق والعالم العربي ، كما يتناول المؤتمر بالبحث والحوار العلمي كيفية الارتقاء بهذا الحقل الحيوي ليوازي ما يحدث في البلدان والجامعات المتقدمة ، في ضوء ذلك قسمت محاور المؤتمر على سبع محاور رئيسة تحاول أن تغطي أهم المتغيرات العلمية التي حدثت في حقل الدراسة ، واستلمت اللجنة العلمية ثلاثين بحثا أصيلا توزعت على محاور المؤتمر .

لقد تم الإعداد للمؤتمر قبل اكثر من ستة اشهر ، واستند إلى العديد من اللقاءات العلمية التحضيرية لإعداد فلسفة المؤتمر ورؤيته والاطر والأدوات المطلوبة لتحقيق أهدافه ، إذ تم تشكيل لجنة علمية وأخرى تحضيرية للإشراف والمتابعة بكل ما يتعلق بشؤون المؤتمر وأعماله ، وعلى الرغم من كثرت الصعوبات التي اعترضت انعقاد المؤتمر وتأجيله لأكثر من مرة فإن انعقاده في هذا اليوم شكل نجاحا بنسبة عالية لهذه الجهود ، على أمل أن يتوصل مؤتمرنا هذا عبر النقاشات والحوارات العلمية الجادة والرامية إلى ترسيخ ملامح الرؤية العراقية والعربية لعلم السياسة حقلا وموضوعا ومنهجيا مستقلا له أبعاده وحدوده العلمية الواضحة .





انسجاما مع اهداف المعهد العراقي للحوار في اطار تعزيز التعاون مع الجامعات العراقية شارك المعهد كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد مؤتمرها الدولي الثاني الموسوم (التطورات المنهجية والمعرفية للعلوم السياسية.. واقع العلوم السياسية في العراق والعالم العربي)، الذي عقد في بغداد للمدة من ٢١-٢٢ كانون الاول ٢٠٢٢ بهدف صياغة رؤية جديدة مشتركة، وتعزيز فرص التعاون بين مراكز الابحاث والتفكير ومنظمات المجتمع المدني .

تأتي مشاركة المعهد في هذا المؤتمر في سياق دعم اهدافه ورسالته ومحاوره التي تتركز على تطوير واقع مناهج وتدريس العلوم السياسية في الجامعات العراقية والعربية وبمشاركة اكثر من ثلاثين باحثا من داخل وخارج العراق، قدموا في جلسات المؤتمر بحوثا ودراسات تضمنت مقترحات وتوصيات لتطوير واعادة صياغة المناهج والمفردات الدراسية وتحديثها بالاستفادة مما توصل اليه العلم من ابتكارات ونظريات جديدة، في حقل العلوم السياسية .

عباس راضي العامري

مدير المعهد العراقي للحوار



## المحتويات

- ٢ ..... الشركاء في المؤتمر
- ٣ ..... أهداف المؤتمر
- ٥ ..... كلمة رئيس اللجنة التحضيرية
- أ.م.د. عادل عبد الحمزة ثجيل
- ١٥ ..... تطور تدريس العلاقات الدولية في العراق  
سعد حقي توفيق
- ٢٩ ..... أفكار حول تدريس مادة الفكر السياسي  
أ. د. علي عباس مراد
- ٣٥ ..... تداخل الايديولوجي والمعرفي في دراسة الفكر السياسي الإسلامي  
أ.د. أمل هندي الخزعلي – أ.د. اياد خلف العنبر
- تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية  
وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية
- ٤٧ ..... أ.د. ماجد محي عبد العباس – م.م. علي مهدي كاظم
- النظرية في العلاقات الدولية :
- ٦٩ ..... دراسة في توظيف البعد الاجتماعي في النظرية البنائية  
أ.د. هالة خالد حميد – أ.د. قاسم محمد عبد

- ٧٨ ..... الاستقلالية في العلوم السياسية: نحو علم سياسة منتج  
أ.د. احمد علي محمد- م.د. شروق اياد خضير
- ١٠٣ ..... العلوم السياسية في مصر: النشأة والتطور  
أ.د. نجاح الريس - أ.د. شريفة فاضل محمد  
أ.د. هالة الرشيدى - د. وفاء على داود
- ١٢٧ ..... تطور المنهج العلمي في العلوم السياسية  
أ.م. أسامة عبد علي خلف- أ.م.د. منتصر مجيد حميد
- تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي:  
١٤٣ ..... رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل  
أ.م.د. محمد ميسر فتحي
- ١٥٧ ..... دراسة النوع الاجتماعي في العلوم السياسية  
أ.م. بسمة خليل نامق الأوقاتي
- ١٧٥ ..... العلوم السياسية في العالم العربي: التحولات وجدل النظرية والتطبيق  
محمد العربي العياري
- ١٨٧ ..... علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية  
إيمان عبد العظيم سيد أحمد
- ٢٣١ ..... مناهج دراسة الأزمات السياسية  
م.د. أورداد محمد مالك كمونة

- ٢٤٣ . . . . . اثر المدرسة الواقعية في تدريس العلاقات الدولية في الجامعات العراقية . . . . .  
د. هبة نصير عبدالرزاق
- التكنولوجيا الرقمية والعلوم السياسية  
٢٥٩ . . . . . في الوطن العربي : بين الواقع والطموح . . . . .  
م. د. زمن ماجد عودة
- ٢٧٤ . . . . . العلاقة المتبادلة بين العلوم السياسية والنظام السياسي في العراق . . . . .  
م. د. سعيد كاظم أحمد
- علاقة العلوم السياسية بالنظم السياسية العربية الحديثة  
٢٩٥ . . . . . قطر انموذجا . . . . .  
الباحثة : اسراء عبد علي كاظم
- الشرعية الدستورية في العلوم السياسية وأثرها  
٣١١ . . . . . على الانظمة السياسية العربية المعاصرة . . . . .  
عبدالاله مشعل نواف الحسان- أ.م.د. سداد مولود سبيع

مراجعة لغوية

د. شيماء محمد عبيد - م. فاطمة رضا عطية

## تطور تدريس العلاقات الدولية في العراق

الأستاذ المتمرس الدكتور

سعد حقي توفيق

معهد العلمين للدراسات العليا

### المقدمة

تُعنى العلاقات الدولية بدراسة العلاقات والتفاعلات بين الدول والوحدات الأخرى في النظام الدولي ، اذ انها أصبحت تهتم بدراسة المجتمع الدولي ، ولم تعد تقتصر على حركة التفاعلات بين الدول لوحدها فقط ، وانما تشمل التفاعلات بين الدول وغيرها من الوحدات الأخرى ايضاً مثل المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات والجماعات والافراد وهي تفاعلات لا تتعلق بالجوانب السياسية فقط ، بل انها تتعلق بالجوانب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ايضاً . انها دراسة توسعت من الدراسة التاريخية الى دراسة مشاكل الحرب والسلام في العالم ودور المؤسسات الدولية في إرساء روح السلام في العالم . وأصبحت تهتم بدراسة مشاكل وقضايا المجتمع الدولي .

لقد شهد منهج تدريس العلاقات الدولية في العراق تطوراً كبيراً منذ نشأة قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد في العام ١٩٥٩ وحتى الوقت الحاضر . ومرت دراستها بمراحل متعددة ، فمن الدراسة الوصفية تطورت نحو الدراسة العلمية ، واخذت تركز على الجانب النظري والفكري ، من خلال الاستفادة من مناهج الجامعات المرموقة في العالم . كما ازدادت هذه الدراسة تعمقاً وتفصيلاً ، وتم إعادة النظر في منهج تدريس العلاقات الدولية على مر السنين لعدة مرات ليواكب التطورات العلمية الحديثة في مناهج العلاقات الدولية في الجامعات في



العالم . ومن خلال الحوارات العلمية التي جرت في فرع الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد تم إعادة النظر في مفردات مادة العلاقات الدولية ليضاف اليها ما استجد من تطورات علمية حديثة . وسنسى الى دراسة تطور تدريس العلاقات الدولية في العراق وفق الفقرتين الآتيتين :

اولاً : تطور منهج العلاقات الدولية .

ثانياً : تطور تحديث منهج تدريس العلاقات الدولية .

#### اولاً : تطور منهج العلاقات الدولية

كان تدريس العلاقات الدولية في البداية ، يقع تحت موضوع التاريخ الدبلوماسي . وتطورت دراستها بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث تم تأسيس اول كرسي لتدريسها في جامعة ويلز في بريطانيا تحت اسم (السياسة الدولية) في العام ١٩١٩ . وقد نظر الى دراستها بوصفها فرعاً من فروع الدراسات التاريخية . وكانت مواضيعها تتضمن الدراسات المتعلقة بقضايا القانون والسياسة والأخلاق والاقتصاد التي ظهرت نتيجة قيام عصبة الأمم . وكانت دراستها في البداية تتم ضمن دراسة التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي . ولما كانت العلاقات الدولية توصف بأنها متخصصة بدراسة المشاكل المتعلقة بالقانون والسياسة والأخلاق فإن العصبة ساهمت بتطوير دراستها حيث مثلت خطوة نحو الامام باتجاه قيام المؤسسات الدولية التي تقوم بحماية السلم والامن الدوليين<sup>(١)</sup> .

فقد تركزت دائرة الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية في سنواتها الأولى على الآمال أكثر من إرتباطها بالواقع ، اذ انها لم تكن ذات صلة بالأوضاع السياسية الواقعية ، لذلك افتقرت الكثير من المؤلفات والمقررات في الجامعات من الجهود في الإطار النظري ، وان عكست بعض الرؤى الأيديولوجية او كانت صدى لها<sup>(٢)</sup> . وتأثرت دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بالأوضاع الدولية التي أعقبت الحرب ، وترتب على ذلك ادخال مفردات جديدة لم تألفها الدراسة سابقاً . وساهم ادخال الأسلحة النووية في العالم الى تطور دراستها حيث ظهرت مفردات جديدة مثل الردع النووي والاستقرار والاستقرار واللااستقرار . وظهرت نتيجة لذلك

مواضيع تتعلق بالوضع العالمي الجديد مثل كيفية إبقاء الاتصالات بين أطراف الردع، ومنع تحول الازمات الدولية الى مواجهة شاملة<sup>(٣)</sup>.  
أخذ منهج العلاقات الدولية في العالم يتطور تدريجياً مع ظهور كتب منهجية ودراسات، لاسيما، في العالم الغربي وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع تطور حقل العلاقات الدولية ظهرت نظريات جديدة برع فيها منظرون في طرحها أساسيتها. ان تطور حقل العلاقات الدولية بوصفه حقل معرفة ساهم في تطوير تدريسها نحو دراسات أعمق واوسع تناولت الإطار النظري وعملت على تطويره بطرح عدد من النظريات.

وقد حدثت نقله نوعية في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية فظهرت دراسة المناطق الجغرافية والتي تخصص بدراسة مناطق محددة في العالم، وإنجاز تطور ملحوظ في الإطار النظري، وظهور طرق بحث مستقلة فيها مثل الطريقة الاستقرائية وطريقة القياس الكمي أدى الى التوجه بدراسة العلاقات الدولية نحو الطرق العلمية ليغدو حقل معرفي متخصص في بعض الجامعات الغربية<sup>(٤)</sup>.

لم يكن تدريس مادة العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد عند بداية تأسيسه في العام ١٩٥٩ بنفس المستوى من العمق والتفصيل كما يتم في الوقت الحاضر. وانصبَّ تدريسها خلال حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي على مواضيع محددة وبشكل موجز. ولم ينل الإطار النظري ذلك الحيز الكبير من الاهتمام والعناية، اذ لم تخصص له دراسة معمقة كما هو الحال اليوم. وكان المنهج الدراسي للعلاقات الدولية يقوم على دمج الإطار النظري والاسس العامة مع الجانب التاريخي والقانوني. ولهذا انطوت دراستها على دراسة سياسية وتاريخية وقانونية مشتركة. ولم يحز الجانب السياسي فيها سوى مجالاً محدوداً. فعلى سبيل المثال شمل منهج تدريس العلاقات الدولية آنذاك على مواضيع تتعلق بالمنظمات الدولية والإقليمية على الرغم من وجود مادة متخصصة للمنظمات الدولية آنذاك، وبالتالي ظهرت فيه مفردات مكررة. بالإضافة الى تدريس مفردات تتعلق بالجانب القانوني مثل الحياد القانوني

واركانه ، ناهيك عن تدريس العلاقات الامريكية-السوفيتية خلال الحرب الباردة كجزء من مادة العلاقات الدولية وهي مفردة تتعلق بتاريخ العلاقات الدولية<sup>(٥)</sup> . وبالنظر لاستحداث مادة تاريخ العلاقات الدولية في ثمانينيات القرن الماضي تم تحويل المواضيع المتعلقة بتطورات العلاقات الدولية مثل الحرب الباردة والتعايش السلمي والعلاقات الامريكية-السوفيتية الى هذه المادة لتصبح مادة العلاقات الدولية أكثر تخصصاً .

لقد تضمن المنهج القديم في مادة العلاقات الدولية دراسة موضوع القوة ، وكذلك دراسة الصراع نتيجة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة والشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي . الى جانب ذلك فقد احتوى المنهج الدراسي القديم لمادة العلاقات الدولية على دراسة الإطار النظري ولكن بشكل موجز جداً حيث شملت المدارس التقليدية مثل المدرسة التاريخية والمدرسة القانونية والمدرسة الواقعية . كما شملت على بعض النظريات المعاصرة مثل المنهج السلوكي ونظرية اتخاذ القرارات في السياسة الدولية ونظرية اللعبة<sup>(٦)</sup> .

كما تضمن منهج العلاقات الدولية القديم على دراسة تقليدية اشتملت على المفاهيم الأساسية والإطار النظري وطبيعة النظام السياسي للدول بصورة عامة ودراسة السياسة الخارجية للدول القومية ودراسة تاريخ العلاقات الدولية ، وهي دراسة اتسمت بالعموميات والاختصار .

وبعد اجراء مراجعة للمنهج الدراسي القديم تم اجراء تطوير على المادة العلمية بإضافة مفردات جديدة ، واطراف نظريات جديدة الى نظريات العلاقات الدولية مثل نظرية النظام ونظرية التوازن والمنهج الأخلاقي . كما تم إضافة مفردات جديدة في موضوع القوة مثل طبيعة القوة وطرق تقييم القوة واستخدامها ومتغيرات ممارسة التأثير والقيود التي تحد من استعمال القوة وكذلك سياسة الحرب واسبابها وتوازن الرعب النووي<sup>(٧)</sup> .

وبعد العام ٢٠٠٣ تم إعادة النظر في مفردات العلاقات الدولية وتم ادخال مفردات ومواضيع جديدة مثل حقوق الانسان والسيادة والتدخل الدولي لأغراض انسانية ، وهي مفردات دخلت في السلوك السياسي الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وغدا بها اهتمام متزايد في ظل نظام دولي جديد . وتم إضافة مفردات جديدة الى منهج العلاقات الدولية مثل موضوع النظام الدولي وخصائصه

وحداته، كما تم إضافة موضوع التعاون والتكامل الدولي، اذ اتجهت جهود الدول نحو التعاون. ولما حل الوفاق الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان التعاون يشكل أحد مظاهر علاقاتهما المتبادلة، ولاسيما من اجل تطبيق النزاعات واحتوائها ومنع تحولها الى مواجهة. كما ان حاجة البلدان النامية الى التنمية والتطور بعد نيل الاستقلال شكل حافزاً للتعاون بينها من جهة، وبينها وبين الدول المتقدمة من جهة أخرى. فضلاً ان مساعي الكثير من الدول المتقدمة والدول النامية نحو التكامل الدولي مثل عاملاً نحو تحقيق الاندماج السياسي والاقتصادي، ونشير بهذا الصدد الى مساعي جهود الدول الاوربية لبناء الاتحاد الأوربي، فظهرت إثر ذلك دراسة تتعلق بالتعاون والتكامل الدولي مما أدى الى ادخال هذه المفردات في منهج العلاقات الدولية<sup>(٨)</sup>.

#### ثانياً: تطور تحديث منهج تدريس العلاقات الدولية

لقد تم إعادة النظر في المنهج مرة أخرى في العام ٢٠١٨ حيث تم الاطلاع على مناهج العلاقات الدولية في الجامعات الرصينة في العالم واستلهم المنهج الدراسي التطورات العلمية الحديثة في مناهجها. وتمخض عن ذلك ادخال مواضيع جديدة وتحديث المعلومات فيها وتضمن المنهج الجديد ما يأتي:

١. تم ادخال موضوع الحوكمة العالمية في المنهج الدراسي المقرر في العلاقات الدولية، حيث اخذت الحوكمة تعكس مجموعة من النشاطات الحكومية والقواعد والآليات الرسمية وغير الرسمية التي توجد على مستويات مختلفة من العالم. وهذا النموذج المعرفي يقوم على ممارسة الحكم العالمي من قبل الدول والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية حيث اخذت هذه الأخيرة تساهم في التفاعلات الرسمية وممارسة عمليات متنوعة تعمل على تنسيق المصالح والحاجات في غياب سلطة عالمية موحدة. فلم تعد الدولة بوحدها قادرة على استيعاب الحاجات المتطورة والمتسارعة التي تجري في المسرح الدولي<sup>(٩)</sup>. ولم تعد الدولة قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين مثل مشاكل البيئة والصحة والأزمات الإنسانية لوحدها، فالتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير

الحكومية أصبحت ضرورة ملحة، وهذه المنظمات قادرة على مساعدة الدول في أداء مهامها ومواجهة مشاكلها. وهذا يدل على وجود ثغرات في إدارة العولمة في مجال الامن الغذائي والتغيير المناخي. ولم يعد النظام الويستفالي يمثل اطاراً للحكم العالمي مثلما كان قبل مئة سنة. ان الحوكمة هي مفهوم جديد لإدارة العلاقات الدولية بديلاً عن توازن القوى والامن الجماعي اللذين فشلا في منع الحروب بين الدول، نظراً لعدم وجود حكومة عالمية<sup>(١٠)</sup>.

٢. ان التطور الهام الذي حدث في منهج تدريس العلاقات الدولية هو التطور الحاصل في الجانب النظري. لقد اضافت النظرية السياسية علمية على علم السياسة. ان علم السياسة اخذ يتخلص تدريجياً من الجوانب التاريخية في النظرية السياسية، في حين اخذ الاتجاه النظري يميل الى الالتزام بالقيم الأخلاقية، وتم تسميته بالنسبية الأخلاقية، وتم فصل القيم عن الوقائع، وعدت مجرد تعبير عن تفضيلات الافراد والجماعات<sup>(١١)</sup>. وقد واكبت العلاقات الدولية تطور النظرية في العلوم السياسية من حيث قدرة النظرية في العلاقات الدولية على التنبؤ والتفسير، ومن حيث اهتمام النظرية السياسية بالظواهر التي تهتم بها العلاقات الدولية. وكان للثورة السلوكية في النظرية السياسية تأثير كبير على النظرية في العلاقات الدولية، والتي اخذت تنهل من افكارها وكان لظهور الثورة السلوكية دوراً في ان تتخلى العلاقات الدولية عن المنهج التقليدي في النظرية السياسية<sup>(١٢)</sup>.

لقد ظهرت منظورات متعددة في العلاقات الدولية. والمنظور هو رؤية سائدة وهي التي تسود في مرحلة ما عن طبيعة الظاهرة الدولية كما يدركها ويصفها معظم المنظرين في كل مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية. ويشير المنظور الى وجود نوع من الاتفاق على سمات الظاهرة الدولية وابعادها الأساسية وحول الأسئلة التي تثيرها، وحول كيفية دراستها والبحث فيها<sup>(١٣)</sup>.

ان الاختلاف في المنظورات هو السبب في الاختلاف في النظريات، وان مدخل تعاقب المنظورات والجدالات بينها يساعد على الربط بين التغيرات

العالمية والتغيرات في التنظير ، أي يساعد هذا المدخل على تجسير الفجوة بين الإطار النظري والواقعي<sup>(١٤)</sup> .

لقد تعاقب منظورات متعددة في العلاقات الدولية مثل النظريات التقليدية ، كالمنهج التاريخي والمنهج القانوني والمنهج الأخلاقي ، وكان لكل منها أثر في مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية . وقد ذابت هذه المناهج النظرية التقليدية امام منظورات جديدة ، حيث شهد علم العلاقات الدولية بروز جدالات كبرى بين المنظورات ، اذ تستند هذه المنظورات الى أسس معرفية وفلسفية وانطولوجية مختلفة تسهم في تشكيل الرؤية عن طبيعة هذه العلاقات وعن منهجية دراستها<sup>(١٥)</sup> .

ولما كانت العلاقات الدولية تفتقر الى النظرية العامة فقد ظهرت نظريات جزئية متنوعة تم التعبير عنها في الحوارات النظرية التي جاء بها المنظرون ، وتمثلت في: <sup>(١٦)</sup>

- الحوار الأول: النظرية المثالية في مواجهة النظرية الواقعية .
- الحوار الثاني: المدرسة السلوكية في مواجهة المدرسة التقليدية .
- الحوار الثالث: الواقعية الجديدة في مواجهة الليبرالية الجديدة .
- الحوار الرابع: الوضعية وما بعد الوضعية ، او بين العقلانية والتأملية .
- الحوار الخامس: التحولات المعرفية في علم التعقد .

لقد تم تطوير المنهج الدراسي المتعلق بنظريات العلاقات الدولية . فتم الاستغناء عن المنهج التاريخي والمنهج القانوني-الأخلاقي بوصفها نظريات تقليدية لتحل محلها نظريات جديدة مثل الواقعية الجديدة والليبرالية والليبرالية الجديدة والبنائية والتي اخذت بها المناهج الحديثة في العلاقات الدولية ، علماً ان النظرية الليبرالية تغطي المنهج القانوني-الأخلاقي لدراسة العلاقات الدولية لأنها تنطوي على دراسة دور القانون الدولي والمنظمات الدولية في حماية السلم العالمي . وكان من ابرز روادها الرئيس الأمريكي ودررو ولسون الذي دعا الى انشاء عصبة الأمم لتتولى الحفاظ على السلام العالمي بدلاً من نظام توازن القوى الذي عبّر عن عجزه على منع الحروب في العالم . كما تنطوي هذه النظرية على النزعة الأخلاقية حيث ان أنصارها يؤمنون بنزعة الخير الأساسية لدى البشر . انها نظرية

تؤكد على دور القانون الدولي وسمو الاخلاق وتمجيد دور المنظمات الدولية في حماية السلام أكثر من تأكيدها على القوة وحدها التي يتمسك بها الواقعيون . كذلك تم إضافة النظرية الليبرالية الجديدة التي انتعشت منذ سبعينيات القرن الماضي تحت اسم المؤسساتية الجديدة، وهي التي تقوم على التعاون بدلاً من القوة وهي ترى بأنه بالإمكان ان يتعاون الاضداد بطريقة عقلانية في بيئة لا يوجد بها سلطة تعزز هذا التعاون . وتقوم الليبرالية الجديدة على عنصرين أساسيين :

#### أ. المؤسساتية .

ب. الاعتماد المتبادل حيث تستطيع المؤسسات ، كما يرى أنصارها ، من تحقيق الامن ، فهي تهتم بقضايا حقوق الانسان والبيئة والهجرة والاقتصاد . وان أنصارها يرون بأن المؤسسات تساهم بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي وتوفر فرص للتعاون الاقتصادي وتحقق مكاسب للدول نتيجة الاستفادة من هذه الفرص . وترى ان الفرص المتاحة جراء السلام الذي ينبثق عن التعاون وما تؤدي الى تحقيق ونجاح الديمقراطية . أشار الكثيرون من أنصارها ان فرص الحرب لم تعد قائمة بين الدول الديمقراطية ، والمثال الذي يقدمونه هو تجربة الاتحاد الأوروبي<sup>(١٧)</sup> .

كما تم إضافة النظرية الواقعية الجديدة الى المنهج ، والتي ظهرت من خلال الجدل بين الواقعيين الدفاعيين والواقعيين الهجوميين فالواقعيين الدفاعيين يرون بأن الحروب لم تحقق مكاسب للدولة إلا بشكل محدود ، والغزو لا يحقق ربحاً ، وبالنتيجة انهم يحاولون ان يثبتوا ان الدول في النظام الدولي يجب ان تتبع سياسات الكبح من خلال الوسائل العسكرية ، مثل توازن القوى والوسائل الدبلوماسية والاقتصادية ، اذ ان هذه الوسائل الدفاعية المعتدلة لا تؤدي الى مستويات خطيرة من عدم الثقة بين الدول<sup>(١٨)</sup> .

كما تم إضافة النظرية البنائية الى المنهج التي ترى انه لا الفرد ولا الدولة التي يتشارك فيها البنائيون جميعاً ولا مصالح الجماعة الدولية حتمية او ثابتة ولكنها مبنية اجتماعياً من خلال تفاعل ثابت مستمر . وان سلوك الدولة تشكله معتقدات النخبة والهويات والمعايير الاجتماعية . فالأفراد في الجمعيات يقومون بصياغة وتشكيل وتغيير الثقافة من خلال الأفكار والممارسات . ان الدولة والمصالح الوطنية في

هذه النظرية هي نتاج الهويات الاجتماعية والقوى اللاعبة . وبالتالي فإن هدف الدراسة هو معايير وممارسات الافراد والشعب كله<sup>(١٩)</sup> ويتجنب أنصار البنائية فكرة ان البنى المادية تمتلك معنى ضرورياً او ثابتاً او متأصلاً . وان هذه النظرية لا تهتم بالعناصر المادية وانما بالبنى الاجتماعية حيث تركز على توزيع الهويات وليس توزيع القدرات العسكرية كما يسعى اليه الواقعيون . ويهتم أنصارها بالسلطة ولكن من خلال قوة الأفكار والثقافة واللغة وانهم لا يرون في السيادة مفهوماً مطلقاً بل مفهوماً متنازعاً عليه وهم يوضحون ان الدول لم تمتلك سلطة حصرية على أراضيها . وسيادة الدولة كانت دائماً عرضة للتحدي باستمرار من خلال اشكال سياسية جديدة وحاجات وطنية جديدة<sup>(٢٠)</sup> . ويؤكد البنائيون على ان التغيير يمكن حدوثه من خلال انتشار الأفكار او تدويل المعايير بالإضافة الى جعلها اجتماعية ، وتبني هويات المجموعات النظرية . وهذه التفسيرات تساعدنا على فهم ان الأفكار تنتشر داخل البيئة الوطنية وعبر الحدود الوطنية الى البلدان الأخرى . هذه هي طريقة انتشار الديمقراطية ، وطريقة تدويل أفكار حماية حقوق الانسان ، وكيف اعتاد الدول مثل الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي مع معايير المجموعة وممارستها . انهم يرون ان سلوك الدولة تشكل معتقدات النخب والمعايير الجمعية والهوية الاجتماعية .

٣ . تم اجراء تطوير على المنهج الدراسي في العوامل المؤثرة على العلاقات الدولية وكما يأتي :

أ . عامل السكان : حيث تم تحديث المعلومات والأرقام واطراف مفردات شملت النمو السكاني ، ومراحل التطور الديموغرافي ، التحديات السكانية .  
ب . الموارد الأولية : تم تحديث المعلومات وشملت الغذاء والمعادن وتأثيرها على العلاقات الدولية .

ت . تم إضافة عامل الطاقة لبيان أهمية النفط والغاز وامن الطاقة ومستقبل تأثير النفط في العلاقات الدولية .

ث . في العامل الاقتصادي تم تحديث المعلومات وإضافة موضوع الاستثمارات الدولية والفقر وتحديث موضوع المساعدات الخارجية .

٤ . في موضوع القوة تم تحديث المعلومات وشرح مفاهيم القوة المختلفة . كما تم إضافة مبحث جديد حول القوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة الذكية ،



وهي مفاهيم جديدة سادت فكر العلاقات الدولية . وتقوم القوة الصلبة على استخدام القوة العسكرية والقوة الاقتصادية ، علماً أن القوة الاقتصادية تدخل في إطار القوة الناعمة ايضاً . فالقوة الاقتصادية تدخل في إطار القوة الصلبة حينما تصبح أداة الضغط والعقوبات الاقتصادية . كما انها تدخل في القوة الناعمة حينما تكون أداة لتقديم المساعدات والاستثمارات الاقتصادية . اما القوة الذكية فإنها تعمل على توظيف القوتين الصلبة والناعمة<sup>(٢١)</sup> .

٥ . تم تطوير الفصل المتعلق في الحروب بإضافة أنواع وتصنيف الحروب<sup>(٢٢)</sup> .  
٦ . تم تحديث المعلومات في نظام توازن القوى بإدخال موضوع معاني توازن القوى وأنواع توازن القوى وتحديث المعلومات في نظام توازن قوى متعدد الأقطاب<sup>(٢٣)</sup> .

٧ . تم تحديث وتطوير موضوع نزع السلاح وضبط التسليح بإضافة متطلبات تحقيق نزع السلاح وضبط التسليح وتحديث المعلومات واطرافه مبحث حول منع انتشار الأسلحة النووية ، وتم نقل المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح وضبط التسليح بأنواعها الشاملة والإقليمية والثنائية ضمن جدول خاص<sup>(٢٤)</sup> .

٨ . في موضوع الامن الجماعي تم إضافة أنواع عمليات حفظ السلام<sup>(٢٥)</sup> .  
٩ . في موضوع الدول الصغرى والنامية في العلاقات الدولية تم تقليص موضوع عدم الانحياز ، وتم إضافة كيفية تأثير الدول الصغرى والنامية في العلاقات الدولية<sup>(٢٦)</sup> .

١٠ . في موضوع وسائل تسوية النزاعات الدولية تم تقليص الجانب القانوني فيها واطرافه مبحث حول وسائل تسوية الصراعات الدولية ، وتخصيص مبحث حول بناء السلام<sup>(٢٧)</sup> .

١١ . تم ادخال موضوع العولمة في المنهج الدراسي . وتعني العولمة التدفق الحر للأشخاص والسلع والأموال والخدمات بدون قيود او حدود . انها تعمل على تحويل العالم الذي هو متعدد الحضارات والثقافات الى شيء متجانس يتحد بثقافة وحضارة مدنية تشمل العالم . كما انها تدعو الى حرية عبور رأس المال وهذا يتطلب إزالة الحواجز بين الدول مما كان له تأثير كبير على تحقيق

تحولات ونشاطات بين الدول حيث تشهد أسواق المال نشاطات كثيرة جداً، كما تزايد استخدام العملات مثل اليورو والين الى جانب الدولار .  
والعولمة تنطوي على جوانب سياسية واقتصادية وثقافية ، فضلاً عن انها عملت على تقليص العالم الى عالم صغير وتقوم بتعزيز الترابط العالمي وتزايد الوعي في الاتصال بين الشعوب . ان تطور التكنولوجيا والتطور العلمي أدى الى زيادة الإنتاجية مما أدى الى الحاجة أي إيجاد أسواق أوسع والى تقليص حدود الدولة القومية التي لم تعد هي حدود السوق العالمية الجديدة<sup>(٢٨)</sup> .

١٢ . تم ادخال موضوع البيئة في المنهج الدراسي الجديد كونها أصبحت مسألة عالمية عابرة للحدود الوطنية واخذت تلحق اضراراً بالإنسان أينما كان على الكرة الأرضية حيث أصبحت قضايا التلوث البيئي والاحتباس الحراري مسائل عابرة للحدود الوطنية مما يتطلب بذل جهداً دولياً وتعاوناً مشتركاً لمواجهة آثارها الخطيرة التي اخذت تهدد العالم . وفي ظل استمرار التدهور البيئي وانتشار آثاره الخطيرة على العالم لم يعد بمقدور الدولة على مواجهته بجهود منفردة وانما وفق جهود عالمية مشتركة وتمكنت الدول من التوصل الى بعض الاتفاقيات المهمة التي تمنع زيادة التلوث والاحتباس الحراري في العالم لذلك تم دراسة هذه القضية من خلال دراسة آثار التدهور البيئي على العالم وسبل مواجهته .

١٣ . تم إضافة موضوع الهجرة واللجوء الى المنهج الدراسي وآثاره على العلاقات الدولية . واخذت هذه الظاهرة تزداد في الآونة الأخيرة بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحروب الاهلية التي تحدث في البلدان النامية وأصبحت آثارها خطيرة على الدول المستقبلية لها مما دفع حكوماتها الى اتخاذ قرارات لإيقافها والتشدد في قبول المهاجرين كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية .

### الخاتمة

حقق منهج تدريس العلاقات الدولية في العراق نقلة نوعية في تطوير المادة العلمية بإدخال مفردات ومواضيع جديدة افتقر اليها المنهج القديم . وكان للاسهامات العلمية للاكاديميين والباحثين في مختلف ارجاء العالم قيمة كبيرة في تطويره بما قدموه من إنجازات علمية غنية كان لها صدى إيجابي في تطوير حقل

## العلاقات الدولية .

كما كان لتطور النظرية وجهود الباحثين في مجال تحديد المفهوم وإيجاد حدود الموضوع انجاز إيجابي لإيجاد حقل مستقل في العلاقات الدولية . ان الإنجازات العلمية في العلاقات الدولية بما تضمنته من مفردات جديدة أضيفت الى المنهج العلمي لم تساهم وحدها فقط في تطوير المنهج الدراسي ، وانما كان للأحداث والتطورات الدولية استلهاماً لتطوير واغناء المادة العلمية ايضاً .

وبقدر ما تم الاستغناء على الجوانب التاريخية والتقليدية في المادة العلمية شهد المنهج الدراسي الجديد ادخال مفردات ومواضيع جديدة مثل الحوكمة والتعاون والتكامل والعولمة والبيئة والهجرة واللجوء وحقوق الانسان مواضيع ساهمت في إيجاد مادة علمية متطورة للعلاقات الدولية .

## الهوامش

- 1- P.N. Chatraved, Theory of International Politics, KUNAL Books, New Delhi-110002, India, p.1
- ٢- د . يوسف محمد الصواني ، نظريات في العلاقات الدولية ، ط ١ ، منتدى المعارف ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٢٥ .
- 3- Davis B Babrow, International Relations, New Approaches, The Press, New York, 1972, p.9-10
- 4- Raymond Plaitage, International Relations: Problems of Evolution and Advancement, Carenegie Endowment for peace, California, U.S.A., 1966, p.5-9.
- ٥- د . يونس جميل العزاوي ، العلاقات الدولية ، مجموعة المحاضرات التي أقيمت على طلبة الصف الثاني في قسم السياسة ، طباعة مكتب الجامعة ، بغداد ، ١٩٧٦-١٩٧٧ ، ص ٤-٨
- حول المفردات القديمة لمادة العلاقات الدولية انظر : الكتاب السنوي لقسم السياسة لعام ١٩٧٢ ، مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ٤١-٤٢ .
- ٦- المصدر نفسه ، ص ١٠-١٥ .
- ٧- د . كاظم هاشم نعمه ، العلاقات الدولية ، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية ، ١٩٨٧ ، ص ٦١-٦٦ .
- ٨- د . سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، ط ١ ، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٦٣-٥٩٢ .
- ٩- مارك امستيز ، قواعد اللعب : الكتاب الرائد في العلاقات الدولية ، ط ١ ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٣٢٦ .
- ١٠ - المصدر نفسه ، ص ٣٢٦-٣٣٠ .
- ١١ - د . السيد عبد المطلب غانم ، التنظير في علم السياسة : البؤرة والموضع والمستقبل- اتجاهات حديثة في علم السياسة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١-٢٥ .
- ١٢ - المصدر نفسه ، ص ٢٤-٢٥ .
- ١٣ - د . نادية محمود مصطفى ، مسار علم العلاقات الدولية بين جدال المنظورات الكبرى واختلاف النماذج المعرفية في كتاب ، العلاقات الدولية في عالم متغير : منظورات

## تطور تدريس العلاقات الدولية في العراق

- ومداخل مقارنة ، الجزء الأول ، تحرير أ. د. نادية محمود مصطفى ، مركز الحضارة للدراسات السياسية في القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ٣٩ .
- ١٤- المصدر نفسه ، ص ٤٠ .
- ١٥ المصدر نفسه ، ص ٣٩ .
- ١٦ حول الحوارات النظرية انظر د. يوسف محمد الصواني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩-٥٦ . وحول الحوار الخامس انظر : محمد حمشي ، مدخل الى نظرية التعقد في العلاقات الدولية ، ط ١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر-بيروت ، ٢٠٢١ ، ص ٢٦١-٢٧٧ .
- ١٧ تيموثي دن ، الليبرالية ، في كتاب عولمة السياسة العالمية ، تأليف جون بيليس وستيف سميث ، ط ١ ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ص ٣٣٧-٣٤٠ .
- وانظر كذلك : كارين أ. منغست وايفان م. أريغوين ، مبادئ العلاقات الدولية ، ط ١ ، دار الفرقيد للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، دمشق ، ٢٠١٣ ، ص ١٢١-١٢٨ .
- ١٨ كارين أ. منغست وايفان م. أريغوين ، المصدر نفسه ، ص ١١٠-١٢١ .
- ١٩ المصدر نفسه ، ص ١٣٢-١٣٥ .
- ٢٠ المصدر نفسه ، ص ١٣٤ .
- ٢١ د. سعد حقي توفيق ، العلاقات الدولية ، ط ١ ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ٣٢٢-٣٣٧ .
- ٢٢ المصدر نفسه ، ص ٣٦٢-٣٦٩ .
- ٢٣ المصدر نفسه ، ص ٣٧٣-٣٨١ وكذلك ص ٤٠٦-٤١٤ .
- ٢٤ المصدر نفسه ، ص ٤٢٠-٤٢٣ وكذلك ص ٤٥٥-٤٧٢ .
- ٢٥ المصدر نفسه ، ص ٤٩٥-٥٠٠ .
- ٢٦ المصدر نفسه ، ص ٥١٠-٥١٥ وكذلك ص ٥٣٨-٥٤٥ .
- ٢٧ المصدر نفسه ، ص ٥٨٠-٨٩٢ .
- ٢٨ المصدر نفسه ، ص ٦٣٠-٦٤٥ .

## أفكار حول تدريس مادة الفكر السياسي

أ. د. علي عباس مراد

معهد العلمين للدراسات العليا

أود ابتداءً أن أشكر كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، والقائمين فيها على شؤون المؤتمر العلمي حول تدريس العلوم السياسية، على تشریفهم لي بدعوتي لتقديم ورقة في هذا المؤتمر المهم، حول موضوع (تدريس مادة الفكر السياسي) بوصفها من المواد الأساسية في هذا التخصص الأكاديمي، وكلي أمل أن أنجح في قول ما لدي في هذا الشأن في أفكار محددة وموجزة:

الفكرة الأولى: إن ما يبدو واضحاً لدارس ومدرس الفكر السياسي من تعدد وتنوع كبيرين في دراسات الفكر السياسي، وما كانت مادتها وما زالت تعانیه من تشتت وافتقار إلى الخيط الذي يربط بين مفرداتها وتفصيلها، دفعنا أنا والزميل (أ. د. عامر حسن فياض) إلى أن نحاول في كتابنا المشترك (المدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط. جامعة قار يونس. بنغازي-ليبيا. ٢٠٠٤م) اقتراح هذا الخيط الذي اعتقدنا أنه موجود في الفكرة القائلة: (إن السياسة تدور بداهة وحتماً، وفي كل زمان ومكان، حول موضوع واحد ووحيد هو (السلطة السياسية = سلطة حكم الجماعة واتخاذ وتنفيذ القرارات المتعلقة بالشأن العام)، ومن ثم، فقد جعلنا من هذه الفكرة مقدمة استخلصنا منها نتيجة تقول (إن مدار انشغال الفكر السياسي ومحور اشتغاله، يتكثف بالضرورة ودائماً في محاولة الإجابة عن أربعة أسئلة أساسية تتعلق بالسلطة السياسية وهي:

- ما هو أصل السلطة السياسية ومصدر شرعيتها؟

- ما هو شكل تنظيم السلطة السياسية؟

- ما هي وظيفة/ وظائف السلطة السياسية.

- ما هي أسباب وطرق انتقال/ تداول السلطة السياسية؟

وعلى حد علمي المتواضع ، فإن هذه أول محاولة حتى الآن ، سواء باللغة العربية أو حتى باللغات الأخرى أيضاً ، لدراسة الفكر السياسي وتدريسه ، بأسلوب يركّز بشكل أول وأساس على موضوع السلطة ، ويبحث عن إجابات للأسئلة الأربعة الأساسية آنفة الذكر حوله ، وهو ما نقترح على كل دارس ومدرس للفكر السياسي اعتماده أسلوباً في عمله الدراسي والتدريسي .

الفكرة الثانية : إن الفيلسوف اليوناني (أرسطو ٣٢٢ ق م) ، كان صاحب الفضل الأول ليس في دراسة السياسة دراسة منهجية منظمة فحسب ، بل وصاحب الفضل الأول أيضاً في الكشف عن البعد الاجتماعي لدراسة السياسة عندما ربط في كتابه الأشهر (السياسة) ، بين طريقة تفكير الإنسان وتصرفه وبين ظروفه البيئية الطبيعية والاجتماعية ، وعلل في هذا الإطار اختلاف القوانين باختلاف ميول مشرعيها ، تبعاً لاختلاف معارفهم وخبراتهم واحتياجاتهم الفردية والمجتمعية . وبعد ستة عشر قرناً ، استكمل جهود أرسطو في هذا المجال ، عالم الاجتماع والمؤرخ التونسي (عبد الرحمن بن خلدون ١٤٠٦ م - ١٤٠٦ م) في مقدمة عمله الكبير (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) ، والتي قال فيها عبارته المهمة : (إن الإنسان ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه) (المقدمة ج ٢ . ص ٤٧٧) ، فكرر التأكيد الأرسطي على البعد أو المدخل الاجتماعي للظواهر كلها ، بما فيها الظواهر السياسية .

ولم يكتف ابن خلدون بذلك ، بل وتجاوزه أيضاً إلى وضع أسس البعد أو المدخل التاريخي لدراسة الظواهر ، ملاحظاً أهمية المعرفة بما أسماه (فن التاريخ) الذي وصفه بأنه : (فن عزيز المذهب ، جم الفوائد ، شريف الغاية ، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم ، والأنبياء في سيرهم ، والملوك في دولهم وسياستهم ، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا ، فهو محتاج إلى مأخذ متعددة ومعارف متنوعة ، وحسن نظر وتثبت ، يفضيان بصاحبهما إلى الحق ، وينكبان به عن المزلات والمغالط ، لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ، ولم تُحكّم أصول العادة ، وقواعد السياسة ، وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني ، ولا قيس الغائب منها بالشاهد ، والحاضر بالذاهب ، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق) . ثم زاد على ذلك ، فكشف أن لفن التاريخ ظاهراً وباطناً :

\* فظاهر التاريخ هو: (أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول، تنمو فيها الأقوال، وتضرب فيها الأمثال، وتطرف بها الأندية إذا غصها الاحتفال، وتؤدي لنا شأن الخليفة كيف تقلبت بها الأحوال، واتسع للدول فيها النطاق والمجال، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال وحان منهم الزوال).

\* أما باطن التاريخ فهو: (نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق).

واستنتج ابن خلدون من هذين البعدين أو المدخلين (التاريخي والاجتماعي) لكل معرفة، أن اختلاف المجتمعات والأزمنة، يتسبب في اختلاف عناصرها الفكرية والعملية، واختلاف هذه العناصر بدوره، يتسبب في اختلاف الشخصيات البشرية، الفردية والاجتماعية، بما يتسبب بدوره في اختلاف منتجاتها المادية والفكرية بأشكال ودرجات متعددة ومتباينة.

وإذ تركزت جهودي منذ بداية حياتي الأكاديمية على دراسة وتدريس مادة الفكر السياسي شرقا وغربا وفي العصور القديمة والوسيط والحديثة والمعاصرة، فقد لاحظت مبكرا أيضا أن الأفكار السياسية لا تأتي من فراغ، وأن المفكرين الذين ينتجونها، ذوو ميول ومذاهب ومرجعيات وانتماءات فكرية واجتماعية شتى، بما يجعل دارس ومدرّس الفكر السياسي يحتاجان معا إلى استخدام مداخل بحثية تكميلية، تتسجم من جهة مع طبيعة هذا الفكر، وتتناسب من جهة ثانية مع اختلاف الدواعي والعوامل التي أنتجته في كل حالة، وهو ما يقتضي جعلها مداخل مركبة (تاريخية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، بل وحتى شخصية أيضا)، من حيث إن: المدخل التاريخي يستجيب لواقع تباين عصور إنتاج الأفكار السياسية واختلاف أزمته وهو ما لا يمكن للباحث إغفاله أو تجاهله طالما أن لكل عصر روحه ومنطقه اللذان لا بد من مراعاتهما عند دراسة وتدريس أفكاره وفي مقدمتها أفكاره السياسية، فبدلالة تلك الروح ووفقا لذلك المنطق يُنتج الإنسان الفرد/ المجتمع أفكاره ويُعيد إنتاجها بأشكال جديدة، وقيم أنظمتها ويحافظ عليها ويعدلها جزئيا أو غيرها كليا. المدخل الاجتماعي يستجيب لواقع تباين المجتمعات الإنسانية، لأن لكل مجتمع هويته وشخصيته التي يحددها ويبلورها وتفاعله عبر الزمان والمكان مع بيئته الطبيعية والاجتماعية اللتان يُنتج أفرادها بتأثيرهما معتقداتهم وقيمه وأفكارهم،



ويقيمون نظمهم ومؤسساتهم . وهكذا ، فإن فرادة البصمة الجينية لكل إنسان عن بصمة كل إنسان آخر ، وفقاً للغة العلوم الطبيعية ، تتكرر في حالة المجتمع الذي لا تتطابق بصمته الجينية مع البصمة الجينية لمجتمع آخر حتى لو تعاصرا زمانيا ، وتجاورا مكانيا ، مما يفرض على دارس ومدرس العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مراعاة الاختلاف بينها في كل شأن من شؤونها النظرية أو العملية .

المدخل الاقتصادي يستجيب لواقع تباين أنظمة الإنتاج الاقتصادي في المجتمعات الإنسانية ، والتي سبق ولاحظ (ابن خلدون) أن لاحظ ، وقبل كارل ماركس بما يزيد على أربعة قرون ، أن اختلاف هذه الأنظمة ، يؤدي إلى اختلاف أفكار الناس وأخلاقهم بما يجتمع تحت عنوان عام (اختلاف أحوالهم) ، وهو ما عبّر عنه بدقة ووضوح بقوله في المقدمة : (إن اختلاف الأجيال في أحوالهم ، إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش)<sup>(\*)</sup> (المقدمة ج ٢ . ص ٤٦٧) . ويعني ذلك أن تحديد وتبلور هوية المجتمع وشخصيته لا يكون بتفاعله عبر الزمان والمكان مع بيئته الطبيعية والاجتماعية ، فقط بل وتفاعله أيضا مع نظام (نمط) الإنتاج الاقتصادي السائد في ذلك المجتمع ، بما يجعل معتقدات أفرادهم وقيمهم وأفكارهم وسلوكياتهم ، نتاجا لتفاعل هذه العناصر كلها . وهكذا ، فإن فرادة البصمة الجينية لكل إنسان عن بصمة كل إنسان آخر ، وفقاً للغة العلوم الطبيعية ، تتكرر في حالة المجتمع الذي لا تتطابق بصمته الجينية مع البصمة الجينية لمجتمع آخر حتى لو تعاصرا زمانيا ، وتجاورا مكانيا ، مما يفرض على دارس ومدرس العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مراعاة الاختلاف بينها في كل شأن من شؤونها النظرية أو العملية .

المدخل السياسي يستجيب لطبيعة موضوع الدراسة وخصوصيته التي تجعل المعنى بدراسة الفكر السياسي ، ملزما بالكشف عن العناصر المتنوعة والمختلفة التي تحجب المحتوى السياسي وراء غمامة كثيفة من مواضيع ومحتويات أخرى لا سياسية ، وهو ما يستدعي تركيز الاهتمام ليس على الأفكار المتصلة بالظاهرة السياسية فحسب ، بل وأيضا على كل ما يمكن أن يدور حولها ويتعلق بها من تساؤلات يحاول الفكر السياسي الإجابة عنها أو عن بعضها ، عبر إجابته عن الأسئلة الأساسية الأربعة آنفة الذكر حول السلطة السياسية .

المدخل الشخصي يستجيب لطبيعة المفكر موضوع الدراسة وخصوصيته التي تجعل المعنى بدراسة فكره السياسي ، ملزما بالكشف عن خصوصية ظروفه الزمانية

والمكانية، والدوافع والأهداف الكامنة وراء صياغته لفكره السياسي بهذا الشكل أو ذلك، بما يمنحه قدرا من التميز، يجعله فكرا سياسيا جديرا بدراسة خاصة ومستقلة، لا بد أن تبدأ بدراسة شخصية من أنتج هذا الفكر وأرسى أركانه.

الفكرة الثالثة: إن خبرتي النظرية والعملية في دراسة الفكر السياسي والتخصص فيه في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، ثم تدريسي لهذه المادة للمراحل الدراسية الجامعية الأولية والعليا منذ أكثر من ثلاثة عقود، أوصلتني إلى استنتاج مفاده: إن امتلاك الشهادة العلمية المحددة قانونا لممارسة مهنة التدريس، ليس كافيا بحد ذاته وبشكل حتمي لمزاولة مهنة التدريس التي تحتاج أيضا إلى الرغبة الذاتية والاختيار الطوعي. ولكن توافر شرطي (الشهادة والرغبة)، ليس كافيا بحد ذاته، بل لا بد أن يستكملها شرطان آخران هما:

- شرط امتلاك الحائز على الشهادة العليا، والراغب في مزاولة مهنة التدريس، المواهب الفطرية والقدرات الذاتية اللازمة لذلك، والتي تشبه في طبيعتها نظائرها من مواهب وقدرات الرسم والنحت والموسيقى، مثلما تشبهها من حيث تفاوت واختلاف نسبها ومعدلاتها بين الناس، ليكون بعضهم أكثر تمتعا بها من غيرهم، وبعض من يتمتعون بها، أقدر على تفعيلها وصقلها وتنميتها وتطويرها من أمثالهم.

- شرط تعلم الحائز على الشهادة العليا، والراغب في مزاولة مهنة التدريس، قواعد وأساليب التدريس، وتدريبه على تطبيقها، لأن امتلاك الشهادة والرغبة والمواهب والقدرات، لا تكفي لوحدها وبشكل عفوي وتلقائي لصناعة تدريسي أكاديمي ناجح، مثلما أن الدراسة النظرية والتدريب العملي، عاجزين وحدهما أيضا وبالتأكيد عن تزويده بما يفتقر إليه بالأصل والطبيعة من هذه المواهب والقدرات. ويؤسس ذلك للقول: إن الأكاديمي الجدير بهذه الصفة، تدريسيًا كان أو باحثًا، أو كلاهما معا، لا يتوافر جاهزا ومكتملا، بل يصنع صناعة عبر عملية مركبة، تتداخل فيها وتتفاعل وتتكامل ثلاثة عوامل:

عامل الاستعداد الشخصي، والمتمثل في امتلاك الموهبة الذاتية والقدرة الإبداعية التي يفطر عليها الإنسان بطبيعته، وتفاوت نسب ومعدلات وجودها لدى الأفراد، ويتعذر منحها لمن لا يمتلكها أصلا، لكنها أيضا قابلة للتفعيل والصقل والتنمية والتطوير في حال توافرها.

عامل الرغبة الذاتية والاختيار الطوعي ، والمتمثل في توافر الظروف البيئية المناسبة للتعبير عن المواهب والقدرات الطبيعية التي قد لا تتاح لبعض من يمتلكونها الفرصة لتوظيفها مهنياً ، ولا تجسيدها والتعبير عنها في مفردات الحياة اليومية .  
عامل التدريب المسبق ، والمتمثل في اكتساب المهارات والخبرات التي لا يفطر عليها الإنسان ، بل يحصل عليها بالتعليم ، ويصقلها وينميها ويطورها بالتدريب .  
ولا بد أيضاً من القول ، إن قدرات ومهارات العمل الأكاديمي ، ذات طبيعة نوعية مميزة ، لذلك ، فإنها ليست موزعة بين الناس بالتساوي ، فبعضهم أكثر امتلاكاً لها من غيرهم ، وبعض من يمتلكونها ، أقدر على تنميتها وتطويرها من غيرهم . وإذا إن امتلاك القدرات والمهارات البحثية بالطبيعة ، لا يجعل من مالكةا باحثاً بشكل عفوي وتلقائي ، فإن عمليتي الدراسة والممارسة ، تعدان ضرورتان لازمتان لصناعة أكاديمي متمكن ، بصقلهما لقدراته ومهاراته الطبيعية وتنميتها وتطويرها ، بما يصنع منه في النهاية أكاديمياً متمكناً ، ولكن هاتين العمليتين عاجزتين بالتأكيد عن توفير القدرات والمهارات الأكاديمية لمن يفتقدها ويفتقر إليها أصلاً ، لأنها في واقع الحال ، أشبه ما تكون بالقدرات والمهارات الفنية الطبيعية في الرسم والنحت والموسيقى ، التي لا تتوافر للناس جميعاً الذين يعجز بعضهم حتى عن تقدير قيمة الأعمال الفنية والموسيقية .

شكراً لإتاحة هذه الفرصة لي لتقديم أفكار متواضعة ،  
أسأل الله تعالى أن تكون صحيحة بقدر ما هي أيضاً مفيدة ،  
له سبحانه الحمد دائماً أبداً ، وعليه قصد السبيل .

#### الهوامش:

\*- اختلاف نحلتهم في المعاش : تعني اختلاف أسلوبهم في الإنتاج أو أسلوبهم في تحصيل مصادر الرزق التي حددها في (الإمارة والتجارة والصناعة والزراعة) ، وإذ عد الإمارة مذهباً غير طبيعي في تحصيل المعاش ، فقد أخرجها وأبقى على الثلاثة الأخرى ، وفكرة ابن خلدون هذه ، سابقة بما يزيد على أربعة قرون من الزمن على فكرة (كارل ماركس) عن ارتباط النظام الاجتماعي بنظام الإنتاج الاقتصادي .

## تداخل الايديولوجي والمعرفي في دراسة الفكر السياسي الإسلامي

أ. د. اياد خلف العنبر  
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

أ. د. أمل هندي الخزعلي  
جامعة بغداد/ مركز الدراسات الدولية

يختلف الخطاب الايديولوجي عن الخطاب المعرفي بصورة جوهرية ونوعية تتعلق بالنهايات التي يسعى كل منها الى تحقيقها، فالخطاب العلمي يبحث في الحقائق الموضوعية وتفسيرها دون تمييز ذاتي، على خلاف الايديولوجيا التي تتجاوزها حدود الحقيقة لتحديد للناس طرف تفكيرهم وسلوكهم. وفقاً لهذا التصور الاولي تحاول هذه الدراسة تقصي اثر طبيعة النظام السياسي القائم ومتبنياته الايديولوجية على طبيعة وتوجه الدراسات العليا في الجامعات العراقية وتحديدًا على دراسة مواضيع الفكر السياسي الاسلامي. وسنحاول التركيز على التوجه نحو الدراسات الاسلامية في أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير في كليه العلوم السياسية وتحديدًا في فرع الفكر السياسي بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ لاسيما وان مثل تلك الدراسات قد فرضت عليها قيود عديدة قبل ذلك التاريخ نظراً لطبيعة النظام العلمانية وايديولوجيته القومية، إذ توجهت المواضيع الى دراسة الفكر القومي بصورة خاصة والمواضيع والقضايا المتعلقة به بصورة عامة دون الولوج الى الدراسات الاسلامية لاسيما المعاصرة منها.

على العكس من ذلك شهدت هذه الدراسات اقبالاً واضحاً من طلبة الدراسات العليا بعد التغيير ووصول الاسلام السياسي الى الحكم حيث انصبت الدراسات على الشخصيات الفكرية الاسلامية المعاصرة بتوجهاتها كافة، فضلاً عن دراسة القضايا ذات العلاقة بالفكر والواقع الاسلامي كقضايا الديمقراطية والمواطنة

والحرية وحقوق المرأة وحقوق الإنسان وتحديد رؤية الفكر السياسي الإسلامي من مفاهيم العقلانية والليبرالية والحكم الصالح والحداثة والعدالة والإصلاح والتجديد واسلمة المعرفة والمراجعات الفكرية. وبعد انتشار الفكر التكفيري وسيطرة تنظيم داعش تناولت دراسات عديدة طبيعة هذا الفكر وتنظيماته المتطرفة ونقد الأصول الفكرية للتنظيمات الإرهابية.

إذاً، عندما نريد المقارنة في تناولنا موضوع الأيديولوجي والمعرفي، فهو لا يخضع لمنطق التقابل أو التقاطع أو التنافي، بل إنه يضعنا أمام موضوع يحتاج إلى قراءته وتحليله وفق متغيرات سياسية أثرت على طبيعة وشكل نظام الحكم وعلاقته بالمواضيع المطروحة في أروقة كلية العلوم السياسية.

وإن كل محاولة لبحث تأثير المفهومين بصورة مفصلة عن مجالات تظهرهما، تواجه صعوبات لا حصر لها؛ لأن كلاهما يعبر عن التحولات والتغيرات الناشئة في قلب الصراع التاريخي والسياسي القائم في أي دولة والذي يتأثر بما يدور في عالمنا.

في ضوء ذلك، تتمحور اشكالية الدراسة حول كيفية تحييد الجانب الأيديولوجي وتأثيره في طبيعة الدراسات العلمية والأكاديمية وتعزيز الحيادية والموضوعية العلمية في تلك الدراسات.

وعليه جاءت فرضية الدراسة لتؤكد على «أن التوجه العام للنظام السياسي بعد ٢٠٠٣ وصعود قوى الإسلام السياسي إلى السلطة أسهم بشكل فاعل في فسح المجال نحو دراسة قضايا وشخصيات في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ومواكبة التطورات التي يشهدها هذا الحقل».

أما حدود الدراسة زمنياً فتبدأ عام ٢٠٠٣ بعد تغيير النظام السياسي السابق إلى الوقت الحاضر، مع توضيح واقع الدراسات ذات البعد الإسلامي قبل تغيير نظام الحكم، ومكانياً تعتمد الدراسة على تناول واقع الدراسات الإسلامية في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد وفي فرع الفكر السياسي حصراً.

وللتحقق من فرضية الدراسة والاجابة على اسئلة الاشكالية سيتم اعتماد المنهج الوصفي لتوضيح مواضيع واهتمامات اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير في فرع الفكر السياسي، ووفق المحاور ثلاث محاور رئيسة:

أولاً- الأيديولوجي والعلمي بين التداخل والاستقلال

ثانياً- واقع الدراسات الاسلامية في فرع الفكر السياسي قبل ٢٠٠٣

ثالثاً- طبيعة الدراسات الاسلامية بعد العام ٢٠٠٣

### أولاً: الايديولوجي والعلمي بين التداخل والاستقلال

يختلف الخطاب الايديولوجي عن الخطاب العلمي بصورة جوهرية ونوعية تتعلق بالغايات التي يسعى كل منها الى تحقيقها. فالخطاب العلمي يبحث في الحقائق الموضوعية التي تفرض نفسها في دائرة الواقع، وتعمل على وصف هذه الحقائق وتفسيرها دون تمييز يتعلق بهذه الحقيقة.

بينما تمثل الايديولوجيا نظرة ذاتية للعالم تكتمل في نسق من القدرات الفكرية الذهنية الدوغماتية التي تتغلغل في الوعي الانساني بوصفها تعبيراً عن الحقيقة والتفرد في املائها، وبذلك فهي لا ترتبط بحركة الواقع بل تعبر غالباً عن مصالح الطبقات الاجتماعية التي تهيمن وتسود في المجتمع.

إن إشكال الاستخدام والتوظيف التي عرفتها مفردة أيديولوجيا في الأدبيات السياسية النضالية، منحها دلالات تتسم بكثير من القلق، فغاب عنها التشيع المعرفي الذي يفترض أنه يمنح الدلالة في المفردات صلابة نظرية، كما يمنح الكلمات الوضوح اللازم للمساهمة في عملية بناء التصورات والمواقف.<sup>(١)</sup>

وارتبط مفهوم الايديولوجيا، في تشكله الأساس، بالتفكير في الصراع التاريخي ودور الوعي في التاريخ، ولهذا السبب ارتبط بالمجال السياسي، ومجال الدراسات الإنسانية. ولكن التحولات المعرفية التي تبلورت في العقود الأخيرة داخل العلوم الإنسانية والمكاسب المعرفية والمنهجية التي أثمرتها، ساهمت في إعادة إنتاج المفهوم وإعادة إنتاج العلاقة المؤسّسة في قلب الزوج إيديولوجيا/ معرفة، كما ساهمت في تأسيس شبكة من الإجراءات المنهجية، وخاصة في السوسيولوجيا وعلم السياسة، بهدف مزيد من الإحاطة بنوعية العلاقة القائمة في الوعي بين الجوانب المعرفية والمستويات الوظيفية والعملية، التي تروم أن يكون للوعي دور فاعل في التاريخ.<sup>(٢)</sup>

مع ذلك تكمن الصعوبة بإمكانية الفصل بين العلم والايديولوجيا، اذ يلتقيان في كونهما نوعاً من المعرفة، لكنهما في علاقتهما يمثلان مستويات مختلفة من العلاقات التي تكون تصادماً أو تناقضاً وقد تكون احتواءً.

وإذا كانت السياسة تمثل جانباً معرفياً، فإن الايديولوجيا تؤثر فيها بطرق مختلفة فهي المحدد الاساسي للأحداث السياسية كما تعد مفهوماً اساسياً في علم السياسة ولها وظائف سياسية كونها آلية لتبرير السلطة وممارستها، وآلية للعبئة والسيطرة.

تشتغل المعرفة في مجالات المنهج وإنتاج النظرية من خلال عمليات التحويل والتركيب والتفكيك ومن ثم البناء. لذلك الحكم يكون معياري على أساس الملاحظة والتجربة. أما الايديولوجيا فإنها تعتمد على الأفكار ولكن ليست بالضرورة تكون نتائجها متطابقة معها، إذ قد تكون الفكرة صحيحة في ذاتها، لكن يتم توظيفها فيما يتعد عن غايتها أو هدفها. ومن هنا، نرى ادبيات الفكر السياسي المعاصر تبرز استخدام الايديولوجيا في منحى سلبي بحيث تصبح عملية انتاج الايديولوجيا مرتبطة بآليات توجيه الوعي تحت طائلة الأهداف العملية للقوى الاجتماعية المسيطرة.

وتعد من أهم إشكاليات البحث في أبعاد الايديولوجيا والمعرفي وتأثيرها في الدراسات الإنسانية، هو التداخل بين بينهما من على مستوى توظيف القضايا العلمية في التبريرات الايديولوجية. وهنا نجد من الصعوبة النظر إلى الايديولوجيا والمعرفي باعتبارهما من الثنائيات الحدية الواضحة بالتمييز والاختلاف. فتارة تجد التداخل واضحاً، وفي مواضع أخرى يطغى الأيديولوجي على المعرفي، لكنه يحاول أن يغلف موضوعاته بمفاهيم المعرفة والعلم. وهذا التداخل يكون صعب التمييز في مجالات دراسة ومناقشة دور الفكر في التاريخ، وتحليل الصراع السياسي في المجتمع وتأثيره في الأفكار السياسية.

وفي دراسة التداخل بين الأيديولوجي والمعرفي، يجب إدراك حقيقتين لا سبيل إلى تجاهلهما في دراسات الفكر العربي المعاصر: (٣)

أولاهما، أن الأيديولوجيا شكل من أشكال المعرفة له ما يبرره، بل وله ما قد يؤسس مشروعيته في حالات من الوعي والواقع التاريخي. وعلى ذلك، لا ينبغي أن ينظر إليها دائماً وكأنها لوثة يجب حجبها على ما تسعى العلمية في القول به وتقريره.

وثانيهما، أن المسافة بين ما هو معرفي وما هو أيديولوجي محدودة في مجال الإنسانية؛ ذلك أن ظواهر التاريخ والاجتماع الإنساني غير ظواهر الطبيعة،

ومساحة تداخل الذات والميول والعواطف والمصالح فيها واسعة إن قورنت بذات المساحة من ظواهر الطبيعة . وفي الحالتين ، لا مناص من رؤية نسبية وواقعية للعلاقة بين المعرفي والأيديولوجي تجنبنا مطبات الممايزة الماهوية بينهما في النظر إلى ظواهر الفكر والوجود الإنساني .

على الرغم من ذلك ، يتحقق الفصل النهائي بين العلمي والايديولوجي وفق شرطين : أولها تحقيق العلمية في اطار الحركة الاستمولوجيا للعلم والتجاوز المستمر للذات ، وثانيها يتعلق بتحقيق اخلاقيات العلم وعدم السماح للأيديولوجيا بالتحكم بالعلمي .

ويبدو ان كلا الشرطين لم يتوافرا في الدراسات الاكاديمية التي تناولت الفكر السياسي الاسلامي بشكل خاص ، فقد طغى الجانب الايديولوجي على المعرفي بشكل كبير في الكثير من تلك الدراسات في فرع الفكر السياسي سواء قبل سقوط النظام السابق أو بعد سقوطه وهذا ما سيوضحه المبحث الاول من خلال استعراض المواضيع التي تناولتها اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير في الفرع بعد ان تحول الفكر الديني الى ايديولوجية ، وتحرك بعيداً عن دوره وصار تابعاً بشكل واضح لمتطلبات النظام السياسي القائم أو على الاقل الحرص على مراعاته وتجنب الصدام مع ثوابت الايديولوجيا القائمة ، وهذا لا يمنع من اصرار عدد من الدارسين على حيادهم تجاه التوجهات والتحييزات السياسية وتجردهم العلمي عند دراسة الشخصيات والقضايا الاسلامية . وبالمحصلة النهائية ، يبقى معيار التمييز واضحاً ، فالمعرفة تقوم على بناء منهج وفرضيات يمكن التحقق من صحتها أو عدمها . أم الايديولوجيا فتقوم على توظيف المعرفة في خدمة قضيتها وتعمل على تبرير ادعاءاتها بمفاهيم علمية .

#### ثانياً : واقع الدراسات الاسلامية في فرع الفكر السياسي قبل ٢٠٠٣

تعود نشأة كلية العلوم السياسية الى عام ١٩٥٩ حيث تأسس قسم العلوم السياسية في كلية الاداب ثم انتقل ليلتحق بكلية الاقتصاد ثم اصبح جزءاً من كلية القانون والسياسة . ولم يتحول القسم الى كلية مستقلة الا في عام ١٩٨٧ وكانت بذلك أول كلية مستقلة بهذا الاختصاص في المنطقة العربية اذا تم استثناء معهد العلوم السياسية في الجزائر الذي تأسس منذ عام ١٩٤٩ .



أما دراسة الماجستير في الاختصاص الموحد للعلوم السياسية فقد ابتدأت في العام الدراسي ١٩٧٤ — ١٩٧٥ ، ولم تكن الدراسة وفقاً للتخصص الدقيق للفروع الثلاثة الفكر السياسي ، النظم السياسي ، العلاقات الدولية ، بل كانت المواضيع التي أشرف عليها أساتذة الفرع تتناول مختلف مواضيع العلوم السياسية ولم تقتصر على المواضيع الفكرية ، حتى عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ حيث بدأت الفروع العلمية بقبول الطلبة وفقاً لتخصصاتها الدقيقة وتمنح الكلية منذ ذلك الحين درجات الماجستير والدكتوراه وفقاً للتخصصات الدقيقة للفروع .

وقدر تعلق الأمر بالدراسات الاسلامية ، فقد كانت محدودة بشكل واضح نظراً لضيق هامش الحرية في ظل النظام السابق وكانت القضايا الفكرية التي تم تناولها في رسائل واطاريح الفرع تتناول بشكل خاص القضايا التالية :

- ١- الفكر السياسي القومي وشخصياته البارزة لاسيما البعثية منها .
- ٢- قضايا الوحدة والتجارب العربية الوحدية ، وموقف الفكر القومي من بعض القضايا الفكرية كالعلمانية والثورة والديمقراطية .
- ٣- الفكر الصهيوني وابرز الطروحات الدينية اليهودية ذات الابعاد السياسية .

٤- حظيت فترة الحكم الملكي في العراق بأهمية واضحة من خلال دراسة القوى والاحزاب في تلك الفترة وبعض الشخصيات السياسية .

بالإضافة إلى ما تقدم ، نجد من الضرورة الإشارة إلى أن عدد من الرسائل والاطاريح في الفكر السياسي ، قد لجئت إلى مناورة للهروب من التوجهات الايديولوجية التي يفرضها النظام السياسي قبل ٢٠٠٣ ، من خلال اللجوء إلى القضايا التراث أو التاريخ باعتباره جزء من (خطاب النصوص المخفية) اي أنه نهج مناهض يستغل الماضي كوسيلة للانخراط في خطاب سياسي «مأمون» الجانب في ظل حكم تسلطي .<sup>(٤)</sup> لذلك ، نجد الدراسات في الفكر السياسي الاسلامي لم تتجاوز اصابع اليد وعالجت مواضيع فكرية سياسية طرحت في القرون الاسلامية الاولى ، فضلاً عن بعض الطروحات السياسية لبعض الشخصيات الاسلامية التي تنتمي لتلك العصور كالغزالي ، على سبيل المثال . كما تناولت بعض الرسائل قضايا اسلامية حديثة كقضية الاستبداد في الفكر الاسلامي الحديث وقضية العدالة والوحدة .

إذاً، يمكن ملاحظة علو الأيديولوجيا على الجانب المعرفي، إذ يبدو تدخل الأيديولوجيا واضحاً في المؤسسات الأكاديمية وانشطتها البحثية عندما يسعى كل نظام قيادة لا إلى إسناد حكمه إلى الهيمنة فقط، بل يريد أن يتم إضفاء الشرعية عليها. وهنا يبرز دور الايديولوجيا بتبرير نظام السلطة القائم.<sup>(٥)</sup> ويبدو تأثير ذلك في دراسات الفكر السياسي في كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، مما انعكس بصورة واضحة على تعثر تطور المعرفة السياسية التي تحتاج الى بيئة حرة تماماً ولا يمكن تطوير موضوعاتها وتدريبها دون توافر الاجواء العلمية الملائمة. علماً أن التقييد بدأ على صعيد مرحلة البكالوريوس حيث لم تدرس في جميع المراحل الاربعة الامادة فكرية اسلامية واحدة في المرحلة الثالثة تتناول أبرز المفكرين الاسلاميين في العصر الوسيط والحديث، ولم تستحدث مادة اخرى الا بعد سقوط النظام حيث اضيفت مادة الفكر الاسلامي السياسي المعاصر لتدرس في المرحلة الرابعة.

والسبب الرئيس وراء التقييد على دراسة وبحث موضوعات الفكر السياسي الإسلامي، يعود إلى أيديولوجيا نظام الحكم التي فرضها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على المؤسسات التربوية والتعليمية، وهذا ما يذكره التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٩١، الذي يؤكد على «أن الثورة قطعت شوطاً جيداً على طريق بناء جهازها الخاص بالتربية والتعليم القائم على المنطلقات القومية والاشتراكية والمرتبطة وثيق الارتباط بالتنمية وحاجات المجتمع، ولكنها ما تزال تواجه هذه المهمة وبخاصة في الحقل الجامعي حيث لا يتوفر حتى الآن العدد من الأساتذة المتشبعين بفكر الحزب وخط الثورة. . فضلاً عن استمرار الحاجة لتطوير الكادر البشري والفني، وإغناء المناهج الدراسية بما يجعلها تتلاءم أكثر مع اتجاهات الثورة وأهدافها وحاجات المجتمع الجديد إلى التطور».<sup>(٦)</sup>

الوجهات الايديولوجيا في كتابة الرسائل والاطاريح في العلوم السياسية بصورة عامة وفي تخصص الفكر السياسي بصورة خاصة، كان جزءاً منها يتماهى مع الخطاب السياسي الذي يعبر عن ايديولوجيا حزب البعث، وهذا الخطاب كان متعرجاً حسب الظروف. في البدء كان خطاب توكيد «الثورة» بدل «الانقلاب»، أخذاً بالحسبان أن الانقلاب يحمل دلالات مؤامرة عسكرية في القصور، أما الثورة

تداخل الأيديولوجي والمعرفي في دراسة الفكر السياسي الإسلامي

فلها معاني سامية مشحونة بالتقدم والتغيير الجذري ، مقابل الازدراء ب«الليبرالية ، العلمانية ، والتعددية» ، وإعلاء «العروبة والوحدوية مقابل شجب القطرية» . حتى جاء زحف الدين وحلوله محل القومية العلمانية .<sup>(٧)</sup>

ولكن ، في نهاية تسعينات القرن الماضي تغير هذا الواقع بشكل محدود لاسيما بعد أن تبنى النظام ما يسمى «بالحملة الايمانية» التي انطلقت اعتباراً من الأول من حزيران ١٩٩٣ ، لتعبر صعود موجة قوية من التدين الشعبي والرموز الدينية ، للتعويض عن انحسار قيمة أيديولوجيتها العروبية .<sup>(٨)</sup>

ومن هنا ، استغل بعض الطلبة هذا الواقع للكتابة في المواضيع المتعلقة بالفكر الاسلامي في مراحل المتعددة ، ولم يقتصر هذا التوجه على فرع الفكر السياسي بل امتد الى بعض الفروع العلمية الاخرى لاسيما فرع النظم السياسية الذي تناولت بعض اطاريحه الحركات الاسلامية المعاصرة وفكرها السياسي ، رغم استمرار الحذر في الخوض بتلك المواضيع لاسيما وان كل المواضيع تخضع لتدقيق من قبل لجان السلامة الفكرية للتأكد من عدم مساسها بثوابت النظام القائم ، واستمرار صعوبة الحصول على المصادر الاسلامية والسياسية منها بشكل خاص ، وكتب المفكرين الاسلاميين العرب والعراقيين حيث كانت اغلب المصادر محضورة بشكل كامل ، وكان بعض منها محدود التداول في قسم خاص في المكتبة الوطنية العراقية لا يطلع عليه الا طلبة الدراسات العليا ويمنع استعارته خارج المكتبة .

### ثالثاً: طبيعة الدراسات الاسلامية بعد العام ٢٠٠٣

بعد ٢٠٠٣ بدأت بالزوال الكثير من القيود والمحددات التي كانت تفرض من قبل النظام السابق على مواضيع دراسات الماجستير والدكتوراه . ما شد الانتباه إلى دراسة مواضيع وقضايا وشخصيات لها حضورها بالفكر السياسي الإسلامي ، والتي كانت يمنع دراستها أو تحليلها بسبب أيديولوجيا نظام البعث وتوجهاته القومية والمذهبية . أو ربما يعدها نظام الحكم تيارات أو شخصيات تعالنا الخصومة والرفض . لذلك بدأت التوجه نحو الكتابة في موضوعات إسلامية كثيرة ومتنوعة ، ويات التداخل بين الاندفاع الأيديولوجي والتوجه المعرفي

يواجه صعوبة بالتميز . فالعناوين التي تطرح تستدعي شكلياً المناهج العلمية والإشكاليات والفرضيات المناسبة . ولكنها من حيث المضمون والتناول النصي تحتوي على الكثير من الشحنات الايديولوجية .

إن التداخل بين المعرفي والايديولوجي في الأعم الأغلب من دراسات الفكر السياسي الإسلامي يعد من الظواهر الملحوظة بحيث لا تقبل النكران . وقد يشتد أمره في بعضها أكثر من بعض آخر ، وقد ترجح كفة الايديولوجيا أكثر من المعرفة في قسم منها ، لكن يبقى من الصعب نكران التداخل بينهما . فمشكلة الأيديولوجيا تخترق الكثير من النصوص وتندس فيها أو تقف خلفها من دون شعور كاتبه . وهنا تكمن الخطورة على الجانب المعرفي ، إذ تتجح الايديولوجيا في التعبير عن نفسها في صورة «علمية» أو تحت ذريعة «الموضوعية» ، ولا سيما عندما توظف اللغة العلمية ومفرداتها .

ومن خلال مراجعة وإحصاء الدراسات التي تناولت الفكر الاسلامي بشكل واضح وكبير بعد عام ٢٠٠٣ ، نجد أن سقوط النظام السابق فتح مجالاً واسعاً لتلك الدراسات ، لاسيما في ظل النظام السياسي الجديد وتوجهاته الاسلامية من جهة ، ورغبة الطلبة في تناول مواضيع ظلت محصورة لفترات طويلة من جهة اخرى ، فمن بين ما يقارب ٨٦ اطروحة دكتوراه تناولت ٦٠ منها قضايا اسلامية ، ومن ١٢٠ رسالة ماجستير كتبت ٦٥ رسالة في ذات المواضيع للمدة من ٢٠٠٥ - ٢٠٢٢ (١) ويبدو أن ذلك جاء متأثراً بتصاعد الاسلام السياسي في المنطقة العربية لاسيما بعد العام ٢٠١١ ووصول بعض حركاته الى السلطة الامر الذي تطلب معالجة الكثير من القضايا الفكرية التي افرزتها التجربة السياسية واجمالاً توزعت الدراسات في هذا المجال على النحو الاتي :

- ١ . **الشخصيات الاسلامية** : بدأت اغلب الرسائل والاطاريح بتناول ابرز الشخصيات الاسلامية ومن كافة الاتجاهات المذهبية ، في دراسات طغى عليها طابع الانبهار والتحيز لتلك الشخصيات وتحاشي التعرض لها بالنقد أو لآرائها بالمناقشة
- ٢ . **القضايا السياسية الاسلامية** : وبمرور الوقت اتجهت بعض الدراسات لمناقشة قضايا مهمة في الفكر الاسلامي المعاصر كقضايا الديمقراطية

والمواطنة والموقف من العولمة وحوار الحضارات والتعددية الحزبية وحقوق غير المسلمين وغيرها من المواضيع الحيوية .

٣. **النظريات** : حيث تناولت بعض الاطاريح دراسة النظريات في الفكر الاسلامي المعاصر لاسيما نظريات السلطة كالحاكمية وولاية الفقيه وسيادة الامة ، وفي ظل تصاعد الخطاب المتطرف والاعمال الارهابية التي شهدها العراق بشكل واسع ، لا سيما بعد سيطرة تنظيم داعش على بعض المناطق العراقية ، اتجهت بعض الدراسات في فرع الفكر السياسي لتناول المواضيع المتعلقة بتلك الظواهر والاحداث ، حيث تناولت العديد من الاطاريح والرسائل الاسس الفكرية للتنظيمات الارهابية ، وكيفية مواجهة خطابات التطرف والعنف ، والتأكيد على اهمية المراجعات للاسس والبنى الفكرية التي اعتمدها لتبرير اعمالها الارهابية ضد المواطنين المسالمين وضد القوات الامنية والتعرض للمؤسسات الرسمية .

٤. ولم تغفل بعض الدراسات الجوانب النقدية للفكر الديني بشكل عام والفكر الاسلامي بشكل خاص إذ تناولت التوجه النقدي لدى بعض أبرز المفكرين على الساحة الاسلامية ومناقشة رواهم الفكرية بهذا الصدد .

### **التوصيات**

توصلت هذه الورقة الى بعض التوصيات التي تمكن انضاجها بشكل اوضح بعد استكمال كتابة البحث وأبرز تلك التوصيات :

١- رغم التداخل الواضح بين الايديولوجي والمعرفي لاسيما في المنطقة العربية في ظل سيطرة الانظمة التوليتارية التي لا تقبل ان تكون هناك مجالات خارج سيطرتها ومنها المجال الديني ، لا بد أن تتمتع الدراسات السياسية بشكل عام بالحياد والموضوعية قدر المستطاع وعلى عالم السياسة والباحث فيها أن لا ينخرط مع السلطة السياسية بل ينبغي أن يكون في مكانة اسمى من كل الفرقاء السياسيين .

٢- كانت كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد من الكليات الرائدة في الوطن العربي واستطاعت أن تحقق استقلاليتها عن بقية العلوم الاجتماعية التي ارتبطت فيها لعقود طويلة شأنها في ذلك شأن الكليات المناظرة لها في بقية دول المنطقة والعالم ،

وكان فرع الفكر السياسي من الفروع المهمة في الكلية ويحظى باقبال كبير من طلبة الدراسات العليا .

٣- مرت الدراسات المتعلقة بالفكر السياسي الاسلامي بمراحل عديدة في الفرع حيث شهدت بدايات تأسيسه عزوف واضح عن هذا الفكر بسبب القيود التي فرضها النظام قبل عام ٢٠٠٣ إذ اتجهت اغلب الدراسات الى معالجة مواضيع تتعلق بالفكر القومي والتجارب الوجودية العربية ، فضلاً عن دراسة الفكر اليهودي والصهيوني .

٤- شهد حقل العلوم الاسلامية لا سيما المعاصرة منها تطوراً ملحوظاً بعد سقوط النظام السابق حيث عالج الكثير من القضايا والشخصيات المعاصرة غابت عنها الحيادية بعض الشيء بما يتطلب الالتزام بالجانب العلمي واعتماد البعد النقدي في دراستها وعدم الانجراف نحو التمجيد والقبول بالاراء المطروحة دون مناقشتها ومقارنتها علمياً .

٥- لا بد ان تحظى الدراسات الاسلامية باهتمام اكثر لاسيما في مرحلة البكالوريوس التي لا تدرس الامادتين في الفكر الاسلامي من مجموع ٣٦ مادة ، ويفضل ان تتناول الدراسات المضافة مواضيع معاصرة تتناول القضايا الاسلامية الراهنة كالدراسات النقدية والدراسات التجديدية فضلاً عن موقف الفكر الاسلامي من القضايا المهمة كحقوق الانسان والتجديد والحدثة والموقف من التراث واسلامية المعرفة والعلاقات الدولية في المنظور الاسلامي السياسي المعاصر والموقف من الاخر المختلف وسبل مواجهة الارهاب والتطرف .

٦- أن تخصص العلوم السياسية بصورة عامة يتطلب اجواءً من الحرية والتسامح وقبول الاخر وعلى الجهات المعنية أن تضمن هذه الاجواء في البيئة الأكاديمية وعدم فرض القيود ايأ كان نوعها على الدراسات السياسية لاسيما الدينية منها حرصاً على الرصانة العلمية والموضوعية المعرفية .

## الهوامش:

١- كمال عبد اللطيف ، في الأيديولوجيا والمعرفة : مدخل عام ، في : حسن حنفي و(آخرون) ،  
المعرفي والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر ، تحرير : عبد الإله بلقزيز ، (بيروت : مركز  
دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠) ، ص٣٧

٢- المصدر نفسه ، ص ٣٨

٣- عبد الإله بلقزيز ، المعرفي والأيديولوجي في دراسات الفكر العربي المعاصر ، في : حسن  
حنفي و(آخرون) ، المعرفي والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر ، تحرير : عبد الإله بلقزيز ،  
(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠) ، ص٣٤٥-٣٤٦

٤- حول هذا الموضوع ، يمكن مراجعة : إريك دافيس ، مذكرات دولة . . السياسة والتاريخ والهوية  
الجماعية في العراق الحديث ، ترجمة : حاتم عبد الهادي ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات  
والنشر ، ٢٠٠٨) ، ص٣٦

٥- بول ريكور ، محاضرات في الأيديولوجيا واليوتوبيا ، تحرير وتقديم : جورج تايلور ، ترجمة : فلاح  
رحيم ، (بيروت : دار الكتاب الجديد المتحدة ، ٢٠١٧) ، ص٧٠

٦- حزب البعث العربي الاشتراكي : البيان السياسي الصادر عن المؤتمر القطري التاسع ، مؤتمر  
(الجهاد والبناء) ، للمدة من ١٢-١٣ ايلول ١٩٩١ ، (بغداد : دار الحرية ، ١٩٩١) ص ١٦١ . نقلاً  
عن : رهبة اسودي حسين ، المثقف والسلطة . . انموذج العراق (١٩٦٨-٢٠٠٤) ، (بغداد : دار  
الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٢١) ص ١٨٠

٧- فالح عبد الجبار ، كتاب الدولة- اللويثان الجديد ، نقله إلى العربية : فريق ترجمة ، (بغداد-  
بيروت : منشورات الجمل ، ٢٠١٧) ، ص٣٧٠

٨- فالح عبد الجبار ، العمامة والأفندي : سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني ، ترجمة :  
أمجد حسين ، (بيروت-بغداد : منشورات الجمل ، ٢٠١٠) ، ص ٤٦١

## تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية

م . م . علي مهدي كاظم

تدريسي في الجامعة العراقية

أ . د . ماجد محي عبد العباس

تدريسي في جامعة بابل

محاضر في معهد العلمين للدراسات العليا

### الكلمات المفتاحية

الديمقراطية ، حقوق الانسان ، التنشئة السياسية

political socialization human rights democracy

### فكرة البحث:

ينطلق البحث من فكرة تقوم على اساس فهم الدوافع والغايات الاساسية التي دفعت صانع القرار السياسي والمسؤولين عن السياسة التعليمية العليا في العراق عد عام ٢٠٠٣ الى ادخال مفردات الديمقراطية وحقوق الانسان وتدريسها في الجامعات والمعاهد العراقية كواحدة من اساليب التنشئة السياسية لتحشيد وتعبئة اعداد كبيرة من الطلبة لصالح النظام السياسي الجديد وادراكهم لآليات الديمقراطية البناءة التي تعمل على اسناد النظام كما يسعى البحث الى تشخيص كل الاختلالات الحاصلة في هذه التجربة من خلال الاحاطة اولا بالمنهجية المعتمدة وما افرزته من نتائج سواء سلبية أكانت ام ايجابية مما يعطي الباحث فرصة لتقييم التجربة من جوانبها جميعا والوقوف عند مكامن الخلل ومن ثم طرح الاليات وسبل المعالجة للارتقاء بها نحو مصاف افضل .



### Search idea:

The research stems from an idea based on understanding the basic motives and goals that prompted the political decision-maker and those responsible for higher educational policy in Iraq, in the year 2003, to introduce the vocabulary of democracy and human rights and teach them in Iraqi universities and institutes as one of the methods of political upbringing to mobilize and mobilize large numbers of students in favor of the regime. The new political system and their awareness of the mechanisms of constructive democracy that work to support the system. The research also seeks to diagnose all the imbalances that occurred in this experiment by first taking note of the approved methodology and the results it produced, whether negative or positive, which gives the researcher an opportunity to evaluate the experience in all its aspects and stand at the place of the imbalance Thus, mechanisms and means of treatment were put forward to raise them towards a better level.

### المقدمة

عقب التحول السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ وانتقاله من نظام شمولي الى نظام يدعو الى الاخذ بالديمقراطية والتعددية منهجاً في الحكم برزت الحاجة الى اتباع الوسائل التي تديم عمل هذا النظام ومن بينها اللجوء الى التنشئة السياسية الفاعلة التي تسعى الى تعزيز المنهج الديمقراطي وهنا كان لابد من اتباع البرامج التي تديم عملية التنشئة السياسية هذه فظهرت الحاجة الى تدريس المواد المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات والمعاهد العراقية لغرض التعريف بالمفردات السياسية التي تعزز ثقافة الفرد وتسهم في ادراكه للمعاني الحقيقية للديمقراطية فكراً وسلوكاً.

إن المنهجية التي تم اعتمادها في تدريس مادتي الديمقراطية وحقوق الانسان قائمة على اساس ادراك فلسفة النظام السياسي الجديد والتعريف بتوجهاته ومؤسساته كذلك التأكيد على اهمية موضوع الديمقراطية كمنهج في الحكم

تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية

ودورها في تلمس الطريق الصحيح لتحقيق رفاهية الشعب فضلاً عن اهمية تطبيق حقوق الانسان كأحد المعايير الاساسية للنهوض بالمجتمعات وارساء القيم الصحيحة لبناء الدول .

إلا انه من الملاحظ بعد المسيرة الطويلة التي امتدت لعقدين من الزمن لم يتم ادراك النتائج المرجوة ولم يتم بلوغ الاهداف التي تم التخطيط لها وبدت الرتبة واضحة من خلال الاداء الرتيب وكذلك من خلال التلكؤ في تحقيق النتائج المطلوبة وذلك بسبب الاختلالات المنهجية الواضحة وعدم الابتكار في اتباع الوسائل التعليمية الفعالة في تدريس الموضوعات ذات الشأن .

جاءت الدراسة لتسلط الضوء على الدوافع الحقيقة وراء التوجه الى ادخال هذه المواد ضمن مناهج التعليم العالي ولمختلف الاختصاصات كذلك أثر تدريس هذه المواد في تعزيز عملية التنشئة السياسية والمساهمة في تحقيق نتائجها وبلوغ اهدافها ويستتبع ذلك اجراء عملية التقييم من خلال التركيز على النتائج النسبية المتحققة بعد تشخيص مكامن الخلل والمتمثلة في الاختلالات المنهجية القائمة وعدم التحديث والابتكار في الوسائل والاساليب ، لذا تم تبويب الدراسة وفق المحاور التالية :

أولاً : الدوافع وراء تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان

ثانياً : اثر مادتي الديمقراطية وحقوق الانسان في التنشئة السياسية

ثالثاً : منهجية الاداء والخلل القائم

رابعاً : تقييم الاداء وآليات المعالجة

#### فرضية البحث:

اكتنفت عملية تدريس مواد الديمقراطية وحقوق الانسان في العراق بعد عام ٢٠٠٣ اختلالات عدة اثرت سلباً في دورها في التنشئة السياسية ودون تصحيح هذه الاختلالات سيبقى الاثر السلبي شاخصاً .

#### اشكالية البحث :

يسعى البحث الى حل الاشكالية المتمثلة بالصعوبات والعقبات التي جابهت عملية تدريس مادة الديمقراطية في الجامعات العراقية وتأثير ذلك في التنشئة

تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية

السياسية ومن اجل الوقوف عند المسارات الصحيحة لحل هذه الاشكالية لا بد من الاجابة على ابرز التساؤلات الآتية:

- ١- ماهي ابرز الدوافع وراء تدريس مادة الديمقراطية وحقوق الانسان .
- ٢- ما هي السبل الصحيحة لكي تؤثر هذه المواد الدراسية بشكل ايجابي في عملية التنشئة السياسية .
- ٣- ما هي الاختلالات القائمة التي تعترض سبيل العملية وما هي اليات الحل والمعالجة .

#### منهجية البحث:

لقللة الدراسات السابقة وندرتهما ونظراً للجانب التطبيقي والعملي الذي يؤطر هذا الموضوع كان لزاماً أن تأخذ الدراسة جانباً ميدانياً مما يتوجب الاعتماد على المنهج الاستقصائي من خلال التعامل مع ارشيف الجامعات والتفاعل مع الطلبة وكذلك اصحاب الشأن .

#### المحور الأول

##### الدوافع وراء تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان

بعد انهيار النظام الشمولي في العراق عام ٢٠٠٣ والتوجه نحو نظام سياسي جديد وفق مبادئ الديمقراطية سعى هذا النظام الى ازاحة وازالة معالم وافكار المرحلة السابقة واستبدالها بقيم جديدة واتخاذ الجامعة منطلقاً لذلك كونها الوعاء الفكري الاهم والاطار الجامع للطاقت الشبابية خصوصاً بعد ان تأثرت بسياسة البعث وافكاره القومية اذا ما علمنا ان هذه الافكار كانت تدرس ويتم الدعوة اليها من خلال مادة الثقافة القومية فضلاً عن المؤتمرات والندوات والاجتماعات واللقاءات والتجمعات وكل مظاهر التعبئة والتشيد<sup>(١)</sup> ومن بين الدوافع الاخرى التعريف بمبادئ النظام السياسي الديمقراطي\* وكذلك التثيف بحقوق الانسان ونشر ثقافة سياسية جديدة تدعو الى المشاركة السياسية البناء والعمل على ترصين الوحدة الوطنية<sup>(٢)</sup>

كما ترمي هذه المواد الدراسية الى تحرر وتعزيز دور الجامعات و ابرازها لتشكل دعامة حيوية للنظام السياسي الجديد وتعزيز الكوادر السياسية والقيادية من بين حشود الطلبة عبر تغذيتهم عقائديا وفكرياً ودعوتهم الى الممارسة السياسية العميقة والبناءة ومن بين الاهداف والغايات خلق حالة التناغم بين الطلبة والتقريب بينهم عبر الالتقاء عند محطة فكرية جامعة تقلل من التمايز الفكري والذي مرده تفاوت الاختصاصات العلمية والانسانية الذي يترك اثراً في سلوك الطالب الجامعي وتوجهاته ونشاطاته<sup>(٣)</sup> لعب المحيط الجامعي دوراً مهماً في تأصيل المواطنة والاعتبارات الديمقراطية والسلوك الانساني، وترتبع الجامعة على راس الهرم للنظام التعليمي والتثقيفي لبناء الموارد البشرية التي تتجاوب مع منطلقات التنمية الاجتماعية الشاملة، ويرتبط بها مهمة صياغة الشباب فكراً لذا تعد البيئة الجامعية مركز إشعاع فكري وحضاري لأي مجتمع من المجتمعات، فالجامعة من ابرز المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالمحيط الاجتماعي، فهي من صناعة المجتمع من ناحية ومن جانب اخرى هي اداته في خلق قيادته الفنية والاحترافية والسياسية والفكرية، فوجود البيئة الجامعية يقترن بثلاثة عوامل مهمة هي العلم والفكر والحضارة، وهذه الأفكار مترابطة ويكمل بعضها البعض الاخر، وان للجامعة خطاباً واهدافاً محددة هي المعرفة والتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ليصبح مسلحاً بالثقافة العامة، وهذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف المكان والزمان لاسيما ان للبيئة الجامعية دورٌ مهمٌ في تقوية المواطنة والقيم الديمقراطية وخدمة المجتمع التي تتحدد بوظائف اعداد الموارد البشرية واجراء البحوث العلمية والإسهام في التنشئة السياسية والاجتماعية ونقل الثقافة والعمل على توطيد القيم الديمقراطية وحل إشكاليات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته<sup>(٤)</sup> لاسيما ان التعليم العالي يمثل قمة المنظومات التعليمية وحجر الاساس ليس فقط للعملية التربوية، وانما ايضا للعملية الديمقراطية وتؤدي دوراً هادفاً في صناعة القرار السياسي والثقافي في الوقت نفسه، لذلك فإن للجامعة واجباً حيوياً مضافاً إلى مهماتها الاخرى لاسيما معالجة ظاهرة الانحراف الفكري والسياسي، وتستهدف نتائجها السلبية على المجتمع إذ تعد الجامعة افضل مكان للحوار الجاد بين اطراف المجتمع لأنها نافذة الجميع، ومنبع الأفكار الإيجابية نحو المجتمع، فان اضطلاع الجامعة بهذا الدور الحيوي يأتي من كونها منابع

تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية

العلوم والمعرفة ، لاسيما انها ابرز المؤسسات في تحضير المادة الفكرية الهادفة وضبط الممارسة العلمية ، والمطالبة قبل غيرها في النظر في القضايا السياسية التي تواجه المجتمع لاسيما ظروف المرحلة الراهنة<sup>(٥)</sup> وتقديم الحلول الناجحة ، والإسهام بأداء الحوار الحضاري في ترسيخ قيم الوحدة الوطنية ، والتوظيف على تخطيط مشروع استراتيجي عراقي للمستقبل ينظر إلى فلسفة تربوية تعليمية تعبر عن الانسان المراد تخريجه كفرد او مجموع يؤسس لثقافة جديدة خالية من العنصرية ، والتسامح والاعتراف بالآخر عرقيا ومذهبيا وطائفيا ، اضافة ان للتعليم دوراً فاعلاً في المجتمع من خلال زرع الديمقراطية والقيم والاخلاق في نفوس الدارسين بما يساهم ايجاباً في تربية المواطن وتوطيد المواطنة وحب الوطن والحفاظ على مبادئه ووحدته بدعم الانتماء ، وان معاني حب الوطن لدى النشئ ترسخ عبر مدخل التعليم التي تمثل نواة أساسية لبناء مجتمع واع متسلح بالعلم والمعرفة كما جاء في مادة الديمقراطية وحقوق الانسان بما يعزز ثقافة الولاء في أوساطهم ، وأهمية دور التدريسيين في العمل على ترسيخ الولاء الوطني بوصفهم اللبنة الأساسية في بناء مجتمع محب لوطنه مدافع عنه<sup>(٦)</sup>

## المحور الثاني

### اثر مادتي الديمقراطية وحقوق الانسان في التنشئة السياسية

تعد عملية التنشئة السياسية ضرورة لازمة لعملية التحول الديمقراطي ولا يمكن استمرار عملية التحول هذه دون النهوض بعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية ومن بينها الجامعة ، لذا برزت الحاجة جلية وواضحة لاتخاذ الجامعة محوراً أساسياً من محاور التنشئة لاسيما بعد التطور التكنولوجي والعلمي ، وتباين تجارب الدول في الاستفادة من دور الجامعة في ذلك تبعاً لشكل النظام السياسي ، وفي العراق بعد عام ٢٠٠٣ تم استثمار الجامعات في عملية التنشئة من خلال مادتي الديمقراطية وحقوق الانسان لنشر مبادئ النظام الديمقراطي وتعريف ملايين الطلبة بماهية الديمقراطية وتاريخها واهم التجارب العالمية واهميتها بالنسبة للشعوب والمجتمعات المعاصرة كذلك الاهتمام بحقوق الانسان والتذكير بأهم المواثيق والاعلانات والمعاهدات التي تعنى بها والتعريف بأهم الحقوق والحريات الأساسية<sup>(٧)</sup>

ولغرض فهم مادتي الديمقراطية وحقوق الانسان ، ولجعلها اكثر تجانسا مع قيم التسامح وثقافة الحوار التي هي اساس العملية الديمقراطية في العراق يجب ان تتولى الجامعات وباعتماد العديد من السبل والأساليب والعمل الجماعي في نشر ثقافة الحوار وإشاعتها ، عن طريق مادتي الديمقراطية وحقوق الانسان اذ تجد طريقها الى المجالات الاجتماعية المختلفة من خلال الطلبة الى زملائهم ولقاءات الاساتذة والباحثين في الندوات والمؤتمرات ومؤسسات المجتمع المدني ، ويكتمل ذلك من خلال<sup>(٨)</sup> : -

١ . اعتماد الحوار الهادئ واحترام الرأي الاخر الذي يساهم في نبذ الجدل والتشدد ويساعد على تلاقح الافكار بين الجماعات لتصب جميعا في خدمة الوطن .

٢ . الدعوة الى تعزيز نقاط الالتقاء والقواسم المشتركة بين أبناء الشعب ونبذ الانتماءات المتعددة والحفاظ على الهوية الوطنية الشاملة ويشجع الكل للعمل بهمة اكبر تحت الفسطاط الاكبر (العراق)<sup>(٩)</sup>

٣ . الاعتماد على المحاضرات في الجامعة والفعاليات اللاصفية كافة إذ تعمد الجامعة الى تعزيز الأفكار لدى الطلبة ، والعمل على بلورة شخصيتهم ليكونوا اكثر قدرة على فهم اهداف الإعلام المضاد ، وأثار بعض المحطات الاجنبية التي غايتها تشويه الشخصية العراقية ، وتشوية عقل المواطن ، والترويج الى تضخيم الانا والتخفيض من اهمية «الأخر» او تسفيهه ، ومن ثم إشاعة التعصب في الحوار<sup>(١٠)</sup>

٤ . تعزيز دور الطالب في اروقة الجامعة على أساس قيم الاحترام والمحبة ، مهما اختلفت وجهات النظر ، والتركيز على ان العراق بلد الجميع ليس اليوم ، بل منذ الآف السنين وان بناء روح الحوار الوطني الهادف الذي يصب بالمصلحة الوطنية هو الاسمى والادق

٥ . تضافر الجامعات مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية لإعداد جيل واعى متحرر ورعاية المثقف وتدعيم دوره في عملية التغيير ، والترويج لشعار العلم والاحترام والاخلاق صنوان وان الجميع مطالب لبناء الوطن ، ويتم ذلك بالتعاون والحوار وليس الجدل والاختلاف فيما بينهم ، ومن ثم تصبح الجامعة بحق مركز إشعاع لبناء الوطن الموحد ، مما تقدم يتضح ان

الدور الفاعل للجامعات ومراكز بحوثها في التأثير بصناع القرار اضافة الى الرأي العام من خلال المحاضرات والمؤتمرات والحلقات النقاشية فضلاً عن مساهمة الباحثين وأساتذة الجامعات من خلال المحاضرات واللقاءات في وسائل الاعلام وفي الندوات التي تعقدها منظمات المجتمع المدني ، ويبلغ ذلك ذروته بتكرار الرسائل والمادة الاعلامية الداعية لتدعيم ثقافة الحوار بين قطاعات المجتمع اضافة الى دور اساتذة الجامعات والباحثين بالشان السياسي بإقامة وتهيئة الطلبة بالاعتماد على مدخلات ومخرجات الثقافة ، وتبني روح الديمقراطية وحقوق الانسان والتعرف على التنشئة السياسية من خلال مناهج التكرار الاعلامي واساليب الاقناع ، ناهيك عن اساليب الاستمالة من خلال اتباع العقل ومحاكاة العاطفة بمخاطبة وإثارة الهمم لتحقيق استجاباتهم وإثارة اهتماماتهم بالثقافة وجعلها نهج عملهم ، فالدعوة الى حشد الصف الوطني ولم الشعث لضمان وحدة استقلال العراق ارضاً وشعباً<sup>(١١)</sup> كما عمدت مفردات هذه المواد الى تذكير طلبة الجامعات بالنظام الدكتاتوري الشمولي لمرحلة ما قبل ٢٠٠٣ وتعامله الحازم تجاه قضايا حقوق الانسان وعسكرته المجتمع العراقي ولاسيما الجامعات وتقييد الحرية والعمل على نزع اثار الحقبة الديكتاتورية وتوجيه الطلبة باتجاه الحوار الحر القائم على مبدأ الثقة بالنفس<sup>(١٢)</sup> وبعد التحول الديمقراطي الذي شهده العراق عام ٢٠٠٣ اصبح واجبا إعادة النظر في المنظومة القيمية ولاسيما المناهج الدراسية ، والتكاتف على مجموعة الحقوق والواجبات في إطار الحرم الجامعي التي تتمثل في<sup>(١٣)</sup> :

١. احترام القيم والمبادئ
٢. احترام الديمقراطية والتعددية والالتزام بحقوق الانسان والمشاركة السياسية .
٣. إنعاش قيم المجتمع المدني .
٤. إشاعة المساواة بين القيم المادية والقيم الحضارية .
- ٥ . يجب ان تكون الجامعات مستقلة عن الصراعات الحزبية والسياسية ، وان تلتزم جميع الاحزاب بعدم تسييس الجامعات وان يكون نشاطها السياسي خارج الجامعة .

ويستلزم من الجامعات العمل على بناء منهجية فكرية لدى الطلبة و تثقيفهم على الاساليب والمناهج التي تعاونهم في البحث والدراسة وتشجيعهم على الحوار الحر والنقاش وتعليمهم على احترام مقترحات الآخرين وتقبل النقد والاختلاف ، كل ذلك من اجل تأمين تنشئة سياسية ديمقراطية للطلبة تقوم على السلوك الايجابي ليكون الطلبة مؤهلين بعد تخرجهم لتحمل المسؤولية السياسية والعلمية والمشاركة الايجابية في بناء المجتمع العراقي على احسن وجه<sup>(١٤)</sup> وتعمل هذه المواد الدراسية على تسليط الضوء على اهم القضايا السياسية والمفردات القانونية والتعريف بمواد الدستور ونشر الثقافة الدستورية والاهتمام بعمل المؤسسات السياسية والدعوة الى المشاركة كما عملت على خلق حالة الانسجام بين مؤسسات التنشئة السياسية ابتداءً من الأسرة الى المدرسة والاقران ثم الجامعة من خلال التركيز على دور الجامعة كمحطة اساسية ينبغي ان تكون فاعلة ومؤثرة في محاولة خلق قيادات سياسية فاعلة من خلال انضاج الدور السياسي لشرائح طلبة الجامعات والمعاهد وتعزيز اهتماماتهم ومواهبهم السياسة والقيادية وانضاج الخطاب السياسي وتحريك النقاش العلمي الجاد والبناء وتشكيل ملامح رأي عام ناهض ومنسجم وتنظيم حالة النقد البناء والانتقاد الرامي .<sup>(١٥)</sup>

### المحور الثالث

#### منهجية الاداء والاختلالات القائمة

##### ١ . منهجية الاداء

- اعتمدت المواد في تدريسها على اسلوب الالقاء النظري القائم على التوجيه من قبل المحاضر على شاكلة الدروس الانسانية ذات الطابع النظري .
- تم اختيار المرحلتين الاولى والثانية من الكليات والمعاهد العراقية ابتداءً محلاً للدراسة بالنظر الى ان طلبة هاتين المرحلتين في بداية نشاطهم العلمي ودورهم الجامعي مما يسهل امكانية التأثير فيهم .
- تم اعتماد مفردات ذات طابع تاريخي تذكّر بالتطور التاريخي للديمقراطية وحقوق الانسان ومدى استفادة البشرية منها وكذلك الطابع القانوني الذي



تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية

يعرف بالدستور والقيمة القانونية لحقوق الانسان والحريات واللوائح القانونية والمعاهدات الدولية ومن ثم الطابع السياسي المعني بأهمية الديمقراطية وحقوق الانسان والتعريف بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها وآليات الوصول الى الحكم. <sup>(١٦)</sup>

- جرى تخصيص ساعتين اسبوعياً لكل مادة ابتداءً لتغطي المفردات المقررة لها

- كما جرى التأكيد أيضاً على منح مهمة تدريس هذه المواد للمتخصصين في القانون والعلوم السياسية من حملة الشهادات العليا على اعتبارهم الأقرب والأجدر بهذه المهمة.

سعت الدولة العراقية الى تطوير المؤسسات الجامعية والتربوية العامة والخاصة باعتباره عامل حيوي في تقدم المجتمع وحق تضمنه الدولة في كافة المراحل من اجل خلق جيل واعى من المثقفين الذين سيساهمون في تقدم البلاد وحراسة مصالحه العامة والعمل على اعادة العقول العراقية المهاجرة من العلماء والاساتذة للمساهمة في بناء مختلف المجالات التعليمية، وعلى هذا الاساس سعت الدولة على تطوير النظام التعليمي وضمان كفاءته وذلك في تطوير الجامعات وتأهيلها للطلاب والسعي الى رفع القدرات المهنية للاساتذة وتطوير المناهج الدراسية، فضلاً عن الاهتمام بالموهوبين لزيادة قدرتهم <sup>(١٧)</sup> ان المناهج المعتمدة في الجامعات العراقية قبل عام ٢٠٠٣ لم تعمل على بث روح الحوار اما بعد العام المذكور تم السعي الى تبني اجراءات متطورة من قبل وزارتي التربية والتعليم العالي باتجاه إعادة النظر في البرامج والمناهج بما يتواءم وضرورات المرحلة ومع إقرار تدريس مادتي (حقوق الانسان والديمقراطية) وفي عموم الاقسام في المعاهد الجامعات العراقية الاهلية والحكومية، إلا ان مفرداتهما تركزت على الاسس النظرية، ولم تشمل مفردات تعرف الطلبة بماهية العملية السياسية في العراق، وكيفية تدعيم عملية التحول الديمقراطي التي شهدها العراق بعد التغيير ناهيك والتعريف بالدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥ والاحكام التي تضمنها بما في ذلك ماهية النظام السياسي والحقوق والحريات الخاصة والعامة التي أشار لها وكفلها الدستور للمواطنين العراقيين لذا اصبح من الضروري التعرف على هاتين المادتين، مع ضرورة التركيز على التعريف بالحياة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ في

العراق وما جرى عليها من تطورات سياسية ودستورية وأسلوب العمل على ترسيخها ومن ثم تطورها وصولاً الى تثبيت بناء المجتمع وتثبيت اسس الدولة الديمقراطية، وكل ذلك لا يمكن الوصول اليه إلا بمشاركة جميع العراقيين بلا إقصاء او تهميش لأية طائفة، لذا ينبغي تكثيف العمل على إدخال مفردات تعزز نشر القيم التي ترسخ وتشجع اعتماد الحوار الحر كأسلوب للإدراك المشترك والقبول بالآخرين واحترام آرائهم وحقوقهم في ممارسة حريتهم، مع التأكيد على ضرورة تحمل الجميع المسؤولية المتكاملة في البناء والتنمية على كل الاصعدة<sup>(18)</sup> غير إن الحرص بما تقدم من قبل الجامعات لا يكفي إذا لم يقترن ذلك بالتصرف الديمقراطي لعضو الهيئة التدريسية وممارسه في القاعات الدراسية وخارجها. وللنهوض بالتنشئة السياسية ينبغي للجامعات العراقية وضع جدول أعمال يرمي الى تطوير السلوك الديمقراطي والمشاركة السياسية التي صارت ضرورة حياتية للنظم السياسية الجديدة في ظل مجتمع متعدد ليس لأنها افضل وسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية بل لأنها توفر المناخ المناسب لتحفيز الطاقات الكامنة في المجتمع، على ان يشمل هذا البرنامج إلزام الجامعات والكليات الإنسانية ولاسيما كلية العلوم السياسية بشكل خاص بإلزام طلابها على كتابة بحوث تخرج هادفة من اجل خلق جيل واعى مستقبلي يشارك بملئ الفراغ الذي حصل بسبب شيوع الظواهر السلبية في المجتمع التي وصلت الى الجامعات ايضا ناهيك عن الدور المهم للجامعة وخصوصا بالاحداث السياسية التي يمر بها المجتمع العراقي<sup>(19)</sup>

## ٢. الاختلالات القائمة

على الرغم من كل التوجهات القائمة والمنطلقات الفكرية والعملية صوب إرساء عملية تنشئة سياسية من خلال الجامعة وادواتها ومن بينها ما ذكرناه حول تدريس مادتي الديمقراطية وحقوق الانسان الا ان عدد من الاختلالات الواضحة تقف ماثلة ومن بينها

- لم يتم التوجه نحو الجانب العملي الذي يعزز المشاركة وينمي الادوار القيادية للطلبة ويمنحهم فرصة المتابعة من خلال المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل وخلق حالة التفاعل مع المادة العلمية.

تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية

- تم دمج هاتين المادتين بمادة واحدة وتقليص عدد الساعات الى ساعة واحدة اسبوعياً مما اضعف فرصة مدرسي المادة بالتوسع بمفرداتها والتعمق بصورة جدية وهذا يدل على ضعف وتدني الاهتمام بها.
- غياب الاعتماد على موضوع التخصص بالتدريس بل جرى التوجه نحو التخصصات الاخرى الساندة من باب سد النصاب او لغايات اخرى بعيداً عن التخصص مما اضعف الجدوى وراء تدريس هذه المادة.

وتسعى الهيئة التدريسية في الجامعات الى مهمة اداء دور التثقيف فضلاً عن دورها التعليمي من خلال التأكيد على ضرورة تسيد تلك القيم التي تجمع بين الطلبة والمجتمع ونبذ ما عداها من عادات خاطئة وربما يكون من الامور بالغة الاهمية في هذا الشأن التاكيد على توسيع مجالات النشاطات اللاصفية في اروقة الجامعات ، وتشجيع النشاطات البحثية<sup>(٢٠)</sup> ومعالجة مشكلة اخرى لا تتعلق بالمناهج التدريسية فحسب ، وإنما من يقومون بتقديم هذه المناهج إذ يكون السؤال عن طريقة التعلم ومن يعلم فالخطأ الذي تقع فيه النظم التربوية هو الفصل بين الطريقة او الاسلوب ومن يقوم بتنفيذها والقيام عليها ، وان تصدير طرائق ونماذج مبتكرة للتعليم وتصورها على إنها العلاج الموفق لكل المشكلات التعليمية والتربوية وتاتي النتائج في اغلب الأوقات مخيبة للأمال<sup>(٢١)</sup> إن معظم الاساتذة في الجامعات يمارسون عملهم بمنظور تقليدي ، ولم يعد دور للهيئة التدريسية سوى نقل تحت شعار انت تسأل ونحن نجيب ، بل يجب ان يكون المدرس موجه وملهم ومثير لأفكار الطلبة يوجههم الى البحث في ادق التفاصيل<sup>(٢٢)</sup> ان اعضاء الهيئات التدريسية بالجامعات والدراسات العليا تتوافر لديهم القدرة على التحديث واستيعاب المعرفة وهذا من خلال الطرائق والاساليب التدريسية المتطورة ، إلا ان التحديات والمشكلات التي تواجه التدريسيين متمثلة في زيادة اعداد الطلبة وانخفاض اعداد هيئة التدريس تمثل حجر عثرة في طريق تحسين ادائهم فدور التعليم العالي ليس مجرد نقل المدرس الجامعي للمعارف والمعلومات الى الطالب ، بل عملية تنمية الطالب عقلياً ووجدانياً وتربيته تربية مكتملة والعمل على تكامل شخصيته ونحتها من مختلف جوانبها وثمة مهمة كبرى تقع على عاتق عضو الهيئة التدريسية في وزارة التعليم العالي وهي تعليم الطالب كيف يستنبط ويفكر لا كيف يحفظ ولكن هذا الشيء مرتبط بسؤال آخر هو

ماذا تعلم عن الديمقراطية وحقوق الانسان بعد التغير ، لا سيما ان هناك مجموعة من الاهداف التي يسعى المجتمع الى الوصول اليها وتحقيقها من التعليم هي غير واضحة المعالم ، بسبب العدد المبالغ به من الجامعات الاهلية وإن ظاهرة التلقين التقليدية والانقطاع عن الفكر في عملية التدريس تقود الى عوامل من أهمها شيوع مفهوم الإلتباع لا الإبداع ، وذلك لايوضاح تاريخية واجتماعية عاشها المجتمع في ظل تسلط النظم السياسية السابقة<sup>(٢٣)</sup>

## المحور الرابع

### تقييم الاداء واليات المعالجة

#### ١ . تقييم الاداء

بعد مرور عقدين من الزمن على تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان لم يلحظ ظهور نتائج متحققة تعبر عن الجدوى الحقيقية وراء تدريس المادة وعدم تحقيقها الفلسفة التي يعبر عنها النظام السياسي القائمة على نشر الديمقراطية والتعريف بها وترسيخها كما لم يلحظ مساهمتها في التنشئة السياسية وترسيخ روح المواطنة والتفاعل مع المشاركة السياسية وذلك للأسباب التالية: <sup>(٢٤)</sup>

- عدم اعتمادها على اساليب منهجية حديثة قائمة على اساس الحوار البناء والهادف الذي يذكي روح الابداع والمشاركة والانتماء لدى الطلبة بل كان الاعتماد على اساليب تقليدية قوامها طرح المعلومات بأسلوب نظري مجرد .

- ما زالت المفردات التي تتضمنها المادة الدراسية قائمة على اساس معلومات قديمة دون الخوض في تفاصيل عميقة تتعلق بآليات المشاركة السياسية والمواطنة وتعميق الوعي والثقافة السياسية ولغة الخطاب السياسي البناء .

- عدم اعتماد متخصصين اكفاء لتدريس المادة العلمية من حملة الشهادات العليا من العلوم السياسية وهذا ما أدى الى عدم تحقيق الفائدة المرجوة .

تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية

- غياب جهات اشرافية متخصصة معنية بمتابعة تدريس هذه المواد سواءً في الوزارة او الجامعات تعمل على تطوير وابتكار الاساليب الامثل للنهوض بها وتحقيق الفوائد المرجوة منها .

- لم تنجح في خلق الحوافز الابداعية لدى الطلبة بسبب غياب طرائق التدريس الصحيحة والعلمية التي تتلائم مع طبيعة هذه المواد .

ان غياب الوعي السياسي في المجتمع العراقي لا يعزى الى مرحلة مابعد عام ٢٠٠٣ أي ما بعد الاحتلال فحسب وانما تمتد أصوله منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة على امتداد عقود طويلة وبناء ووعي الفرد وفق لثقافة الاستبداد وغياب الحرية الثقافية والفكرية ، الا ان القلق يزداد في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ وذلك لأثرها المباشر في عمل المؤسسة التعليمية الجامعية<sup>(٢٥)</sup> واستمرار دوافع غياب الوعي الثقافي والسياسي لدى الافراد والتي ستكون عائقاً لمواجهة تحسين المستوى التعليمي فكما هو معروف ان زيادة وتنمية الوعي الثقافي والسياسي لدى الافراد تعادلها زيادة في مستوى الاستقرار السياسي والمجتمعي ، ويمكن القول إن بناء الوعي الثقافي والسياسي لدى الفرد العراقي خاصة في الجامعة ليست بالمهمة المتعذرة ولكنها صعبة لوجود عدة تحديات ومعوقات مجتمعية وفكرية وثقافية ، ناهيك عن المعوقات السياسية والاقتصادية ، فضلا عن المعوقات الامنية العسكرية كمواجهة الارهاب وغيره فعملية تنمية الوعي الاجتماعي والسياسي في العراق مازالت تواجه معوقات وصعوبات يمكن اختصارها بالاتي :<sup>(٢٦)</sup>

١ . ضعف البنية السياسية ، والرجوع الى تشكيل البنى التقليدية التي تتمثل بالقبيلة والعشيرة وانتشار السلاح بينهم .

٢ . الغزو المعرفي والثقافي مثل التقنية الإعلامية ووسائل الاتصال (شبكة المعلومات الدولية) وتزايد اهتمامات الافراد بقضايا حقوق الانسان والديمقراطية تبعا للنمط الغربي

٣ . انتشار الفقر والبطالة وعجز الخدمات في المجتمع العراقي .

٤ . ضعف أداء الحكومة وعدم اهتمامها بالجانب التربوي والتعليمي ، وانغماسها بتحقيق الفوائد الشخصية والحزبية .

٥ . غياب الدور الفاعل لمؤسسات الدولة بجميع قطاعاتها في مجال التنشئة الاجتماعية والسياسية .

- ٦ . صراعات الكتل الحزبية حول تقاسم المناصب والانشغال بالأمر الثانوي وترك الأمور الأساسية للمجتمع .
- ٧ . تزايد الفساد الإداري والمالي في مفاصل الدولة العراقية .
- ٨ . دخول التنظيمات الارهابية ومن ضمنها تنظيم داعش الارهابي .
- ٩ . عدم التقدم بالمستوى العلمي للجامعات والكليات والمعاهد .
- ١٠ . عدم ادراك الساسة ان الاصلاح ضرورة ملحة لتحقيق تطلعات أبناء الشعب العراقي من خلال تحقيق الأهداف الشاملة للإصلاح ليتضمن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية .

## ٢ . آليات المعالجة<sup>(٢٧)</sup>

- ضرورة اتباع وسائل واساليب منهجية حديثة تنمي الحوار البناء وتعزيز الابداع وتعمل على تطوير آليات المشاركة السياسية والانتماء لدى الطلبة .
- اعادة النظر بمفردات المادة الدراسية المقررة من متخصصين معروفين بالكفاية والدقة على اساس ادخال معلومات جديدة ذات عمق ومساس بالواقع وتسلط الضوء على مشكلات التجربة السياسية العراقية في ميدان الديمقراطية وحقوق الانسان .
- تسلط الضوء على التجارب العالمية الناجحة بغية الاستفادة منها لمعالجة وتصحيح التجربة العراقية بأسلوب علمي وتحفيز الطلبة للدخول كجزء من الحل والمعالجة .
- التركيز على اقامة الندوات والمسابقات والمؤتمرات العلمية التي تسعى الى تطوير قدرات الطلبة ومهاراتهم ومعارفهم من اجل كشف كوامنهم وتطوير ادوارهم القيادية وتجعل من المادة العلمية محلاً للتفاعل والتآلف والتنشئة لا محلاً للتنافر والملل .
- حصر تدريس المادة بالمتخصصين من خريجي كليات العلوم السياسية من حملة الشهادات العليا .
- استحداث معهد متخصص يعنى بتطوير الكفاءات المعنية بتدريس المادة والعمل على استحداث الوسائل والآليات الافضل والمناهج الاكثر حداثة .

تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية

- تعيين جهات اشرافية في الوزارة والجامعات العراقية تعنى بمتابعة تدريس هذه المواد وفق الاساليب الصحيحة والمفردات المقررة وتعمل على انتقاء العناصر الافضل للتدريس .
- اعادة العمل بنظام الوحداتين للتغطية على المفردات المتنوعة وتسهيل مهمة تزويد الطلبة بمعلومات اكثر .
- التنسيق مع وزارة التربية لتدريس بعض مفردات هذه المواد في مراحل الدراسة المختلفة من الابتدائية صعوداً لتنشئة الطلبة على المفردات والمساهمة ببناء ثقافة سياسية رصينة ذات معايير عالية .

### الخاتمة

كان من المفترض ان يؤدي التغير السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى عملية تحول ديمقراطي تفضي بالمحصلة النهائية الى ترسيخ الديمقراطية كسلوك فاعل للنظام السياسي من خلال تنشئة سياسية فاعلة هي الاخرى بادوات واليات تنسيق مع اداء المؤسسات السياسية الا ان الواقع افرز ضعفا واضحا في السلوك السياسي باتجاه تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان وهذا ما انعكس بشكل جلي على عملية التنشئة السياسية التي شهدت تراجعا واضحا في مدياتها وتوسعاتها واتجاهاتها وبالعودة الى الجامعات كواحدة من ابرز مؤسسات التنشئة فانها شهدت خلاا وظيفيا نتيجة عدم اتباع منهجية صحيحة تفضي الى تحقيق نتائج ايجابية فضلا عن التسييس الواضح والممنهج لها من خلال تدخل المؤسسات السياسية في شؤونها ورافق ذلك غياب فلسفة واضحة لدى النظام السياسي وكان من نتائجها ايضا غياب سياسات تعليمية رصينة من الحكومات المتعاقبة لذا اصبحت الجدوى من وراء تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية معدومة نتيجة الركون للجانب النظري دون التوجه للممارسات العملية وقله الانشطة اللاصفية وضعف السلوك الديمقراطي داخل المؤسسة الجامعية ذاتها .

## المصادر

- ١ . احمد جودة، تاريخ التعليم في العراق واثرة على الجانب السياسي -، الطبعة الاولى، امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦،
- ٢ . أسامة مرتضى السعيد، دور الجامعات في تعزيز ثقافة الحوار وبناء الوحدة الوطنية في العراق، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، السنة (٥)، العدد (١٥)، ٢٠١٠
- ٣ . امل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني: العراق انموذجا، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٢)، السنة (١٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥
- ٤ . خالد صلاح حنفي محمود، دور الجامعات العربية في تنمية الوعي السياسي للطلاب في أعقاب ثورات الربيع العربي، شبكة المعلومات الدولية، تم الاطلاع بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠٢٣، متاح على الرابط الاتي: <http://www.new-educ.com>
- ٥ . ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة: فاضل جتكر، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧،
- ٦ . سعدي كريم سلمان، دور الجامعات العراقية في تعزيز المواطنة في المجتمع العراقي، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين (نحو دور فعال للتعليم العالي في اعادة الاعمار والبناء في المرحلة الراهنة)، ١١ - ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٩
- ٧ . صالح عباس الطائي، دور التعليم في إرساء رؤية وطنية للإعلام: في نحو دور فعال للتعليم العالي لإعادة الاعمار والبناء في المرحلة الراهنة، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثاني: كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ٢٠٠٩
- ٨ . صالح عباس الطائي، دور الجامعات في ترسيخ ثقافة الحوار، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العدد ١٤ لسنة ٢٠١٠
- ٩ . صالح عباس الطائي، نحو سياسة وطنية للإعلام (من المركزية الى التعددية المسؤولة)، مجلة الراصد العراقي، العدد ٦، آيار ٢٠٠٩،



تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية

١٠. صفاء محمد علي احمد ، لأنشطة الطلابية ودورها في تنميته الوعي السياسي طلاب الجامعة رسالة ماجستير في أصول التربية ، جامعة عين شمس ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥٨
١١. طه حميد حسن العنبيكي ، التنشئة الاجتماعية-السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، السنة (٤) ، العدد (١٤) ، ٢٠١٠ .
١٢. عامر حسن فياض ، اثر تدريس مادة حقوق الانسان في تعزيز الفكر الليبرالي في العراق ، مجلة اوراق عراقية ، العدد ١ ، ٢٠٠٥
١٣. عايش زيتونة ، اساليب التدريس الجامعي ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٩٢
١٤. عباس فاضل محمود ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق ، مجلة الاستاذ ، العدد ٢٠٣ ، جامعة بغداد ، كلية التربية- ابن رشد ، ٢٠١٢ ،
١٥. علي الأديب ، مناهج الدراسات الإنسانية : رؤية لمشروع مراجعة مفردات مناهج الدراسات الإنسانية في الجامعات العراقية وتحديثها باتجاه اعادة بناء الإنسان العراقي وحذف مفردات وأفكار التطرف والتكفير ، الرافدين للطباعة والنشر ، ط (١) ، لبنان ، ٢٠١٣
١٦. ماجد محي عبد العباس ، محاضرة القيت على طلبة كلية التربية جامعة بابل ، تشرين الثاني ، ٢٠١٨
١٧. محمد كريم ، التعليم العالي في العراق هل يستطيع مساندة التغيير وتحديات المستقبل ، مجلة قضايا سياسية ، عدد خاص
١٨. محمود صالح الكروي ، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ١٥
١٩. منتصر حسين جواد ، الجامعات العراقية ودورها في تعزيز المواطن بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، العدد (٢٠٢٢) ، ٢٠٢٢
٢٠. موريس ديفرجية ، الأحزاب السياسية ، ترجمة علي مقلد ، عبد الحسين سعد ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٠ ،

تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية

٢١ . ناظم عبد الواحد الجاسور ، دور المؤسسة التعليمية العراقية الحكومية والاهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ١٤ ، ص ١٣ .

٢٢ . وزارة التخطيط / جهاز المركزي للإحصاء : الاهداف التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥

٢٣ . ياسين سعد البكري ، التنشئة الاجتماعية والسياسية والتحول الديمقراطي في العراق ، شبكة المعلومات الدولية ، ، تم الاطلاع بتاريخ ١٦ / ١ / ٢٠٢٣ متاح على الرابط التالي : [nahrainuniv . edu . iq](http://nahrainuniv.edu.iq)

تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية

## الهوامش

١ - عباس فاضل محمود ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق ، مجلة الاستاذ ، العدد ٢٠٣ ، جامعة بغداد ، كلية التربية - ابن رشد ، ٢٠١٢ ، ص ٦٢٣ .

٢ - إن الديمقراطية التي تعود جذورها إلى سقراط وأفلاطون وأرسطو وإلى التطبيق الاثيني : وقد عرفها موريس ديفرجية : النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة . ينظر الى : موريس ديفرجية ، الأحزاب السياسية ، ترجمة علي مقلد ، عبد الحسين سعد ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٠ ، ص ٣٥٦ . كذلك ينظر الى : ديفيد هيلد ، نماذج الديمقراطية، ترجمة : فاضل جتكر، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣١٣

٣ - منتصر حسين جواد ، الجامعات العراقية ودورها في تعزيز المواطن بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، العدد (٢٠٢٢) ، ٢٠٢٢ ، ص ١١٢

٤ - ياسين سعد البكري ، التنشئة الاجتماعية والسياسية والتحول الديمقراطي في العراق ، شبكة المعلومات الدولية ، ، تم الاطلاع بتاريخ ١٦/١/٢٠٢٣ متاح على الرابط التالي : [nahrainuniv.edu.iq](http://nahrainuniv.edu.iq)

٥ - صالح عباس الطائي ، دور الجامعات في ترسيخ ثقافة الحوار ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ١٤ لسنة ٢٠١٠ ، ص ٥٦ - ٥٧ .

٦ - سعدي كريم سلمان ، دور الجامعات العراقية في تعزيز المواطنة في المجتمع العراقي ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين (نحو دور فعال للتعليم العالي في اعادة الاعمار والبناء في المرحلة الراهنة) ، ١١ - ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٩ ، ص ١ .

٧ - علي الأديب ، مناهج الدراسات الإنسانية : رؤية لمشروع مراجعة مفردات مناهج الدراسات الإنسانية في الجامعات العراقية وتحديثها باتجاه اعادة بناء الإنسان العراقي وحذف مفردات وأفكار التطرف والتكفير ، الرافدين للطباعة والنشر ، ط (١) ، لبنان ، ٢٠١٣ ، ص ٧٨

٨ - صالح عباس الطائي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

٩ - صالح عباس الطائي ، نحو سياسة وطنية للإعلام (من المركزية الى التعددية المسؤولة) ، مجلة الراصد العراقي ، العدد ٦ ، أيار ٢٠٠٩ ، ص ١٩ - ٢١ .

١٠ - صالح عباس الطائي ، دور التعليم في إرساء رؤية وطنية للإعلام : في نحو دور فعال للتعليم العالي لإعادة الاعمار والبناء في المرحلة الراهنة ، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثاني : كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٨

تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية

- ١١ - صالح عباس الطائي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥ .
- ١٢ - امل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني : العراق نموذجا، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٢)، السنة (١٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٢
- ١٣ - محمود صالح الكروي، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية، المجلة السياسية والدولية، العدد ١٥، ص ٢٧ .
- ١٤ - ناظم عبد الواحد الجاسور، دور المؤسسة التعليمية العراقية الحكومية والاهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي، المجلة السياسية والدولية، العدد ١٤، ص ١٣ .
- ١٥ - أسامة مرتضى السعيد، دور الجامعات في تعزيز ثقافة الحوار وبناء الوحدة الوطنية في العراق، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، السنة (٥)، العدد (١٥)، ٢٠١٠، ص ٤٥
- ١٦ - ماجد محي عبد العباس، محاضرة القيت على طلبة كلية التربية جامعة بابل، تشرين الثاني، ٢٠١٨
- ١٧ - وزارة التخطيط /جهاز المركزي للإحصاء : الاهداف التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥، مصدر سبق ذكره، ص ١٧ .
- ١٨ - طه حميد حسن العنبيكي، التنشئة الاجتماعية-السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، السنة (٤)، العدد (١٤)، ٢٠١٠، ص ٧٠ .
- ١٩ - محمود صالح الكروي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧ - ٢٨ .
- ٢٠ - طه حميد حسن العنبيكي، التنشئة الاجتماعية-السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار، مصدر سبق ذكره، ص ٧١ .
- ٢١ - محمد كريم، التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل، مجلة قضايا سياسية، عدد خاص، ص ١٦١ - ١٦٢ .
- ٢٢ - عايش زيتونة، اساليب التدريس الجامعي، دار الشروق، عمان، ١٩٩٢، ص ١٧ .
- ٢٣ - محمد كريم، التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢ .
- ٢٤ - عامر حسن فياض، اثر تدريس مادة حقوق الانسان في تعزيز الفكر الليبرالي في العراق، مجلة اوراق عراقية، العدد ١، ٢٠٠٥، ص ٤٦ . كذلك ينظر الى : خالد صلاح حنفي محمود، دور الجامعات العربية في تنمية الوعي السياسي للطلاب في أعقاب ثورات الربيع العربي، شبكة

تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية

المعلومات الدولية ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٩ ، متاح على الرابط الاتي : [tps://www.new-educ.com](https://www.new-educ.com) ht

٢٥ - محمد كريم ، التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥ .

٢٦ - طه حميد حسن العنبيكي ، التنشئة الاجتماعية-السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ .

٢٧ - احمد جودة ، تاريخ التعليم في العراق واثرة على الجانب السياسي - ، الطبعة الاولى ، امجد للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦ ، ص ١٩ وكذلك ينظر الى : صفاء محمد علي احمد ، لأنشطة الطلابية ودورها في تنميته الوعي السياسي طلاب الجامعة رسالة ماجستير في أصول التربية ، جامعة عين شمس ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥٨

## النظرية في العلاقات الدولية : دراسة في توظيف البعد الاجتماعي في النظرية البنائية

ورقة مقدمة من

أ. د. هالة خالد حميد  
كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

أ. د. قاسم محمد عبد  
كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

### أولاً النظرية في العلاقات الدولية:

تعد النظرية من أهم العناصر في تحديد وتوجيه وصياغة المعارف العلمية وتسهم في تحقيق التراكم المعرفي والنظري، والنظرية في العلوم الاجتماعية تعد محاولة لتفسير ظاهرة ما، وهذا التفسير يحدد مجموعة من العوامل او الشروط لحدوث هذه الظاهرة، وفي العلاقات الدولية فانه لا يوجد اتفاق ثابت بين المفكرين والباحثين في العلاقات الدولية حول مفهوم النظرية، ولذلك وردت عدة تعاريف تهدف التوصل الى صيغة مشتركة لتعريف النظرية باعتبارها أداة علمية للفهم والتفسير للواقع قائمة على فرضيات مترابطة منطقية، وهي بناء علمي يزواج بين الجانب النظري والتطبيقي، وقد وردت تعاريف عديدة للنظرية في العلاقات الدولية منها تعريف (كينث والتز) الذي عرفها بأنها (مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك او بظاهرة معينة) و عرفها دافيد ادواردوز) بأنها (مجموعة من الافتراضات حول ظاهرة معينة وهي الظاهرة السياسة الدولية) اما (فيليب بريار) فقد عرفها بانها (مجموعة متجانسة ومنهجية من الافتراضات هدفها توضيح مجال العلاقات الدولية) وعليه فان اغلب التعاريف تتفق على ان النظرية في العلاقات هي افتراضات لتفسير ظاهرة معينة وأسباب انتظامها التوصل الى قوانين في حال تأكدت تلك الافتراضات، سوف تسهم هذه القوانين في فهم الظاهرة

النظرية في العلاقات الدولية : دراسة في توظيف البعد الاجتماعي في النظرية البنائية

السياسة وتفسيرها وتحديد المؤثر في اتجاهاتها ومستقبلها، الا انه يجب التأكيد بان قدرة النظرية على التنبؤ (يشوبها) الكثير من الصعوبات الا انه من الصعب وضع قوانين عامة للسلوك البشري سواء على الصعيد الفردي او الجماعي<sup>(١)</sup>. ومع بداية القرن الحادي والعشرين شهد حقل العلاقات الدولية اتجاهات عديدة قدم كل منها رؤيا وتصور مختلف عن العلاقات بين الوحدات الفاعلة في النظام الدولي اثار جدلاً خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وهذه الجدل مثلت النظريات التقليدية الوضعية والتي سادت مرحلة الحرب الباردة وما قبلها في الطرف الأول، اما التيارات النقدية او ما بعد الوضعية التي سادت مرحلة ما بعد الحرب الباردة الطرف الثاني، وجوهر الجدل هو ايبستيمولوجي وانطولوجي، حيث يعتقد الأول الذي تمثله النظريات الوضعية بحتمية اثر البنية في سلوك الفاعل وان هنالك حقيقة مستقلة عن الإدارة البشرية يمكن اكتشافها بالطرق العلمية، مع استبعاد لدور القيم والثقافة والصفات الخاصة اما الثاني فيرى ان الظواهر السياسية لا تتكرر ولذلك فهي غير قابلة للدراسة عن طريق الملاحظة والتدريب كما يشير اتباع النظرية البنائية الى عدم إمكانية فصل الذات عن الموضوع<sup>(٢)</sup>.

ان التعاريف المرتبطة بالنظرية في العلاقات الدولية انطلقت من منطلقات تكاد ان تكون متماثلة او متقاربة فهي تنطلق من فهم حقيقي لتاريخ الفكر السياسي والفلسفة الاجتماعية في العلاقات الدولية فضلاً عن ارتباطها بالتطور البيستمولوجي للعلاقات الدولية ولذلك جاء التطور المهني والنظري للعلاقات الدولية مميّزاً بين النظرية التقليدية التي تقدم تفسيرات عامة تؤكد على متغير واحد او متغيرات محدودة في تفسير ظاهرة العلاقات الدولية ونظريات حديثة تميل الى الجزئية وتعتمد على أكبر عدد مبني من المتغيرات في تفسير الظواهر الدولية كما ان هناك التصنيف الأكثر شيوعاً وهو وضعية عقلانية تعتمد على الدولة كمستوى رئيسي للتحليل ونظريات ما بعد الوضعية التي تدرس ظاهرة العلاقات الدولية من مستويات مختلفة<sup>(٣)</sup>.

#### ثانياً: النظرية البنائية<sup>(٤)</sup>.

ان النظرية البنائية واحدة من النظريات ما بعد الوضعية التي تدرس الظاهرة السياسية من منطلقات مختلفة تتعلق بالمجتمع والفرد ويمكن القول انها من

النظريات التي تنطلق في القاعدة باتجاه القمة بافتراض ان استقرار وانتظام القاعدة قد يؤدي الى تقليل الخلافات وتحجيم الاختلافات بشكل يجعلها تسير باتجاه واحدة نحو القمة ولذلك يمكن القول ان النظرية البنائية جات لتقدم نفسها كجسر يربط بين النظريات الوضعية والنظرية ما بعد الوضعية كونها تنطلق من الفرضيات الأساسية للنظريات الوضعية في اعتبار الدولة اللاعب الأساس في العلاقات الدولية الا انها في الوقت نفسه تسلط الضوء على دور الهوية والثقافة والأفكار في تحديد المساهمة الوطنية للفاعل ومن خلالها يتحدد سلوكه فضلاً عن انها محاولة نظيرية تركيبية اكثر منها نظيرة نقدية : وتحديثية لدراسات وابحاث المدارس السابقة .

#### ١- النظرية البنائية التطور

تعود جذور البنائية الى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي (جيامبا فيكو) الذي جادل بان العالم الطبيعي من خلق الله والعالم التاريخي من صنع الانسان ، وان التاريخ كعملية تطويرية يخضع للتأثير الإنساني بينما الدول بني تاريخية مما يؤكد ان البنائية هي فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي وقد ولدت وتطورت في ظل العلوم الأخرى بعيداً عن علم السياسة وخاصة علم الاجتماع وكان لعجز نظريات الاتجاه التفسيري على بلورة اتجاه نظري متكامل في العلاقات الدولية من بين اهم الأسباب التي مهدت امام ظهور نظريات الاتجاه التكويني (التأملي) في العلاقات الدولية ومن بينها النظرية البنائية التي يرى الكثير من المنظرين بأنها ثمرة تطور النظرية النقدية للحوار الثالث في الثمانينات وحاولت الالمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية للتأسيس لنظرية عامة في العلاقات الدولية .

#### ٢- النظرية البنائية / التعريف

يعود الفضل في بروز البنائية كنظرية في العلاقات الدولية الى (نيكولاس أنوف) عندما استعمل البنائية عام ١٩٩٨ في كتابة (عالم من صنعنا) منتقداً أفكار واءاء المدرسة الواقعية وأفكار والتز (الجديدة حيث ان الدول والمجتمعات والعالم بالنسبة (لانوف) من صنع الناس من خلال تفاعلهم مع البيئة ومع البناء وان الناس (الافراد) يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الناس وهذه العملية المتبادلة



هي محور اهتمام البنائية حيث ان هذا التأثير المتبادل بين الفرد والمجتمع يبدأ من الوسط (البيئة) ولذلك يطرح البنائيون مفهوم القاعدة بمعنى الضابط (Rule) اما مقالة (الكسندر وينرت) لعام ١٩٩٢ « أناركي - كما تصنع منها او كما تفهمها الدول فقد مثلت اهم الاسهامات في هذا الاتجاه حيث أشار (ويندت) الى حالة الفوضى (غياب السلطة المركزية عن النظام الدولي) هي عبارة عن رؤيا ناتجة عن تفاعل اجتماعي انتجتها الممارسات التي قام بها الفاعلون في النظام الدولي واثرت في بيئة النظام . اذا الفوضى وفقاً لذلك نتيجة تفاعل الوحدات مع بعضها البعض وتفاعلها مع بيئة النظام الدولي وجاءت النظرية بشكلها الكامل في كتاب (الكسندر ويندت) لتقديم نسق بنائي جديد يرفض القواعد والمنطلقات العقلانية والتفسيرية ويقدم تفسيرات ذات وجهة نظر اجتماعية لفهم قضايا السياسة الدولية ودراسات مخرجاتها .

### ٣- متركزات النظرية البنائية

- أ . يرفض البنائيون قبول مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية كما هي معطاة حيث تنظر البنائية للعلاقات الدولية على أنها بناء اجتماعي متغير
- ب . تهتم البنائية بالقوى الفاعلة غير الدول مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ، كما يركز البنائيون على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه العوامل او الوحدات
- ت . بنية النظام الدولي هي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين وهذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين .
- ث . تنظر الى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه (البناء هنا هو التركيب الاجتماعي)
- ج . يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيداً عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محيطه .

ثالثاً: افتراضات النظرية البنائية حول مجموعة من المفاهيم وهي:

#### ١- الأفكار والثقافة في تكوين العلاقات الدولية .

الأفكار لها دور محوري في تحديد السياسة الدولية حيث ينظر إليها البنائيون بوضعها بناء اجتماعي ينتج من التفاعل المستمر والمتبادل بين الافراد مما يولد وعي جمعي مشترك او ما يسمونه فهم جماعي مشترك يعتمد على الممارسات الاجتماعية التي يمكن ان تقيد انتاج هذه الأفكار او هذا الفهم وهذا ما يفسر تعدد هويات الدولة الواحدة في الوقت نفسه وتغيرها بين عدو او صديق . كما انها الأفكار بالنسبة لهم هي بنية النسق الدولي أولاً ثم يأتي دور القوى المادية لاحقاً . ومن خلال هذه الأفكار المشتركة يتم تحديد هويات ومصالح الجهات الفاعلة ولذلك لا يمكن اعتبار هذه الهويات قيمة معطاة بشكل طبيعي

#### ٢- دور المعايير في تحديد سلوك الفاعلين الدوليين

فهي تهيكل الحياة الدولية وتنشئ اوضاعاً جديدة ومعاني جديدة تسمح للفاعلين بتوجيه افعالهم وانشطتهم وقيادتها بعضهم اتجاه بعض كما ان المعايير وفقاً للبنائين بناء اجتماعي انتجه الفهم الجماعي

#### ٣- الترابط بين الهويات والمصلحة

يرى البنائيون ان الهويات لا يمكن اختزالها بالمصالح لان الهويات تشير الى من هم الفاعلين اما المصالح فتشير الى رغبة الفاعلين وماذا يريدون والهويات سابقة على المصالح الا انها مترابطتان الا ان الهويات ليست ثابتة بل تعرف من خلال علاقتها بهويات ومصالح لاعيين اخرين

#### ٤- التشكيل المتبادل بين البنية والفاعل

وهنا تؤكد البنائية ان النظام متكون من جزئين : الأول مادي والثاني بناء اجتماعي .

ويرى وندت ان فكرة التشكيل المتبادل تنطلق من حقيقتين أساسيتين الأولى ان البشر هم فاعلون واعون بمقاصدهم وتؤدي افعالهم الى تغيير المجتمع الذي

النظرية في العلاقات الدولية : دراسة في توظيف البعد الاجتماعي في النظرية البنائية

يعيشون به ، والثانية ان المجتمع متكون من علاقات اجتماعية تقوم بترتيب التفاعل بين البشر لان البشر يعيشون في ظل عالم له وجود مسبق ومنظم ومهيكل بحيث يؤثر سلوكهم على وافعالهم بشكل مباشر .

#### ٥- الفوضى هي ما تصنعه الدول نفسها

الفوضى لدى البنائين تنشأ نتيجة لتأثير المتبادل بين الفاعلين الذين لديهم قواعد معينة ويدخلون في معاملات اجتماعية - وهي ليست حالة ثابتة وانما تخلقها الدول اثناء تفاعلاتها حيث يرى ويندت أن التفاعلات بين الدول هي تفاعل الهويات والمصالح وهذه التفاعلات تسمح بإمكانية السيطرة على الممارسات التصارعية .

#### ٦- الامن بوصفه وسيلة خطابية - لغوية (الامننة)

ابرز ما طرقة البنائيون هو (الامننة) - وتعني إمكانية إضفاء الطابع الأمني على القضايا من خلال توظيف اللغة والخطاب ، حيث يمكن تصنيف قضية بوصفها قضية امنية وذات أهمية لسلامة الوطن والانسان وتعتمد على قدرة خطاب الامنة السلطوي في اقناع الافراد بأن الإخفاق في ضبط هذه القضية قد يجعل كل شيء اخر غير ذات معنى ومعرض للخطر لانه يمس وجوده وبقائه والمجتمع الأمن لدى البنائين هو هيكل إجتماعي يتألف من المعرفة المشتركة تثق الدول به ببعضها لحل مشاكلها بدون اللجوء للحرب وبذلك فهم يركزون على الواقع الاجتماعي لكن دون تجاهل الواقع المادي .

#### ثالثاً / تطبيقات النظرية البنائية (٥)

لقد ارجعت النظرية البنائية جميع أسباب الإخفاق في السلم والامن الدوليين الى مخرجات تفاعل الفاعل والبنية والذي يؤثر بدوره على طبيعة النظام الدولي واستقراره فالبنائية تنظر للنظام الدولي بشكل مختلف عن النظرة الواقعية من خلال ادخال البعد الاجتماعي ، الذي يفترض عدم وجود حتمية او ثبات في الظاهرة السياسية والاجتماعية ، فالبناء مكون من تفاعل مستمر بين الدول يتحدد سلوكها من معتقدات النخبة والهويات والأفكار والمعايير الاجتماعية وبالنتيجة

فان المصالح الوطنية هي انعكاس لهذا المزيج بين القوة المادية التي ينظر اليها الواقعيون بانها العامل الوحيد في تحديد المصلحة ، والبناء الاجتماعي الذي تحدده قوة الأفكار والثقافة واللغة ، وهذا الربط انعكس على طبيعة العلاقات الدولية فمن جهة تنظر البنائية وفقاً للتحليل السابق هي ظاهرة تتكون من مبادئ وأفكار وثقافات ومعايير اجتماعية ، أي تحديد مفاهيم جديدة تدخل ضمن اطار ظاهرة العلاقات الدولية ، مضافاً لها عوامل مادية عسكرية او اقتصادية او سياسية . على الرغم من ان البنائيون يعترفون بوجود الفوضى في السياسة الدولية ، الا انهم يحاولون النظر الى سبب ومعالجة هذه الفوضى بشكل مختلف عن النمط الواقعي ، حيث يرفض البنائيون اعتماد مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية على انها واقع معد سلفاً وعلى الفواعل ان تتكيف وفقاً لهذا الواقع ، فهي تنظر الى العلاقات الدولية على انها بناء اجتماعي متغير تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين المؤثرة في هوية ومصصلحة الفاعلين ، حيث ان الهياكل غير المادية وهي التي تحدد هوية اللاعبين وبدورها تحدد المصالح التي تم من خلالها التفاعل داخل اطار النظام الدولي ، ولذلك فأن تحديد هوية الصديق والعدو تتم من خلال معرفة مسبقة تحدها الأفكار التي تسمح للفاعلين بتوجيه افعالهم وانشطتهم باتجاه بعضهم البعض ، وبذلك فأن البنائية تنظر الى ان الهوية والأفكار سابقة لتكوين المصلحة فبينما تشير الأولى الى من هم الفاعلون تشير المصلحة الى رغبة الفاعلين في ظل فهم جمعي سابق لطبيعة العلاقات وتميزها فيما اذا كانت تصارعية او تعاونية .

ان التطبيقات العملية للبنائية تفترض التوصل الى استشفاف فيما اذا العلاقات الدولية تتجه بنحو تعاون تعترف به الدول بالوضع الحالي كونه وضعاً يلبي مصالحها التي تعتمد على أشياء معيارية وفهم مسبق للتعاون والسيادة والصداقة والتحالف ، بالإضافة الى القوة المادية التي تجعل هذه الأفكار وخاصة أفكار السيادة الشرعية والسلطة موضع التنفيذ ، ولعل في اهم ما ناقشته البنائية هو مفهوم السيادة ، فكل دولة تمتلك أفكاراً جمعية تعكسها المؤسسات وصناع القرار في تفاعلاتها داخل النظام الدولي .

ان اهم النقاط التي اثارتها النظرية البنائية هي البحث في مفهوم التغيير وهل يحدث لأسباب مادية بحتة كما يصفها الواقعيون ، ام من خلال انتشار أفكار

وتدويل المعايير وتبني هويات وتغييرات تسعى الى نشر هذه الأفكار داخل البيئة الوطنية ثم وضعها في اطار فهم جمعي يمكن ان ينعكس بصيغة سلوك خارجي يهدف الى تحقيق مصالح حددت وفقاً لهذه القيم ، وتسعى من خلالها الدولة اما الى تأمين نفسها سياسياً واقتصادياً او فرض هذه المصلحة من خلال فرض الأفكار والتغييرات المختلفة في طبيعة العلاقات الدولية والنظام الدولي على باقي الوحدات ولذلك فالبنائية انطلقت من نقطة جوهرية وهو الفهم المسبق للظاهرة . ان الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى كوبا وكندا كدول مجاورة ولكن السلوك السياسي الخارجي الأمريكي اتجه الى منها يحدده الأفكار والتفسيرات والهوية والثقافة التي تحدد طبيعة المصلحة في التعامل مع أي منهما فيما تذهب كندا في اطار علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية تسعى الولايات المتحدة وكوبا الى جعل المصلحة المشتركة تتمحور حول كيفية بقاء العلاقات في حالة استقرار .

اما جانب التغيير فهو يتعلق بدخول مفاهيم وأفكار جديدة تنشيئ هويات مختلفة ذات سلوك مختلف وواحدة من اهم القضايا التي برزت في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة والتي أحدثت تغييراً في طبيعة العلاقات الدولية باتجاه القطبية المركزية المتمحورة حول قطب وهو الولايات المتحدة الامريكية يمتلك كاريزما القيادة وإمكانات التأثير ومجموعة اقطاب اقتصادية وعسكرية تدور في فلك هذا القطب المركزي ، وهذا ناجم من فهم جمعي بان الحرب على الإرهاب هو هدف عالمي سامي تتعلق بالأمن والسلم الدوليين ، حيث فسرت النظرية هذه الحرب من خلال عملية الامنة بإضفاء الطابع الأمني على القضايا الدولية من خلال توظيف اللغة والخطاب والاستعارات والشعارات باتجاه فهم جمعي لمكافحة الإرهاب ، وهي نفسها التي أسهمت في تشكيل فهم جمعي اوجد ونمى الإرهاب .

ختاماً فان النظرية البنائية تعد مكمل حقيقي للنظريات التي سبقتها ففي الوقت الذي لم تغفل هذه النظرية أسس وافتراضات النظريات السابقة لظاهرة العلاقات الدولية وهي البعد الاجتماعي فهي تنظر الى الفرد ككائن اجتماعي مسؤول عن تشكيل المؤسسات والأنظمة مما يضيف عليها بعد اجتماعي وهي بذاتها تشكل الدولة كفاعل في النظام الدولي ، ولذلك فأن الأساس الاجتماعي ينعكس بشكل

كبير على طبيعة (الفاعليين) الدول وسلوكهم اتجاه البنية التي هي بالأساس تمثل التركيب الاجتماعي ، وهذا التفاعل ينعكس على النظام الدولي ليضفي عليه صفة اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين ، وعليه فان إستنتاجنا يضمن إمكانية توظيف افتراضات وإنطلاقات هذه النظرية في فهم سلوك الفاعلين مسبقاً من خلال البحث عن طبيعة البنية وتركيبها الاجتماعي التي سوف تعكس سلوك مبني على هذه الأفكار سواء كان هذا السلوك تعاوني ام تصارعي .

### المصادر

- ١ . لمزيد من التفاصيل أنظر (جيمس دورتي - روبرت بالتيسغراف)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط ١، ١٩٩٥. أنظر أيضاً: سعد حفي توفيق، العلاقات الدولية، دار ومكتبة عدنان، بغداد، العراق، ط ١، ٢٠١٤.
- ٢ . كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية طرابلس، ليبيا، ١٩٩٩.
- ٣ . لمزيد من التفاصيل أنظر: النظرية الأيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، ط ١، ٢٠٠٦.
- ٤ . لمزيد من التفاصيل حول النظرية البنائية أنظر: كارين أ. منغست وايفانا م. اريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة ولانتشر، سوريا، دمشق، ط ١، ٢٠١٣.
- ٥ . لمزيد من التفاصيل حول تطبيقات النظرية البنائية أنظر: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديمة الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط ١، ٢٠١٦.

## الاستقلالية في العلوم السياسية: نحو علم سياسة منتج

م. د. شروق اباد خضير  
مدرس الفكر السياسي الاسلامي  
جامعة الفلوجة

أ. د. احمد علي محمد  
استاذ الفكر السياسي المعاصر  
جامعة الانبار

### الملخص:

تبحث الدراسة في اسباب الخلل الذي يعانيه علم السياسة في البلدان العربية ، والذي يمنعه من القيام بوظائفه في تفسير الظواهر السياسية والتنبؤ بها ، أضف الى ذلك ، التعبير عن هموم وقضايا تلك المجتمعات ، وتعزو الدراسة اسباب هذا الخلل الى فقدان علم السياسة للاستقلالية في البعدين الخارجي والداخلي ، فعلى الصعيد الخارجي لعب الاستعمار المعرفي دوراً في ابعاد هذا العلم عن التعبير عن مشاكل المجتمع ، وعلى الصعيد الداخلي عملت السلطات السياسية والاجتماعية على تقويض استقلالية البحث السياسي ، وانتهاك الحريات الاكاديمية ، وتخلص الدراسة الى بيان اهم السبل الكفيلة لإيجاد علم سياسة منتج في جامعاتنا العراقية والعربية .

الكلمات المفتاحية : علم السياسة - الاستقلالية - الاستعمار المعرفي  
-الحريات الاكاديمية

Abstract: This study examines the causes of the defect that political science suffers from in the Arab countries, which prevents it from carrying out its functions in interpreting and predicting political phenomena in addition to expressing the concerns and issues of those societies. On

the external level, cognitive colonialism played a role in distancing this science from expressing the problems of society, and on the internal level, the political and social authorities worked to undermine the independence of political research and violate academic freedoms. The study concludes with a statement of the most important ways to find a productive political science in our Iraqi and Arab universities.

Keywords: political science - autonomy - cognitive colonialism - academic freedoms

## المقدمة

تنطلق هذه الدراسة من حقيقة مفادها ان علم السياسة في العالم العربي يعاني من ازمة تتجلى في قصوره عن اداء وظائفه الاساسية في تفسير وتحليل الظواهر السياسية المحلية واستشراف مآلاتها المستقبلية، وكذلك هامشية ارتباط هذا العلم بالمجتمع المحلي وهمومه السياسية، وضعف الترابط والتفاعل بين البعد العملي والبعد المعرفي في عالم السياسة.

واذا ما كانت قضية الاستقلالية المعرفية من الاشكاليات المزمنة في العلوم الاجتماعية، فانها اكثر ظهوراً في علم السياسة كونه العلم الذي يعنى بدراسة مراكز القوى والنخب ومصادر شرعيتها وغيرها من المواضيع ذات الحساسية العالية، ويزداد الامر تعقيدا في مجتمعاتنا التي تعاني الامرين من تسلط الطغيان الداخلي والدولي، الامر الذي يجعل من استقلالية ذلك العلم على الصعيدين الخارجي والداخلي احدى اهم الاشكاليات والتحديات التي يواجهها المختصون في العلوم السياسية.

وتأسيساً على تلك الاشكالية تعنى الدراسة بالإجابة عن جملة تساؤلات لعل اهمها: ما أسباب العطب في علم السياسة في بلداننا؟ وما دور العوامل الخارجية والداخلية في هذا العطب؟ ولماذا لم ننجح في انتاج علم سياسة بنسخة وطنية او عربية او حتى مدرسة عراقية او عربية في العلوم السياسية؟ ولماذا لم يحصل تفاعل بين البعدين العملي والمعرفي بما ينعكس في انتاج نخب تكنوقراط على



الاستقلالية في العلوم السياسية : نحو علم سياسة منتج

غرار (هنري كيسنجر) مثلاً، و(احمد داوود اوغلو) وغيرهم؟ واخيراً ما المثابات الدالة في سبيل الوصول الى علم سياسة منتج في بلداننا؟ وللإجابة على تلك التساؤلات، تنطلق الدراسة من فرضية اساسية وهي : ((ان عطب علم السياسة في العالم العربي وقصوره في اداء وظائفه يعودان الى فقدان استقلاليته داخلياً وخارجياً، وان هناك علاقة تلازم بين قطبي الاستقلالية الداخلي والخارجي على نحو يخدم كل منهما الاخر ويرسخه)).

وتتوسل الدراسة في التحقق من صحة فرضيتها بالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن فضلاً عن المنهج التاريخي، وقد توزعت على ثلاثة محاور: تناول الاول منها الاستقلالية الخارجية والاستعمار المعرفي، وتناول الثاني الاستقلالية الداخلية: الاستتباع والانقطاع، في حين ركز المحور الثالث على الحريات الاكاديمية والاستقلال الاداري والمالي.

### المحور الاول: الاستقلالية الخارجية والاستعمار المعرفي

ارتبطت نشأة العلوم الحديثة وتطورها بنشأة وتطور الاستعمار الغربي اي ان العلوم الحديثة قد تم تطويرها من خلال نظام قائم على استغلال المستعمرات وفي الوقت نفسه ساعدت تلك العلوم في تبرير هذا الاستغلال والمحافظة عليه، وهو ما انعكس في الطريقة التي ينظر فيها الغربيون للأعراق الاخرى، وكان من الطبيعي ان يقترن الحاق ما يسمى بالعالم الثالث او عالم الجنوب وادماجه في النظام الرأسمالي بجنبة علمية، وان يكون استغلال الموارد متوازياً مع الاستغلال الفكري والعلمي<sup>(1)</sup>، وأضحت المعرفة الاستعمارية اي المعرفة التي أنتجت بشكلها ومحتواها من خلال استغلال الشعوب الاخرى احد اهم عوامل التمكين للاستعمار قديماً وحديثاً<sup>(2)</sup>.

وعليه، شيّد العالم الغربي مقولات كبرى ونظريات علمية ترى ان الانموذج الغربي هو النسق القياسي للبشرية جمعاء والذي يقوم على<sup>(3)</sup> :  
اولاً : اختزال الانسانية الى ثنائية أألانا المركز الذي يمثله الغرب، والاخر الهامش الذي يمثله الشرق.

ثانياً : دراسة المجتمعات الشرقية طبقاً لمؤشرات النظرية الغربية وذلك بهدف الالحاق الحضاري لدول الشرق، وهو ما عُرف بالاستعمار المعرفي،

وتجلت ابعاده واثاره بشكل خاص في العلوم الاجتماعية بحكم ارتباطها بالواقع وخصوصيته وفي مقدمتها علم السياسة الذي نشأ كتخصص علمي مستقل في الولايات المتحدة الامريكية واقترن ذلك بإنشاء كرسي مستقل لعلم السياسة في جامعة كولومبيا عام ١٨٥٦ ، ثم بتأسيس مدرسة علم السياسة التابعة للجامعة ذاتها عام ١٨٨٠<sup>(٤)</sup> ، واخيرا في الاعلان الرسمي عن ظهور علم السياسة كعلم مستقل مع تأسيس الجمعية الامريكية للعلوم السياسية عام ١٩٠٣<sup>(٥)</sup> .

سعى الغرب الى تعميم نموذجه المعرفي كنموذج كوني للإنسانية جمعاء ، ولكنه في الحقيقة عمل على كوننة خصوصية معينة هي الخصوصية الغربية ، على حساب الخصوصيات الاخرى ، وفرضها باسم الكونية والانسانية ، وعليه لم يكن الجمع بين علم السياسة والليبرالية الامريكية مجرد صدفة لكن الفصل الظاهري الذي أبداه المذهب الوضعي بين الحقائق العلمية من جهة ، والقيم من جهة اخرى اخفى حقيقة هذا التلازم<sup>(٦)</sup> الذي يظهر دائما في افتراضات علم السياسة حول الطبيعة الانسانية والحكم الرشيد . اذ قدّم الفكر الليبرالي الانسان كفرد عاقل رشيد بالطبيعة ، وقدّم الحكومة الصالحة على انها الحكومة التي تقوم على آليات اجرائية كالانتخابات ، وان الدولة القومية هي الاساس في التنظيم السياسي ، والحقيقة ان هذا الفرد الرشيد وهذه الدولة والحكومة ليست حقائق بديهية بل هي نتاج العقل الحداثي الاستعماري للغرب<sup>(٧)</sup> .

عليه ، شكلت الليبرالية الرحم الذي نمت في احشائه علم السياسة قبل ان يصل الى مرحلة الاستمولوجيا الحالية وكانت مفاهيم هذا العلم وطرائق بحثه ومصطلحاته تعبيراً عن واقع المجتمعات الغربية الصناعية وتحديدًا في الولايات المتحدة الامريكية ، ولعل هذا ما دفع (روبرت ادكوك) الى القول : «لقد جاءت ابرز المساهمات في علم السياسة من قبل علماء السياسة الامريكيين مثل هارولد لاسويل وروبرت دال وحنة ارندت الى حدّ عدّ البعض علم السياسة علما امريكيا بامتياز»<sup>(٨)</sup> .

وقاد استمرار هيمنة الولايات المتحدة على الانتاج المعرفي في علم السياسة منذ تأسيسه حتى اليوم الى ان ظلت التطورات المنهجية والمعرفية فيه تمثل انعكاساً لحاجة الولايات المتحدة بالدرجة الاساس سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي ، وهو ما يبين مقدار الترابط بين المعرفة والمصلحة السياسية مثلما

الاستقلالية في العلوم السياسية : نحو علم سياسة منتج

يبين ارتباطات علماء السياسة بصانعي القرار في البلدان الغربية ولاسيما منذ مدة الحرب الباردة ومروراً بدراسات المناطق ودراسات الديمقراطية التي كانت في الاغلب تصب في خدمة اهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية<sup>(٩)</sup>.

ثم صار الصعود البارز لنظرية الخيار العقلاني في الثمانينيات جزءاً من اتجاه علم السياسة الى الاقتصاد بحثاً عن النموذج الملهم مع صعود النيوليبرالية في عهد الرئيس الامريكي السابق (رونالد ريغن) ورئيسة وزراء بريطانيا السابقة (مارغريت تاتشر)<sup>(١٠)</sup>. ومع مطلع التسعينيات حصل التلاقي الملفت بين الفرضيات المسبقة التي قامت عليها نظرية الخيار العقلاني ، وطروحات التبشير بالنصر النهائي للرأسمالية ونهاية التاريخ<sup>(١١)</sup>. وكان هذا التداخل بين الايديولوجي والمعرفي احد اهم عوائق تطور علم السياسة على الصعيد العالمي اذ اصبح علماً غائباً بامتياز. كرس الاستعمار المعرفي منذ فجر العصور الحديثة وحتى اليوم نوعاً من الهرمية المعرفية تتطابق مع الهرمية الدولية على المستويين السياسي والاقتصادي وتعكس نوعاً من التبعية والاعتمادية المعرفية اذ يتم انتاج المعارف والنظريات والمفاهيم من دول المركز ليتم استيرادها واستهلاكها من دول المحيط ، وترتبط تلك التبعية والاعتمادية على صعيد علم السياسة بفاعلية الجامعات ومراكز الفكر والابحاث اذ يوجد ما يقارب من (٥١٪) من تلك المراكز في الولايات المتحدة واوروبا<sup>(١٢)</sup>، وعلى صعيد الجامعات و وفقاً لتصنيف التايمز للجامعات لسنة ٢٠٢١ والذي تضمن (١٥٠٠) جامعة في (٩٣) دولة كان هناك (٢٥) جامعة في الولايات المتحدة لوحدها من بين افضل (٥٠) جامعة في العالم ولم تسجل في قائمة اعلى (٢٠٠) جامعة أية جامعة في الدول العربية<sup>(١٣)</sup>، وطبقاً لإحصاءات العام ٢٠١٩ بشأن المقالات العلمية حول العالم فقد تم انتاج (٦١٪) من المعرفة العلمية من قبل (١٠) دول فقط في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية<sup>(١٤)</sup>، والتي ظلت تهيمن على جل المقالات في علم السياسة بحسب دراسة أعدتها مجلة (American Political Science Review)<sup>(١٥)</sup>.

وفي المقابل ، عانت العلوم الاجتماعية عامة والسياسية على وجه الخصوص في بلداننا من العديد من التحديات والازمات التي ستعرض لها هذه الدراسة في المحاور القادمة الامر الذي آل الى تكريس حالة التبعية المعرفية والاعتمادية

غير المتكافئة على المنتج المعرفي الغربي ، والخطر في هذا النوع من التبعية هو ان البلدان العربية والاسلامية تشكل المخبر الالهم للعدة المفهومية الغربية بما تعجب به من ظواهر و تطورات سياسية تتم معالجتها في مخابر العالم الغربي الاستعمارية وذلك لإنتاج مفاهيم ونظريات ومن ثم اعادة تدويرها وتصديرها محملة باسقاطات ومضامين تخدم اغراض منتج المعرفة الاقوياء دون مراعاة للحاجات الحقيقية لتلك البلدان التي توظف ذلك المنتج في محاولة فهمها لذاتها وللآخر<sup>(١٦)</sup>.

مما دفع الى ظهور مقاربات للتححرر المعرفي على غرار حركات التحرر الوطنية ، وكان كتاب (ادوارد سعيد) عن (الاستشراق) نقلة نوعية في هذا السبيل ، اذ اطلق به سيلاً من الدراسات ما بعد الاستعمارية ، وكشف فيه بلغة الغرب وبمنهجه العلمي التلازم بين المعرفة والقوة والكيفية التي تنتج فيها القوة المعرفة السائدة وتهمش ما عداها<sup>(١٧)</sup>.

كما انتج ذلك تداعيات خطيرة في نطاق التطورات المنهجية والمعرفية للعلوم السياسية وارتباطها بالواقع السياسي لتلك البلدان ليس اقلها اسقاط المفاهيم والنظريات الغربية التي هي نتاج لواقع تاريخي للمجتمعات الصناعية على الواقع السياسي لتلك البلدان تحت غطاء كونية العلم ومن ثم عزل العلم عن هموم المجتمع ومشاكله ، والذي يتجسد ايضا في التباين بين ما يدرّس من نظريات ومفاهيم في العلوم السياسية تعكس مضامين النظرية الليبرالية وبين ما يسود من واقع الاستبداد والانسداد السياسي في المجتمعات العربية والاسلامية .

ان التأكيد على استقلالية العلوم الاجتماعية والسياسية لا يعني رفض ما هو كوني من منطلق تأكيد الخصوصية كما لا يعني الدعوة غير العلمية الى اقامة علم سياسة اسلامي او عربي في مقابل علم سياسة امريكي او اوروبي او صيني ، بل على تصحيح مسار العلاقة بين ما هو خصوصي وكوني ، والكونية ينبغي ان لا تتخذ كستار لتهميش والغاء الخصوصيات الاخرى لحساب خصوصية يراد لها ان تهيمن باسم الكونية ، كما لا تعني الاستقلالية الانغلاق على الذات تحت شعار تأكيد الخصوصية ، فعلم السياسة على الصعيد العالمي هو حاصل تفاعل وتلاقح بين منظومات ومركزيات معرفية تتعايش معرفياً وتتبادل التأثير والتأثير ، فالمعرفة الانسانية علمية كانت ام غيرها لا يمكن تصورها الا ضمن ثلاثة مستويات : التراكم

الاستقلالية في العلوم السياسية : نحو علم سياسة منتج

المعرفي ، والتكامل المعرفي ، والتبئية المعرفية ، والدول الناجحة سياسياً اليوم هي الدول التي ضبطت معادلة التوازن بين الكوني والخصوصي ولعل التجربة الاسيوية والصينية بالأخص اظهر برهان على ذلك ، مع ضرورة التأكيد على المسؤولية العلمية والاخلاقية في تحليل وتفكيك الابعاد الايدولوجية في المعرفة العلمية الاستعمارية ، وفك ارتباطاتها وعلاقاتها التخادمية بخصوصية بعينها ، وكشف البنى الكولونيالية في مجتمعاتنا بأسلوب ومنهج علمي مثلما فعل (ادوارد سعيد) حينما وظف المنهج العلمي وصرامته في الكشف عن ذاتية الممارسة المعرفية في الغرب كاشفاً لعلاقات التخادم الخفية بين المعرفة والسلطة .

### المحور الثاني: الاستقلال الداخلي: الاستتباع والانقطاع

ان دراسة طبيعة العلاقة بين السلطتين العملية والسياسية في مجتمعاتنا لا بد وان يحيل الباحث الى تتبع جذورها في التقاليد التاريخية التي ترسخت في ثقافتنا السياسية وبالتحديد في تراثنا العربي الاسلامي ، فقد تجسدت السلطة العلمية كما يرى (علي اومليل) في ثلاث فئات رئيسة : ابرزهم الفقهاء فيما عرف باسم (السياسة الشرعية) للاجتهاد فيما ليس فيه نص من امور الحكم والسياسة ، وثانياً في الكتاب او ارباب القلم فيما عرف بأدب النصيحة للحاكم وتحسين صورته ، وثالثاً في الفلاسفة من خلال تكييف التقاليد الكلاسيكية لعلم السياسة او الفلسفة السياسية ل(افلاطون) و(ارسطو)<sup>(١٨)</sup> .

وقد انتهى واقع الحال كما يخلص المؤلف الى ان السلطة العلمية الوحيدة التي استقرت في قبال السلطة السياسية كانت سلطة الفقيه او صاحب العلم الديني الذي الحّ دائماً على واقع هذا التمايز لكي يهيئ لنفسه القيام بدور الرقيب على السلطة السياسية وهو مالم يسلم له به الحاكم الذي سعى دائماً الى استتباع الفقهاء بالترهيب او الترغيب بحسب الاقتضاء<sup>(١٩)</sup> ، وهكذا بات الفقيه كما يقول (الغزالي) : «يحكم بصحة الاسلام تحت ظلال السيوف»<sup>(٢٠)</sup> .

لذا كانت السياسة تابعة للشريعة من حيث المبدأ ، اما من حيث الواقع فقد كان الفقيه تابعا للسلطان ويأتمر بأمره ، وهو ما جعل (علي الوردى) - في كتاب واضح الدلالة في عنوانه (وعاظ السلاطين) - يخلص الى القول : «لقد كان السلاطين في عهودهم الغابرة يستخدمون نوعين من الجلاوزة : جلاوزة السيف

و جلاوزة القلم ، وهم كانوا يبذلون من الاموال في رعاية جلاوزة القلم مثلما يبذلون في رعاية جلاوزة السيف»<sup>(٢١)</sup> . وفي قبال واقع الاستتباع لم يخل التاريخ الاسلامي من فقهاء ورموز رفضوا علاقة الاستتباع للسلطة السياسية ، وكان البديل علاقة الانقطاع عن السلطة السياسية ، وهو اما انقطاع مفروض من خلال التصفية الجسدية والمعتقات كما حصل لكثير من ائمة اهل البيت عليهم السلام ، وللإمام (احمد بن حنبل) في ما يعرف بمحنة خلق القرآن<sup>(٢٢)</sup> . او يكون انقطاع طوعي يدفع بالعالم الى التقية او الاعتزال ليأمن شر السلطة وتأمين شره .

ظل هذا النمط من العلاقة ببعديه الاستتباع والانقطاع هو النمط السائد في مجتمعاتنا حتى عقب تأسيس الدولة العربية الحديثة ، اذ عملت الانظمة المتعاقبة على تكريسه وبصور مختلفة ، وفي هذا الصدد خلص (امحمد صبور) في دراسته الرائدة حول المعرفة والسلطة في الوطن العربي الى : «ان ما خبره المجتمع العربي من تغيرات في البنى والمؤسسات ، وتقسيم العمل لم تؤثر تأثيراً كبيراً في توزيع السلطة ، وعلاقات السلطة بين عالم الفكر وعالم السياسة ، اذ من المعلوم ان هذا الاخير قد هيمن باستمرار على عالم الفكر ، والى اليوم ما يزال ارباب الفكر يعيشون تحت رحمة عالم السياسة وسلطته»<sup>(٢٣)</sup> .

وعلى صعيد التخصص تم تأسيس قسم العلوم السياسية في مصر والعراق او اخر الخمسينيات وبداية الستينيات<sup>(٢٤)</sup> . في عهد (جمال عبد الناصر) في مصر ، و (عبد الكريم قاسم) في العراق ، ثم تبعتها بقية الدول العربية ، اي ان اقسام وكليات العلوم السياسية نشأت وتطورت في ظل انظمة عسكرية استبدادية ثم في ظل ديمقراطيات فاسدة رسخت ما يسمى ب «لاستبداد الديمقراطي»<sup>(٢٥)</sup> \* .

مثل هذه الانظمة لم تكن معنية بتأسيس مدرسة عراقية او مدرسة عربية في العلوم الاجتماعية او السياسية ، او حتى تقديم نسخة وطنية او عربية للمفاهيم السياسية الغربية او توطئتها ، لأنها على الارجح وبكل بساطة لم تكن على استعداد لبناء انساق معرفية تزعزع اسس شرعيتها وتخضعها للنقد ، لأنها كانت وما تزال انظمة مؤدلجة على الطراز (الستاليني - الجدانوفي)<sup>(٢٦)</sup> \* . لذا لم يكن من مشاغلها تطوير العلوم الاجتماعية او النظرية ، وعندما اسست اقسام العلوم السياسية فأنها اسستها لحاجتها الماسة لها في ظل ظروف الحرب الباردة لتدعيم اسس شرعيتها ، وظلت تنظر لها كورش لإعداد الاتباع والملاكات القيادية لا

الاستقلالية في العلوم السياسية : نحو علم سياسة منتج

سيما في وزارة الخارجية وكذلك لتأهيل المقربين من النظام واعدادهم لتولي المناصب العليا ، ففي حقبة التسعينيات كانت كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد على سبيل المثال ، هي الكلية الوحيدة للعلوم السياسية في العراق ، وكان من بين طلبتها في الدراسات الاولية والعليا العديد ممن يقربون النظام السابق على نحو مباشر ، فضلا عن المرافقين والاقارب من الخط الاول لحماية رئيس النظام البائد ، وهؤلاء عادة ما كانوا يحصلون على شهادتهم بحد ادنى من الاستحقاق ، وهو امر ظل متبعاً وربما على مدى اوسع بعد الانفجار الكبير في اقسام وكليات القانون والعلوم السياسية بعد عام ٢٠٠٣ ، وبالتالي فقد ضاعفت هذه الانظمة من التحديات والازمات المعرفية التي واجهت تطور العلوم الاجتماعية بعامة والسياسية بخاصة ، وذلك من خلال انغلاق المجال العام وتقيد الحريات وضعف الدعم المالي ، وسيادة الاقتصاد الريعي ، وغياب المراكز البحثية المستقلة ، واقتصار التوظيف على المقربين والاتباع ، لذا لم تعد تلك العلوم في الغالب مصادر جذب للنخب الطلابية ، ولم تشكل معاهداً للنخبة تضم خيرة العقول بل اضحت في الغالب الملجأ الاخير للطلبة من ذوي المعدلات المتدنية ممن لا تؤهلهم معدلاتهم للقبول في الكليات والاقسام المؤهلة للتعيين ولسوق العمل ، ومن هنا طغت الكمية على النوعية وتم تخريج جيوش من العاطلين من حملة تلك الاختصاصات<sup>(٢٧)</sup> .

وفي مقابل علاقات الاستتباع والانقطاع بين المعرفي والسياسي في بلداننا العربية فان العلاقة بين المجالين في البلدان المتقدمة كانت قائمة في الغالب على التكامل والتعاقد فيما يعرف ب(سياسة الباب الدوار) بحيث يطور كل منهم الاخر ويرتقي به في تبادل للمواقع بين مراكز القرار(السياسي) ومراكز التعليم(الاكاديمي) وخزانات الفكر التي تعد بمثابة جسر بين المعرفة والسياسة اذ تعوض النقص في البحث الاكاديمي من حيث دمج النظرية بالممارسة ، وتعويض اوجه القصور لصانعي السياسات وابتكار المفاهيم والسياسات في مختلف القضايا<sup>(٢٨)</sup> .

ان اجواء الحرية والديمقراطية والاستقلال الاكاديمي والمالي والاداري للمؤسسات الاكاديمية ولمراكز البحوث في تلك البلدان هي التي هيأت لظهور نخب التكنولوجيا التي يفتقر اليها العالم العربي ، من امثال (هنري كيسنجر) و(صوميل هنتغتون) و(فرانسيس فوكاياما) وهم من خريجي كلية العلوم السياسية

في جامعة هارفرد ومن بين مهندسي السياسات في بلدانهم ، وكذلك (احمد داوود اوغلو) بروفيسور العلاقات الدولية ومهندس السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية في تركيا وغيرهم كثير<sup>(٢٩)</sup> .

وقد عرف (بوتنام) و(جاك سينود) «التكنوقراط» بانه : «الشخص الذي يمارس السلطة بحكم معرفته التقنية والذي يلعب فيها دوراً كبيراً في تحديد السياسات الرئيسية ، او كيفية تنفيذ تلك السياسات او كليهما»<sup>(٣٠)</sup> .

ان نخوية تلك الاسماء اللامعة في عالم السياسة يرتبط اولاً بدعم المؤسسات الرسمية لهذه النخب الفكرية التي تفتح في الغالب قنوات اتصال مباشرة او غير مباشرة معهم لتحسين جودة صناعة القرارات العليا للدولة ، ولا يقتصر الامر على المؤسسات الرسمية بل ان مراكز الابحاث والاستشارات العلمية تشكل حاضنة فكرية ومراكز جذب لهم للاستفادة من عمق خبرتهم الاكاديمية النظرية ومن تنوع تجاربهم الدبلوماسية والعملية في ميدان العمل السياسي<sup>(٣١)</sup> . ، وقد ساهمت تلك المراكز بشكل فعال في ذبوع وانتشار نظرياتهم العلمية عبر العالم ، فالنماذج النظرية المطورة ل(توازن القوى) و(الدولة الوستفالية) ل(هنري كيسنجر) ، و (نظريات الهيمنة) و(سياسات الاحتواء) ل(برجنسكي) كانت نتاجاً للدمج بين الخبرة العملية في ميدان السياسة الخارجية والامن القومي الامريكي من جهة ، واطر التحليلات النظرية العامة لموضوعات العلوم السياسية من جهة اخرى<sup>(٣٢)</sup> .

قادت طبيعة علاقات الاستتباع والانقطاع بين المجالين المعرفي والسياسي في البلدان العربية ومنها العراق الى تخلف المجالين معا نتيجة لغربة علم السياسة عن واقعه المعاش وغياب الابحاث والدراسات النقدية ، وعليه فقد اضحت الصورة قاتمة و مزدوجاً لان هذه الانظمة لا هي ساهمت في تأسيس علوم سياسية بنسخة وطنية او تأسيس مدرسة وطنية في العلوم السياسية ، ولا هي استطاعت تحقيق انجازات او مشاريع سياسية ناجحة يمكن كونتها او التنظير لها على الصعيد الاكاديمي كما هو حال النموذجين الصيني والروسي او الانموذج الاسيوي بعامة الذي نجح في تكييف المفاهيم الغربية وترجمتها الى نسخها القومية ، واضفاء الروح القومية عليها لدرجة ان اضحت معها تنشر افكار ونظريات ، ومفاهيم تعبر عن النمط الاسيوي ، او الصيني ، او الروسي في اقتصاد السوق ، فضلاً عن



الاستقلالية في العلوم السياسية : نحو علم سياسة منتج

ظهور مشاريع استراتيجية مثل (طريق الحرير) او (الحزام والطريق) او (نمو الصين السلمي) كمبدأ في السياسة الخارجية ، وفي الجدل الاكاديمي في الغرب حول استشراف مآلات الصعود الصيني في سلم القيادة العالمية ، اما نظمنا السياسية فربما اغنت البحث الاكاديمي في مجال او حد هو مجال (الدول الفاشلة) .

### المحور الثالث: الحرية الاكاديمية والاستقلال الاداري

برز مفهوم الحريات الاكاديمية كمصطلح في ادبيات اليونسكو منذ اكثر من اربعة عقود ثم تبلور على صورته الحالية ، والحريات الاكاديمية هي ضرورة لا غنى عنها للعمل الجامعي ، ولا سيما للأستاذ الجامعي ، فهي تساعده على النهوض بمهامه الرئيسة الثلاث : التدريس ، والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع<sup>(٣٣)</sup> .

ويعرف (اندر اوس) الحرية الاكاديمية بانها : «غياب القيود التي يمكن ان تفرض على الجامعة من قبل السلطات السياسية ، او الدينية ، او الادارية ، او غير ذلك من الجهات من خارج الجامعة ، والتي من شأنها ان تزرع الخوف والقلق في عقول ونفوس الاساتذة ، والباحثين ، والطلاب بحيث تمنعهم من الدراسة او البحث بحرية في اي موضوع يثير اهتمامهم او مناقشته او تدريسه او اية نتائج يتوصلون اليها»<sup>(٣٤)</sup> ، ويتضمن المفهوم التطبيقي للحريات الاكاديمية : عدم قدرة اي جهة على مراقبة اداء الاستاذ الجامعي فيما عدا الجهات المتخصصة ، وتشكل الحرية الاكاديمية سبباً ونتيجة معاً لاستقلال المؤسسة التعليمية والحرية ، والاستقلال الاكاديمي شرطان اوليان لتكون المؤسسة التعليمية مركزاً للإنتاج العلمي وتطويره<sup>(٣٥)</sup> .

وترتبط الحرية الاكاديمية من هذا المنظور بالاستقلال الاداري والمالي ، لا سيما من ناحية اختيار القيادات الجامعية ممثلة برؤساء الجامعات ، وعمداء

الكليات ، ورؤساء الاقسام العلمية ، وتشير الدراسات الى اربعة اساليب اساسية لاختيار القيادات الجامعية ، وهي :<sup>(٣٦)</sup>

١-التعيين : اي ان تحتكر السلطة التنفيذية اختيار القيادات الجامعية دون الرجوع الى الهيئات التدريسية .

٢-الانتخاب : وهو اسلوب متبع في الدول الديمقراطية اذ يتم انتخاب القيادات الجامعية من اعضاء الهيئة التدريسية .

٣-المزاوجة بين الانتخاب والتعيين : اذ يتم انتخاب عدد محدود من التدريسيين من اعضاء الهيئة التدريسية ، ومن ثم تناط مهمة اختيار احدهم للسلطة التنفيذية ممثلة بوزارة التعليم .

٤-الاقدمية : وهنا تمثل الدرجة العلمية والاسبقية معياراً اساسياً للاختيار .

ووفقاً لأسلوب التعيين يكون للسلطة التنفيذية حرية مطلقة في اختيار من تشاء فيما يعرف بأسلوب الاسلاب او الغنائم ، اذ تتولى السلطة او الحزب الفائز في الانتخابات الاستئثار بالمناصب الجامعية ، وحصراً بأنصاره او بتزكية منه ، واستبعاد غير المرغوب فيهم<sup>(٣٧)</sup> .

وفي العراق اعتمد المشرع العراقي هذا الاسلوب والذي تم النص عليه في قانون الخدمة المدنية رقم(٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل بالنسبة الى منصب رئيس الجامعة قبل عام<sup>(٣٨)</sup> ٢٠٠٣ ، وقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة<sup>(٣٩)</sup> ١٩٨٨ .

ورغم التحول الديمقراطي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، فقد استمر اعتماد اسلوب التعيين بطريقة الاسلاب والغنائم ان صح التعبير ، وكانت المرة الوحيدة التي تم فيها اعتماد اسلوب الانتخاب في تاريخ التعليم العالي في العراق عام ٢٠٠٣ من قبل الحاكم المدني آنذاك (بول بريمر) ، نتيجة لظروف الفراغ الدستوري المؤسساتي ، ولكن سرعان ما انقلبت القوى السياسية على تلكم الطريقة ، واعتمدت بالدرجة الاساس اسلوب الغنائم رغم تمسك تلك القوى نفسها بالمحاصصة العرقية والطائفية التي اقرها ايضاً(بول بريمر) عام<sup>(٤٠)</sup> ٢٠٠٣ .

ان خضوع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعرف المحاصصة الطائفية والسياسية والعرقية ، وتعطيل عمل مجلس الخدمة الاتحادية الذي نص عليه الدستور في المادة(١٠٧) : «يؤسس مجلس الخدمة العامة الاتحادية ، يتولى شؤون

الاستقلالية في العلوم السياسية : نحو علم سياسة منتج

الوظيفة العامة بما فيها التعيين والترقية وينظم تكوينه واختصاصاته بقانون<sup>(٤١)</sup>، وهو ما نص عليه قانون مجلس الخدمة الاتحادية رقم(٤) لسنة ٢٠٠٩ المعدل، والذي لم يمارس اختصاصه في اختيار القيادات الجامعية بسبب المناورات السياسية، وكذلك لم يتم التصويت على اصحاب الدرجات الخاصة ومنهم رؤساء الجامعات في البرلمان بسبب المحاصصة والمشاحنات السياسية بالدرجة الاولى، وتم اعتماد طريقة الوكالة في تولي المناصب في وزارات الدولة، وهكذا اصبحت المناصب الجامعية القيادية بيد وزارة التعليم العالي، او بيد الجهة التي تتبع لها الوزارة، وهنا تلعب التزكية الحزبية والسياسية الدور الالهم في الاختيار والاستمرار في تولي تلك المناصب<sup>(٤٢)</sup>.

ونتيجة لكل ذلك اضعفت المحاصصة الطائفية والمعرفية والسياسية المؤسسات التعليمية نتيجة الصراع والتنافس على مناصب القيادات الجامعية الامر الذي انسحب سلباً على استقلال تلك المؤسسات، ودفع بالعديد من الاساتذة الجامعيين الى الانخراط بشكل او بآخر في الاحزاب السياسية، او التقرب منها طمعاً في الحصول على المغانم السلطوية، مما اضعف الصلة بين الهيئات التدريسية وقياداتها، وبالمقابل تعاملت بعض هذه القيادات باستعلاء وفوقية مع الهيئات التدريسية لان سلطتهم مستمدة من جهات سياسية متنفذة من خارج الوسط التعليمي<sup>(٤٣)</sup>.

ان فقدان المؤسسة التعليمية لاستقلالها ازاء السلطات السياسية يفقدها بالمحصلة حياديتها ومصداقيتها كما ان انخراط اعضاء الهيئات التدريسية في الاحزاب والصراعات السياسية يفقدهم المصداقية والاستقلالية، وبرغم ضرورة اقتراب المختص والباحث في العلوم السياسية من الواقع السياسي لجعل علاقته به مباشرة ويستلهم منه قضاياها وتوجهه النظري، الا انه ينبغي ان لا يخوض غمار العمل السياسي كأحد الفرقاء المتصارعين او كرفيف لجهة دون اخرى، لان مهمة الفيلسوف السياسي اسمى من ذلك فهو لا ينظر للجزئيات والمصالح الآنية بل ينظر للوجود السياسي بكليته للارتقاء به الى ما يجب ان يكون، فهو الذي يقدم معايير الحكم ويعملها على القوى المتصارعة، لذا فان عالم السياسة ينبغي ان يكون اسمى وارفع بكثير من اولئك المتصارعين على السلطة او الممسكين

بزمائها لأنه يفترض ان يكون معلمهم وموجههم ، وليس خبيراً أجيبراً يتحرى عطايتهم<sup>(٤٤)</sup> .

أن علم السياسة الذي لا يستطيع ان ينقد ويدين ويشخص خطايا السياسيين مثلما يصف علم الطب السرطان ، بأنه مرض خبيث ، هو هرطقة لا تستحق وصف العلم ، مثلما لا يستحق المشتغل بهذا العلم لمنافع شخصية او حزبية وصف العالم<sup>(٤٥)</sup> .

ان الدعوة الى الفصل بين المعرفي والايديولوجي لا تعني بالضرورة الدعوة لإقامة علم سياسة وضعي<sup>(٤٦)</sup> \* بقدر ما تعني بضرورة التمييز بين البعد القيمي والبعد الايديولوجي . فعلم السياسة تدريسا وبحثا لا يخلو من محددات قيمة تتضمن القيم الانسانية السامية وقيم الوحدة الوطنية والسلم المجتمعي ، ولكن ينبغي ان ينأى علم السياسة عن البعد الايديولوجي الذي يعبر عن مصلحة او توجه حزب او حركة او مكون بعينه .

ان احدى علل الواقع التعليمي في العراق هي غياب فلسفة واضحة للتعليم نتيجة لضبابية هوية الدولة وفلسفتها العامة حتى في ثانيا دستورها .

والى جانب هذا العامل السياسي الاداري هناك عدد من عوامل اخري تؤثر على الحريات الاكاديمية وتضييق عليها ، ومنها العامل الاجتماعي المتمثل بالدرجة الاساس في ضعف الوعي المجتمعي بأهمية العلم والنقد وسيادة الجهل المقدس ، وكذلك العوامل الاقتصادية التي قد تعيق تمويل بعض الابحاث والدراسات التي قد تتعارض وتوجهات القوى المهيمنة ، ولكن يبقى عامل تسييس الدين كما هو سائد في مجتمعاتنا من اخطر واهم العوامل التي قد تقود الى انتهاك الحريات الاكاديمية ، ويقصد بتسييس الدين اتخاذه مرجعية سياسية ، او تبني جماعات لايدولوجيا سياسية تتخذ من الدين مرجعيتها الاساسية<sup>(٤٧)</sup> .

فعندما يتداخل السياسي بالديني في ظل غياب الثقافة الديمقراطية او في ظل استقطاب ديني - سياسي محتدم نقده الواقع وتحليله وكسر تابواته امراً محفوفاً بالمخاطر بالنسبة للباحث في الشأن السياسي ، أذ يختلط عندها التكفير الديني والمذهبي بالتكفير السياسي ، ذلك ان العقل الديني والعقل السياسي كما يقول(محمد عابد الجابري): «هو عقل يقوم على الاعتقاد وليس على البرهان وهو ليس بعقل فرد بل عقل جماعة ومنطق الجماعة لا يتأسس على مقاييس

الاستقلالية في العلوم السياسية : نحو علم سياسة منتج

معرفية بل على رموز خيالية تؤسس الاعتقاد والايمان ، وقد يتساهل المرء في مسائل المعرفة لكنه لا يتساهل ابداً في المس بعقيدته ، بل قد يضحي بحياته فقط من اجل أثبات صحة ذلك الاعتقاد»<sup>(٤٨)</sup> .

وهنا تكمن خطورة المعرفة السياسية والمخاطر التي يواجهها المشتغلون بها الى جانب مزاياها ، فهي قد تتسبب في الاطاحة بالرؤوس ، وقد ترفع الهامات والمقامات بحسب القرب او البعد عن مراكز السلطة والنفوذ ، ولنا هنا ان نتساءل : ما عدد الذين هم على استعداد للمخاطرة بحيواتهم وارزاقهم في سبيل العلم ازاء عدد المنتفعين منه؟ وعلى حد قول (ارنست رينان) : «نحن لا نستشهد الا من اجل الاشياء التي ليس لنا عنها معرفة يقينية ، فالناس يموتون من اجل آرائهم (وهي ظنون) وليس من اجل حقائق يقينية ، يموتون من اجل ما يعتقدون وليس من اجل ما يعرفون»<sup>(٤٩)</sup> .

ان تخصص العلوم السياسية هو التخصص الاكثر حاجة من بين العلوم الاجتماعية الى بيئة اكااديمية حرة ، اذ انه المعني على نحو مباشر بالكشف عن مراكز القهر السياسي وقيم المجتمع ونخبه ، وتوزيع الموارد ، ومستويات الفساد السياسي ، وهي موضوعات لا يمكن خوض غمارها بالتدريس والبحث دون توافر بيئة بحثية حرة ، ولعل ضيق الحريات هو ما يفسر جانباً مهماً من هجرة العديد من الكفاءات في التخصص بحثاً عن حرية الكلمة ، مثلما يفسر تعثر تطور المعرفة السياسية في جامعاتنا ، واقتصار بحوثنا ورسائلنا ومقالاتنا السياسية في كثير من الاحيان على موضوعات بعيدة عن واقعنا ، او ان لامست الواقع (غير حساسة) من وجهة نظر القوى المتنفذة على الارض<sup>(٥٠)</sup> .

ان الاكاديمي بعبارة الفيلسوف البريطاني (برتراند رسل) : «شأنه شان الفيلسوف والفنان والاديب لا يستطيع القيام بعمله بكيفية مرضية الا اذا شعر بانّه موجه من قبل دوافعه الداخلية الخلاقة ، وليس من طرف سلطة خارجية ضاغطة»<sup>(٥١)</sup> .

ان غياب الحريات الاكاديمية وفقدان الاستقلال الاداري والمالي وقلة الوعي المجتمعي بقيمة العلم والمعرفة النقدية ، هو ما قد يدفع الاكاديمي المختص بالشأن السياسي الى تدريس السياسة دون التكلم في السياسة ، والبحث في السياسة دون الاقتراب من السياسة ، وهو ما يفاقم انقسام المعرفة السياسية عن مشكلات المجتمع وهمومه الحقيقية ، وفي مثل هذه الاجواء تنعدم امكانيات

الابداع والابتكار، وانتاج المفاهيم والمصطلحات والنظريات الجديدة، كما تفقد البحوث والدراسات في جامعاتنا مصداقيتها ليتكسر واقع التبعية والاعتماد المعرفي على الخارج في العلوم السياسية والاجتماعية.

ان استثناء مظاهر الفساد المالي والسياسي والاداري ومافياته، والسلاح المنفلت، والاذرع العسكرية للعديد من القوى السياسية، ومكاتها الاقتصادية، ونشاطاتها المشبوهة، وارتباطاتها الخارجية المشبوهة هي الاخرى، كل ذلك وغيره من الظواهر المتحكمة بالمشهد السياسي والاقتصادي، يشكل تابوت غير رسمية لا يجرؤ الباحث او المختص في جامعاتنا اليوم على الاقتراب منها الا ما ندر، ناهيك عن سبر اغوارها وإعمال مبضع النقد والتشريح في استئصالها، وإبراء الجسد السياسي والاجتماعي من اورامها الخبيثة، ان هذا العجز أو الامتناع المعرفي هو ما يفاقم علاقات الاستتباع والانقطاع بين المعرفي والسياسي مع ما يؤل اليه من محصلة بديهية، وهي استمرار تخلف السياسة علماً وممارسةً.

## الخاتمة

ان اشكالية الاستقلالية في العلوم السياسية اشكالية مزمنة اكثر من غيرها من العلوم بحكم حساسية موضوعاتها، وتبرز تلك الاشكالية على مستويين احدهما خارجي يتعلق بالاستعمار المعرفي، وهيمنة الغرب على الانتاج المعرفي في علم السياسة، والاخر داخلي يتعلق بضعف هامش استقلال الاكاديميين المتخصصين عن السلطة السياسية، والتضييق على الحريات الاكاديمية، وقد ظهر من ثانيا البحث ان هناك تلازماً بين قطبي الاستقلالية الخارجي، والداخلي لدرجة ان بات كل منهما يرسخ الاخر.

وعلى الصعيد الداخلي فان طبيعة العلاقة بين السلطتين العلمية والسياسية في المجتمعات العربية اخذت بعدين هما الاستتباع والانقطاع، اذ سعى صاحب السلطة الى استتباع عالم السياسة او اقصائه بعكس علاقة التكامل والتداخل في الدول المتقدمة، وهو ما آل الى تخلف المجالين معا اي تخلف السياسة كممارسة وكعلم.

ان التأكيد على استقلالية التخصص لا تعني ان يتعد المختص عن الواقع السياسي بل على العكس اذ ان عليه ان يتفحص الواقع السياسي ويستمد منه

الاستقلالية في العلوم السياسية : نحو علم سياسة منتج

قضاياها واهتماماته ، ولكن تعني ان لا يكون عالم السياسة طرفاً في الصراع السياسي اذ ينبغي ان يتسامى على جميع الاطراف السياسية ليلعب دور الموجه والهادي وليس دور التابع الاجير الذي يتحرى المغانم من صاحب السلطة . كذلك ان التأكيد على الاستقلالية في العلوم السياسية لا يعني بحال الدعوة الى علم سياسة وضعي بعيد عن القيم ، بل ينبغي ان يكون البعد القيمي حاضراً في تدريس السياسة وبحثها ، مع ضرورة التمييز بين البعد القيمي الذي يركز على القيم الانسانية والوطنية الموحدة من جهة ، والبعد الايديولوجي المعبر عن مصلحة ووجهة حزب او تكتل او مكون بعينه من جهة اخرى .

### التوصيات

تحرير قطاعي التربية والتعليم من اسار المحاصصة الطائفية والعرقية والسياسية من خلال استحداث مجلس تعليم اتحادي مستقل عن السلطة التنفيذية يحل محل وزارتي التربية والتعليم العالي .

٢- تفعيل دور مجلس الخدمة الاتحادية ، واعادة النظر بقانون وزارة التعليم العالي ، وقانون الخدمة الجامعية بما يؤمن الحريات الاكاديمية ، واستقلال المؤسسات التعليمية ادارياً وعلمياً ومالياً ، ويأتي في المقدمة من ذلك اعتماد اسلوب الانتخاب بديلاً عن اسلوب التعيين في اختيار القيادات الجامعية .

### المصادر والمراجع

#### الكتب العربية والمترجمة:

ابو حامد محمد بن محمد الغزالي ، احياء علوم الدين ، تحقيق : عبد الله الخالدي(دار الارقم بن ابي الارقم ، د.ت) ، مج ١ .  
ادوارد سعيد ، الاستشراق : المفاهيم الغربية للشرق ، ترجمة : محمد عناني ، ط ١ ، (د.م : رؤية للنشر والتوزيع ٢٠٠٦) .  
امحمد صبور ، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي ، الاكاديميون العرب والسلطة ، ط ٢(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١) .

- تقي الدين عبد الغني المقدسي ، محنة الامام احمد بن حنبل ، تحقيق : عبد الله عبد المحسن التركي ، ط٢ (القاهرة : هجر للطباعة والنشر ، ١٩٨٧).
- حسين حسين زيدان ، مظاهر الحريات الاكاديمية ، ممارستها ودرجتها في الجامعات العراقية : دراسة تطبيقية (بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢١).
- عبدالرضا حسين الطعان ، صادق الاسود ، مدخل الى علم السياسية ، (القاهرة : العاتك لصناعة الكتاب ، ١٩٨٦).
- عبد الرضا الطعان ، علي عباس مراد ، عامر حسن فياض ، الفكر السياسي العربي المعاصر ، ج٢ (بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، د.ت).
- علي الوردي ، وعاز السلاطين ، ط٢ (لندن : دار كوفان ، ١٩٩٥).
- علي او مليل ، السلطة الثقافية والسلطة السياسية ، ط٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨).
- محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي : محدداته وتجلياته ، ط٤ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠).
- وائل عبد اللطيف الفضل ، دساتير الدولة العراقية للفترة من عام ١٨٧١ لغاية عام ٢٠٠٥ ، ط٢ (بغداد : دار الشؤون الثقافية ، ٢٠٠٦).
- والتر د. فيولو ، العصيان المعرفي : التفكير المستقل والحرية الدي- كونيالية ، ترجمة : فتحي المسكيني ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، ترجمان : قسم الدين وقضايا المجتمع ، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦.
- الرسائل الجامعية :
- احمد محمود شحاته ، آليات اختيار القيادات الجامعية في جمهورية مصر العربية كما يدركها اعضاء المجتمع الجامعي في ضوء خبرات بعض الجامعات ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات التربوية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠١٧.
- تغريد محمود عناب ، الحرية الاكاديمية لدى اعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الاردنية والمشكلات التي يواجهونها عند ممارستها لها ومقترحات التطوير ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة اليرموك ، عمان ، ٢٠١٢.



الاستقلالية في العلوم السياسية: نحو علم سياسة منتج

دانا لطفي حمدان، العلاقة بين الحرية الاكاديمية والولاء التنظيمي لدى  
اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح  
الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، ٢٠٠٨.

محمد نوار حسين، دور التكنوقراط في السياسة الخارجية، هنري كيسنجر  
واحمد داوود اوغلو انموذجا، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية،  
جامعة الانبار، ٢٠٢٢.

١٧-- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تطوير ادارة التعليم العالي  
في الوطن العربي، المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي  
والبحث العلمي في الوطن العربي، ابو ظبي، ٧-٨ ديسمبر ٢٠١١

#### الدوريات:

١٨- توني بالتاين، المعرفة الاستعمارية، ترجمة: نائر ديب، مجلة عمران،  
العدد ١٧، مجلد ٥، صيف ٢٠١٦، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.  
١٩- حنان علي عواضة، موقف الوضعية المعاصرة من الميتافيزيقيا: السلب  
والايجاب، مجلة كلية الآداب، العدد ٩٧.

٢٠- خليل العناني، مأزق علم السياسة: بين الايدولوجي والمعرفي، مجلة  
سياسات عربية، العدد ٤١، تشرين الثاني، ٢٠١٩.

قحطان احمد سليمان، العلوم السياسية في العراق: بداياتها، نشأتها، تطورها  
ومفرداتها التدريسية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد  
٣٧، عدد خاص بالذكرى الخمسين لتأسيس العلوم السياسية في العراق، ٢٠٠٩.  
وليد عبد الحي، العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج، مجلة  
عمران، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، العدد ٢، خريف ٢٠١٢

#### المصادر الاجنبية:

23-Bertrand Russel, The Impact of Science on Society(London:  
)George Allen & Unwin, Ltd., 1952

Richard J.Olson, Scientism technocracy in the twentieth century, 24-  
(the legacy of scientific management(USA: Lexington books, 2016

25- Robert Adcock, «the history of political science, > studies review, 3 issue, January, 2006.

26- Robert Adcock and others, modern political science: Anglo. American exchanges since 1880 (Princeton: Princeton university press, 2007).

#### الانترنت:

٢٧- ابراهيم كرتيو، الانتاجية البحثية والقدرات العلمية في دول منظمة التعاون الاسلامي، مركز المجدد للبحوث والدراسات، وحدة الدراسات السياسية، ٢٣/١١/٢٠٢١، متاح على الموقع: <https://almojaded.com/research-productivity/30/11/2021/>

٢٨- رشاش السيد عشري، النظرية النقدية وما بعد الكولونيالية في العلاقات الدولية، ١٨ مايو ٢٠١٧، متاح على الموقع: <https://kitab.com/cultural>

٢٩- عبد الحق دحمان، اهمية مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية للدول، مركز المجدد للبحوث والدراسات، وحدة الدراسات السياسية، ١٩ نوفمبر ٢٠٢١، متاح على الموقع: <https://almojaded.com/import-19/11/2021/think-tanks>

٣٠- عبد الحليم مهورباشة، تأصيل العلوم الاجتماعية في الفكر العربي المعاصر، متاح على الموقع: <http://kalema.net/home/article/view/1278>

٣١- عبد الغني الكندي، لماذا لا يوجد علماء سياسة في عالمنا العربي: كيسنجر وبرجنسكي نموذجاً، الشرق الاوسط، العدد ١٥٢٧٤، الثلاثاء

الاستقلالية في العلوم السياسية : نحو علم سياسة منتج

٢٢/سبتمبر/٢٠٢٢، متاح على الموقع : <https://aawsat.com/home/article/2521916>

٣٢- عصمت سيف الدولة، الاستبداد الديمقراطي، (كتاب الكتروني) متاح على الموقع : <https://foulabook.com/ar/book>

٣٣- قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل، متاح على الموقع : <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/24.html>

٣٣- قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، متاح على الموقع : <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/7762.html>

٣٥- ليزا ودين، المعرفة العلمية، الليبرالية والامبراطورية : علم السياسة الامريكي والشرق الاوسط الحديث، متاح على الموقع : <https://www.jadaliyya.com/Details/33683>

٣٦- محمد امين بن جيلالي، مقارنة بناء الدولة في ظل العولمة : قراءة في جدل الحقيقة الكونية وثقافة الخصوصية، مجلة لوغوس، العدد ٣-٤، ٢١ ايلول ٢٠٢١، متاح على الموقع : <https://labopheno.com/lms/logos-revu/course/> mokarab

٣٧- محمد الربيعي، القيادات الجامعية : الانتخاب ام التعيين ام الانتقاء، متاح على الموقع : <http://www.tellskuf.com/index.php/authors/321-mrub/21656-aa-sp-1003263257.html>

٣٨- محمد صفار، علم السياسة في مصر : التاريخ والتوجهات، متاح على الموقع : <https://www.jadaliyya.com/Details/30546>

## الهوامش:

١- والتر د. فيولو، العصبان المعرفي : التفكير المستقل والحرية الـدي- كونيالية ، ترجمة : فتحي المسكيني ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، ترجمان : قسم الدين وقضايا المجتمع ، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦ ، ص ١٣ .

٢- للتفصيل ينظر : توني بالتاين ، المعرفة الاستعمارية ، ترجمة : نائر ديب ، مجلة عمران ، العدد ١٧ ، مجلد ٥ ، صيف ٢٠١٦ ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ص ص ١٣-٤٦ .

٣- محمد امين بن جيلالي، مقارنة بناء الدولة في ظل العولمة : قراءة في جدل الحقيقة الكونية وثقافة الخصوصية، مجلة لوغوس، العدد ٣-٤، ٢١ ايلول ٢٠٢١، متاح على الموقع :

<https://labopheno.com/lms/logos-revu/course/mokarab>

. تاريخ زيارة الموقع: 9-1-2023.

٤- عبد الرضا حسين الطعان، صادق الاسود، مدخل الى علم السياسية، (القاهرة : العاتك لصناعة الكتاب، ١٩٨٦)، ص ٢٠٦ .

٥- خليل العناني، مآزق علم السياسة : بين الايدولوجي والمعرفي ، مجلة سياسات عربية، العدد ٤١، تشرين الثاني، ٢٠١٩، ص ٢٣ .

٦- ليزا ودين، المعرفة العلمية، الليبرالية والامبراطورية : علم السياسة الامريكي والشرق الاوسط الحديث ، متاح على الموقع : <https://www.jadaliyya.com/Details/33683>

تاريخ زيارة الموقع: 9-1-2023

٧- رشا السيد عشري، النظرية النقدية وما بعد الكولونيالية في العلاقات الدولية، ١٨ مايو ٢٠١٧، متاح على الموقع : <https://kitabab.com/cultural/>

تاريخ زيارة الموقع: 15-1-2023.

8- Robert Adcock, «the history of political science, > studies review, 3 issue, January, 2006, p.2.

For more details: Robert Adcock and others, modern political science: Anglo- American exchanges since 1880 (Princeton: Princeton university press, 2007) .

٩- ليزا ودين ، مصدر سابق ،(انترنت) .

١٠- نفس المصدر .

١١- خليل العناني ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .

١٢- عبد الحق دحمان، اهمية مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية للدول، مركز المجدد للبحوث والدراسات، وحدة الدراسات السياسية، ١٩ نوفمبر ٢٠٢١ . متاح على الموقع : <https://almojaded.com/2021/11/19/import-think-tanks>

تاريخ زيارة الموقع: 15-12-2022.

١٣- ابراهيم كرثيو، الانتاجية البحثية والقدرات العلمية في دول منظمة التعاون الاسلامي، مركز المجدد للبحوث والدراسات ، وحدة الدراسات السياسية، ٢٣/١١/٢٠٢١، : متاح على الموقع : <https://almojaded.com/2021/11/30/research-productivity>

- تاريخ زيارة الموقع: 2023-1-5.
- ١٤- نفس المصدر .
- ١٥- ليزا ودين ، مصدر سابق .
- ١٦- والتر د . فيولو ، مصدر سابق ، ص ١٣ .
- ١٧- للتفصيل ينظر : ادوارد سعيد ، الاستشراق : المفاهيم الغربية للشرق ، ترجمة : محمد عناني ، ط ١ ، ( د . م : رؤية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ ) .
- ١٨- للتفصيل ينظر : علي اومليل ، السلطة الثقافية والسلطة السياسية ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨) .
- ١٩- نفس المصدر ، ص ١١ .
- ٢٠- ابو حامد محمد بن محمد الغزالي ، احياء علوم الدين ، تحقيق : عبد الله الخالدي (د . م . دار الارقم بن ابي الارقم ، د . ت) ، مج ١ ، ص ٢٩ .
- ٢١- علي الوردي ، وعاظ السلاطين ، ط ٢ (لندن : دار كوفان ، ١٩٩٥) ، ص ٢٧١ .
- ٢٢- تقى الدين عبد الغني المقدسي ، محنة الامام احمد بن حنبل ، تحقيق : عبد الله عبد المحسن التركي ، ط ٢ (القاهرة : هجر للطباعة والنشر ، ١٩٨٧) .
- ٢٣- امحمد صبور ، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي ، الاكاديميون العرب والسلطة ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١) ، ص ٢٠٣ .
- ٢٤- للتفصيل حول تأسيس قسم العلوم السياسية في العراق وبياناته ينظر : قحطان احمد سليمان ، العلوم السياسية في العراق : بداياتها ، نشأتها ، تطورها ومفرداتها التدريسية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، العدد ٣٧ ، عدد خاص بالذكرى الخمسين لتأسيس العلوم السياسية في العراق ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٩٢-٢٠٨ .
- ٢٥- \* الاستبداد الديمقراطي يقصد به نوع من الانظمة الديمقراطية الفاسدة التي تختزل الديمقراطية بالانتخابات فحسب اي تنظر للديمقراطية كغاية والية للوصول الى السلطة ، ولا تنظر لها كفلسفة للاختلاف والتعدد والمحاسبة والرقابة . ولذلك يرى كثيرون ان هذا النوع من الديمقراطية اكثر سوءا من الديكتاتورية نفسها لأنه يتستر بشرعية شعبية مزيفة . للتفصيل ينظر : عصمت سيف الدولة ، الاستبداد الديمقراطي ، (كتاب الكتروني) متاح على الموقع : <https://foulabook.com/ar/book> تاريخ زيارة الموقع : ٢٠٢٢/١٢/١٢ .
- ٢٦- \*\* الجدانوفية نسبة الى (جدانوف) الساعد الايمن للزعيم السوفيتي (ستالين ١٩٢٤-١٩٥٣) اذ ركز على البناء الثقافي للمواطن السوفيتي لتحويله الى اداد طيعة في البناء الثوري للنظام وكان يشدد على تحصيل المواطن السوفيتي عن طريق تكوينه وبنائه ثقافيا . ينظر : عبد الرضا الطعان ، علي عباس مراد ، عامر حسن فياض ، الفكر السياسي العربي المعاصر ، ج ٢ (بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، د . ت) ، ص ١٣٠ .
- ٢٧- عبد الحليم مهوور باشة ، تأصيل العلوم الاجتماعية في الفكر العربي المعاصر ، متاح على الموقع : <http://kalema.net/home/article/view/1278> تاريخ زيارة الموقع : ٢٠٢٢/٩/١٩
- ويذكر ان كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد والتي كانت الكلية الوحيدة في الاختصاص كان

الاستقلالية في العلوم السياسية : نحو علم سياسة منتج

ترتيبها الثاني من حيث معدل القبول في الكليات الانسانية بعد كلية القانون وتضم في الاساس الطلبة من ذوي معدلات(٨٠-٨٤). وبعد تزايد اعداد كليات واقسام العلوم السياسية في العقدين الاخيرين اضحت الكلية في اسفل قائمة التخصصات الانسانية وبمعدل قبول يتراوح بين ال٦٠ وال٧٠. مع الاحجام عن القبول فيها لشحة توفر فرص العمل لخريجها .

٢٨- عبد الحق دحمان ، مصدر سابق .

٢٩- للتفصيل ينظر : محمد نوار حسين ، دور التكنوقراط في السياسة الخارجية ، هنري كيسنجر واحمد داوود اوغلو انموذجا ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة الانبار ، ٢٠٢٢ .

Richard J.Olson, Scientism technocracy in the twentieth century, the legacy of -30 scientific management(USA: Lexington books, 2016), p.2

٣١- عبد الغني الكندي ، لماذا لا يوجد علماء سياسة في عالمنا العربي : كيسنجر وبرجنسكي نموذجا ، الشرق الاوسط ، العدد٤٢٧٤ ، الثلاثاء ٢٢/سبتمبر/٢٠٢٢ ، متاح على الموقع : <https://aawsat.com/home/article/2521916> تاريخ زيارة الموقع : ٢٩/١٢/٢٠٢٢

٣٢- نفس المصدر

٣٣- حسين حسين زيدان ، مظاهر الحريات الاكاديمية ، ممارستها ودرجتها في الجامعات العراقية : دراسة تطبيقية(بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢١) ، ص٨ .

٣٤- نقلا عن : تغريد محمود عناب ، الحرية الاكاديمية لدى اعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الاردنية والمشكلات التي يواجهونها عند ممارستها لها ومقترحات التطوير ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة اليرموك ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص١٣ .

٣٥- دانا لطفي حمدان ، العلاقة بين الحرية الاكاديمية والولاء التنظيمي لدى اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، نابلس ، ٢٠٠٨ ، ص٢٧ .

٣٦- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تطوير ادارة التعليم العالي في الوطن العربي ، المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، ابو ظبي ، ٧-٨ ديسمبر ٢٠١١ ، ص٢٣ .

٣٧- احمد محمود شحاته ، آليات اختيار القيادات الجامعية في جمهورية مصر العربية كما يدرکها اعضاء المجتمع الجامعي في ضوء خبرات بعض الجامعات ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات التربوية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص١٧١ .

٣٨- قانون الخدمة المدنية رقم(٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل ، متاح على الموقع : <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/24> تاريخ زيارة الموقع : ١٤/١/٢٠٢٣

٣٩- قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، متاح على الموقع : <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/7762.html> تاريخ زيارة الموقع : ١٥/١/٢٠٢٣ .

٤٠- محمد الربيعي ، القيادات الجامعية : الانتخاب ام التعيين ام الانتقاء ، متاح على الموقع : <http://www.tellskuf.com/index.php/authors/321-mrub/21656-aa-sp-1003263257.html> تاريخ زيارة الموقع : 15/1/2023

## الاستقلالية في العلوم السياسية: نحو علم سياسة منتج

- ٤١- وائل عبد اللطيف الفضل، دساتير الدولة العراقية للفترة من عام ١٨٧١ الغاية عام ٢٠٠٥، ط٢ (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠٦)، ص ٤٥٠ .
- ٤٢- سامي حسن نجم الحمداني، مصدر سابق، ص ص ١١-١٥ .
- ٤٣- نفس المصدر، ص ٣٣ .
- ٤٤- محمد صفار، علم السياسة في مصر: التاريخ والتوجهات، متاح على الموقع : <https://www.jadaliyya.com/Details/30546> تاريخ زيارة الموقع : ٢٠٢٣/١/١٩ .
- ٤٥- نفس المصدر .
- ٤٦- \* تعرف الوضعية بانها المذهب او الفلسفة او النزعة المرادفة للحسي والتجريبي في مقابل التأملي والفلسفي واللاهوتي، فهي ترفض الفلسفة (رغم وصف البعض لها بالفلسفة) وادعاءاتها بمعرفة حقائق الاشياء وتكرر كل تفكير غائي مقتصرة على دراسة الواقع المحسوس ومعالجته بتجرد تام عن القيم والغايات . ينظر: حنان علي عواضة، موقف الوضعية المعاصرة من الميتافيزيقيا: السلب والايجاب، مجلة كلية الآداب، العدد ٩٧، ص ٤٧٧ .
- ٤٧- للتفصيل حول تلك العوامل ينظر: تغريد محمود عناب، مصدر سابق، ص ص ١٩-٢٤ .
- ٤٨- محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، ط٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ص ٥٠-٥١ .
- ٤٩- نقلا عن: نفس المصدرة، ص ٥١ .
- ٥٠- وليد عبد الحي، العلوم السياسية في الجامعات العربية: اقتراح نموذج، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٢، خريف ٢٠١٢، ص ١٥٩ .
- 51- Bertrand Russel, The Impact of Science on Society(London: George Allen & Unwin, Ltd., 1952),p.135.

## العلوم السياسية في مصر: النشأة والتطور

أ. د. هالة الرشيدي

استاذ العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد  
والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

أ. د. نجاح الريس

استاذ العلوم السياسية كلية السياسة  
والاقتصاد جامعة بني سويف

د. وفاء على داود

مدرس العلوم السياسية كلية السياسة  
والاقتصاد جامعة بني سويف

أ. د. شريفة فاضل محمد

استاذ العلوم السياسية كلية التجارة  
جامعة بورسعيد

### الملخص:

ظهر حقل تدريس العلوم السياسية في مصر عام ١٩٥٢ مع تأسيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة القاهرة. وفي عام ١٩٦٠ استقل القسم مع تدشين كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، منذ ذلك الحين ظلت الكلية المنارة العلمية الوحيدة في جمهورية مصر العربية مع عدد قليل من الأقسام التي تدرج بكليات التجارة والقانون في بعض الجامعات الإقليمية الحكومية. إلا أنه مع ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ حدثت نقلة نوعية غير متوقعة ليست فقط في تأسيس أقسام وكليات للعلوم السياسية بالجامعات الخاصة والاهلية، ولكن استقلت أيضاً بعض أقسام العلوم السياسية وتأسست كليات للعلوم السياسية في العديد من الجامعات. ومن ثم ظهرت الحاجة لرصد وتحليل تطور تدريس العلوم السياسية في مصر، والوقوف على نقاط القوى والضعف، وطرح رؤية استشرافية لمعالجة التحديات المستقبلية. ومن ثم يرمي هذا البحث إلى رصد الوضع الراهن لتدريس العلوم السياسية في جامعات مصر الحكومية وغير الحكومية من خلال رصد نشأت وتطور الحقل مع تسليط الضوء على بعض التجارب المميزة، فضلاً عن



العلوم السياسية في مصر: النشأة والتطور

استشراف بعض آليات الارتقاء والتميز، وذلك بالاعتماد على المنهجين الوصفي ودراسة الحالة .

الكلمات الدالة: العلوم السياسية، مصر، جامعة بني سويف، جامعة القاهرة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد

**Abstract:**

The field of teaching political science appeared in Egypt in 1952 with the establishment of the Department of Political Science at the Faculty of Commerce, Cairo University. In 1960, the department became independent with the inauguration of the Faculty of Economics and Political Science at Cairo University. Since then, the college has remained the only scientific beacon in the Arab Republic of Egypt, with a few departments in some regional public universities› faculties of commerce and law. However, with the revolution of January 25, 2010 an unexpected qualitative leap occurred in establishing political science departments and faculties in private and public universities, some political science departments› independence, and new political science faculties in many universities. Hence, it is necessary to monitor and analyze the development of teaching political science in Egypt, identify strengths and weaknesses, and conduct a forward-looking vision to address future challenges. Thus, this paper aims to monitor the current situation of teaching political science in Egypt›s governmental and non-governmental universities by monitoring the emergence and Evolution of the field while highlighting some distinctive experiences. The paper also anticipates some mechanisms of upgrading and excellence, relying on a descriptive approach and the case study.

Key words: political science, Egypt, Beni Suf University, Cairo University, Faculty of Commerce, Port Said University.

## المقدمة:

يمثل التعليم وما يرتبط به من بحث علمي أداة ضرورية لتحقيق تقدم البشرية، ويعد أحد الدعائم الرئيسية لتحقيق التنمية البشرية بصفة خاصة، والتنمية المستدامة بصفة عامة .

فالجامعات عبارة عن وحدات إجرائية وعملية تقوم بدراسة، وترجمة فلسفة التربية، وأهدافها إلى أساليب عملية وإجراءات محددة لإعداد الطلبة، وتدريبهم؛ لمواجهة التغييرات الاجتماعية، وربط الجامعة بالحياة العملية، والواقعية التي يعيشونها، وتنمية، وتهذيب، وتعزيز القيم، والأفكار الثقافية، والحضارية، والروحية لديهم، وتطهيرها من الشوائب، والخرافات، والأمور الدخيلة، والاحتفاظ بها بما يضمن بقاؤها واستمرارها.

وتؤدي الجامعات دوراً كبيراً وأساسياً في إعداد الملاك البشرية، وتطويرها؛ لتساهم من خلالها في تطوير حركة التقدم العلمي، والتكنولوجي، والثقافي للمجتمع، ولقد تعزز دور الجامعات، وخاصة بعد تسارع حركة التطور العلمي والتكنولوجي في العالم من خلال دورها في إعداد الطاقات البشرية المؤهلة للتعامل مع مفرداتها وافرازاتها ونتائجها.<sup>(1)</sup>

إلا أن الواقع الأكاديمي للدراسة بقسم العلوم السياسية يواجه العديد من التحديات المتعلقة بكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموارد المادية، وهي تشترك في جزء كبير منها مع تحديات التعليم الجامعي في مصر.

وعلى الرغم من تناول العديد من الفاعليات والمبادرات البحثية المختلفة وضع تدريس حقل العلوم السياسية في مصر والوطن العربي؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٥، بعنوان «ندوة تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي» (مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، بالإضافة إلى ندوة مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية عام ١٩٩٠، إلى جانب ورشة وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية بعنوان «العلوم السياسية في مصر: الواقع والمستقبل» عام ٢٠١٤، فضلاً عن ندوة دورية «سياسات عربية» الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في أكتوبر عام ٢٠٢١ بعنوان تدريس العلوم السياسية والعلاقات الدولية ومناهج البحث».

إلا أن هذه المبادرات اتسمت بالفردية وعدم التناسق وعدم الاستمرارية . ورغم التطور واعتماد اللامركزية في تدريس هذا الحقل على مستوى كل من الجامعات الحكومية وغير الحكومية في مصر ، لم يتناول الباحثون هذا التطور . وفي هذا الصدد ، يجب الإشادة بندوة معهد البحوث والدراسات العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية التي سلطت الضوء خلال يومي ٣٠ نوفمبر والاول من ديسمبر عام ٢٠٢٢ على الواقع الأكاديمي والبحثي للعلوم السياسية بالتركيز على بعض الكليات واقسام العلوم السياسية حديثة النشأة .

وعليه ، تتطرق هذه الدراسة إلى التطور اللامركزي في تعليم العلوم السياسية في مصر بهدف تقديم دليل شامل لراغبي دراسة العلوم السياسية سواء من الطلاب المصريين أو الوافدين للتعرف على أهم كليات العلوم السياسية التي تمنح درجات علمية مختلفة في هذا التخصص في كافة ربوع الجمهورية ، إلى جانب فحص الواقع الأكاديمي لتدريس العلوم السياسية وما إذا كانت بعض الجامعات تحتكر تدريس هذا التخصص أم أن هناك انفتاح ولا مركزية في إتاحة الفرصة للطلاب في تعلم ودراسة العلوم السياسية في شتى أقاليم مصر ، ومن ثم رصد المميزات والتحديات وآليات مواجهتها ، وتستخدم الدراسة كلاً من المنهج الوصفي ، ومنهج دراسة الحالة .

وعلى ما سبق تتناول الدراسة محورين رئيسيين : أولهما يرصد نشأة الحقل وتطوره . وثانيهما يسلط الضوء على دراسة حالة لكل من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وكلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف . وقسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة بورسعيد .

## أولاً - نشأة حقل العلوم السياسية وتطوره :

### ١- النواة الاولى لحقل العلوم السياسية:

على الرغم من ربط بدايات ظهور علم السياسة بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٥٢ . إلا أن محمد صفار أشار في دراسة له بعنوان «علم السياسة في مصر: التاريخ والتوجهات» عام ٢٠١١ ، إلى أن القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين شهد ثلاث محاولات لتأسيس هذا العلم في مصر .

جاءت الأولى على يد الشيخ محمد عبده في أواخر القرن التاسع عشر، خلال ما يُعرف بالثورة العربية إذ دعا عند تفسيره للآية ١٣٧ من سورة آل عمران إلى ضرورة تأسيس علم يسعى إلى فهم علاقات السلطة في المجتمع سواء أكان علم الاجتماع الديني أم علم السياسة المدنية. أما المحاولة الثانية، فكانت في بداية القرن العشرين على يد عبد الرحمن الكواكبي إذ اقترح تأسيس علم للسياسة لمواجهة الاستبداد وذلك مع تفاقم أزمة نهاية الدولة العثمانية. في حين جاءت المحاولة الثالثة في العقد الثاني من القرن العشرين على يد أحمد لطفي السيد مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، ووضع مصر تحت الحماية البريطانية عام ١٩١٤ ثم قيام ثورة ١٩١٩، ومن ثم تأسيس نظام سياسي جديد في مصر الأمر الذي دفع لطفي السيد إلى الدعوة لوجود علم ومعرفة بالمفاهيم والتقاليد النظرية السياسية (صفار، ٢٠١١).

كما تختلف هالة الرشيدى أيضاً، مع أغلب البحوث التي تناولت تطور حقل العلوم السياسية بمصر والتي تشير إلى أن النواة الأولى لنشأته جاءت عام ١٩٥٢ بوصفها قسم بكلية التجاره جامعة القاهرة. إذ أكدت في ندوة بعنوان «الواقع الأكاديمي والبحثي للعلوم السياسية في الجامعات العربية ومراكز البحث العلمي وسبل التطوير» أقامها معهد البحوث والدراسات العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية يومي ٣٠ نوفمبر والاول من ديسمبر عام ٢٠٢٢، والتي أشارت فيه إلى أن نشأت علم السياسة في مصر تعود إلى عام ١٩٣٧ في إطار قسم الاقتصاد بكلية التجارة، وتطور عام ١٩٥٤ مع إنشاء معهد العلوم السياسية في كلية الحقوق بجامعة القاهرة الذي اقتصر على منح درجتي الماجستير والدكتوراه. وصولاً إلى عام ١٩٥٩ وبموجب المرسوم الجمهوري رقم ١٩١١، تم إنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

وعلى الرغم من أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ظلت الكلية الوحيدة التي تحتل القمة في حقل دراسة العلوم السياسية إلا أنه تواجد العديد من المعاهد التي أتاحت فرصة للطلاب لدراسة هذه الحقل، ومنها معهد البحوث والدراسات العربية الذي أنشئ بقرار من جامعة الدول العربية في ديسمبر عام ١٩٥٢، ويضم أحد عشر قسمًا، منها العلوم السياسية ويمنح المعهد شهادات الدبلوم والماجستير والدكتوراه. إلى جانب معهد البحوث والدراسات الأفريقية والذي

أنشئ في العهد الملكي عام ١٩٤٧ تحت اسم «معهد الدراسات السودانية»، وكان تابعاً لكلية الآداب، وضم في البداية قسمين للجغرافيا والتاريخ، ثم طوّر إلى ستة أقسام منها السياسة ويمنح المعهد درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في التخصصات السابقة. بالإضافة إلى معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، الذي أنشئ عام ١٩٩٣ و التابع لجامعة الزقازيق ويمنح درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في الدراسات الآسيوية. فضلاً عن المعهد العالي للدراسات الإسلامية الذي أسس عام ١٩٥٤، والذي يمنح درجات الدبلوم والماجستير في خمس تخصصات، منها العلوم الاجتماعية، ويجب الإشارة هنا إلى أن العلوم السياسية تُدرس كمقرر وليس كقسم مستقل بذاته.

ومع ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، بدأ التوسع واللامركزية في تدريس علم السياسة حيث تأسست الكلية الثانية رسمياً في جامعة بني سويف عام ٢٠١٣ والتي تغير اسمها من كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية لاحقاً إلى كلية السياسة والاقتصاد. ومنها إلى جامعة الاسكندرية حيث أسست كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بالعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥. ويضاف إلى ذلك معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل الذي أنشأ عام ٢٠١١م كهيئة علمية تمنح درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في عدد من التخصصات، منها قسم القانون والسياسة.

## ٢- إحصاءات عامة:

حالياً ومن بين ٢٤ جامعة مصرية حكومية، يوجد ٤ كليات مستقلة للعلوم السياسية في كل من جامعة القاهرة، وبني سويف، والإسكندرية والسويس، و٥ أقسام ملحقة بكليات التجارة في ٥ جامعات وهي أسيوط، وقناة السويس، وبورسعيد، ومؤخراً في دمنهور<sup>(٢)</sup>. بالإضافة إلى قسم الدراسات السياسية في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل الذي أنشأ عام ٢٠١١ التابعة لجامعة الفيوم.<sup>(٣)</sup>

كما يوجد اثنين من إجمالي أربعة جامعات مصرية أهلية تضم كلية للعلوم السياسية وهما جامعة العلمين التي تأسست حديثاً عام ٢٠٢٠ والتي تضم كلية السياسة والاقتصاد، وجامعة المنصورة الجديدة التي تأسست عام ٢٠٢١، والتي

تضم كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية<sup>(٤)</sup> ومن بين ١٥٢ معهد خاص معتمد، يوجد قسم للعلوم السياسية في معهد أكتوبر العالى للاقتصاد والبيئة الذي تأسس وفقا للقرار الوزاري رقم ١٤٨١ عام ١٩٩٤. الأمر الذي يتضح في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) عدد كليات وأقسام العلوم السياسية في جامعات مصر الحكومية وغير الحكومية

نوع الكلية/المعهد	عدد الاقسام	عدد الكليات
جامعات ومعاهد حكومية	٥	٤
جامعات ومعاهد غير حكومية	٧	٧

ومن بين ٤٧ جامعة خاصة معتمدة تتنوع طبيعتها ما بين جامعات أهلية، وجامعات ذات طبيعة خاصة أو جامعات وأكاديميات ومعاهد باتفاقيات دولية وإطارية وما إلى غير ذلك. وجد أن هناك ٥ جامعات تضم ٥ كليات مستقلة للعلوم السياسية وهي: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة المستقبل والتي تأسست عام ٢٠٠٦ بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٢٥٤ لسنة ٢٠٠٦. وكلية الاقتصاد والسياسة بجامعة الجيزة الجديدة والتي بدأت عامها الدراسي الاول عام ٢٠١٩/٢٠٢٠<sup>(٥)</sup>. وكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة بدر. وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة بدر بأسسوط التي تأسست عام ٢٠٢١. وكلية السياسة والاقتصاد وإدارة الأعمال بجامعة مايو. بالإضافة إلى عدد ٦ أقسام للعلوم السياسية في كل من كلية الاقتصاد والإدارة التي نشأت وفقاً للقرار الجمهوري رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦، بجامعة ٦ أكتوبر<sup>(٦)</sup>. وكلية السياسة والاقتصاد وتكنولوجيا الأعمال بالجامعة المصرية الروسية التي تأسست عام ٢٠٠٦. وماجستير في العلاقات الدولية التي تقدمه الجامعة الفرنسية في مصر بالشراكة مع معهد غرونوبل للدراسات السياسية «ساينس بو غرونوبل»<sup>(٧)</sup>. وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة الذي تأسس عام ١٩٦٢. بالإضافة إلى قسم البحوث والدراسات السياسية بمعهد البحوث والدراسات

العربية والذي يمنح دبلومة الدراسات العليا والماجستير والدكتوراة في العلوم السياسية.<sup>(٨)</sup> كما تقدم الجامعة البريطانية في مصر والتي تأسست عام ٢٠٠٥، برامج في العلوم السياسية. بالإضافة إلى الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري التي أسست كلية العلوم السياسية النظرية والتطبيق في الواقع. باختصار، لم يُعد حقل تدريس العلوم السياسية احتكاراً لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، أو مجرد قسم يلحق بكلية تجارته كما هو بجامعة أسبوت والإسكندرية، أو يتواجد في الجامعات الدولية كالجامعة الأمريكية والبريطانية والفرنسية، بل أنتشر وتوسع ليس فقط في العديد من الجامعات الحكومية الإقليمية بل شمل أيضاً الجامعات الأهلية والخاصة. ويعتبر هذا أحد أهم التطورات التي تمت مؤخراً في المنظومة التعليمية المرتبطة بحقل العلوم السياسية.

#### ثانياً - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة :

على غرار مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، والتي تعتبر المعيار الأكاديمي للكلية تمنح كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة الطالب درجة البكالوريوس في ثلاثة تخصصات وهي الاقتصاد والإحصاء والعلوم السياسية بعد أربع سنوات من الدراسة التي بدأت فعلياً عام ١٩٦٠/١٩٦١. وخرجت الكلية أول دفعة لخريجها عام ١٩٦٣. بعد عامين، أنشأت الكلية دراسات عليا لبرامج الماجستير والدكتوراه في التخصصات الثلاثة، وبعد تسع سنوات تقريباً إضافة الكلية للدبلومات في برامج دراسات العليا. بل وتوسعت في أقسامها لتتيح الفرصة لطلابها للتخصص في مجالي الحوسبة الاجتماعية والإدارة العامة عام ١٩٩٠، وفقاً لقرار الوزاري رقم ٩٥٠، كما ضمت هذه التخصصات أيضاً في برامج الدراسات العليا لاحقاً. وأنشأت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) برامج ماجستير ودكتوراه في الدراسات الأوروبية والمتوسطة، ثم برامج ماجستير مشتركة مع جامعات دولية، بما في ذلك الجامعات الفرنسية والهولندية والإسبانية. بالإضافة إلى ماجستير مهني مشترك مع جامعات ألمانية.<sup>(٩)</sup>

ووفقاً لللائحة الكلية، يتطلب الحصول على درجة بكالوريوس العلوم السياسية دراسة ١٤٢ ساعة معتمدة مقسمة على أربع مستويات دراسية أي ٨ فصول دراسية بواقع ١٥ أسبوعاً في الفصل الدراسي الواحد، أو ٧ فصول دراسية كحد أدنى، أي مدة ٣ سنوات دراسية ونصف وفقاً لللائحة نظام الساعات المعتمدة لعام ٢٠٢١. على أن يتراوح العبء الدراسي للطلاب كقاعدة عامة أو في الظروف العادية بين ١٢ ساعة معتمدة كحد أدنى و١٩ ساعة معتمدة كحد أقصى. والساعات المعتمدة هي وحدة القياس الأساسية التي تحدد الوزن النسبي لأي مقرر دراسي في إطار الخطة الدراسية، وهي تعادل محاضرة نظرية مدتها ساعة واحدة أو درس تطبيقي من ساعتين إلى ٣ ساعات أسبوعياً.

يلتحق الطلاب في المستوى الثاني بتخصص العلوم السياسية كتخصص رئيسي ويسجل في مقرراته في حال توافر الشروط الآتية:

١. أن يجتاز بنجاح (حد أدنى تقدير D) مقررات تعادل ٢٦ ساعة معتمدة على الأقل من أصل ٣٩ ساعة معتمدة كمقررات متطلبات الكلية.
  ٢. أن يحصل على معدل نقاط تراكمي لا يقل عن ٢.
  ٣. أن يجتاز بنجاح (حد أدنى تقدير D) مقررات مبادئ العلوم السياسية (١) ومبادئ العلوم السياسية (٢) ومبادئ القانون للمقررين في المستوى الأول. يجب على الطالب مراعاة التدرج في مستوى المقررات ومتطلباته السابقة، ويتعين عليه أن يجتاز المقررات التخصصية التالية بتقدير C- على الأقل: مقررات النظرية السياسية المقارنة، ونظرية العلاقات الدولية في المستوى الثاني، ومقررات النظرية السياسية (١) والنظرية السياسية (٢) في المستوى الثالث.
- وتتوزع دراسة عدد ١٤٢ ساعة معتمدة اللازمة للحصول على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة القاهرة على النحو الآتي:

١. دراسة مقررين على الأكثر كمتطلبات جامعة إجباري على جميع طلاب جامعة القاهرة، بما يعادل ٢ ساعة معتمدة، يتعين على الطلاب اجتيازها بنجاح وتحسب ضمن نقاط التقدير التراكمي. ويختار الطالب هذين المقررين من ضمن المقررات المطروحة حالياً في اللائحة، وهي كالتالي: التفكير النقدي، وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وريادية الأعمال، وحقوق الملكية الفكرية، وأخلاقيات المهنة.



٢. دراسة عدد ١٥ مقررًا إجبارياً مشتركاً لجميع الطلاب بالكلية تتضمن مداخل للتخصصات المختلفة وأساسيات الدراسة، بما يعادل ٣٩ ساعة معتمدة، وتوزع هذه الساعات على النحو الآتي:

أ. ٣ مقررات من داخل تخصص العلوم السياسية، وهي في المستوى الأول: مبادئ العلوم السياسية (١)، ومبادئ العلوم السياسية (٢)، وفي المستوى الثاني النظام السياسي المصري، بواقع ٧ ساعات معتمدة.

ب. مقررات المستوى الأول من خارج القسم، وتضم قائمة مقررات متطلبات الكلية الأخرى المقررات الآتية في المستوى الأول: مبادئ الاقتصاد الكلي، ومبادئ الاقتصاد الجزئي، مبادئ الإحصاء (١)، ومبادئ الإحصاء (٢)، مبادئ الإدارة، تطبيقات الحاسب في مجتمعات المعلومات المعاصرة (١)، مبادئ الرياضيات، مبادئ القانون، قراءات بلغة أجنبية، بواقع ٢٥ ساعة معتمدة.

ت. ولا يتبقى، فضلاً عن مقرر النظام السياسي المصري الذي سلفت الإشارة إليه كمتطلب كلية من داخل القسم، سوى ثلاثة مقررات يدرسها الطالب في المستوى الثاني لاستكمال متطلبات الكلية من خارج القسم، وهي: النظام الاقتصادي المصري، الإدارة العامة، تطبيقات الحاسب في مجتمعات المعلومات المعاصرة (٢)، بواقع ٧ ساعات معتمدة.

٣. دراسة ٢٢ مقررًا إجبارياً من داخل القسم كمتطلبات تخصص، تعادل ٦٨ ساعة معتمدة، موزعة على النحو الآتي:

أ. في المستوى الثاني: نظرية النظم السياسية المقارنة، الفكر السياسي (١)، الفكر السياسي (٢)، نظرية العلاقات الدولية، مناهج البحث في العلوم السياسية، القانون الدولي، قاعة بحث.

ب. في المستوى الثالث: النظرية السياسية (١)، النظرية السياسية (٢)، التنظيم الدولي، تطور العلاقات الدولية، النظم السياسية الغربية، التنمية السياسية، الاجتماع السياسي، نظرية السياسة الخارجية.

ت. في المستوى الرابع: النظم السياسية العربية، النظم السياسية في إفريقيا، الرأي العام، النظم الدبلوماسية والقنصلية، قضايا دولية معاصرة، القانون

الدستوري، مشروع التخرج. ويلاحظ أنه لا يمكن للطالب أن يسجل بمشروع التخرج إلا بعد اجتياز ١٠٥ ساعة معتمدة. ويلاحظ بصفة عامة، إن مقررات متطلبات التخصص في قسم العلوم السياسية أعلى من مثلتها في قسم الاقتصاد والإحصاء والذين يتطلبان ٥٣ ساعة معتمدة و ٦٥ ساعة معتمدة على التوالي.

٤. دراسة ٣ مقررات إجبارية من خارج القسم كمتطلبات تخصص، تعادل ٩ ساعات معتمدة، موزعة على النحو الآتي:

أ. في المستوى الثاني: مقرر الإحصاء التطبيقي لدراسي العلوم السياسية كود S٢١٣، ومقرر الإدارة المحلية كود A٢٠١.

ب. في المستوى الثالث: مقرر اقتصاديات الإدارة المحلية كود (E٣٠٣).

٥. دراسة ٤ مقررات دراسية اختيارية من داخل القسم، وتعادل ١٢ ساعة معتمدة. وتتضمن قائمة المقررات الاختيارية المتاحة في لائحة الساعات المعتمدة والتي يمكن للطالب الاختيار من بينها، المقررات الآتية:

أ. في المستوى الثاني: مقررات الفكر السياسي العربي المعاصر، الفكر السياسي الإسلامي، الديمقراطية وحقوق الإنسان، النظم الانتخابية والحزبية، المجتمع المدني، السلوك السياسي.

ب. في المستوى الثالث: مقررات نظم سياسية آسيوية، نظم سياسية في أمريكا اللاتينية، نظرية الأمن القومي، النزاعات الدولية، الأتحاف الدولية، المنظمات الدولية الإقليمية، سياسات العلم والتكنولوجيا، الثقافة في السياسة العالمية، المرأة والسياسة، المنظمات الاقتصادية الدولية، أيديولوجيات سياسية معاصرة، إدارة الأزمات الدولية.

ت. في المستوى الرابع: تجارب التكامل الإقليمي، دراسات استراتيجية، الصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الخارجية المصرية، السياسة الخارجية للدول العربية، السياسة الخارجية للدول الكبرى، الوطن العربي في السياسة الدولية، أفريقيا في السياسة الدولية، آسيافى السياسة الدولية، التجارب في العلوم الاجتماعية، مناهج البحث الكمية، علم النفس السياسي، قراءات متقدمة في النظم المقارنة، الأمن السيبراني، السياسات القضائية المقارنة، التسويق السياسي.

ويلاحظ أن هذه المقررات لم ترد على سبيل الحصر، إذ يجوز اقتراح موضوعات مختارة في العلوم السياسية وطرحها كمقررات اختيارية إذ دعت الحاجة لذلك.

٦. دراسة ٤ مقررات اختيارية من خارج القسم بما يعادل ١٢ ساعة معتمدة، وفقاً للتخصص الفرعي المسجل فيه الطالب من المستوى الثالث، وهي تخصصات: الاقتصاد والإحصاء والإدارة العامة والحوسبة الاجتماعية، بحيث يدرس الطالب مقرر واحد في التخصص الفرعي في الفصلين الدراسيين في كل من المستويين الثالث والرابع.

ويمكن أن تطرح الكلية فصلاً دراسياً صيفياً مكثفاً إذا اقتضت الحاجة ذلك، ومدته ٧ أسابيع، وتحدد مقرراته بحسب الإمكانيات المتاحة وفقاً للقواعد التي يحددها مجلس الكلية بعد الرجوع إلى الأقسام المختصة. والحد الأقصى للعبء الدراسي للطالب في هذا الفصل هو ٦ ساعات معتمدة ويمكن أن تزيد إلى ٩ ساعات في حالة كان هذا الفصل هو فصل تخرج الطالب، أو كان الطالب معرضاً للشطب سواء من التخصص أو من القيد من الكلية بنهاية هذا الفصل.

ويلاحظ مما تقدم، أن إجمالي المقررات من داخل القسم التي يدرسها الطالب في تخصص العلوم السياسية كتخصص رئيسي تشمل عدد ٣ مقررات كمتطلبات كلية (بواقع ٧ ساعات معتمدة) + ٢٢ مقرر إجباري كمتطلب تخصص (بواقع ٦٨ ساعة معتمدة) + ٤ مقررات اختيارية من داخل القسم (بواقع ١٢ ساعة معتمدة)، وبالتالي فإن صافي ما يدرسه الطالب من مقررات تخصص العلوم السياسية يساوي ٢٩ مقررًا بواقع ٨٧ ساعة معتمدة من إجمالي ١٤٢ ساعة معتمدة يجب استيفائها للحصول على درجة البكالوريوس، أي نسبة ٢٦، ٦١٪. وذلك في مقابل عدد ٢١ مقررًا يدرسها الطالب من خارج التخصص، تشمل مقررين على الأكثر كمتطلبات جامعة، و١٢ مقررًا كمتطلبات كلية، و٣ مقررات إجبارية كمتطلبات تخصص من خارج القسم، و٤ مقررات تخصص فرعي اختيارية من خارج القسم، بواقع ٥٥ ساعة معتمدة (٢ متطلبات جامعة + ٣٢ متطلبات كلية + ٩ ساعات معتمدة للمقررات الإجبارية من خارج التخصص + ١٢ ساعة معتمدة لمقررات التخصص فرعي)، أي ما نسبته ٧٣، ٣٨٪ من إجمالي الساعات

المعتمدة المطلوب من الطالب دراستها للحصول على درجة البكالوريوس في تخصص العلوم السياسية .

وفيما يتصل بتوزيع مقررات التخصص على فروع الأساسية في العلوم السياسية، فيلاحظ الآتي:

هناك عدد من المقررات العامة البينية الإجبارية التي يتعين على الطالب دراستها من داخل التخصص، وهي: مبادئ العلوم السياسية (١) ومبادئ العلوم السياسية (٢)، مناهج وقاعة البحث في العلوم السياسية، ومشروع التخرج .

١ . هناك عدد من المقررات البينية الاختيارية من داخل القسم التي يمكن للطلاب دراستها في مستويات التخصص (المستويات الثاني والثالث والرابع)، وهي: الديمقراطية وحقوق الإنسان، نظرية الأمن القومي، المرأة والسياسة، سياسات العلم والتكنولوجيا، إدارة الأزمات الدولية، التجارب في العلوم الاجتماعية، مناهج البحث الكمية، الأمن السيبراني، دراسات استراتيجية، الثقافة في السياسة العالمية .

٢ . مقررات النظرية السياسية والفكر السياسي، وتشمل المقررات الإجبارية الآتية: فكر سياسي (١) وفكر سياسي (٢) والنظرية السياسية (١) والنظرية السياسية (٢). أما المقررات الاختيارية المتاحة في هذا الفرع، فتشمل مقررات: الفكر السياسي العربي المعاصر، الفكر السياسي الإسلامي، أيديولوجيات سياسية معاصرة .

٣ . مقررات العلاقات الدولية والقانون الدولي، وتشمل المقررات الإجبارية الآتية: نظرية العلاقات الدولية، القانون الدولي، التنظيم الدولي، تطور العلاقات الدولية، نظرية السياسة الخارجية، نظم دبلوماسية وقنصلية، قضايا دولية معاصرة . أما المقررات الاختيارية المتاحة في هذا الفرع، فتشمل مقررات: النزاعات الدولية، الأحلاف الدولية، المنظمات الإقليمية، المنظمات الاقتصادية الدولية، تجارب التكامل الإقليمي، الصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الخارجية المصرية، السياسة الخارجية للدول العربية، السياسة الخارجية للدول الكبرى، الوطن العربي في السياسة الدولية، أفريقيا في السياسة الدولية، آسيا في السياسة الدولية .

٤ . مقررات السياسة المقارنة ، وتشمل المقررات الإجبارية الآتية : نظرية النظم السياسية المقارنة ، النظم السياسية الغربية ، النظم السياسية العربية ، النظم السياسية في إفريقيا ، التنمية السياسية ، الرأي العام ، القانون الدستوري . أما المقررات الاختيارية المتاحة في هذا الفرع ، فتشمل مقررات : النظم الانتخابية والحزبية ، المجتمع المدني ، السلوك السياسي ، نظم سياسية آسيوية ، النظم السياسية في أمريكا اللاتينية ، قراءات متقدمة في النظم المقارنة ، السياسات القضائية المقارنة ، التسويق السياسي .

ولا يسمح لطلاب المستوى الثالث التسجيل في تخصص العلوم السياسية كتخصص فرعي إلا بتوافر الشروط الآتية :

- ١ . التسجيل بتخصص رئيسي مختلف .
- ٢ . الانتهاء بنجاح من دراسة مقررات تعادل ٦٣ ساعة معتمدة على الأقل .
- ٣ . الاجتياز بنجاح مبادئ العلوم السياسية (١) ومبادئ العلوم السياسية (٢) ومبادئ القانون .

وتطرح المقررات الآتية كمقررات تخصص فرعي في العلوم السياسية ، وتأخذ كود PM :

القانون الدولي ، التنظيم الدولي ، تطور العلاقات الدولية ، النظم السياسية الغربية ، النظم السياسية العربية ، الرأي العام ، النظم الدبلوماسية والقنصلية ، قضايا دولة معاصرة ، الأمن السيبراني ، التسويق السياسي .  
ويمنح الطالب شهادة معتمدة من جامعة القاهرة تفيد حصوله على درجة بكالوريوس العلوم السياسية عند استحقاقها في نهاية كل فصل دراسي رئيسي أو صيفي موثقة بتاريخ منح الدرجة .

ثانياً- كلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف :

حدثت نقلة نوعية وغير عادية وقابلت العديد من التحديات والاعتراضات مع مبادرة أ. د. كمال المنوفي أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة بالدعم الكبير لإنشاء كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة بني سويف انطلاقاً من قناعته بضرورة التوسع الأفقي في تعليم العلوم السياسية في مصر ، وأهمية إتاحة حق تعلم العلوم السياسية لكل الطلاب في أنحاء الجمهورية . إلى أن تحقق هذا

الحلم بأن توجت جامعة بني سويف كثاني جامعة على مستوى جمهورية مصر العربية تحتضن كلية للعلوم السياسية وذلك وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٥ لسنة ٢٠١٣. وقد تغير اسم الكلية عام ٢٠١٧ إلى كلية السياسة والاقتصاد. ويوجد ثلاثة أقسام بالكلية وهي الاقتصاد والعلوم السياسية والاحصاء. ويحصل الطالب على بكالوريوس العلوم السياسية سواء بشعبة اللغة العربية أو الانجليزية بعد دراسة أربعة فصول دراسية قد تستغرق من ثلاثة أعوام ونصف إلى الأربعة أعوام. وتسري تفاصيل اللائحة والساعات المعتمدة التي تناولها البحث في القسم السابق على كلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف حيث تبنت لإئحة الكلية الصادرة عام ٢٠١٣ نفس لائحة الكلية الأم بجامعة القاهرة. وتوضح الجداول رقم (٢) و (٣) المقررات الرئيسية لبكالوريوس في الفصل الدراسي الأول والثاني.

جدول رقم (٢) المقررات الرئيسة للمستويات الأربعة في بكالوريوس العلوم السياسية في الفصل الدراسي الأول

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المستوى الرابع
مبادئ العلوم السياسية (١)	احصاء تطبيقي للعلوم السياسية	تطور العلاقات الدولية	حزم احصائية
قضايا مجتمعية	نظم سياسية مقارنة	اقتصاديات المالية العامة	الإدارة المحلية المقارنة
قراءات اقتصادية بلغة أوروبية	تاريخ مصر الاقتصادي	التنظيم الدولي	اقتصاديات الطاقة
مبادئ حاسب آلي وتطبيقاته	الإدارة والسياسيات العامة	بحوث عمليات (١)	رأي عام
مبادئ الإدارة	مناهج بحث في العلوم السياسية	التنمية لاقتصادية	التكنولوجيا والسياسة
نظرية اقتصادية جزئية (١)	تطور الفكر السياسي (١)	النظرية السياسية	النظم السياسية الغربية
مبادئ إحصاء وصفي		تحليل السياسة الخارجية	

جدول رقم (٣) المقررات الرئيسية للمستويات الأربعة في بكالوريوس العلوم السياسية في الفصل الدراسي الثاني

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المستوى الرابع
مبادئ العلوم السياسية (٢)	القانون الدولي	التمويل الدولي	التمويل الدولي
مبادئ احصاء استدلالي	النظام السياسي المصري	سيمنار بحثي (٢)	قضايا دولية معاصرة
قراءات اقتصادية بلغة أوربية	إيديولوجيات سياسية معاصرة	الجغرافيا السياسية	النظم الدبلوماسية والقنصلية
مبادئ الرياضة	نظرية العلاقات الدولية	دراسات استراتيجية وأمنية	العمليات العشوائية
مبادئ القانون	سيمنار بحثي (١)	التنمية السياسية	تجارب التكامل الاقليمي
نظرية اقتصادية كلية (١)	تطور الفكر السياسي (٢)	أفريقيا في السياسة الدولية	اسيا في السياسة الدولية

وفي عام ٢٠١٩، عُدل بند واحد في لائحة الكلية فيما يتعلق بالشعبة الإنجليزية إذ تدرس المواد جميعها بالإنجليزية بعدما كان هناك مقرراً يدرس باللغة العربية في كل مستوى من المستويات الأربعة في الشعبة الإنجليزية .

وعن الدراسات العليا بكلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف، بدأت الكلية برنامج ماجستير العلوم السياسية عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، ويتعين على طلاب الماجستير التسجيل في برنامج تمهيدي لدراسة عشرة المقررات الدراسية توزع على ترمين . وعن مقررات الترم الاول فهمي : دراسات متقدمة في نظرية العلاقات الدولية، والاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم المقارنة

(تكميلية)، و حقوق الإنسان، والفكر والنظرية السياسية، والمنظمات الدولية المتخصصة.

ثالثاً - قسم العلوم السياسية والإدارة العامة بكلية التجارة جامعة بورسعيد :  
يعد قسم العلوم السياسية والإدارة العامة إحدى أقسام كلية التجارة بجامعة بورسعيد، والتي تأسست عام ١٩٧٤، وكانت تتبع جامعة حلوان، وفي عام ١٩٧٦ تحولت تبعيتها إلى جامعة قناة السويس، واستمرت تبعيتها لها حتى صدور القرار الجمهوري بتحويل فرع جامعة قناة السويس بمدينة بورسعيد إلى جامعة مستقلة في ٢٤/٢/٢٠١٠.

ويعد قسم العلوم السياسية والإدارة العامة بجامعة بورسعيد من الأقسام المميزة للجامعة، حيث يخدم منطقة جغرافية كبيرة تشمل عدداً من المحافظات مثل دمياط والدقهلية، حيث تفتقد كل من جامعتي دمياط والمنصورة لوجود قسم أو كلية للعلوم السياسية.

ونظراً لكون القسم أحد أقسام كلية التجارة، فإن الخريج يُمنح درجة بكالوريوس التجارة شعبة العلوم السياسية، كالتالي:

#### ١. بكالوريوس التجارة شعبة العلوم السياسية:

فيما يتعلق بدرجة بكالوريوس التجارة شعبة العلوم السياسية، يجب الإشارة أولاً إلى أن كلية التجارة جامعة بورسعيد تتكون من ستة أقسام علمية، يمثل قسم العلوم السياسية والإدارة العامة إحدى هذه الأقسام<sup>(١٠)</sup>، وهي التي تتضح في الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤) أقسام كلية التجارة بجامعة بورسعيد

١	قسم المحاسبة والمراجعة	٤	قسم العلوم السياسية والإدارة العامة
٢	قسم إدارة الأعمال	٥	قسم تدريس المواد التجارية



٣	قسم الاقتصاد	٦	قسم الاحصاء والرياضيات والتأمين
---	--------------	---	---------------------------------

ومدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس فى التجارة أربع سنوات دراسية تشمل ثمانية فصول دراسية مستقلة ، مدة كل فصل دراسى خمسة عشر أسبوعاً ، والدراسة عامة بالفرقة الأولى والثانية والثالثة بواقع ستة مقررات دراسية منتهية في كل فصل دراسي ، تتضمن أربعة مقررات للعلوم السياسية ، وهم كما هو في الجدول رقم (٥) :

الجدول رقم (٥) مقررات العلوم السياسية بالفرق المشتركة بكلية التجارة جامعة بورسعيد

عدد الساعات	الفرقة	المقرر
٣	الفرقة الأولى	مبادئ العلوم السياسية
٤	الفرقة الأولى	مصطلحات سياسية بلغة انجليزية
٥	الفرقة الثانية	مبادئ الإدارة العامة
مقسمة إلى ٣ ساعات نظري ، و٢ ساعة عملي		
٣	الفرقة الثالثة	العلاقات السياسية الدولية

على أن يكون التخصص فى جميع الشعب بداية من الفرقة الرابعة ، بواقع ستة مقررات دراسية بكل فصل . ويُمنح الطالب درجة البكالوريوس في التجارة شعبة العلوم السياسية وتوضح هذه التفاصيل في الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦) مقررات الفرقة الرابعة شعبة العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة بورسعيد

عدد الساعات		الفصل الدراسي الثاني		عدد الساعات		الفصل الدراسي الأول	
نظري	عملي	المقرر الدراسي	م	عملي	نظري	المقرر الدراسي	م
١	٣	نظم دبلوماسية وقنصلية	١	-	٣	تطور الفكر السياسي	١
—	٣	التنمية السياسية	٢	١	٣	النظرية السياسية	٢
١	٣	جغرافية سياسية	٣	—	٣	السياسة الخارجية	٣
١	٣	نظم الحكومات المقارنة	٤	١	٣	النظم السياسية	٤
١	٣	رأى عام واعالم	٥	—	٣	القانون الدولي العام والخاص	٥
—	٣	نظم سياسية عربية والعالم الثالث	٦	١	٣	ادارة الزمات السياسية	٦
٤	١٨	المجموع		٣	١٨	المجموع	

## ٢-الدراسات العليا في شعبة العلوم السياسية والإدارة العامة:

يوجد بقسم العلوم السياسية جامعة بورسعيد ثلاث مراحل للدراسات العليا، وهم مرحلة الدبلومات، مرحلة الماجستير، مرحلة الدكتوراه.

### أ. مرحلة الدبلومات :

يوجد بكلية التجارة- جامعة بورسعيد دبلومتان متخصصتان في العلوم السياسية والإدارة العامة، وهما: دبلوم العلاقات الدولية، ودبلوم الإدارة العامة، ويشترط في قيد الطالب في أحدهما أن يكون حاصلًا على درجة البكالوريوس أو الليسانس

العلوم السياسية في مصر : النشأة والتطور

أو درجة معادلة لهما من إحدى جامعات جمهورية مصر العربية أو معهد علمي آخر معترف به ، ومدة الدراسة عامان دراسيان بكل دبلوم .

#### -دبلوم العلاقات السياسية الدولية :

ففي الفرقة الأولى يوجد ٥ مقررات دراسية ، وهي العلاقات السياسية الدولية ، وقانون دولي عام وتنظيم دولي ، قضايا دولية معاصرة ونظم دبلوماسية وقنصلية وجغرافيا سياسية بواقع ٣ ساعات أسبوعياً لكل مقرر .  
أما في الفرقة الثانية يدرس الطلاب ٥ مقررات تتمثل في إدارة الأزمات الدولية ، نظرية صنع القرار السياسي ، نظم حكومات مقارنة ، سياسة خارجية مقارنة وقاعة بحث علمي ، بواقع ٣ ساعات أسبوعياً لكل مقرر .

#### -دبلوم الإدارة العامة والحكم المحلي :

تضم ٥ مقررات دراسية في فرقتها الأولى وهي إدارة المنظمات العامة ، وتشريعات الحكم المحلي ، والمشاركة السياسية في المحليات إلى جانب نظم محلية مقارنة والقانون الإداري ، بواقع ٣ ساعات أسبوعياً لكل مقرر ، بينما يدرس الطالب كل من الرأي العام والإعلام ، والتمويل المحلي ، والعلاقات العامة بالإضافة إلى نظم سياسية وحكومات مقارنة ، وقاعة بحث علمي في الفرقة الثانية ، بواقع ٣ ساعات أسبوعياً لكل مقرر .

#### ب- درجة الماجستير

يشترط لقيد الطالب في الدراسة التمهيدية للماجستير أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في التجارة في شعبة التخصص بتقدير عام جيد على الأقل من إحدى جامعات جمهورية مصر العربية أو على درجة علمية معادلة من معهد علمي آخر معترف به ، أو أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في التجارة في غير شعبة التخصص المتقدم له بتقدير عام جيد على الأقل من إحدى جامعات مصر العربية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به بشرط اجتيازه الامتحانات في المقررات التي تنقصه طبقاً للنظام الذي يقرره مجلس الكلية بناء على اقتراح القسم العلمي ، أو أن يكون حاصلاً على إحدى

الدبلومات في الدراسات العليا المتصلة بالتخصص بتقدير عام جيد على الأقل على أن تسبقه درجة البكالوريوس في التجارة .  
وتستغرق مدة الدراسة عامان دراسيان يدرس في الفرقة الأولى منها ٥ مقررات أساسية وهي : مشكلات سياسية معاصرة ، فكر سياسي ، تنمية سياسية ، قانون دولي عام وتنظيم دولي ، و مناهج البحث العلمي ، بواقع ٣ ساعات أسبوعياً لكل مقرر ، أما في الفرقة الثانية يتضمن المنهج الدراسي كل من النظرية السياسية ، و نظرية العلاقات الدولية ، و إجتماع سياسى . فضلاً عن دراسات فى النظم السياسية الدولية وقاعة بحث علمى ، بواقع ٣ ساعات أسبوعياً لكل مقرر .  
ثم يقوم الطالب بإعداد وتسجيل خطة لرسالة الماجستير في أحد فروع علم السياسية ، تتم مناقشتها علنيا بعد سنة ميلادية على الأقل من تاريخ اعتماد مجلس الكلية للتسجيل ، يمنح بعدها الطالب درجة الماجستير في العلوم السياسية .

#### ت- درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية .

يشترط لقيد الطالب لدرجة دكتوراه الفلسفة فى العلوم السياسية الحصول على درجة الماجستير فى شعبة التخصص ، واجتياز مقررات الدراسة التأهيلية للدكتوراه فى العلوم السياسية .  
وتستغرق الدراسة التأهيلية للدكتوراه سنة دراسية واحدة يشترط خلالها استيفاء نسبة حضور ٧٠٪ فى كل مقرر ليسمح له بدخول الامتحان فيه فى المقررات التالية : الاتجاهات الحديثة فى العلوم السياسية ، دراسات متخصصة فى النظم السياسية المقارنة ، نظرية العلاقات الدولية ، دراسات متقدمة فى تطور القانون الدولى العام وقضايا دولية معاصرة .  
يتم بعدها إعداد خطة لموضوع رسالة الدكتوراه فى أحد فروع علم السياسية ، ثم تسجيلها بالكلية ، لمدة عامين ميلاديين على الأقل ثم مناقشتها علنياً ، ويمنح بعدها الباحث درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية .

باختصار ، يعد قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة بورسعيد من الأقسام المميزة للكلية ، حيث يخدم منطقة جغرافية كبيرة تشمل عدة محافظات وهي بورسعيد ، ودمياط ، والدقهلية ، إلا أن عدد خريجي القسم ضئيل بالنسبة لعدد الطلاب بالكلية الذين يقبل معظمهم على أقسام المحاسبة والإدارة كمجال أوسع

لفرص العمل بعد التخرج، كما أن عدد ساعات تدريس مواد العلوم السياسية التي يدرسها الطالب منذ دخوله لكلية التجارة وحتى تخرجه من شعبة العلوم السياسية ٥٨ ساعة، وهو عدد ضئيل جدا لتخريج طالب متخصص في العلوم السياسية.

#### الخاتمة:

يمكن النظر إلى نظام التعليم في العلوم السياسية كجزء من نسق التعليم الجامعي ككل، وقد واجهت أقسام وكليات العلوم السياسية في مصر ضغوطاً وتحديات عديدة، أهمها اختلاف طرق تدريس العلوم السياسية، واختلاف عدد الساعات المقررة لتأهيل خريج العلوم السياسية من كلية لأخرى، كما لا يوجد اتفاق لتوحيد محتوى المناهج بين تلك الأقسام والكليات، مما انعكس في ضعف مستوى خريجي بعض كليات وأقسام العلوم السياسية، وعدم ملائمة مهاراتهم لاحتياجات سوق العمل، مما يزداد من البطالة بين خريجي أقسام وكليات العلوم السياسية.

كما يظهر عدم الرضا عن مخرجات بعض هذه الأقسام والكليات، بسبب تأثير العولمة التي فرضت ضرورة تغيير المناهج وعملية التعليم، حيث لم يعد التعليم التقليدي هو المصدر الوحيد للعلم والمعرفة.<sup>(١١)</sup> ولم يعد الأستاذ الجامعي هو الناقل الوحيد للمعلومة، بل أصبح هناك مصادر متعددة للأدوات المعرفية، مما يتطلب ضرورة تطوير مهارات عضو هيئة التدريس باستمرار، هذا في ظل ضعف المستوى المادي لعضو هيئة التدريس، وكذلك القيود الإدارية التي تضعها الإدارة على عضو هيئة التدريس.

#### توصيات الدراسة:

١- ضرورة تطوير أقسام العلوم السياسية بتوفير الموارد المادية لتطوير المناهج الدراسية والأدوات العلمية المناسبة للتعلم.

٢- توفير الدولة فرص عمل لخريجي العلوم السياسية فقط، فعلى سبيل المثال فرض تعيين خريجي العلوم السياسية كمستشارين في جميع الوزارات،

والمؤسسات الحكومية، وفي الهيئات الاستشارية للأحزاب السياسية،  
والمؤسسات الإعلامية.

٣- تحديد نسبة من فرص العمل بالسلك الدبلوماسي والقنصلي خاصة  
بخريجي أقسام وكليات العلوم السياسية.

٤- الاهتمام بعضو هيئة التدريس بتوفير الإمكانيات المادية التي تساعد على  
التفرغ للبحث العلمي.

#### قائمة المراجع:

١- د. عبد الباسط هويدي، عبد اللطيف قنوعة، تأثير العولمة على المنظومة  
التعليمية الجامعية في ميدان العلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة  
محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد ٣٠، مايو ٢٠١٣، ص. ص. ٢٣-٣٨.

<http://revues.univ-biskra.dz/index.php/sh/article/view/623>

٢- د. موفق الحسنواوي، الجامعات وتطوير المجتمع، مركز النور للدراسات،

٢٠٠٩،

<http://www.alnoor.se/article.asp?id=46538>

٣- موقع المجلس الأعلى للجامعات المصرية،

[https://scu.eg/pages/public\\_universities](https://scu.eg/pages/public_universities)

<https://www.fayoum.edu.eg/ins#/>

٤- موقع الجامعة

[http://nmu.edu.eg/ar/%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA\\_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9\\_1](http://nmu.edu.eg/ar/%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9_1)

5- <https://ngu.edu.eg/ng-academic/school-of-economics-and-politics/>

6- <https://o6u.edu.eg/dpages.aspx?FactId=17&id=285>

7- <https://ufe.edu.eg/master-of-international-relations-2>

8- <https://iars.net/%D9%82%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB-%D9%88%D8>

العلوم السياسية في مصر: النشأة والتطور

%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D9%8A%D8%A9/

9- <http://www.feps.edu.eg/arr/about/history.php>

١٠- اللائحة الداخلية لكلية التجارة جامعة بورسعيد .

## الهوامش:

١- د . موفق الحسناوي ، الجامعات وتطوير المجتمع ، مركز النور للدراسات ، ٢٠٠٩ ،  
<http://www.alnoor.se/article.asp?id46538=>

٢- موقع المجلس الأعلى للجامعات المصرية ،  
[https://scu.eg/pages/public\\_universities](https://scu.eg/pages/public_universities)

3- <https://www.fayoum.edu.eg/ins/#>

٤- موقع الجامعة

[http://nmu.edu.eg/ar/%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA\\_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9\\_1](http://nmu.edu.eg/ar/%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9_1)

5- <https://ngu.edu.eg/ng-academic/school-of-economics-and-politics/>

6- <https://o6u.edu.eg/dpages.aspx?FactId=17&id=285>

7- <https://ufe.edu.eg/master-of-international-relations-2>

8- <https://iars.net/%D9%82%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D9%8A%D8%A9/>

9- <http://www.feps.edu.eg/arr/about/history.php>

١٠- اللائحة الداخلية لكلية التجارة جامعة بورسعيد .

١١- د . عبد الباسط هويدي ، عبد اللطيف قنوعة ، تأثير العولمة على المنظومة التعليمية الجامعية في ميدان العلوم الاجتماعية ، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، العدد ٣٠ ، مايو ٢٠١٣ ، ص . ٢٣ - ٣٨ ، ص . ٢٧ .

<http://revues.univ-biskra.dz/index.php/sh/article/view623/>

## تطور المنهج العلمي في العلوم السياسية علم النفس السياسي في الاكاديميات العراقية والعربية

أ. م. أسامة عبد علي خلف  
كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة  
جامعة بغداد

أ. م. د. منتصر مجيد حميد  
كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

### مقدمة..

لقد نجحت التطورات البحثية في دراسة الظواهر السياسية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، في تأكيد علمية دراسة الظواهر السياسية، وفي ترسيخ مكانة علم السياسة كأحد العلوم الاجتماعية المستقل عن غيره من العلوم الأخرى، والمتحرر من الارتباط بتأملات الفلاسفة وبوجهات نظر المفكرين. ولا يعني استقلال علم السياسة بدراسة الظواهر السياسية، ان ينفي علاقات التأثير والتأثر بين علم السياسة وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، ومنها علم النفس موضوع الورقة. وبذلك فان المعرفة السياسية تنمو باستمرار وان علم السياسة يواصل تقدمه في فهم كل ما هو سياسي<sup>(1)</sup>. وبذلك لم يعد من المفيد، ولا من المنطقي، في مطلع العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين، طرح أسئلة من قبيل: هل السياسة علم؟ ولا سرد عشرات التعريفات لعلم السياسة، يعبر كل منها عن وجهة نظر أحد الفلاسفة أو المفكرين منذ فلاسفة الاغريق في اليونان القديمة قبل الميلاد وحتى الآن<sup>(2)</sup>. لان جوهر البحث في العلوم السياسية هو تفسير الظواهر السياسية بشكل علمي ممنهج، سواء كانت هذه الظواهر داخل الدولة أو المجتمع السياسي (النظم السياسية) أو بين الوحدات الدولية أو الفاعلين الدوليين، (العلاقات الدولية) ومن ثم يسعى الى وضع قوانين أو أشبه بقوانين سياسية وهي النظريات المفسرة للظواهر السياسية المحلية والدولية (النظرية السياسية).



كما تطورت الدراسات السياسية في الجامعات العالمية بحقل مهم من المعرفة هو (علم النفس السياسي) الذي يجمع بين علم السياسة وعلم النفس، وهو موضع الورقة الحالية، اذ يسعى علم النفس السياسي الى توظيف المعرفة العلمية في حقل علم النفس بالمساهمة والاستفادة منها في تفسير الظواهر السياسية على وفق المناهج العلمية والدراسات الاكاديمية الرسمية، وعلى الرغم من الاقرار الاكاديمي باهمية التفاعل بين هذين الحقلين الا انه لم يتطور في الجامعات المحلية في جانب البحث العلمي والتدريس بالشكل المطلوب. وتحاول هذه الورقة الوقوف على هذا الحقل العلمي الجامع بين علم السياسة وعلم النفس في المناهج العلمية للجامعات العراقية وفي الجامعات العربية. وبالشكل الاتي:

#### أولاً: اهمية علم النفس السياسي

تسم الظاهره السياسة بانها تتأثر بعوامل ومعطيات متنوعة ومتعددة ومتداخلة في بعض الاحيان منها (تاريخية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية... الخ) ولا يمكن حصر العوامل المؤثرة في تفسير الظواهر السياسية في البحث العلمي بعامل واحد، مهما بلغت اهميته، لان ذلك يؤدي الى تبسيط الظواهر السياسية وعدم ادراك حقيقتها ادراكاً صحيحاً<sup>(٣)</sup>. وتعد العوامل النفسية احد العوامل التي تؤثر وتصنع الظواهر والاحداث السياسية التي ترتبط بالسلطة وصناعة القرار السياسي والنخبة السياسية، وللدراسات والمفاهيم النفسية دور في تحليلها وتفسيرها، واصبح بالامكان اخضاعها للبحث العلمي عن طريق المناهج العلمية الحديثة في حقل علمي تلبور واستقل حديثاً هو علم النفس السياسي، ويقوم هذا الحقل على توظيف نظريات ومفاهيم وأساليب علم النفس في تحليل السلوك والمواقف والقرارات والاحداث السياسية، وبأدوات علم النفس من وسائل ونظريات ومفردات سيكولوجية، ويعرفه (مورتون دويتش) وهو استاذ علم النفس بجامعة كولومبيا بأنه «دراسة تفاعل علم السياسة مع علم النفس، لاسيما أثر علم النفس في السياسة»<sup>(٤)</sup>. كما وتعبّر الجمعية الدولية لعلم النفس السياسي (ISPP)<sup>(٥)</sup> عن مضمون علم النفس السياسي الحالي، واهميته وتطوره في الجامعات العالمية، وقد نجحت هذه الجمعية في اصدار مجلة علمية دورية تعنى بنشر البحوث العلمية المتخصصة بعلم النفس السياسي منذ عام ١٩٨٠، وهي ما

زالت مستمرة في الاصدار الى الان ، وتقيم للمهتمين بهذا الحقل من كل جامعات العالم ملتقى سنوي دوري منظم . وفيما يخص اهمية هذا الحقل المعرفي محلياً فعلى الرغم من الاقرار بأهميته من قبل الجامعات ، لكن لم يحظ موضوع علم النفس السياسي بالاهتمام الحقيقي واللائق به في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العراقية ولاسيما في كليات العلوم السياسية ، وباستثناء بعض الإشارات البسيطة في ثنايا بعض المواد المنهجية (الرأي العام - علم الاجتماع السياسي - علم السياسة) اذ لم نر نصاً مكتوباً تناول الموضوع بشكل مباشر وتفصيلي<sup>(٦)</sup> . وعليه لا بد من السعي الحقيقي والفعلي للاهتمام بهذا الحقل المعرفي واعتماده كمنهاج علمي من مناهج مواد كليات العلوم السياسية في الدراسات الاولية .

#### ثانياً: محطات من تاريخ علم النفس السياسي

- يُعد علم النفس السياسي حديث نسبياً بوصفة حقل معرفي أكاديمي رسمي معتمد ، اذ لم تطرح الجامعات العالمية مساقات في علم النفس السياسي قبل السبعينات ، حيث ظهر اول كتاب او (كُتيب) في سلسلة من الكتب الدراسية بعنوان : (كتيب في علم النفس السياسي - Handbook of Psychology Political) وذلك في عام ١٩٧٣<sup>(٧)</sup> ، ومن ثم تأسست الجمعية الدولية لعلم النفس السياسي (ISPP) في عام ١٩٧٧ ، وقامت بإصدار مجلة علمية ودولية في علم النفس السياسي ١٩٧٩ .
- انطلق الاهتمام الحقيقي بعلم النفس السياسي من أكاديميين غالبيتهم من الولايات المتحدة الامريكية ، وأخذت شعبيته تزداد في اوروبا لاسيما في ما يطلق عليه التأثير الفييني (نسبة الى العاصمة فيينا مدينة فرويد ومركز أفكار التحليل النفسي) ومن ثم أنطلق الاهتمام به الى مناطق اخرى من العالم .
- عُنيت الدراسات المبكرة في علم النفس السياسي بدراسة الشخصية وعكست بوجه خاص افكار نظرية التحليل النفسي ، وكانت هذه النظرية هي السائدة في علم النفس آنذاك ، وقاد ذلك الى ظهور العديد من الدراسات التي يمكن ان تسمى دراسات (التاريخ النفسي - Psychohistory) أو (السيرة النفسية) (٨) - (Psychobiography) هذه

الدراسات مثلت المدخل المبكر والحيوي لدراسة القيادة والتفاعل مع نظرية القيادة، لأنها تسلط الضوء على سمات شخصية الى القائد، ومدى اثار هذه السمات في ادائهم واتخاذهم القرار وهم في موقع السلطة(٩)، وتصلح نظرية التحليل النفسي لذلك لانها تتضمن تحليل لمفاهيم واجزاء رئيسة ومهمة من شخصية الانسان منها الحاجات او الدوافع وما يكمن ورائها من عقل لا واعى يعد هو المحرك للممارسات ولسلوك وقرارات ولا اتجاهات يتبناها الانسان دون ان يشعر، كما تعتقد هذه النظرية .

- في مراحل اكتمال علم النفس السياسي، اتخذت المقاربات المعرفية تشكل جزء مهم في علم النفس السياسي وهي النظريات المعرفية التي تؤكد محتوى البنى المعرفية من افكار وتصورات واعتقادات التي يمتلكها الانسان واثرها في تكون سلوكه السياسي واتخاذ القرار او صناعة القرار السياسي، وهي لا تتمثل في مقارنة واحدة فحسب بل هي تتضمن منظورات متعددة<sup>(١٠)</sup>.

### ثالثاً: بنية علم النفس السياسي

يتطلب فهم علم النفس السياسي ان نقف على بنية هذا الحقل المعرفي ومعرفة مرجعيته ومعرفة الجزء الاكبر فيه هل هو لعلم النفس ام لعلم السياسة؟ وثمة حقيقة علمية ومنطقية ان المتخصصين بعلم النفس لا يستفيدون من دراسة مفردات علم السياسة بشيء مثلما يحدث العكس، وبذلك فأن قسم علم النفس في مناهجه الاولية لا يتطرق ولا يدرس اهم العناوين في العلوم السياسية مثل السلطة او النظم السياسية او العلاقات الدولية او طبيعة الدستور والانتخابات والتشريع والتنفيذ والاحزاب او الاستراتيجية . الخ، لأنها بعيدة عن تخصصهم وليس بحاجة لهذه المفردات، لكن بالامكان من المتخصصين بعلم السياسة ان ينتفعوا بدراسة علم النفس او دراسة مفاهيم مختارة ومحددة من علم النفس، لان هناك ظواهر سياسية ترتبط مضامينها بعوامل نفسية ولهذه العوامل تأثير مهم في تكوين تلك الظواهر .

ولأن علم النفس السياسي يتناول مواضيع سياسية بالأصل، سواء من عمل بها من علماء نفس او من علماء السياسة او من تخصص آخر، فيمكن القول ان

مرجعية علم النفس السياسي هي للمتخصص بالعلوم السياسية أولاً، لكن هنا يشترط به ان تكون لديه خبرة ومعلومات كبيرة في مجال علم النفس، وكما يرى ذلك أستاذ العلوم السياسية العراقي الدكتور صادق الأسود.

كما ان ليس كل مفردات وعناوين علم النفس بالضرورة ان تكون مفيدة ومتفاعلة في علم النفس السياسي، لان علم النفس في الاصل يدرس سلوك الانسان بكل اشكاله العقلي والذهني والانفعالي والعاطفي والمعرفي<sup>(١١)</sup>، وهو علم واسع، ويتضمن مفردات كثيرة ومتنوعة وأيضاً فروع متعددة بداخلة مثل (علم النفس الفسيولوجي، علم النفس الصناعي، وعلم النفس النمو، علم نفس الخواص، علم النفس التربوي وعلم نفس الشواذ... الخ) وهذه الفروع وما تتضمنه من مفردات هي في الحقيقة لا تؤثر ولا تساعد في تفسير الظواهر السياسية، وربما نادراً ما يؤثر، ولذلك لا بد من الإشارة والتركيز في اختيار وتحديد مفردات معينة من علم النفس لها أثر أكبر وأهم في تفسير الظواهر السياسية. منها: نظريات تكوين الشخصية مثل نظرية التحليل النفسي لفرويد والنظرية السلوكية والنظرية الإنسانية، وكذلك العناوين التي تتعلق في التنشئة الاسرية والمعاملة الوالدية وطبيعة الاسرة وبيئة الافراد النفسية والعناوين التي تؤثر في تكون الشخصية مثل الذكاء والثقة بالنفس ومفهوم تقدير الذات وايضا مفردات القلق والاحباط والاضطرابات (العصاب) والصحة النفسية، والطاقة الإيجابية والدوافع والتاريخ النفسي والحاجات المتمثلة بهرم ماسلو الشهير، هذه المفاهيم والعناوين تتفاعل وترتبط او تساعد اكثر في فهم مفردات ومواضيع ايضاً محددة من العلوم السياسية وليس جميع مفردات علم السياسية مثل (النخبة السياسية وصناع القرار السياسي ونظرية القيادة والسلوك السياسي والمشاركة السياسية بشقيها الانتخاب والترشيح لشغل المناصب السياسية، والتطرف والعنف السياسي والارهاب... الخ) وبالامكان اجمالها بشكل مفصل لاحقاً، وهنا تحتم الضرورة العلمية في العلوم السياسية الى دراسة هذه المفاهيم النفسية من طلبة الدراسات الأولية في العلوم السياسية ومن ثم الدراسات العليا. لتحقيق نضج عالي وعلمي في تفسير الظواهر السياسية او الاحداث السياسية المرتبطة بالجانب النفسي للافراد، وكذلك لمن يرغب ان يتطور او يتخصص بعلم النفس السياسي.

#### رابعاً: أمثلة لأحداث يحللها علم النفس السياسي

ان ما حدث مؤخراً في خطاب جورج بوش الرئيس الأسبق للولايات المتحدة عن الحرب في أوكرانيا و(زلة لسانه في لفظه العراق بالخطأ بدل أوكرانيا) بقوله ان قراراً اتخذه رجل واحد لشن حرب غير مبررة ووحشية على العراق (ثم استدرك وقال) أقصد أوكرانيا<sup>(١٢)</sup>. هو حدث سايكولوجي بارز، لأنه قد يكشف ما يخزنه بوش لسنوات ماضية، من حقائق عن وحشية غزو العراق ٢٠٠٣، ليتطابق مع مقاله (فرويد) مؤسس التحليل النفسي بان الدليل الاهم لوجود مخزون في العقل اللاواعي بعد الاحلام هي زلات اللسان<sup>(١٣)</sup>، ويتطلب حضور علم النفس السياسي وكذلك وعلى حد قول عالم النفس الأمريكي (دانيال ويغور)، (أن الكبت لاسرار كبيرة قد يتسبب بالبوح بها بزلات اللسان ومن دون قصد). والمفارقة ان هذا الحدث تكرر ايضاً مع رئيس الولايات المتحدة الحالي (جو بايدن) وهو يعلق على تطورات حرب أوكرانيا في مدينة (خيرسون) جنوب أوكرانيا، بقوله «أعتقد أن السياق هو ما إذا كانوا سينسحبون من (الفلوجة) أم لا. . أعني من. . ليرد عليه أحد الحضور ويصحح ما قاله بالقول من (خيرسون)». مثل هذا الحدث لا يستطيع فهمه او تفسيره طالب العلوم السياسية دون دراسة مفردات علم النفس السياسي. كما وتعد الصحة النفسية أحد المعايير لاختيار مرشحي الأحزاب السياسية لتولي المناصب العامة في النظم الليبرالية وهذا المعيار محط اهتمام في الولايات المتحدة وبريطانيا، ويظهر هذا خلال المناظرات<sup>(١٤)</sup> بين مرشحين الأحزاب اثناء الحملات الانتخابية، وبالامكان اعتبار موضوع الصحة النفسية أولى المفردات في علم النفس السياسي، ويتطلب فهمها والاطلاع عليها من قبل طلبة العلوم السياسية.

خامساً: جدول مساق علم النفس السياسي في الجامعات العربية والعراقية  
(مرحلة البكالوريوس) (١٥)\*

ت	الجامعة/الكلية/ القسم	الدولة/البلد	اسم المساق	رمز المساق	نوع المساق	الساعات
١	جامعة عجمان/ كلية الاداب/ قسم علم النفس	الامارات العربية المتحدة	علم النفس السياسي	Psy128	نظري - اختياري	٣
وصف المقرر: يقدم هذا المساق تعريفات بعلم النفس السياسي باعتباره نقطة التقاء بين علم النفس وعلم السياسة، ويتناول مواضيع لعل من أهمها: علم نفس السلطة، علم نفس الجماهير، علم نفس المعارضة، علم نفس التطرف، علم نفس العنف، علم نفس الحوار، كما يتيح المساق الفرصة لعرض ومناقشة نماذج تطبيقية لتفسير سلوكيات العنف والتطرف واثرها على المجتمع ووضع مقترحات للتعامل معها.						
٢	جامعة الزقازيق/ كلية الاداب/ قسم علم النفس	مصر	علم النفس السياسي	-	نظري/ تدريب الزامي	٣ نظري/ ١ تدريب
وصف المقرر: لا يوجد						
٣	الجامعة الاسلامية - غزة / كلية التربية / قسم علم النفس	فلسطين	علم النفس السياسي	COUN 4212	نظري/ الزامي	٢

تطور المنهج العلمي في العلوم السياسية

<p>وصف المقرر:</p> <p>يهتم بدراسة الفرد وسلوكه السياسي : من خلال دراسة الشخصية وكيفية اكتساب الفرد للمعلومات والهوية والاتجاهات والقيم والسمات ، وغيرها من الأمور الداخلية التي تؤثر على سلوك الفرد السياسي ، ويهتم بدراسة المجموعات : من خلال دراسة الأنماط الجماعية ، والعلاقات ، والتمييز العنصري ، وكيفية اتخاذ المجموع للقرار السياسي ، إلى غير ذلك من الأمور التي يكون لها أثر في العملية السياسية .</p> <p>كما أنه يهتم بدراسة الشخصيات القيادية . كما يهتم بدراسة النخب المؤثرة في صنع القرار السياسي بصورة دقيقة ؛ حتى يمكن التنبؤ بطبيعة القرارات التي يمكن أن يتخذها قائد ما ، إذا واجه موقفًا أو حدثًا معينًا ، ويعمل على تفسير الأحداث السياسية عن طريق وضع فروض حول اهتمامات البشر وفق طريقة علمية واختبارها ، أي اعتماد أسلوب البحث العلمي في دراسة السياسة ، ووضع قوانين عامة لسلوك الفرد يمكن من خلالها تفسير وتنبؤ سلوكه في الأحداث السياسية ، وكذلك فهم سلوكيات المجموعات وطرق تفكيرها وكيف تتخذ القرار ، واستخدام علم النفس في تحسين العملية السياسية مما يفيد الإنسانية عامة .</p>						
٤	جامعة القدس / كلية العلوم التربوية	فلسطين	علم النفس السياسي	1530463	اختياري	-
<p>وصف المقرر:</p> <p>يتناول المساق مفهوم علم النفس السياسي والمصطلحات الخاصة به وأهداف علم النفس السياسي وأهم نظريات الصراع السياسي وطرق التفاوض ، والحلول السلمية ، بالإضافة إلى الصراعات والاختلافات الثقافية في الحوار والتفاوض والقيادة السياسية وسلوكياتها وسلوكية التطرف والإرهاب والهوية والتنشئة السياسية وتكوين الرأي والمشاركة السياسية والارتباط السياسي والسلوكية القومية والعوامل النفسية والموضوعية للسلوك السياسي والسياسة الخارجية . . . وفن إدارة المجتمع الذي يتخذ شكلا او وحدة سياسية ، نظرا لأهمية هذه العناصر في حياة الإنسان والمجتمع وشدة تأثيرها على تلك الحياة .</p>						
٥	جامعة الاستقلال/ كلية العلوم الانسانية/ قسم علم النفس	فلسطين	علم النفس السياسي	-	الزامي	-

<p>وصف المقرر:</p> <p>يتناول هذا المساق تعريفاً بعلم النفس السياسي وأهدافه وتاريخه وأهميته، ويتناول بشيء من التفصيل العديد من الموضوعات التي تقع ضمن اختصاصه ومنها على سبيل المثال: سيكولوجية السلطة، سيكولوجية الاستبداد، سيكولوجية التعذيب، أمراض السلطة، سيكولوجية الجماهير، سيكولوجية المعارضة، سيكولوجية التطرف، سيكولوجية العنف، سيكولوجية الحوار، ويختتم بسيكولوجية الفساد والإفساد.</p>						
٦	كلية العودة الجامعية	فلسطين	علم النفس السياسي	PSYC 3318	الزامي	٣
<p>وصف المقرر:</p> <p>يهدف المساق إلى التعريف بعلم النفس السياسي، ودراسة تفاعل علم السياسة مع علم النفس، خاصة أثر علم النفس في السياسة وتحليل سلوك الجهات الفاعلة في العملية السياسية، وتفسير المواقف والقرارات السياسية باستخدام مصطلحات علم النفس والتمييز بين العنف السياسي والإرهاب السياسي والمقاومة.</p>						
٧	جامعة الأزهر - غزة/ كلية التربية/ قسم الإرشاد النفسي والتربوي	فلسطين	علم النفس السياسي	PSYC4327	الزامي	٣ نظري
<p>وصف المقرر:</p> <p>مقدمة في علم النفس السياسي التاريخ والتطور، الاتجاهات السياسية، النظريات المفسرة للاتجاهات السياسية، التنشئة السياسية، الأسرة والتنشئة السياسية، محددات ممارسة السلوك السياسي، الديمقراطية والسلوك السياسي.</p>						
٨	جامعة العلوم والتقنية في الفجيرة/ كلية الإنسانيات والعلوم	الإمارات العربية المتحدة	علم النفس السياسي	Psy128	اختياري	٣ نظري



تطور المنهج العلمي في العلوم السياسية

<p>وصف المقرر:</p> <p>يقدم هذا المساق تعريفاً بعلم النفس السياسي باعتباره نقطة التقاء بين علم النفس وعلم السياسة، ويتناول مواضيع لعل من أهمها: علم نفس السلطة، علم نفس الجماهير، علم نفس المعارضة، علم نفس التطرف، علم نفس العنف، علم نفس الحوار، كما يتيح المساق الفرصة لعرض ومناقشة نماذج تطبيقية لتفسير سلوكيات العنف والتطرف وأثرها على المجتمع ووضع مقترحات للتعامل معها.</p>						
٩	جامعة اليرموك/ كلية الآداب/ قسم العلوم السياسية	الأردن	علم النفس السياسي	PS 222	اختياري	٣ نظري
<p>وصف المقرر:</p> <p>يتضمن المساق تعريف الطالب بعلاقة علم النفس بالعلوم السياسية، وذلك من خلال استعراض نظريات المدرسة النفسية وأثرها على السلوك السياسي، وتمكين الطالب من تحليل الظواهر السياسية من المنظور النفسي، وهو الأمر الذي يستتبع دراسة ظاهرة السلطة والقوة والقيادة السياسية والسياسة الدولية والمشاركة السياسية والعنف السياسي ومحاولة تفسير القرارات السياسية من منظور التحليل النفسي للفرد</p>						
١٠	جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم علم النفس	العراق	علم النفس السياسي	-	الزامي	٢ نظري
<p>وصف المقرر: يتناول هذا المساق مفردات من علم السياسة مثل التنشئة الاجتماعية السياسية والوعي السياسي والمشاركة السياسية والتطرق الى معنى الهوية الوطنية والهوية الاثنية، ويسعى لتوضيح مفردات سياسية الى طلبة الآداب في قسم علم النفس ومحاولة الاستفادة من القاعدة العلمية لهم الخاصة بعلم النفس في تحليل بعض المواقف والمفاهيم السياسية.</p>						
١١	الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم علم النفس	العراق	علم النفس السياسي	4503365	الزامي	٣ نظري

وصف المقرر: يقوم مساق المادة على تعريف الطالب بعلاقة علم النفس بالعلوم السياسية، وذلك عن طريق فهم السياسة والسياسيين والسلوك السياسي من منظور نفسي وتعتبر العلاقة بين السياسة وعلم النفس ثنائية الاتجاه فيستخدم العلماء علم النفس كمرآة لفهم السياسة، وكذلك السياسة مرآة لعلم النفس، ويعد هذا العلم مجال متعدد الاختصاصات. لكنه يعبر عن مضمون الجمع بين علم النفس والسياسة.

### قراءة في جدول مسح مقرر علم النفس السياسي

- تُظهر لنا نتيجة المسح عن مساق مقرر علم النفس السياسي، للجامعات والكليات العراقية لمرحلة البكالوريوس، ان هذا المقرر على اهميته العلمية لم تعتمده أي من الجامعات في العراق كمنهاج علمي للدراسات الاولية في كليات العلوم السياسية، ويعود ذلك لحقبة ما قبل عام ٢٠٠٣، وربما لأن حرية البحث آنذاك في مجال العلوم السياسية لم تكن متاحة، لكن في كليات التربية والاداب، نجده مستحدث الان في كلية الآداب في جامعة بغداد، وكلية الاداب في الجامعة المستنصرية، و بمنهاج سيكولوجي ودون الاطلاع على مفردات علم السياسة بشكل كامل، كما وتبين من المسح على المواقع الرسمية للجامعات والاتصال المباشر مع اساتذة تدريسيين، ان هناك اهتمام بتدريسه في مرحلة الدراسات العليا (الماجستير او الدكتوراه)، لكن ضعيف ومقطع، اذ تم تدريسه في بعض كليات العلوم السياسية في العراق (جامعة بغداد، جامعة النهدين، معهد العلمين) لسنة من السنوات لكورس واحد في الدراسات العليا، لكن دون دراسته في مرحلة البكالوريوس، وما يهمننا في هذه الورقة هو ان نضع هذا المقرر بمفردات تجمع بين علم النفس وعلم السياسة، بمنهاج اكاديمي يناسب كليات العلوم السياسية أولاً من ثم كليات الاداب والتربية، من حيث المضمون والمحتوى العلمي، ولمرحلة البكالوريوس حتى تكون هناك ارضية علمية لهذه المادة عند الطالب، للاستفادة منه في تخصصه لاحقاً.
- كما وتظهر نتيجة المسح في الجامعات العربية ان لهذا المقرر اهمية اكبر واعتماده في كليات الاداب والتربية وايضا بعض العلوم السياسية، بشكل يتناول مفهوم علم النفس السياسي والمصطلحات الخاصة به بالإضافة إلى بعض المفردات التي لها الاثر والعلاقة بعلم السياسة، والاختلافات الثقافية في

تطور المنهج العلمي في العلوم السياسية

الحوار والتفاوض والقيادة السياسية . وهو مستوى جيد الى حد ما لكن لم يتناسب مع قيمة هذا المقرر العلمية ويتضح ذلك من مخرجات تلك الكليات التي لم تدخله ضمن متطلبات سوق العمل وكذلك لم تظهر اهميته الحقيقية في العمل البحثي الاكاديمي العربي .

### استنتاجات وتوصيات:

- ١ . ان المعرفة السياسية تنمو وتتطور باستمرار لتفسير الظواهر السياسية الحديثة والآنية ، كما تطورت الدراسات السياسية في الجامعات العالمية بحقل مهم من المعرفة هو (علم النفس السياسي) ، لكنه لم يحظ باهتمام في الجامعات المحلية والعربية في جانب البحث العلمي والتدريس بالشكل المطلوب .
- ٢ . يعد علم النفس السياسي فرع متبلور ومستقل حديثاً ، حيث ظهر اول كتاب ١٩٧٣ يقوم على استخدام وأساليب ومفاهيم ونظريات علم النفس ، في تحليل وتفسير السلوك والمواقف والقرارات والاحداث السياسية بأدوات علم النفس من مفاهيم ونظريات ومفردات سيكولوجية .
- ٣ . تعبّر الجمعية الدولية لعلم النفس السياسي (ISPP) عن مضمون علم النفس السياسي الحالي ، وأهميته وتطوره في الجامعات العالمية ، وتحافظ على إصدار مجلة علمية دورية تعنى بنشر البحوث العلمية المتخصصة بعلم النفس السياسي .
- ٤ . بدأ الاهتمام الحقيقي بعلم النفس السياسي من أكاديميين غالبيتهم من الولايات المتحدة الامريكية ، وأخذت شعبيته تزداد في اوربا في فيينا (مدينة فرويد ومركز أفكار التحليل النفسي) ومن ثم الى مناطق اخرى من العالم .
- ٥ . أول بداية لعلم النفس السياسي عنيت بدراسة شخصيات المشاهير من القادة السياسيين بطريقة دراسة (التاريخ النفسي) أو(السيرة النفسية) لهم . وذلك عن طريق تطبيق نظريات علم النفس على ابرز التطورات

- والاحداث في حياتهم وعن طريق الدمج بين علم نفس الشخصية والأدلة التاريخية مثل تحليل شخصية أدولف هتلر وفيدل كاسترو . . الخ
- ٦ . النتائج العلمية لعلم النفس السياسي تتناول مواضيع سياسية بالأصل ، سواء من عمل هذه النتائج علماء نفس او علماء سياسة او تخصص آخر ، وبهذا يمكن القول ان مرجعية علم النفس السياسي هي للمتخصص بالعلوم السياسية اولاً ، لكن هنا يشترط به ان تكون لديه تطلع واسع ودقيق في مجال علم النفس ، وكما يرى ذلك أستاذ العلوم السياسية العراقي الدكتور صادق الأسود .
- ٧ . تحتم الضرورة العلمية في العلوم السياسية الى دراسة مفاهيم ونظريات محددة من علم النفس ابرزها (نظريات الشخصية نظرية التحليل النفسي والنظرية السلوكية والنظرية الإنسانية) ، والمفاهيم مثل (الصحة النفسية ، التنشئة الأسرية وبيئة الأسرة ، الذكاء والثقة بالنفس ومفهوم تقدير الذات مثل هذه المفاهيم والعناوين تساهم في تساعد وتطور علم النفس السياسي .
- ٨ . نقترح استحداث تدريس مادة علم النفس السياسي لمرحلة البكالوريوس في كليات العلوم السياسية وللجامعات العراقية ، وتحديدًا المرحلة الثانية ، وعلى كورسين يخصص الكورس الأول (لعلم النفس العام) ويتضمن المفردات التمهيدية والرئيسية لفهم مبسط و عام لعلم النفس والنظريات الرئيسة فيه والمفاهيم الأهم والأكثر اثرا في علم النفس السياسي . ويكون الكورس الثاني (لعلم النفس السياسي) ويتضمن مفردات علم النفس السياسي ، ودراسة نماذج تطبق عليها مفاهيم علم النفس السياسي .

#### مفردات مادة علم النفس السياسي المقترح

- مفردات الكورس الاول (علم النفس)
- التعريف بعلم النفس
- نظريات علم النفس الرئيسة (نظرية سيجموند فرويد في التحليل النفسي ، نظرية الذات عند كارل روجرز والنظرية السلوكية عند سكنر)
- التعريف بالشخصية وانماط الشخصية

- الصحة النفسية
- الطاقة الايجابية

### مفردات الكورس الثاني (علم النفس السياسي)

- الشخصية والسلوك السياسي
- القيم والايديولوجية وبنية الاتجاهات السياسية
- التعصب والعداية بين الجماعات
- النشأة الاسرية والمشاركة السياسية
- تطبيق مفاهيم علم النفس السياسي على احداث سياسية

### اهم المصادر لمادة علم النفس السياسي بالامكان اعتمادها في وضع مفردات علم النفس السياسي لكلية العلوم السياسية / البكلوريوس

- ١ . دافيد اوسيرز واخرون، المرجع في علم النفس السياسي، ترجمة ربيع وهبة واخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ج ١ + ج ٢، ٢٠١٠
- ٢ . لندال دافيدوف، مدخل علم النفس، الدار الدولية للنشر، ط ٤، القاهرة، ١٩٨٣
- ٣ . دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي، ترجمة ياسمين حداد، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، بيروت، ٢٠١٥
- ٤ . د. سويم العزي، علم النفس السياسي: قراءة نقدية تحليلية، ط ١، عمان، إثراء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠

## الهوامش:

- ١- كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٢
- ٢- محمد صفى الدين خربوش، المنهج العلمي ودراسة الظواهر السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، محاضرات للدراسات العليا غير منشورة، ٢٠٢٢، ص ١٥
- ٣- عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٨٩، ص ٨٤
- ٤- باسم علي خريسان، علم النفس السياسي دراسة في النشأة والتكوين، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد ٦٧، ص ١٣٨
- ٥- بالامكان الاطلاع على الجمعية ونشاطاتها عن طريق موقعها الرسمي <https://ispp.org>
- ٦- عبد الجبار احمد عبد الله، لماذا الحاجة الى علم النفس السياسي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٨-٣٩، ص ٢٦٤
- ٧- دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي، ترجمة ياسمين حداد، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٤٩
- ٨- تهدف السيرة النفسية إلى فهم المشاهير والمهمين تاريخياً، القادة السياسيين أو الفنانين، من خلال تطبيق نظريات علم النفس على ابرز التطورات والاحداث في حياتهم وعن طريق الدمج بين علم نفس الشخصية والأدلة التاريخية. ومن الأمثلة على دراسة السيرة النفسية، تقرير د. هنري موراي عن تحليل شخصية أدولف هتلر خلال نهاية الحرب العالمية الثانية. عندما أجبروه على التحليل النفسي من مسافة بعيدة، باستخدام كتابات هتلر والتاريخ النفسي له، حتى تتمكن قوات الحلفاء من فهم شخصيته للتنبؤ بسلوكه بشكل أفضل. وكذلك دراسة شخصيات اخرى بصيغة السيرة النفسية، للتفصيل ينظر:
- ٩- دافيدأو سيزر وآخرون، المرجع في علم النفس السياسي، ج ١، ترجمة ربيع وهبة وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٩-٥٠
- ١٠- للتفصيل ينظر: مجموعة من الباحثين، علم النفس السياسي أسس ثقافة أحادية وتعددية، ترجمة عبد الكريم ناصيف، ط ٢، مكتبة التكوين، دمشق، ٢٠١٩، ص ٣٦ وما بعدها
- ١١- للتفصيل ينظر، لندال دايفدوف، مدخل علم النفس، الدار الدولية للنشر، ط ٤، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٤
- ١٢- ماري ديجفسكس، زلة لسان بوش حول حرب العراق تذكر بكييل الغرب بمكيالين، صحيفة الاندبيندنت العربية الالكترونية، بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠٢٢،

تطور المنهج العلمي في العلوم السياسية

١٣- ينظر: سيجموند فرويد، الموجز في التحليل النفسي، ترجمة سامي محمود علي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٤٣

١٤- المناظرة هي نوع مرتب أو رسمي من المناقشة وتختلف المناظرة عن المناقشة المنطقية التي تدور إثبات الحقيقة كما تختلف عن الجدل المعتمد على البلاغة والإقناع، فالمناظرة وإن اعتمد النقاش المنطقي وشيء من العاطفة فهو ينجح ويثبت نفسه عند متابعيه بحسب قوة السياق وخطة الحوار المتقنة ومرونتها .

١٥- (\*) تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بموجب مسح للمواقع الالكترونية الرسمية للجامعات والكليات العربية والعراقية .

## تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي: رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

أ. م. د. محمد ميسر فتحي  
كلية العلوم السياسية-جامعة الموصل  
رئيس فرع العلاقات الدولية

### المقدمة

إن سياسة المجتمعات وإدارة التنوع الإنساني تتطلب مؤسسات وسياسات فاعلة لإدارة النزاعات وترشيد القرارات وتحويل الاختلافات إلى طاقة خلاقة للبناء والاستثمار، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود علماء السياسة.

وفي عالمنا المعاصر أصبحت تخصصات «العلوم السياسية» تمر في مراحل انتقالية تبعاً لمسارات البيئة السياسية الوطنية والإقليمية والدولية وما تحتوي عليه من متغيرات وتحولات تمثل فرص وتحديات، كونه يتميز بطبيعته الدينامية ولا يمكن وضعه في قوالب جامدة، وعليه فإنه يسعى وراء تطور الأحداث والمتغيرات، وهذا يتطلب من المتخصصين وعلماء السياسة مراجعة مفاهيمه بشكل دائم وضبط حدود هذا التخصص وما ينطوي عليه من اختصاصات فرعية منها (العلاقات الدولية، الاستراتيجية، النظم السياسية، الفكر السياسي، الدراسات الأمنية، الدراسات المستقبلية، الدبلوماسية والمفاوضات، التنظيم الدولي، علم الاجتماع السياسي، الرأي العام) دون اغفال عملية تطوير وتحديث مفرداته لتكون مواكبة للمناهج العالمية، فضلاً عن ذلك، يجب ان تعالج الظواهر السياسية التي تواجه المجتمع والدولة وتقدم الحلول الحقيقية للمشاكل السياسية والأمنية وعلى المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، بما يؤدي الى انتج مخرجات جاهزة تكون جزء من متطلبات سوق العمل في المستقبل.



تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي : رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

### إشكالية الدراسة : وتنطلق الدراسة من إشكالية عدة وهي :

- غالباً تركز تخصصات العلوم السياسية على الجانب النظري الأكاديمي دون البعد التطبيقي لمعالجة المشاكل السياسية وتحديات الواقع .
- انخفاض وتدني مستويات طلبة مخرجات كليات العلوم السياسية في (الدراسات الأولية والعليا) كون دراستهم تركز على المناهج النظرية وتغفل الجانب المهاري والتدريبي والتحليلي ، فضلاً عن طريقة وآلية القبول لاسيما قنوات النفقة الخاصة والامتيازات .
- مما ينتج إشكالية أخرى تتمثل في محدودية استيعاب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لمخرجات العلوم السياسية واتساع حجم البطالة بين خريجين هذه التخصصات .

### فرضية الدراسة :

تنبثق الفرضية من فكرة مفادها هناك علاقة ارتباط وثيقة بين تطوير تخصصات العلوم السياسية وتقبل او استيعاب سوق العمل لمخرجات هذا التخصص ، إذ كلما امتلك خريجي العلوم السياسية التدريب العملي والتطبيق والمهاراتي في تقديم الحلول للآزمات والتحديات التي تواجه الانظمة السياسية كلما اتضح الفارق بينهم وبين التخصصات الاخرى التي تحتل مكانهم في سوق العمل ، وبالتأكيد سيساهم ذلك في فسح المجال امامهم ، فضلاً عن تزايد دور الخريجين في اجاد فرص عمل في القطاع الخاص مثل تاسيس مراكز البحوث والدراسات السياسية ، وفتح المكاتب الاستشارية ، وإدارة الحملات الانتخابية . . . وغيرها .

مناهج الدراسة : سيتم الاستفادة من المنهج التطويري ، والمنهج الوظيفي ، فضلاً عن المنهج الاستشراقي الاحتمالي المشروط ، ومقرب المصلحة الوطنية .

الكلمات المفتاحية : تطوير تخصصات العلوم السياسية ، رؤية مستقبلية في تخصصات العلوم السياسية ، سوق العمل

تقسيم الدراسة : سيتم تقسيمها الى ثلاثة محاور رئيسة ، كما يأتي :-

المحور الأول : تخصصات العلوم السياسة والعلاقات الدولية : المجالات والتحديات

المحور الثاني : استثمار الحلول والفرص التي تلاءم سوق العمل السياسية

المحور الثالث : الآفاق المستقبلية لتخصصات العلوم السياسية وسوق العمل

تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي: رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

## المحور الأول

### تخصصات العلوم السياسية والعلاقات الدولية: المجالات والتحديات

في البدء لابد من التعرف على مفهوم العلوم السياسية، إذ لا يوجد اتفاق بين علماء السياسة والمتخصصين على تعريف واحد لعلم السياسة، فهناك من قام بتعريفه بأنه العلم الذي يقوم بدراسة الحكومات و المؤسسات والسلوكيات والممارسات التي تقوم بها النخب السياسية، وهناك من يشر إلى أن علم السياسة هو العلم الذي يعنى بدراسة المجتمعات البشرية أو الإنسانية. (١)

فيما عرف الأميركي ديفيد إيستن، بأنه العلم الذي يقوم بدراسة التوزيع (السلطوي الإلزامي) لجميع القيم في المجتمعات، أي أن هذا العلم يصب اهتمامه على دراسة الأدوار المحورية للسلطات السياسية في عملية الحفاظ على قيم المجتمعات، وتنفيذ القوانين باستخدام الإكراه والقوة إن اقتضى الأمر في عملية مواجهة الخارجين عن هذه القوانين والقيم. (٢)

ويمكننا ان نقدم تعريف علم السياسة بأنه علم وفن دراسة النظريات السياسية والفلسفات السياسية المقارنة، والأنظمة السياسية، والقوانين الدولية، وتاريخ الفكر السياسي وحقوق الإنسان والحريات العامة، والمتغيرات والتفاعلات السياسية بين مختلف المؤسسات والمبادئ والايديولوجيات، التي تتبناها الأمم والدول والمنظمات الدولية وطبيعة علاقاتها المشتركة، وما يتبعه من اكتساب المهارات والتدريبات والممارسات اللازمة في المجالات السياسية. (٣)

• **دوافع ومحفزات دراسة هذا التخصص:** يمتلك علم السياسة مجموعة من المحفزات التي تدفع باتجاه دراسة واكتساب هذا التخصص، ومن أهمها ما يأتي:-

١- عالمية التخصص وأهميته الكبيرة لفهم حضارات وثقافات الامم والدول والمجتمعات الأخرى.

٢- دراسة على الأنظمة السياسية القائمة ومعرفة أنواعها في العالم.

٣- التوسع في معرفة العلوم السياسية وبما يحتويه من تخصصاته المتنوعة، وهي: (علم السياسة، وعلم العلاقات الدولية، والدراسات الدبلوماسية، والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، والفكر السياسي، والنظم السياسية، التنظيم الدولي. . . وغيرها من التخصصات الفرعية).

تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي : رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

٤- دراسة وتحليل الازمات المحلية والاقليمية والدولية وتحليلها وتقديم الحلول والمعالجات اللازمة لذلك .

وانطلاقاً مما يتمتع به هذا المجال من وفرة وتنوع في تخصصات تساهم في بناء قدرات النخب السياسية من مخرجات كليات العلوم السياسية وصقل مهاراتهم . . . كل ذلك ساهم في تعزيز الاهتمام به واعتماده في الجامعات العالمية وتنمية مجالاته بما يتلاءم مع سوق العمل .

#### • مؤسسات سوق العمل في تخصص العلوم السياسية

هناك العديد من مجالات العمل الرسمية وغير الرسمية في سوق العمل لتخصصات العلوم السياسية التي يجب ان يستثمرها خريجي هذا التخصص وامتلاك مهارات هذه المهام والوظائف ، أهمها ما يأتي :-

- ١-وزارة الخارجية وبعثاتها وممثلياتها في الخارج .
- ٢- وزارة التخطيط .
- ٣- مؤسسات وأجهزة الإعلام العامة والخاصة .
- ٤- نواب ومستشارون ومنسقون في السلطات التشريعية والقضائية .
- ٥- مكاتب مفوضية الانتخابات .
- ٦- مكاتب مفوضية حقوق الانسان
- ٧- مستشارون ومحاضرين في المؤسسات والكليات الانسانية والامنية .
- ٨- محللون سياسيون في وزارة الخارجية ، ووزارة الداخلية ، والوزارات الأخرى ذات العلاقة ، ومديريات المخبرات والاستخبارات وكافة الأجهزة العسكرية والأمنية .
- ٩- مستشارون وباحثون ومسؤولون في الشركات والمؤسسات الكبرى الوطنية والإقليمية والعالمية .
- ١٠- موظفون دوليون لشغل الوظائف الدولية العمومية في المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية .
- ١١- مستشارون في الأحزاب السياسية والنقابات بمختلف أنواعها .
- ١٢- باحثون ومدربون في مراكز البحوث الاستراتيجية ومنظمات المجتمع المدني التثقيفية .

تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي: رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

## • محددات وتحديات تخصصات العلوم السياسية في بيئة سوق العمل

لاشك في ان سوق العمل تركز على رأس المال البشري، كون المؤسسات وجميع التفاعلات التي تجري في بيئة العمل تطوّرت بوجود العنصر البشري كونه المؤثر الحقيقي في نجاح سوق العمل وزيادة قيمة الناتج الوطني في جميع المجالات، ولاشك يعتمد ذلك على تطور منظومة التعليم والمعارف والمهارات التي يكتسبها الخريجون في سنوات الدراسة الجامعية، ويؤكد العلماء بأن التعليم هو رأس المال الاساسي في الاستثمار وليس استهلاكاً، كونه لا يقل أهمية عن الاستثمار في مجال الاموال والاقتصاد.

كما تؤكد عديداً من مؤشرات البنك الدولي واليونسكو عدم قدرة التعليم المتبع في الدول العربية على تقديم مخرجات تتناغم وحاجة المجتمع والسوق المحلية والدولية؛ وهذا سبب تزايداً في أعداد العاطلين عن العمل، بالتزامن مع الزيادة السكانية مع ما يصاحبهما من زيادة في أعداد الملتحقين بالجامعات؛ وبالتالي فإن ازدياد أعداد الخريجين من دون فرص عمل مناسبة يشكل عامل قلق للقائمين على التعليم العالي قبل غيرهم من أصحاب الشأن من المسؤولين الحكوميين في مختلف الدول العربية، فضلاً عن القلق الذي يشكله لعوائل الخريجين لاسيما من خريجي الدراسات الانسانية.

فضلاً عن ذلك تخريج أعداد هائلة من الطلبة الذين يدخلون ضمن العاطلين عن العمل ما فاقم من حجم المشكلة، ويمكن تصنيف تداعيات هذه المشكلة الى نوعين من العاطلين عن العمل ضمن منظومة التعليم وعلى النحو الآتي: -<sup>(4)</sup>  
١- عاطلون قد انقطعوا عن التعليم مبكراً: أولئك الذين لم يتعلموا أو الذين انقطعوا عن الدراسة، ولم يتوجهوا نحو اهتمامات مجدية فهؤلاء يجدون أنفسهم أمام معترك الحياة وليس ما لديهم ما يكفيهم من أموال لسد حاجاتهم وهذا ما ينعكس على الآثار السلبية التي تجعل منه شخصاً بائساً فقيراً؛ لذلك سوف يسعى الى التخفيف من هذه الآثار وسوف يلجأ إلى الاعمال غير المشروعة التي تعمل بدورها على توفير الأموال وغيرها من الضروريات.

٢- العاطلون من حملة الشهادات: هذه الفئة التي لم يحصلوا على عمل وتختلف نوعية المشكلات التي يعانون منها، لا يجدون تحقيق التوازن بين

تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي : رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

إكمال الدراسة بنجاح من جهة والحصول على عمل من جهة أخرى ، فبدورها تتصاعد الأزمات ، وتلجئهم إلى العمل على وفق مستويات متدنية وأجور لا تفي بالغرض .

كما ترجع أسباب هذه البطالة إلى ضعف الموازنة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية الوطنية ، وفي تشييط سوق العمل لتوفير فرص العمل وتحفيز النمو من طريق الموارد البشرية في مختلف بلدان العالم ولاسيما في العراق إلى انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتنا (تدني التحصيل المعرفي ، والتأهيل التخصصي المهني ، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية ، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية ، وانخفاض الكفاءة النوعية) ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا تحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى .<sup>(٥)</sup>

وتعدّ تخصصات العلوم السياسية إحدى التخصصات الانسانية التي تواجه عديداً من التحديات التي منها ما يتعلق بالإطار الأكاديمي للجامعات ونسب وآلية تطوير المناهج الدراسية ومنها ما يرتبط بالطلبة ومنها ما يتعلق بطرق التدريس والتدريب ، وهكذا فإن خريجي العلوم السياسية يبقون في حالة ارتباك وتخبّط بين طبيعة المناهج الدراسية النظرية من جهة ، ومتطلبات بيئة سوق العمل والمتغيرات السياسية من جهة أخرى ، ويمكننا رصد وتحديد عديداً من تلك التحديات ، أهمها ما يأتي : -<sup>(٦)</sup>

- معرفة نسبية للطلبة في تخصصات العلوم السياسية .
- انخفاض معدلات الطلبة المقبولين في كليات العلوم السياسية .
- عجز الطلبة عن ربط المدارك النظرية بالظواهر والأزمات السياسية .
- عجز الخريجين عن تقديم أنفسهم كمتخصص في العلوم السياسية .
- عدم امتلاكه الخبرة والكفاءة والمهارات اللازمة للحصول على الوظيفة في ميدان سوق العمل .
- عدم مواكبة المناهج الدراسية لمتطلبات سوق العمل .
- نقص التمويل اللازم لإنجاز البحوث والدراسات التطبيقية .

تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي : رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

- ضعف طرائق التدريس الحديثة التي تدرب الطلبة على الجوانب المهارية والتحليلية فضلاً عن الجوانب النظرية .
- تكرار البحث في نفس الأحداث والظواهر السياسية ، وبنفس الأسلوب المعتمد أساساً على النمطية .
- عدم الاستفادة المؤسسات والنخب والمستشارين من اغلب الإنتاجات العلمية والبحوث التي ينجزها المختصين ، وبالتالي تُركن في المكتبات ولا يستعملها سوى أهل الاختصاص من حين لآخر .
- عدم ثقة المجتمع بالنخب السياسية انعكست سلباً على دراسة تخصصات العلوم السياسية .

وينحى عام فإن أكثر الموظفين الذين يشغلون وظائف مهمة في مؤسسات الدولة لا تتناسب وتحصيلهم العلمي ، لم ينالوا تعليماً كافياً وهذا ما انعكس سلباً على نوعية التخصصات ومخرجاتها لاسيما تخصص العلوم السياسية المرتبط بشكل مباشر بمؤسسات صنع القرار ، وما يؤكد هذه المشكلة هو احتياجات الخريجين التي ينظمها حملة الشهادات العليا (الدبلوم ، الماجستير ، الدكتوراه) للمطالبة بحقوقهم في العمل .

## المحور الثاني

### استثمار الحلول والفرص التي تلاءم سوق العمل السياسية

بتركيز شديد ، يحتاج التعليم العالي في العراق الى استراتيجية تعتمد على تلبية حاجة السوق بالرغم من ضعفه ، وليس لمجرد تلبية الرغبات الاجتماعية والسياسية وتعد الموازنة مع سوق العمل من اهم العوامل لمواجهة البطالة وتحقيق اهداف الخريجين ، ويعود الضعف إلى سببين : أولهما انخفاض الكفاءة النوعية للجامعات كتدني التأهيل المعرفي والتخصصي ، وضعف القدرات الابتكارية والتطبيقية والتحليلية ، وثانيهما هو اعداد المخرجات الهائلة في تخصصات لا يحتاجها المجتمع ولا سوق العمل مع وجود طلب كبير في تخصصات أخرى ، وكذلك الزيادة الهائلة في مخرجات الدراسات العليا التي لا يوجد لمعظمها سوق عمل ولا حاجة مجتمعية ولا أهمية معرفية او بحثية او ابتكارية .

تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي : رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

وهناك مجال آخر مهم لربط الجامعات بسوق العمل ، اذ يجب أن تستند المناهج الدراسية إلى نتائج (مخارج) التعلم العامة والمهنية أو الفنية - التي يتم تطويرها بشكل مشترك من قبل قطاع التعليم العالي ، وأصحاب العمل وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين- والمؤسسات اللازمة لدعم الطلاب من خلال المواضيع العملية والتدريب الداخلي والتوجيه المهني ومعلومات سوق العمل ، ولا يكفي بان تكون المناهج الدراسية معتمدة تماماً على ما هو موجود في الكتب والمقررات الجامعية ، ومن هذا المنطلق يجب ان تكون عملية وضع المناهج ومخارج التعلم مرنة ومتغيرة وعلى الوزارة ان تسحب يدها من مهمة السيطرة على المناهج والامتحانات وارجاعها الى الأقسام والتدريسيين وكما هي عليه في معظم نظم التعليم العالي العالمية. <sup>(٧)</sup>

كما نؤكد على تطبيق برامج التجسير في سياق قابلية التوظيف ، أي البرامج التي تساعد الطلاب للحصول على بداية أفضل في الجامعة من خلال بناء جسر بين مستوى إعدادهم المدرسي والخبرة الجامعية ، يمكن أن تساهم هذه البرامج بشكل كبير في نجاح المتعلم وكذلك في مستقبله الوظيفي ، ومن الأمثلة على ذلك برنامج التجسير في إطار مشروع البنك الدولي للتعليم الثانوي في رومانيا ، وكذلك برامج التجسير في الجامعات الغربية لبعض الطلبة من الدول النامية. <sup>(٨)</sup> بشكل عام ، يجب أن تكون هناك أنظمة مناسبة للحكومة والإدارة والتمويل وضمان الجودة من أجل تمكين الجامعات من الوفاء بمهامها المتعلقة بمتطلبات المجتمع وسوق العمل .

ويعدّ توسيع التعليم الجيّد هو السبيل الوحيد المستطاع لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، وهذا هو السبب في أن التركيز القوي والتماسك على التعليم يُعدّ أمراً أساسياً لنجاح جدول أعمال التنمية العالمية ولسوء الحظ فإنّ الغاية الحالية لأهداف التنمية المستدامة المتمثلة في «ضمان جودة التعليم» غامضةٌ جداً ، ولا تقدم أي توجيه لقياس الزيادات في مستويات المهارة المعرفية والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة مستويات التنمية ؛ لأن مخرجات جودة التعليم إذا كانت غير معتمدة على مهارات تفي بأغراض سوق العمل فإنها تكون ذات انعكاسات تسببت في بطالة حملة الشهادات ولاسيما العليا منها (الماجستير والدكتوراه) وحرمانهم من استغلال الفرص مع الأخذ بنظر الحسبان تصحيح

تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي : رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

أنظمة التوظيف بحيث لا تضع باحثاً ومهندساً وطبيباً في مكان تاجر والعكس صحيح ؛ لأنه إذا اختل تكافؤ الفرص يخل كل شيء ؛ مع الأخذ بنظر الحسبان أن تناقص فرص العمل الحكومي تقابلها احتياجات في المؤسسات تتزايد مع عدد الموظفين غير الكفوئين في بعض المؤسسات ، وهي أقل بكثير من أعداد المواطنين المتلقين للخدمة مع مستوى الاداء في المؤسسة ، وكل ذلك هو نتيجة لعدم كفاءة نظام التوظيف .<sup>(٩)</sup>

ان حاضر ومستقبل تخصص العلوم السياسية في الجامعات العراقية مرتبط بتنمية وتطوير هذا التخصص بشكل متكامل يواكب متطلبات سوق العمل ، وذلك عن طريق بناء استراتيجية تكاملية تشاركية بين تخصصاته الفرعية وبين الجانب النظري والتطبيقي (المهاري والتدريبي والتحليلي) ورفع جاذبية وسمعة تخصصات العلوم السياسية في الوسط الاجتماعي ، عبر ما يقدمه من نشاطات تخدم المجتمع والمؤسسات السياسية ، وهذا يتطلب التركيز على جوانب أساسية ثلاثة هي (الطلبة، التدريسيين، البرامج الأكاديمية المتقدمة).

وهناك العديد من المهارات الواجب على خريجي كليات العلوم السياسية اتقانها ومن أهمها ما يأتي :-

- المشاركة في دورات في برامج متقدمة تركز على الجوانب العملية التطبيقية لتخصص العلوم السياسية ، وفي شؤون السياسات الوطنية والعالمية .
- مهارات التواصل الشفوي والكتابي ، وفهم منهجيات البحث والإحصاء .
- مهارات التفكير الناقد والمنطقي لتمكين الخريجين من القدرة على تحديد احتياجات المجتمع والحلول .
- المعرفة بالقوانين واللوائح والعمليات الحكومية .
- مهارات تحليل المشكلات وتقديم الحلول والمعالجات العلمية .
- مهارات التفاوض .
- مهارات القيادة والتواصل .
- مهارات التحليل السياسي والاستراتيجي .
- جمع المعلومات تحليلها من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل وتوليف النتائج .
- المناهج النظرية والعملية للوظائف السياسية والحكومية



تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي : رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

- تدريب في الحكومة والسياسة . التدريب الداخلي متاح على جميع المستويات وفي كل فرع من فروع الحكومة - التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وتتوفر تدريبات أخرى مع الأحزاب السياسية ، ومجموعات المصالح ، ومنظمات الضغط ، والمنظمات الدولية والشركات الخاصة العاملة في العلاقات الحكومية وأبحاث القضية . القراءات
- كما ان ذلك يحتاج الى إعداد فريق متكامل لتدريب الطلبة والخريجين على تلك المهارات حتى يكونون جاهزين للاندماج في سوق العمل وتولي الوظائف كما هو الحال فيما يسمى بـ (التدريب الصيفي لخريجي الكلية العلمية والتربية . . . يتم اعتماده ايضاً لخريجي كليات العلوم السياسية وتدريبهم في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية) باحترافية مما يؤدي الى رفع جاذبية تخصصات العلوم السياسية ، وكذلك انشاء اقسام جديدة في التخصصات الحديثة والمعاصرة ، وانشاء مراكز بحوث تستوعب الخريجين .
- توجد العديد من المجالات العملية لمخرجات كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية التي يمكن ممارستها ، ومن أهمها ما يأتي :-<sup>(١٠)</sup>
- إدارة المشاريع الدوليّة : إذ تُعدّ إدارة هكذا مشاريع وبما فيها إدارة المُنظمات غير الربحيّة والمؤسّسات الحكوميّة خبرةً في مجالات التعاون الدوليّ أثناء تنفيذ المشروع ، وهي الخبرة التي يتمتّع بها مُتخصّصو العلاقات الدوليّة .
- تحليل السياسات الدوليّة : يكتسب متخصصي العلوم السياسية كثيراً من مهارات التحليل أثناء دراسة العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة إلى جانب مهارات السياسة ، وهو ما يجعله مؤهّلاً ليشغل وظائف تحليل السياسات الدوليّة وتحليل القضايا لتحديد الجماهير المُستهدفة .
- العلاقات العامّة : يعمل متخصصو العلاقات العامّة بالعديد من المُهمّات الأساسيّة ؛ أبرزها تنظيم العديد من الفعاليّات في المؤسّسة أو المُنظمة وإنشاء الحملات ذات الاختصاص على مواقع التواصل الاجتماعي ، بالإضافة إلى تحليل الرأْي العام .
- مجال القانون الدولي : يُفضّل كثيرٌ من مُختصي العلوم السياسيّة العمل في المجال القانوني ؛ بما في ذلك المؤسّسات أو المُنظمات الدولية ، والمعاهدات الدولية والقانون الدبلوماسي .

تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي : رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

- التعليم : يستطيع حملة شهادات العلوم السياسيّة الانخراط في الوظائف التعليميّة ، سواء كانت الشهادة في درجة البكالوريوس أو درجات التعليم العالي ؛ ذلك لتثقيف المُجتمع وزيادة الوعي في القضايا السياسيّة والدوليّة والمُتنوّعة ، لاسيما تدريس مواد بناء السلام والتعايش السلمي وحقوق الانسان والديمقراطية . . وغيرها من المواد التي تساهم في ترسيخ التنشئة الاجتماعية السليمة .
- المساهمة في إعداد الاستراتيجيات الامنية ، إذ تدور دراسة الاستراتيجية على محاور عدة ؛ لاسيما بناء الاستراتيجيات المستقبلية والأمن الدوليّ والامن الوطني بمجالاته كافة والحرب والسّلام .
- السلوك السياسيّ : يجمع قسم السلوك السياسيّ بين العلوم السياسيّة وعلم النفس السياسي وعلم الاجتماع السياسي ، ويركّز على العمليّات النفسيّة والاجتماعيّة التي يُمكن خراط الأفراد من خلالها في العمليّة السياسيّة .

### المحور الثالث

#### الأفاق المستقبلية لتخصصات العلوم السياسية وسوق العمل

إن تخصص العلوم السياسية يفتح آفاق البحث العلمي في تطوير النظريات السياسية ، التي تقودنا إلى فهم طبيعة السلطة والنظم السياسية والقوانين الدولية والعلاقات الدولية ، فالعلوم السياسية تلبّي حاجة المجتمع في هذا المجال ، كما يمكن لخريجي تخصص العلوم السياسية أن يطور فكره اتجاه المجتمع والدولة وعلاقاتها الخارجية ، بحيث يدرك كيفية تركيب المعادلات واستراتيجيات التوازن المحلية والاقليمية والدولية . وكيف تؤدي الايدلوجيات في نمطية وثقافات الشعوب محرّكاً سياسياً ، التي تمكنهم من التعامل معها بشكل ناجح وسليم ، ويمكننا عرض المشاهد المستقبلية التي تواجه بيئة سوق العمل بشكل موجز ، كما يأتي :

١- مشهد الاستمرار في تراجع دور وتأثير مخرجات كليات العلوم السياسية

في سوق العمل :

تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي : رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

وينطلق هذا الاحتمال أو المشهد من استمرار حالة التراجع نتيجة استمرار نقاط الضعف وعدم القدرة على معالجة التحديات ، وعدم القدرة على فتح مسارات جديدة في سوق العمل .

٢- مشهد تطور مخرجات العلوم السياسية وتصاعد تأثيرها ودورها في سوق العمل :

وينطلق هذا الاحتمال أو المشهد من العمل على المشترك بين المؤسسات التعليمية ذات الاختصاص (كليات العلوم السياسية) ومساهمتها في تطوير المناهج والمواد الدراسية وقدرات التدريسيين والطلبة بما يتلائم وسوق العمل ، والمؤسسات الحكومية في دعم سوق عمل مخرجات العلوم السياسية ، فضلاً عن الطلبة والخريجين في تعزيز دورهم وخبراتهم ومهاراتهم عبر كسب المعارف والتدريب ومختلف القدرات التي يتطلبها سوق العمل ، في سبيل تطبيق سياسات وحلول موضوعية وحيادية لمواجهة التحديات القائمة .

## الخاتمة

ونستنتج مما تقدم انه يتوجب على كلية العلوم السياسية إعداد مخرجات أكفاء ذوي خبرات ومهارات مهمة في السياسة والعلاقات الدولية والدبلوماسية والمفاوضات والتفاعلات السياسية والإعلام ، . والإدارة السياسية العامة . وغيرها ، بشكل يواكب المتغيرات العالمية ويتطلع الى ما ترغب به المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في شروط التوظيف . في المقابل يتوجب على الحكومة ان تستقطب خريجين كليات العلوم السياسية بشكل مباشر في المؤسسات ذات المجال السياسي كشرط أساسي في التوظيف ومواجهة التحديات لاسيما الفساد الاداري في التوظيف .

كما تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات ، أهمها ما يأتي :-

١- يتوجب على مخرجات كليات العلوم السياسية العمل على تنمية وتطوير معرفتهم العلمية وخبراتهم العملية وصقل مهاراتهم الوظيفية .

٢- غالباً ما تكون الخيارات متاحة امام خريجي كليات العلوم السياسية ، عندما يكون مفكراً ومهنياً ، إذ إن دراسة السياسة لا تتعلق ببساطة بالتحول إلى

تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي : رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

سياسي ، بل تتعلق بتعليمك لتصبح مفكراً تمكنه من مجموعة متنوعة من الخيارات الوظيفية .

٣- هناك عديداً من الوظائف التي يمكن لمخرجات العلوم السياسية توليها لاسيما التدريس والإدارة العامة للمؤسسات الخدمية ، او باحث متخصص في الشؤون الدولية ، أو مدرب أو مستشار سياسي ، أو مدير حملة انتخابية ، أو محلل سياسي أو صحفي ، فضلاً عن الوظائف الدبلوماسية وغيرها من الوظائف .

٤- هناك عديداً من التحديات التي تواجه الخريجين في الحصول على الوظائف منها ما يتعلق بجوانب الضعف في المواد الدراسية وبطء عملية تحديثها ، ومنها ما يتعلق بنوعية المؤهلات التي يمتلكها أو لا يمتلكها الخريجين ، فضلاً عن بعض جوانب الخلل والفساد التي تشوب آليات التوظيف .

٥- يتوجب على الراغبين في الالتحاق بكلية العلوم السياسية أن يتمتعوا بمزايا نوعية تمكنه تطوير قدراته المعرفية الادائية ، عبر سنوات الدراسة الجامعية وتدريبه العملي في مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية .

تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي: رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

## الهوامش

- ١- للمزيد ينظر: ستيفن د. تانسي ونايجل جاكسون، أساسيات علم السياسة، ترجمة محي الدين حميدي، دار الفرقد للنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠١٦، ص ٢٨-٢٩.
- ٢- ليوناردو مورلينو، ديرك بيرج شلوسر، برتراند بديع، علم السياسة، ترجمة محمد فاضل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٣٠-٣١.
- ٣- ستيفن د. تانسي ونايجل جاكسون، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.
- ٤- صادق علي حسن، المواءمة بين سوق العمل والتعليم، مركز البيان للدراسات والتخطيط، على الرابط: <https://www.bayancenter.org/2016/09/24/>
- ٥- صادق علي حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٣.
- ٦- ينظر: مجموعة باحثين، حال العلوم السياسية والعلاقات الدولية في العالم العربي، ندوة دورية «سياسات عربية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة للدراسات العليا، في ١٨ و١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://www.dohainstitute.org/ar/Events/The-State-of-Political-Science-and-International-Relations-in-Arab-Countries/Pages/index.aspx>
- ٧- محمد الربيعي، إصلاح التعليم العالي: أفاق سوق العمل، صحيفة المدى، مقال منشور على الرابط: <https://almadaper.net/view.php?cat:fbclid=IwAR0UpjmtL&230085>
- ٨- محمد الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- ٩- صادق علي حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٤.
- ١٠- مجموعة باحثين، هل هنالك مهارات معينة لتخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية؟، مقال منشور على الرابط: <https://misbar.com/qna/13/01/2022/>

## دراسة النوع الاجتماعي في العلوم السياسية

تونس انموذجا

أ. م. بسمة خليل نامق الأوقاتي

كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

ان المرأة التي تهز السرير بيسارها تهز العالم بيمينها

نابليون

### المقدمة:

حين قال نابليون مقولته كان يقصد معنأ كبير جدا، يدل على ان للمرأة تأثير شامل وواسع يشمل شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويتضح هذا التأثير اذا ما أعطيت المرأة الفرصة للتعبير عنه واذا ما اولينا هذا الدور العناية المناسبة.

نشأت دراسات النسوية (Feminism) بقصد تصحيح تأثير المقاربة العلمية الأولية المبينة على علاقات القوة غير المتوازنة واثارها الخطيرة في مدياتها الأحادية المطلقة على المستويين العملي والعلمي وهذا ما شكل مدخلا للبعد السياسي للموضوع في اطار النظرية الليبرالية. ويعد تحليل تقنيات القوة وقدرتها لا على صون خطابها المهيمن فحسب بل على تعزيزه أيضا، من بين أهداف دراسات النسوية (أو يجب أن يكون من بينها). وهذه الأخيرة هي جزء من الإنسانيات، معرفياً وتعليمياً. ولذلك، إذا ما كانت الإنسانيات وسيلة لفهم العالم وقراءته، فعلى دراسات النسوية أن تحذو حذوها.

قبل تفكيك هذا الامر والتفصيل فيه، لا بدّ من تبرير الاهتمام بذلك أولاً؛ لقد أدى دَفْعُ النسوية ودراساتها أن تكون من ضمن السائد في المؤسسات الرسمية والأوساط الأكاديمية على التوالي إلى جَعَلِ المفهوم ذاته معيارياً إلى حدّ بعيد.

وغدت هذه المعيارية جزءاً لا يتجزأ من الخطاب المؤسّساتي ، وبذلك تشعبت دراسات النسوية من جذرها الحقوقي والاجتماعي الى السياسي والدولي ، وولدت نسخة شاحبة اكثر مادية وتكاد ان تكون بلا روح من المشروع النسوي الاولي ما قبل السياسي وذلك بعد ان اختارتها منظومة السلطة المسيطرة لتقدّم نسخة خالية من أيّ محدّدات سياسية تشير إلى ضرورة التغيير وتنبّه إليها . ولذلك تعزز المفاهيم والنظريات النسوية في الأوساط الأكاديمية وقد نُزع منها البعد السياسي وتمثّلت الدلالات الليبرالية الجديدة للأهداف والتقنيات الأساسية ، مثل التمكين والفاعلية والمقاومة والصوت ، على سبيل المثال لا الحصر . جدير بالإشارة هنا سؤال الأستاذة تشاندرا تالبندرا تالبيد موهانتي (Chandra Talpade Mohanty)<sup>(1)</sup> الذي يعبر عن الموضوع أحسن تعبير: ما الذي يجري للبحث والنظرية النسويين في ثقافتنا الأكاديمية الليبرالية الجديدة؟ هل تعمل التحولات العالمية والمحلية التي تعترى نشاط الحركة الاجتماعية والمشاريع البحثية النسوية على نزع تسييس المشاريع الفكرية النسوية المناهضة للعنصرية والمناصرة للملونات والعابرة للقوميات؟

فيما يتعلق الامر بدراستنا ، هل استطاعت المؤسسات الأكاديمية على مستوى العراق والعالم العربي ان يسلط الاهتمام الأكاديمي والعلمي على موضوع النوع الاجتماعي (الجندر)؟ وهل استطاع الأكاديميون في حقل العلوم السياسية التعاطي مع التحولات المعرفية الخاصة بدراسات المرأة نحو دراسات ذات مواضيع تحليلية تتجاوز مفهوم الدراسات النسوية باتجاه أكثر تشعباً يشمل كل المواضيع السياسية والاجتماعية والثقافية والانسانية القائمة على القضايا الجنسية؟ تفترض الدراسة ان المؤسسات الأكاديمية السياسية اتجهت نحو تضمين مناهجها مقرر للنوع الاجتماعي انطلاقاً من ان اعتماد هكذا نوع من الدراسات يعد معياراً للتحليل المعرفي في فهم التفسيرات للسلوك السياسي المعتمدة على النوع الاجتماعي .

سنعمد الى تقسيم الدراسة على محورين :

يتناول المحور الأول: نبذة تعريفية لبيدات الدراسات النسوية (التجربة

الامريكية)

أما المحور الثاني: فسيتطرق الى التجارب العربية، متمثلة بالتجربة التونسية في تدريس النوع الاجتماعي في الدراسات العليا.

### المحور الأول: نبذة تعريفية لبدايات الدراسات النسوية (التجربة الأمريكية)

يمكن القول، ان المجال الأكثر تهميشا في علم السياسة - النظريات السياسية -، هو في دراسات النساء و/ أو النوع الاجتماعي والتي تعد أداة تحليلية جديدة يمكن إدماجها في عمليات الاستكشاف المستمرة للفهم الفلسفي والتحليلي النفسي والنسوي للنظريات الكلاسيكية والحداثية وما بعد الحداثية. بل اننا نجد أن كلا من ميداني العلاقات الدولية والسياسات المقارنة قد قاوم بشدة، ولا يزال متأرجحا بقوة، في دراسات النوع الاجتماعي والمرأة، ولا يوجد سوى عدد محدود نسبياً من الدراسات التي تتناول هذه الأجندة البحثية الجديدة<sup>(١)</sup>.

لقد كانت الحركة النسوية المعاصرة حافزا لدراسة موضوع النساء والسياسة في إطار العلوم السياسية، فبدأت هذه الدراسة في الوقت نفسه مع تلك الحركة. فقبل نشأة الحركة النسوية في منتصف ستينيات القرن العشرين، أصدر الباحثون / الباحثات في مجال العلوم السياسية عددا قليلاً من الكتب أو المقالات المتعلقة بالنساء (وكان الاستثناء الملحوظ يتمثل في كتابات Duverger عام ١٩٥٥)، ولم تكتمل خلال الفترة ١٩٥١-١٩٦٦ سوى ١١ أطروحة فقط من الأطروحات التي ركزت على النساء (Shanley and Schuck ١٩٧٤). إن «اللجنة النسائية للعلوم السياسية»، والتي تأسست عام ١٩٧١، بدأت منذ ١٩٧٢ في تبني العديد من الأوراق البحثية حول النوع الاجتماعي والمقدمة إلى الاجتماعات السنوية للرابطة الأمريكية للعلوم السياسية. وخلال المدة الواقعة بين بداية إلى منتصف السبعينيات، نشرت أول مجموعة من الكتب التي تشق طريق البحث في موضوعات النساء والسياسة (وعلى سبيل المثال: Amundsen 1971; Kirkpatrick 1974; Jaquette 1974; Freeman 1975).

وانطلاقاً من تلك البدايات المتواضعة، بدأ الميدان الفرعي المتعلق بالنساء والسياسة في النمو بخطوات متسارعة. ومع حلول السنوات الأولى من التسعينيات، تعاظمت أعداد الأوراق البحثية ومقالات وكتب الباحثين / الباحثات في مجال العلوم والسياسة، والتي تركز على موضوع النساء والسياسة أو النظرية



النسوية . وعلى سبيل المثال ، قُدمت ٦٠ ورقة بحثية مرتبطة بالنوع الاجتماعي إلى الاجتماع السنوي الذي عقدته الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية عام ١٩٩٢ . وفي عام ١٩٩١ ، قامت مجلة Women & Politics - وهي مجلة علمية مكرسة للكتابات التجريبية والنظرية حول النساء والسياسة - بنشر ٢٤ مقالاً ، و٢١ عرضاً لكتب تتناول موضوعات النساء والسياسة والنظرية النسوية . إن نمو هذا العدد من البحوث التي تركز على النساء والنوع الاجتماعي داخل الدراسة المتخصصة للعلوم السياسية قد كان موازياً لأنماط مشابهة من النمو (وإن كانت أسرع) في فروع أخرى بمجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية<sup>(٣)</sup> .

وعلاوة على ذلك ، خضعت الكتابات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في العلوم السياسية لتأثير التطور السريع الذي شهدته الكتابات متعددة التخصصات في برامج دراسات المرأة . كما ازدادت مأسسة دراسات النساء والسياسة داخل ميدان العلوم السياسية خلال السبعينيات والثمانينيات . وتتمثل أهم التطورات في أمرين : إصدار مجلة Women & Politics عام ١٩٨١ ، وإنشاء قسم حول بحوث النساء والسياسة داخل الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية في عام ١٩٨٦ . وعلاوة على ذلك ، أصبح قسم العلوم السياسية في جامعة Rutgers عام ١٩٨٦ أول قسم في الولايات المتحدة يعتبر موضوع «النساء والسياسة» مادة تخصص رئيسية أو فرعية عند الحصول على درجة الدكتوراه<sup>(٤)</sup> .

ونجد الآن أن أغلب أقسام العلوم السياسية الكبرى تضم أستاذاً واحداً على الأقل بالكلية متخصص في سياسات النوع الاجتماعي ، كما تقدم العديد من الأقسام الآن مواداً عديدة لدراسة «النساء والسياسة» كجزء من المنهج الدراسي لطلاب الجامعة .

إن التطور الدائم للكتابات في هذا المجال يسفر عن آثار مهمة بالنسبة لجميع باحثي/ باحثات العلوم السياسية ، وليس فقط المتخصصين في مجال النساء والسياسة . وتطرح البحوث النسوية مجموعة من الأسئلة التي تتحدى الأساس النظري والإبستمولوجي (المعرفي) الذي يبنى عليه هذا الفرع العلمي . كما أن كتابات الباحثات النسويات تثير تساؤلات مهمة - أحياناً ضمناً وأحياناً صراحة - حول ما ندرسه كمختصات / متخصصين في العلوم السياسية وكيفية دراسته ومنهجيته لطلاب العلوم السياسية .

### التحول نحو مفهوم النوع الاجتماعي :

شهدت البحوث النسوية، عبر العقود الماضية، تحولاً في مفهوم النوع الاجتماعي. فعلى الرغم من أن مفهوم النوع الاجتماعي كان في الأساس كأداة لغوية تدل على نظام من التقسيم الفرعي داخل المجموعة (Corbett 1991)، إلا أن الباحثات النسويات تبنته بهدف التمييز ثقافياً لصفات بعينها تقترب بالذكورة والأنوثة من زاوية الملامح البيولوجية المرتبطة بنوع الجنس (الكروموسومات والهرمونات الذكورية والأنثوية، فضلاً عن الأعضاء الجنسية والإنجابية الداخلية والخارجية). في الكتابات النسوية المبكرة، كان مفهوم النوع الاجتماعي يستخدم لإدانة التحديد البيولوجي من خلال توضيح مدى الاختلافات في البني الثقافية للأنوثة والذكورة. وفي الكتابات التي تلت ذلك، كان مفهوم النوع الاجتماعي يستخدم لتحليل التنظيم الاجتماعي للعلاقات بين الرجال والنساء. حدد Fred Halliday ثلاثة مجالات رئيسة للبحث النسوي لتحليل العلاقات الدولية<sup>(5)</sup>:

- العواقب الخاصة بالنوع الاجتماعي للعمليات الدولية.
- المرأة كعنصر فاعل على الساحة الدولية.
- المكونات الجنسانية لقضايا السياسة الخارجية.

### المحور الثاني: الدراسات النسوية في العالم العربي:

بعد أكثر من خمسين عام من بدء تدريس العلوم السياسية بشكلها الحديث في الجامعات العربية، يبدو من المنطقي التساؤل عن حال العلوم السياسية ودورها في التحولات السياسية في العالم العربي، ولا سيما في ضوء التحولات المكثفة التي تعرضت لها العديد من الدول العربية منذ نهايات عام ٢٠١٠. عليه يمكن أرجاع عجز العلوم السياسية العربية عن تفسير الأحداث والتطورات السياسية الراهنة يكمن إلى أكثر من سبب؛ أهمها ضعف العلاقة بين علم السياسة بشكله التقليدي والعلوم والمناهج البينية. فما زال علم السياسة في الجامعات العربية، يركز على الدولة، بصفته الفاعل الأوحده أو الأهم في مجتمعاتها المختلفة، من دون النظر إلى المجتمع وقواه وتفاعلاته التي تتأثر وتؤثر في الدولة ومؤسساتها. وتجادل الدراسة بأن انفتاح العلوم السياسية على غيرها من العلوم البينية من

شأنه أن يساهم في تحسين قدرتها على تفسير ظواهر المجتمع ، وتحسن قدرته على التنبؤ . وتركز الدراسة على الجندر (النوع الاجتماعي) كأحد خيارات تفسير الظواهر المجتمعية ، باعتباره أحد الحقول العابرة للتخصصات ، من خلال الاهتمام بتحويلات حقل الجندر في العلوم السياسية .

لذا ، ما أحوجنا ونحن في العقد الثاني من الألفية الثالثة إلى ترسيخ فهم ووعي نظري في ميدان دراسات النوع الاجتماعي . ففي الوقت الذي قطعت فيه المجتمعات الغربية أشواطاً في هذا المجال ، لا تزال الإسهامات النظرية العربية تحتاج إلى مزيد من الجهد والاجتهاد . فكثير من الموضوعات المتعلقة بالنساء تجري معالجتها بأسلوب تقليدي ، فضلاً عن التخلف الشديد الذي يشوب النظرة إلى المرأة وما تشهده مجتمعاتنا حالياً من ردة في تصور وضع المرأة ودورها . فعلى الرغم من أن عدد الكتابات التي تناولت حالات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت قليلة إلى حد ما ، فقد ظهرت وفرة من الأدبيات حول مراحل الانتقال في أماكن أخرى . إن قضايا مثل توقيت التغيرات وتتابعها ، والعلاقات بين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية خلال مراحل الانتقال ، والبناء المناسب للمؤسسات الجديدة لتدعيم أو تعزيز الناتج الديمقراطي المرغوب كانت كلها محل دراسة . في حين درست هذه الأدبيات المخاطر والمشكلات ، هناك بعض الكتابات القليلة التي وقعت خارج إطار يفترض ضمناً وجود ناتج سياسي إيجابي ، إن لم يكن على قدم المساواة ، نسبياً للجميع مع إمكانية استثناء الظالمين بالنظم السابقة<sup>(٦)</sup> .

لكن التاريخ أوضح أن أوقات تغير النظم تكون غير مستقرة ، حتى عندما يكون التغير في اتجاه نظم أكثر ليبرالية سياسياً . إن خطاب النظم الجديدة ، أو التي خضعت إلى «الإصلاح» ، وكثير من أفعالها تقدم وعودا تجاه زيادة احترام الحقوق الإنسانية والمدنية . ومع ذلك ، يجب فهم عمليات الليبرالية السياسية ، مثل أشكال التغيير الأخرى للنظم أو التغيرات السياسية ، باعتبارها تمتلك إمكانات إنتاج ليس للفائزين فحسب وإنما للخاسرين أيضاً : أي القطاعات التي أصيبت بالضرر ، على نحو ما ، بسبب التحول . وإذا انتقلنا من الدراسات العامة للتحويلات السياسية إلى الدراسات التي تركز على النساء ، أو على الأقل تضعهن في اعتبارها ، فإن هذه الدراسات تشبه الأدبيات المتعلقة بالتحويلات

الاقتصادية حيث توثق تلك التحولات نطاقاً من الطرق التي تفرض من خلالها التحولات السياسية المخاطر. إن ظواهر مثل انخفاض عدد النساء المشتغلات بالتشريع في الجمعيات المحلية والقومية، أو تغيير قوانين العمل أو تنفيذها على حساب النساء، أو محاولة تقييد الحقوق الإنجابية للنساء - قد كانت تصاحب أغلب مراحل الانتقال «الديمقراطية» التي تكشفت في أوروبا الشرقية. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد كانت التطورات التي شهدتها البلدان التي بدأت في مسارات الليبرالية تشكل أيضاً تهديداً لوضع المرأة، وفي بعض الحالات لحياتهن - كما في الجزائر.

وهناك دلائل كثيرة على التهديدات الحقيقية، الملازمة لعملية تغير النظم، التي تواجه النساء. فإذا أخذنا الثورات، وهي أكثر أشكال تغيرات النظم تطرفاً، يمكننا أن نرى، على سبيل المثال، أن الثورة الفرنسية التي أنتجت «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» المشهور في أغسطس ١٧٨٩ ألغت أي إشارة لحقوق النساء. وبالفعل، قاد النشاط الثوري النسائي رجال الثورة إلى الوصول لنتيجة مفادها أن الجماهير النسائية كانت قوة قادرة على إيقاع الاضطراب في الدولة، وفي النهاية إلى تحديد «خط فاصل بين المجالين العام والخاص لم يكن مسموحاً للنساء عبوره». لكن القانون المدني النابليوني أدرج في النهاية وضع النساء الأدنى مرتبة داخل القانون.

وفي فترة أحدث، كان للثورة الإيرانية تأثير سلبي على مختلف جوانب وضع المرأة، وخاصة في أثناء السنوات الأولى للثورة، رغم ان الأحداث لازالت متوترة وتعرض المرأة الى اضطهاد وتمييز لافت وخاضع لمناقشات واسعة النطاق، كذلك أفضت سيطرة طالبان في أفغانستان إلى حظر تعليم النساء والبنات، وطرد النساء من جميع الوظائف ما عدا عدد قليل جداً منها. وقد منحت نضالات التحرر الوطني دروساً مشابهة. فقد شاركت النساء في القتال وحمل القنابل وتوزيع المنشورات، لكنهن عدن إلى منازلهن بعد استقرار الأوضاع، ليواجهن قوانين الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين الأشد قمعاً من القوانين التي خضعن لها في ظل النظام الكولونيالي.

وتعد دراسة (ميرفت حاتم)<sup>(٧)</sup> أول عمل يشير إلى أن ما يسمى النظم الليبرالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يمنح بالضرورة آفاقاً مأمولة للنساء.

فعلى الرغم من أن عمليات الليبرالية الخاضعة لسيطرة حريضة ومحدودة، والتي قامت بدراساتها، وخاصة في مصر والسودان، لا يمكن اعتبارها انتقالية أو تُشكل تغييرات في النظم، فإنها تتسق مع الحجة المطروحة أعلاه من أن فترات التغيير السياسي المضطرب، وحتى في اتجاه يبدو أكثر انفتاحا، قد لا تأتي للنساء بالفرص التي تتبادر للذهن بشكل عام عند ذكر مصطلح الليبرالية. وتتسم وجهة نظر ميرفت حاتم، فيما يتعلق بالفرص الملتبسة التي تمنحها عمليات اللبرلة للنساء، بأهمية مركزية بالنسبة لدراستنا.

الانموذج التونسي في تدريس النوع الاجتماعي في الدراسات العليا/ الماجستير  
عنوان المشروع: منهج دراسات النوع الاجتماعي: خطوة نحو الديمقراطية والسلام في الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي ذات التقاليد المختلفة / GeSt  
(رقم 1-LT-EPPKA2-CBHE-JP, Dear Partners-2015-561785-EPP-1)

ينطلق المشروع ببناء منهج دراسي يعمل على بناء وتعزيز مناهج دراسية قائمة على مفهوم النوع الاجتماعي لبرامج الماجستير، وتحديد العناصر الأساسية لمحتوى دراسات النوع الاجتماعي في مجالات الموضوعات المحددة (العلوم السياسية، والدراسات الثقافية، وعلم النفس، والتعليم، وما إلى ذلك). ستقوم CEU و VMU و AUTH بإجراء تحليل للمحتوى متعدد التخصصات (الموضوعات، المفاهيم) لدراسات النوع الاجتماعي.

وتقترح إجراء تحليل للأدبيات الأكاديمية والمناهج الدراسية وأوصاف الدورات والمواقع الإلكترونية والموارد الأخرى في دراسات النوع الاجتماعي المتاحة وتحديد العناصر الأساسية للمحتوى الرئيسي (الأفكار والمفاهيم والنظريات والمؤلفون وأعمالهم) للدورة التي تم إنشاؤها أو المنقحة في مشروع GeSt. وتطلب من الأستاذ أو القسم بمليء جدول لكل دورة يتم إنشاؤها أو مراجعتها في برنامج الماجستير الخاص بالطالب (في المشروع، يتعين عليهم تغيير 3 دورات - دورتان جديدتان وواحدة منقحة).

في صندوق الإسقاط الخاص بالمشروع، ستجد وصفاً لدورات CEU وملف «مفهوم المنهج» (في مجلد WP1 GeSt) مع روابط إلى أوصاف برامج الماجستير الخاصة بشركاء CEU. أحد مصادر المعلومات المفيدة الأخرى لهذه

المهمة هو ارتباط بدرجة الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي. <https://www.findamasters.com/search/courses.aspx?SAID=77>

نقترح استخدام الكتب والمقالات والموارد الأكاديمية الأخرى حول النوع الاجتماعي أيضاً

#### ملاحظة . .

يوجد ملحق لمقررات المنهج ، اذ يمكن ملاحظة تفصيلات المادة وعدد الساعات ومتابعة مشاريع الطلبة .

#### الخاتمة:

يمكن القول إن السنوات الأربعين الماضية قد شهدت تحولا فكريا دالا من التركيز على دراسات المرأة (دراسة قضايا المرأة واهتماماتها إلى دراسات النوع الاجتماعي) الأبنية الفلسفية والاجتماعية والثقافية والسياسية المعقدة للاختلافات الجنسية بين الرجال والنساء . وبينما من الإنصاف القول إن المجتمع الأكاديمي الأمريكي قد تأثر دون شك بهذا الاهتمام الجديد بالنوع الاجتماعي ، فإن ذلك لا يمتد على قدم المساواة بالنسبة لكل المؤسسات الأكاديمية في العالم العربي . وبالرغم من ذلك . . نرى كيف ان جامعات اكااديمية اعتمدت منهجا دراسيا بالتعاون مع شركاء او بالتعاون مع الاتحاد الأوربي من اجل بحث وتعزيز الدراسات الخاصة بالنوع الاجتماعي وخصوصا مع التغييرات الحاصلة في الكثير من المجتمعات العربية والشرق أوسطية .

ملحق باللغة الإنكليزية لوصف المقررات في دراسة منهج النوع الاجتماعي  
مقدم لطلبة الدراسات العليا مع المصادر

وصف المطلب	الفترة	الوقت	عنوان المطلب	ايول ١: (٢٠١٦-٢٠١٧)
في الجزء الأول من هذا المطلب، ندرس واقع المرأة التونسية قبل إقامة الحماية الفرنسية: وضعها السيئ - نظرة الرجل إلى المرأة - غياب المرأة عن الساحة العامة... في الشق الثاني من المطلب، ندرس التحولات التي حدثت بعد ١٨٨١ من خلال التعليم العام الحديث ومساهمة المرأة التونسية في النشاط النقابي والثقافي، ومشاركتها في النقابات العمالية الوطنية، ومشاركتها في العمل السياسي، وكفاحها ضد الاستعمار في الأحزاب الوطنية.... إلخ.	معاصر	<b>h 1 Course + h 1 Directed Work</b>	تحولات وأدوار المرأة التونسية خلال فترة الاستعمار الفرنسي (١٨٨١-١٩٥٦) »	المطلب ١:
وصف المطلب	الفترة	الوقت	<b>the of Title question</b>	نوفمبر ٢: (٢٠١٦-٢٠١٧)
حصلت المرأة التونسية على عدة حقوق (قانون الأحوال الشخصية) ولكنها حصلت أيضاً على حقوق في الثقافة والتعليم. لعبت أدواراً في السياسة والقيادة وكانت معارضة كبيرة لدولة بورقيبي منذ عام ١٩٧٤.	معاصر	<b>h 1 Course + h 1 Directed Work</b>	المرأة التونسية بعد الاستقلال (١٩٥٦-٢٠١٠) الأدوار والخبرات	

مرسل من كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة سوسة

: ٢ Master

تغيرات وأدوار المرأة التونسية بعد ١٤ يناير ٢٠١١

١ ساعة دورة ١ ساعة عمل موجه

كافحت النساء التونسيات ضد دولة بن علي الديكتاتورية وكانت النساء مدافعات عن حقوقهن في التحول الديمقراطي في الأحزاب والجمعيات السياسية

**Bibliography:**

H.H Abdelwaheb, *Des tunisiennes célèbres* en arabe, (Tunis.1966,  
Moncef Ben Mrad, *Tunisiennes et Révolution Le combat des femmes-*,  
Simpact, juin.2015,

Mustapha Kraiem, *Le mouvement social en Tunisie dans les années*  
*,30C.E.R.E.S, Série Histoire, 1984, n°2.*

Samia Machat”, *Femmes et pouvoir en Tunisie, “Les Temps mod-*  
*erns, novembre , 1982 n°161.*

Ilhem Marzouki, *Le Mouvement des femmes en Tunisie au XX<sup>ème</sup>*, Cérés  
Productions, Tunis. 1993,

Tlili Mohsen .Pr By

.Tunisia ,Sousse of University

ماستر ١: الجنس في الدستور التونسي ٢٠١٤ (بالعربية)

١ ساعة (دورة) ١ ساعة

التحدي الذي يواجه المجتمع المدني التونسي قبل ١٤ يناير ٢٠١٤

مفهوم الحرية

مفهوم المساواة

مفهوم التكامل

ماستر ٢: المرأة التونسية في المجتمع المدني

١- مفهوم المجتمع المدني

٢- التكافؤ في دور المواطن في الريف والحضر



### ٣- الجمعيات النسائية ودورها

فهرس

دستور ١٩٥٩

مسودة دستور ٢٠١٤ (مايو ٢٠١٣)

دستور ٣١ يناير ٢٠١٤

المشروع: منهج دراسات النوع الاجتماعي: خطوة نحو الديمقراطية والسلام في الدول المجاورة

للإتحاد الأوروبي ذات التقاليد المختلفة / GeSt

(رقم Partners Dear (JP-CBHE-EPPKA2-LT-1-2015-1-EPP-561785

نود أن ندعوك للعمل على مفهوم المناهج الدراسية في دراسات النوع الاجتماعي لبرامج الماجستير الخاصة بك وتحديد العناصر الأساسية لمحتوى دراسات النوع الاجتماعي في مجالات موضوعاتك المحددة (العلوم السياسية، والدراسات الثقافية، وعلم النفس، والتعليم، وما إلى ذلك). ستقوم CEU و VMU و AUTH بإجراء تحليل للمحتوى متعدد التخصصات (الموضوعات، الموضوعات، المفاهيم) لدراسات النوع الاجتماعي. نقترح عليك إجراء تحليل للأدبيات الأكاديمية والمناهج الدراسية وأوصاف الدورات والمواقع الإلكترونية والموارد الأخرى في دراسات النوع الاجتماعي المتاحة لك وتحديد العناصر الأساسية للمحتوى الرئيسي (الأفكار والمفاهيم والنظريات والمؤلفون وأعمالهم) للدورة التي تم إنشاؤها أو المنقحة في مشروع GeSt. يرجى ملء هذا الجدول لكل دورة تم إنشاؤها أو مراجعتها في برنامج الماجستير الخاص بك (في المشروع، يتعين علينا تغيير ٣ دورات - دورتان جديدتان وواحدة منقحة).

في صندوق الإسقاط الخاص بالمشروع، ستجد وصفاً لدورات CEU وملف «مفهوم المنهج» (في مجلد WPI GeSt) مع روابط إلى أوصاف برامج الماجستير الخاصة بشركاء CEU. أحد مصادر المعلومات المفيدة الأخرى لهذه المهمة هو ارتباط بدرجة الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي <https://www.findamasters.com/courses/search/SAID?77>.

نقترح استخدام الكتب والمقالات والموارد الأكاديمية الأخرى حول النوع الاجتماعي أيضاً.

١.

مجال موضوع دوراتك في دراسات النوع (يرجى الاختيار - علم النفس، والعلوم السياسية، والدراسات الثقافية، والتعليم، وما إلى ذلك)

عنوان الدورة الذي تم إنشاؤه أو مراجعته في مشروع GeSt

يرجى كتابة مصدر هذه المعلومات ، حيثما كان ذلك ممكناً (عنوان المقالة أو الكتاب أو برنامج الماجستير أو المنهج الدراسي أو وصف الدورة التدريبية أو موقع الويب أو أي مصدر آخر)

الأفكار الرئيسية والمفاهيم والنظريات والموضوعات (مع الموضوعات الفرعية) ومؤلفو مجال الموضوع المحدد في دراسات النوع الاجتماعي. يرجى الإشارة ، حيثما أمكن ، إلى مصدر المعلومات - البرنامج الدراسي والجامعة ، الكتاب ، المؤلف ، إلخ.)

(LSE) Economics of School London  
Inequalities and Policy ,Gender MSc  
European and Gender GI415 :course MA  
/uk.ac.lse.www//:http States Welfare  
/courseGuides/calendar/resources  
:course MA htm.GI415\_2015/GI  
Theory :Policy Social and Gender GI414  
Practice and  
/calendar/resources/uk.ac.lse.www//:http  
htm.GI414\_2015/GI/courseGuides  
Socialism/Post And Gender Course ,CEU  
2021/node/edu.ceu.courses//:https

النوع الاجتماعي وأنظمة الرفاهية. دول الرفاه الوطني والهيكل الوطنية لعدم المساواة بين الجنسين. النوع الاجتماعي وأنماط دول وأنظمة الرفاهية (إسبنج - أندرسن). السياسات والنتائج الجنسانية في دول الاتحاد الأوروبي. النوع الاجتماعي وعدم المساواة الأنماط الرئيسية لعدم المساواة ومجالات السياسة: تنظيم خدمات الرعاية ؛ سياسة الأسرة أحكام للأباء الوحيدين ؛ سوق العمل وسياسات سوق العمل ؛ ممارسات وأدوار الرجال ، خاصة فيما يتعلق بالأبوة ؛ والخصوبة والشيخوخة.  
النظم السياسية على سياسات النوع الاجتماعي. تغيير الأنظمة الاقتصادية ، أنظمة النوع الاجتماعي. اشتراكي وما بعد الاشتراكي. اشتراكية الدولة. إيتاتيزيشن.

دراسة النوع الاجتماعي في العلوم السياسية

Sex-, Gender :Matters Body :course MA  
Politics Body in Power and Race ,uality  
/syllabi/wost/edu.umass.www//:http  
pdf.397b-kang/fall2011  
*Feminist Theorizing* .(2002) .G.A Mazur  
Press University Oxford .*Policy*  
and J Kantola ,K Celis ,G Waylen  
.Politics Body .(2013) (.Eds) L.S Weldon  
and Gender of Handbook Oxford The :In  
.Politics  
Socialism/Post And Gender Course ,CEU  
2021/node/edu.ceu.courses//:https

.(2010) .J Eveline & C Bacchi  
:politics Mainstreaming  
.theory feminist and practices Gendering  
.Press Adelaida of University

سياسة الجسد. سياسة إعادة إنتاج الأجسام.  
حقوق إعادة الإنتاج. إضفاء الطابع الطبي على  
عمليات الولادة.  
رقابة الدولة على الهيئات. تغيير الأجساد. بيع  
الجثث.  
سياسة الجنس والعنف. العنف القائم على النوع  
الاجتماعي. سياسة العنف المنزلي  
الشخصية هي السياسية - الاغتصاب ومنع الحمل  
والحمل والتحرش الجنسي  
التكاثر والسيطرة على السكان والمقاومة.  
مخاوف جنسانية حول الإجهاد والسياسة  
السكانية  
أشكال جديدة من العنف القائم على النوع  
الاجتماعي والاتجار بالجسد وأعضاء الجسم.

.mainstreaming Gender

المراجع ذات الصلة لدوراتك باللغات الوطنية واللغات الأخرى والتي يمكن استخدامها من قبل المعلمين  
(مثل الإنجليزية والفرنسية والعربية والأوكرانية والروسية)

.Theorizing Feminist Policy. Oxford University Press .(2002) .G.A Mazur

Брайсон Валери (2001). Политическая теория феминизма. Введение. Идея-  
.Пресс, - 302 с

Брайсон В. (2011). Гендер и политика времени. Феминистская теория и  
.современные дискуссии. Киев: «Центр учебной литературы» — 248 с

Воронина О.А. (2003). Феминизм и гендерное равенство. М., Эдиториал  
.УРСС. - 320 с

مراقبة الأنشطة

		AUTH	شريك :
		5	القائد WP of :
		٢٠١٦/٦/٣٠ - ٢٠١٥/١٢/١٥	المدة :
		المُنقذ	الوضع العام :

		 غير منفذ	
		يرجى إضافة الصفوف أدناه أي مهام وأنشطة حددها المشروع لفترة التتبع المحددة (من ١٢/١٥ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠)	الوضع العام: الأهداف / المهام والأنشطة التي حددها المشروع
		المحتوى النفسي) للمناهج (توصيات حول التحديث مع GS	<b>WP1</b>
			<b>WP2</b>
			<b>WP3</b>
			<b>WP4</b>
	٢٠١٦/٣/٣٠ (خلال الفترة الزمنية المحددة)	GeSt نموذج تقييم مشروع تصميم أدوات التقييم جمع بيانات التقييم	<b>WP5</b>
		المشاركة في الأحداث وتصميم برنامج <b>D&amp;E</b> إنشاء صفحة يونانية على FB جيست GeST انشاء رابط في صفحة الويب الخاصة بمدرسة علم النفس	<b>WP6</b>
		(Consortium Commitee (CC المشاركة في المشاركة في اجتماعات المشروع التقارير الإدارية _ الوثائق المالية	<b>WP7</b>

دراسة النوع الاجتماعي في العلوم السياسية

Overall Status	تاريخ الاستحقاق	يرجى إضافة الصفوف أدناه المهام والأنشطة المحددة التي كان ينبغي عليك إنجازها خلال فترة التتبع (من ١٢/١٥ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠)	تقدم المهام والأنشطة
			<b>WP1</b>
	٢٠١٦/٦/٣٠	مراجعة الأدبيات لدورة بعنوان: علم النفس والنوع	<b>WP2</b>
		-	<b>WP3</b>
		-	<b>WP4</b>
	٢٠١٦/٣/٣٠	GeST نموذج تقييم مشروع	<b>WP5</b>
	٢٠١٦/٦/٣٠	التقييم الداخلي ٢. تصميم نموذج تتبع المشروع - تقرير تريمستر	
	٢٠١٦/٦/٣٠	التقييم الداخلي ٣. تصميم استبيان تقييم مشروع GeST - نسخة الشركاء	
	٢٠١٦/٦/٣٠	تصميم قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت لأدوات تقييم فترة المشروع	
	٢٠١٦/٦/٣٠	تقييم المؤتمر - تصميم استبيان تقييم المؤتمر - نسخة المشاركين	
	٢٠١٦/٦/٣٠	تقييم المؤتمر ٢. تصميم دليل شبه المقابلة - أعضاء نسخة اللجنة التنظيمية،	
	٢٠١٦/٩/٣٠	التقييم الداخلي ٤. مسودة تقييم دورات GeST	

دراسة النوع الاجتماعي في العلوم السياسية

	٢٠١٦/٥/٣٠	المشاركة في المؤتمر الداخلي بالمغرب	<b>WP6</b>
	٢٠١٦/٦/٣٠	page_ FB باللغة اليونانية للمشروع	
		المشاركة في اجتماع انطلاق اجتماع واجتماع الإدارة ببني ملال ، جمع البيانات حول قياسات التقييم المختلفة للتحليل وإعداد التقارير	<b>WP7</b>
			<b>WP8</b>
		يرجى إضافة الصفوف أدناه أي مشكلة و / أو صعوبة واجهتها خلال فترة التتبع (from 15/12 till 30/6/2016)	المخاطر الرئيسية: المشاكل والصعوبات و / أو المبررات
			<b>WP1</b>
			<b>WP2</b>
			<b>WP3</b>
			<b>WP4</b>
		تأخر الشركاء في ملء استبيانات التقييم	<b>WP5</b>
			<b>WP6</b>
			<b>WP7</b>
			<b>WP8</b>
			الإجراءات المتخذة والمساعدة المطلوبة
			<b>WP1</b>
			<b>WP2</b>
			<b>WP3</b>
			<b>WP4</b>
		تذكير دائم	<b>WP5</b>
			<b>WP6</b>
			<b>WP7</b>
			<b>WP8</b>

## المصادر:

### الهوامش:

- ١ - استاذة هندية متميزة في دراسات النوع الاجتماعي وعلم الاجتماع والأساسات الثقافية للتربية وأستاذ عميد العلوم الإنسانية في جامعة سيراكيوز - نيويورك - الولايات المتحدة .
- ٢ - ميرفت حاتم ، نحو دراسة النوع الاجتماعي في العلوم السياسية ، ترجمة شهت العالم ، مؤسسة المرأة والذاكرة ، القاهرة ، ٢٠١٩ ، ص ٩ .
- ٣ - سوزان ج . كارول وليندا م . ج . زيريللي ، التحديات النسوية أمام العلوم السياسية ، في : ميرفت حاتم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .
- ٤ - سوزان ج . كارول وليندا م . ج . زيريللي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .
- 5 - Fred Halliday, "Gender and IR: Progress, Backlash, and Prospect" Millennium-Journal of International Studies, 1998, p833.
- نقلا عن : لمياء جبار عطية ، الاسهام المعرفي النسوي في التنظير للعلاقات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٢ ، ص ٦٤ .
- ٦ - لوري براند ، النساء ، الدولة والليبرالية السياسية : تجارب من الشرق الأوسط وشمال افريقيا ؛ في ميرفت حاتم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩ .
- ٧ - مرفت حاتم : اكااديمية أمريكية الجنسية ، مصرية الولادة والنشأة . . اهتمت بدراسات المناهج الخاصة بالنوع الاجتماعي وجمعت العديد من المقالات في كتاب ليكون اهم كتاب يخص دراسة النوع الاجتماعي في العلوم السياسية .

# العلوم السياسية في العالم العربي: التحولات وجدل النظرية والتطبيق

## تونس أنموذجا

محمد العربي العياري

طالب قانون عام وباحث في الفلسفة السياسية

عضو وحدة البحوث والدراسات بمركز الدراسات المتوسطة والدولية بتونس ومعهد تونس

للسياسة

### الملخص

يرتبط علم السياسة بالسلطة وكيفية ممارستها وإدارتها وتوزيع العلاقات بين الفاعلين داخلها. كما يقوم على نوع من العلاقة الجدلية بين النظرية السياسية، وتديير السياسة باعتبارها فنا وحرفة بتعبير «ماكس فيبير»، وقوة بلغة «نيكولا ماكيافيلي». في هذا الصدد، يُحصي «روبرت دال» ما يقرب من ١٤٠٠ نوع من أنواع التأثير المعتمد على القوة المادية والمعنوية. (١) هذا وأصبحت السياسة كعلم، شأننا متداولاً حَمَلاً لسجلات متنوعة، ودافعا لخلق أطروحات متعددة حول علاقة السياسة بالسياسي وبالسلطة والقوة والحكم والممارسة والنظرية السياسية وغيرها. إلى ذلك، كان علم السياسة حاضرا بقوة في المتون المعرفية والمجالات الفكرية المختلفة؛ منذ «أفلاطون» وسؤال الدولة-المدينة في كتاب «الجمهورية»، وأطروحة السياسة «عند أرسطو»، وصولاً إلى بلورة صيغة تفاهمية - تعاقدية، اتخذت لها تسمية العقد الاجتماعي مع «جون جاك روسو» و«جون لوك» و«توماس هوبز»، وغيرهم من الذين أرادوا بلورة تصور فلسفي اجتماعي يُعنى بتنظيم شؤون الدولة والجماعات والأفراد، وذلك من خلال ترتيب الشرط السياسي لقيام الدولة وتوزيع العلاقات داخلها. ثم تطوّر الاهتمام بالعلوم السياسية خاصة مع فلسفة الأنوار التي تُعتبر القادح لبروز أشكال جديدة



من النظم المعرفية والنظرية والعملية للممارسة السياسية. نذكر فلسفة «هيغل» حول الدولة<sup>(٢)</sup>، ورؤية «سبينوزا»<sup>(٣)</sup> من قبله حول السياسة، وغيرهم من الفلاسفة والمفكرين. إلى ذلك، يُعاد التفكير والبحث في مسألة العلوم السياسية من طرف مدارس نقدية حديثة، لم تجد في التنوير الإجابة الكافية والنظرية المكتملة لسؤال السياسة والدولة والقوة والعلاقات البيئانية والجماعية داخل الدولة الحديثة، وتحت شرط علم السياسة كما هو. في هذا السياق، تقف مدرسة فرانكفورت -على سبيل المثال- على النقيض من الأشكال السياسية للدولة الحديثة، نقدا وإعادة تفكير في جدل التنوير (ماكس هوركهايمر وأدورنو)<sup>(٤)</sup> على سبيل المثال، وهابرماس في إعادة تقييمه للشكل السياسي للدولة (الدولة الليبرالية الديمقراطية: من التمثيلية الى التشاركية الى التداولية)، مع الاستفادة من أطروحات مختلف النقاد الفلاسفة حول مسائل التوتاليتارية ومفهوم السياسة (حنا أرنت)، كذلك التحيين الباراديغمي لعلاقات السلطة والسياسة والانسان مع فلاسفة ما بعد الحداثة مثل ميشال فوكو ومفهوم (الانسان على سرير بروكرست) و(الانسان الحيوي)، كذلك أطروحات جورجيو أغامبن حول (الانسان الحرام) وطونني نغري وحالة الانسان داخل الإمبراطورية، وغيرها من الاستنتاجات والمراجعات التي همت بالتفكير في السياسة والانسان والسلطة، داخل مربعات الدولة الاشتراكية والليبرالية على حد سواء.

من الواضح أن العلوم السياسية تُواجه اليوم تحديات بنوية تتصل بالطابع العلمي لهذه العلوم، وعلاقتها مع باقي العلوم الاجتماعية والإنسانية. إذ يعتبر بعض الباحثين أن العلوم السياسية لم تجد مسافة كافية بينها وبين موضوعها<sup>(٥)</sup>. كما يفتح السجال على مسألة أخرى تتعلق بعلمية هذا المجال (العلوم السياسية) وذلك منذ الخمسينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال المدرسة السلوكية Behavioralism التي كثفت نقدها حول الطابع الوصفي والتاريخي للدراسات السياسية، وحاولت في مقابل ذلك، التركيز على السلوك الإنساني مع افتراض وجود قوانين تحكم هذا السلوك وتفسره<sup>(٦)</sup>. غير أن هذه المدرسة واجهت نقدا مُضادا من خلال مجموعة «التجمع من أجل علوم سياسية جديدة Scientism Science Political New for Caucus The» حيث مثل هذا النقد ردة فعل على توجهات المدرسة السلوكية تحديدا على ما وُصف بأنه منهج

علموي عقيم ، وفي نفس الوقت ، مواجهة علانية للواقع السياسي ومراكز الهيمنة والسلطة .

كانت هذه السجلات والتغيرات البنيوية التي شهدتها حقل العلوم السياسية ، دافعا لإثرائها في اتجاه خلق «الاستخدام المنضبط للسلطة»<sup>(٧)</sup> من جهة ، وتديير العلاقة بين النظرية السياسية والتطبيق العملي من جهة ثانية . تُحاول مختلف الأطروحات السياسية أن تلتقط الخيط الناظم بين السياسة كعلم ، وبين التطبيق الجيد للنظرية السياسية من جهة أخرى . فلا يقف السجال على نقد السلطة في شكلها الليبرالي أو غيره ، بل يتجاوزه إلى حدود الكشف على العلاقة بين النظرية والتطبيق . في هذا السياق ، يهتم «ديفيد ايستون» بما يصفه «توازن النظام السياسي»<sup>(٨)</sup> ، حيث يرتبط هذا التوازن باقتناع الأغلبية بمشروعية ما يفرزه النظام السياسي من توزيع للفرص والقيم والموارد . ربما يكون هذا المدخل مُفيدا نظريا في الحديث على الدولة العربية . إذ لا زالت مسائل الموارد والتوزيع والقيم ومشروعية الأنظمة السياسية ، وشرعيتها في أحيان عديدة ، أبرز مكونات المشهد السياسي والاجتماعي . حيث ارتبط التاريخ السياسي للدولة العربية بمجموعة من المُعوقات التي حالت دون المرور نحو التطبيق العملي لمبادئ الدولة الحديثة سياسيا سوى على مستوى الشكل فقط . أهم تلك المُعوقات : الاستعمار الخارجي الذي انتهى في شكله العسكري منذ خمسينات وستينات القرن العشرين ؛ التركة الاقتصادية والتنموية والثقافية التي ما زالت تُؤثر عميقا في حاضر الدولة العربية ؛ عدم الدربة على الممارسة السياسية التشاركية ؛ إخفاقات جزء من النخب السياسية والأكاديمية والاقتصادية في خلق أنماط «وطنية» تهتم الاقتصاد والسياسة والتعليم وغيرها ؛ ضعف المنجز العلمي فيما يخص العلوم السياسية في الدول العربية ؛ عدم التوجه نحو ترجمة الفكرة السياسية الى واقع وممارسة . لعبت كل هذه المعطيات أدوارا مُعقدة في سبيل بناء نظرية سياسية متكاملة وقابلة للتطبيق ، وتستجيب للراهن الثقافي والاجتماعي ، هذا دون أن تُنكر تجارب بعض المفكرين العرب في مسألة النظرية السياسية والعلوم السياسية من مداخل متنوعة تجمع بين الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد السياسي ، مما يُحيل على تكامل العلوم الاجتماعية والاقتصادية وتداخلها أو تكثُفها أحيانا في المعنى السياسي . نذكر على سبيل المثال : عبد الله العروي (كتاب : مفهوم الدولة) وسمير أمين

(نظرية المركز والأطراف) وبرهان غليون (كتاب : مفهوم النخبة) وخلدون حسن النقيب (مقاربات حول الدولة العربية والنخب) ونزيه الأيوبي (كتاب : تضخم الدولة العربية) وأصف بيّات (كتاب : الحياة سياسة ، كيف يُغيّر بسطاء الناس الشرق الأوسط) ، وغيرهم ممن حاولوا نقد التبعية وغياب التنمية وجمود النظرية السياسية داخل البلدان العربية . هذا مع عدم انكار أن البعض ممن ذكرناهم كان يحمل مشاريع سياسية انطلاقاً من تفكيره في السياسة داخل البلدان العربية .

أبانت كل تلك المَعوّقات على بلدان شبة مُترهّلة سياسياً وغير قادرة على إنتاج نظرية سياسية ، أو تدير ممارسة تستجيب لعلاقات عادية بين الأفراد (الفرد المواطن) وبين السلطة ، مما خلق نوعاً من تهميش العلوم السياسية واعتبارها جزءاً من المحرمات بتعبير المفكر بو علي ياسين . الى ذلك ، يسير التفكير في العلوم السياسية في الدول العربية بوتيرة غير مستقرة ، رغم بعض التجارب الأكاديمية (ندوات ، نشرات ، مراكز بحث ، كتب . . . ) ، ووجود مجال العلوم السياسية تقريبا كمادة بحث في كامل جامعات وكليات الدول العربية . الا أننا لاحظنا تكثيف الاهتمام بهذا المبحث بعد الأحداث السياسية التي عاشت على وقعها بعض الدول العربية سنة ٢٠١١ ، حيث لازالت مُخرجات تلك الأحداث السياسية ، تُؤثر محلياً وإقليمياً ودولياً في مجريات السياسة ، وتفرض التفكير في واقع ومستقبل العلوم السياسية ، خاصة مع ظهور «فاعلين جدد» كما يقول آلان توران ، وبروز «سياسة الشارع» بتعبير آصف بيّات» ، وامتداد الحركات الاحتجاجية الجديدة داخل الفضاء العام في الدولة العربية . من هذا المدخل ، أردنا لمقالنا أن يُعالج إشكالية تأخر العلوم السياسية في مستوى إنتاج البديل النظري ، في الوقت الذي تشهد فيه المجتمعات العربية قفزات مختلفة على المستوى الثقافي والاجتماعي في علاقة باطلاعها عبر وسائل متعددة أهمها الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ، على ما كان يُعتبر أسرار السياسة ، وطموح الأفراد والمنظمات نحو تطوير الممارسة والمشاركة السياسية .

اخترنا لمقالنا عنوان : العلوم السياسية في العالم العربي : التحولات وجدل

النظرية والتطبيق

تونس أنموذجاً

إشكالية البحث : يُعالج المقال إشكالية تحولات السياسة في تونس منذ سنة ٢٠١١ ومُخرجات العملية السياسية في جانبها المعني بالإخفاقات السياسية التي صاحبت العشرية الأخيرة . حيث لا يمكن التغاضي على ما أنتجه التحول السياسي سنة ٢٠١١ من أشكال جديدة للسلطة والعلاقات بين الأفراد والفاعلين السياسيين ، في الوقت الذي تبدو فيه النظرية السياسية التي رافقت المسار السياسي غير ذات جدوى عمليّة ، نظرا لكم الصعوبات التي تواجهها تونس على مستويات السياسة والاقتصاد والواقع الاجتماعي والثقافي وغيره ، مما يطرح مسألة إخفاقات العلوم السياسية في مواكبة التحولات الجارية ، وبما يفرض معالجة البون بين النظرية والتطبيق .

الفكرة الأساسية للبحث : يهدف بحثنا إلى الكشف على علاقة العلوم السياسية في تونس (النظرية السياسية) ، بالبراكسيس ، خاصة وأن البلاد التونسية قد شهدت سنة ٢٠١١ تحولات سياسية جوهرية ، أثّرت بعمق في كيفية ممارسة السياسة ، وطريقة التفاعل مع الحدث السياسي ، ومشاعية انتاج وتداول الفكرة السياسية . غير أن الحصيلة السياسية لم تكن في مجملها ترجمة فعلية ومُطابقة للوعود التي أطلقها مسار ٢٠١١ ، إذ أن المُدخلات (انتخابات ، قوانين ، تشريعات ، حريات . . .) ، لم تكن مُتطابقة كيفما مع المُخرجات (تنمية ، استقرار ، ثقافة سياسية . . .) ؛ على ضوء ذلك ، نهدف في مقالنا إلى بيان آثار تلك التحولات من خلال جدل النظرية والتطبيق فيما يخص العلوم السياسية .

الفرضيات : يطرح بحثنا مجموعة من الفرضيات نوردّها فيما يلي :

العلوم السياسية في تونس لم تكن قادرة على المستوى النظري على الإجابة على أسئلة التحول السياسي الحاصل في ٢٠١١ .

التغييرات السياسية في تونس لم تكن مُطابقة للعلوم السياسية التي لا تدرس المجتمعات في حالة التغيير مثلما هو الحال مع علم الانتقال الديمقراطي . Transitologie

ما حصل في ٢٠١١ من تغيير سياسي ، لا يمكن فهمه من خلال العلوم السياسية فقط ، بل بتداخل هذا المجال المعرفي مع غيره من العلوم مثل الفلسفة السياسية والتاريخ .

العلوم السياسية في العالم العربي : التحولات وجدل النظرية والتطبيق

العلوم السياسية تُعاني من قُصور وتراجع لا يُمكنها من مواكبة المتغيرات السياسية والاجتماعية .

هيكلية المقال :

أولا : السياق العام للدراسة وأهميتها

ثانيا : أهداف الدراسة

ثالثا : المنهج البحثي

رابعا : الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

مقدمة

١- التحولات السياسية في تونس : بين الممارسة السياسية وأدوار النظرية

السياسية

٢- العلوم السياسية في تونس : حُدود أدوار العلوم السياسية ورهانات الواقع

٣- التحولات السياسية والعلوم السياسية في تونس : جدال النظرية والتطبيق

٤- في ضرورات تجديد العلوم السياسية

نتائج الدراسة استخلاصات

خاتمة

قائمة المراجع

النتائج : النتائج المقدمة فيما يلي هي جزء مختصر يفتح على التطوير وإعادة

الصياغة والتنقيح عند تقديم المقال كاملا

١- عدم توفيق العلوم السياسية في مواكبة التحولات السياسية الراهنة تحليلا

وفهما .

٢- قُصور العلوم السياسية على المسك بطبيعة التحولات السياسية والاجتماعية

التي تعيشها تونس .

٣- عدم الاهتمام العلوم السياسية بالقدر الذي يُمكنها من الالمام بجملة

التحولات الراهنة .

٤- طبيعة الممارسة السياسية في تونس تفرض تحيينا مفاهيميا للنظرية

السياسية .

الكلمات المفتاح : العلوم السياسية ؛ السياسة ؛ السلطة ؛ الانتقال الديمقراطي ؛

المشاركة السياسية

المفاهيم : الدولة ؛ الفاعل السياسي ؛ المجتمع ؛ المواطنة ؛ التعددية ؛

## قائمة مراجع أولية

### باللغة العربية

- ١ . الأيوبي، نزيه، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، ط. ١، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠.
- ٢ . الرضواني، محمد، المداخل الممكنة لإنجاز الانتقال الديمقراطي بالمغرب، المغرب: الاتحاد الإشتراكي، ٢٠١٠.
- ٣ . ألمند، جابريل وفيريا سيدني، الثقافة المدنية: المواقف السياسية والديمقراطية في خمس دول.
- ٤ . أوريناتي، نادية، أنا الشعب كيف حوّلت الشعبوية مسار الديمقراطية، ترجمة عماد شيحة، بيروت: دار الساقى، ٢٠١٩.
- ٥ . بشارة، عزمي، الانتقال الديمقراطي واشكالياته، دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠.
- ٦ . جيندز، أنطوني، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية. ترجمة أحمد زايد ومحمد محى الدين، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: ٢٠١٠.
- ٧ . داهيندورف، رالف، الطبقات والصراعات الطبقية في المجتمع الصناعي.
- ٨ . رستو، دانكوارت، بين السياسة والأخلاق.
- ٩ . رونسيير، جاك، كراهية الديمقراطية، ترجمة أحمد حسان. ط ١، بيروت: دار التنوير، ٢٠١٢.
- ١٠ . سن، أمارتيا، السلام والمجتمع الديمقراطي، ترجمة روز شوملي مصلح، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦.
- ١١ . ليسست، مارتن، الثورة والثورة المضادة: التغيير والثبات في الهياكل الاجتماعية.
- ١٢ . لبيهارت، أرند، أنماط الديمقراطية.

العلوم السياسية في العالم العربي : التحولات وجدل النظرية والتطبيق

- ١٣ . مولر، يان فيرنر، ما الشعبوية؟ ترجمة رشيد بوطيب، ط ١ ، الدوحة : منتدى العلاقات العربية والدولية: ٢٠١٧ .
- ١٤ . هلال، على الدين، الانتقال إلى الديمقراطية، ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين . سلسلة عالم المعرفة ٤٧٩ . الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٩ .

### مقالات منشورة

- ١ . الشيخ، محمد، الفلاسفة المعاصرون ومسألة الشعبوية . قراءة في آراء ستة فلاسفة . مجلة التفاهم المجلد ١٧ ، العدد ٦٥ . السنة : ٢٠١٩ .
- ٢ . اتجاهات الرأي العام التونسي نحو التجربة الديمقراطية، مجلة سياسات عربية . العدد ٥٢ ، المجلد ٩ ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : ٢٠٢١ .
- ٣ . بشارة، عزمي، الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية . مجلة سياسات عربية، العدد ٤٠ ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : ٢٠١٩ .
- ٤ . سيمون، بابلو، الديمقراطية عند كارل شميت، ترجمة ياسين السويحة، مجلة الجمهورية الأسبوعية، العدد ١٥ ، فيفري ٢٠١٦ ، ص ٢٦ .

### دراسات

- ١ . الهيئة العليا المستقلة للانتخابات . على الموقع : <http://www.isie.tn/ar>
- ٢ . الهادي صالح داعوب، الوظيفة التكاملية للصراع عند لويس كوزر . مجلة كلية الآداب . جامعة المنصورة . العدد ٥٣ ، ٢٠١٣ . منشور في : [https://artman.journals.ekb.eg/article\\_150900\\_78b6ba1095a628cb2dfc028b25d45433.pdf](https://artman.journals.ekb.eg/article_150900_78b6ba1095a628cb2dfc028b25d45433.pdf) في: 2013/9

. شوهدي في : ٢٠٢٢ / ٢ / ٢٢

- ٣ . حسنين توفيق ابراهيم . الانتقال الديمقراطي : إطار نظري . مركز الجزيرة للدراسات . منشور في :

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/20131-12-20131249533430214/01/>

. في : ٢٤ يناير ٢٠١٣ . شوهدي في : ١٩ / ٢ / ٢٠٢٢

٤ . شريف مراد ، دولة ضاربية ومجتمع مهمّش . . كيف فسّر عالم الاجتماع نزيه الأيوبي مُعضلة تخلف العرب؟ منشور في :

في: <https://www.aljazeera.net/midan/intellect/sociology/> 2021/9/10

. شوهدي في : ١٨ / ٢ / ٢٠٢٢

٥ . في هجاء الشعبوية . في :

[http://al-mayhani.blogspot.com/201307//blog-post\\_19.html](http://al-mayhani.blogspot.com/201307//blog-post_19.html)

. شوهدي في : ٢٥ / ١ / ٢٠٢٢

باللغة الأجنبية

1. Bernard ,Manin ,*The principles of Representative Government*, 1997 .
2. Cas ,Mudde ,*The Populist Radical Right Parties in Europe*. Cambridge ,New York : Cambridge University Press.2007 ,
3. ,—————Cristobel Rovira Kaltwasser ,*Studying Populism in comparative Research :Reflections on the contemporary and future Research agenda* ,Oxford ,Comparative Political Studies, 2018 .
4. Carl ,Schmitt ,*Doctrine constitutionnelle*.1993 ,
5. ,—————*The Concept of Political*.
6. ,—————*Political Theology* ,Four Chapters.
7. ,—————*The Crisis Parliamentary Democracy*.
8. Ernesto Laclau ,*On Populist Reason* ,Verso .London.2007,
9. ,—————*Politics and Ideology in Marscist Theory :Capitalism ,Fascism ,Populism* ,London ,1977 :NLB ,PP.172-173.
10. Gabriella Slomp ,*Machiavelli and Schmitt On Princes ,Dictators and Cases of Exception* .Helsinki.2007 ,



11. 11-Gérard Bras ,*Les voies du peuple .Éléments d'une histoire conceptuelle* ,Paris ,Amsterdam Editions .2018 ,Préface d'Etienne Balibar.
12. 12-Josheph A .Schumpeter ,*Capitalism ,Socialism and Democracy*) London : New York ,Routledge.(1996,
13. 13-Karin Priester ,*Populism Historical and Current Manifestations*.1998,
14. 14-Michael J .Sandel ,*Populism ,Liberalism and Democracy ,In Philosophy and social Criticism*.2018 ,
15. 15-Nancy L .Rosenblum ,*On the Side of the Angels : An Appreciation of Parties and Partisanship*.2008 ,
16. 16-Patrick SAVIDAN ,*Voulons-nous vraiment l'égalité* ? Paris: Albin Michel.2015) ,
17. 17-Pierre Rosanvallon ,*Penser le populisme*.2011,
18. 18-Will Kymlica and Eva Phostl) eds ,(.*Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World*) ,Oxford :Oxford University Press.(2014 ,
19. 19-Zygmunt Baumann .*Memories of Class :the Pre-History and After - life of Class* ,London :(1982) Routledge and Kegan Paul.

#### دراسات

1-Thomas, Carothers, The end of the transition paradigm. Journal of Democracy, vol. 13, no.1, (2002).

2- Duncan Mc Donnelly, Luis Cabrera, The right- wing populism of India's Bharatiya Janta party and why comparativists care. UK, Democratization Journal, 2019.

3- David Molloy, What is the populism and what does the term actually mean ? BBC News,6 March 2018.

4- John B. Allcock, Populism : A brief Biography, Sociology, vol. 5, no. 3(September 1971).

5- Cas Muddle, The Populist Zeitgeist, USA, Government and opposition, Vol.39, No.4 (September2004).

6- Carlos de la Torre, Populism and Nationalism in Latin America, Uk, Javnost the public, journal of European Institute for communication and culture, 2017.

7- Karin Priester, Populism: Historic and Current Manifestations, 1998.

8- Terry Lynn Karl, Philippe C. Schmitter, Modes of Transition in Latin America, Southern and Easten Europe, International social Science, Vol.43.2(1991).

9- Fareed Zakaria, The Rise of Illiberal Democracy, Foreign Affairs, November/ December 1997.

10-Michael Kazin, Trump and American populism : Old wine, new bottles, USA, Foreign Affairs, Vol.95, N5(November/December2016).

11- Jürgen Habermas, Discours à l'occasion de la remise du Grand prix Franco- Allemand des médias, Berlin, 4 Juillet 2018 in 35 Jahre Deutsch – Französischer Journalistenpreis, traduction de H elene Br eant et ralph Pflieger (Dialogos).

12- Charles Taylor, Social Democracy Versus « Populism », in The Broadbent Blog, The Broadbent Institute's new Project, Change the Game, May 15,2017.

13-Koen Abts, Stefan Rummens, Populism versus Democracy, in Political Studies 5/5/2007, S.405-424

14- Team Huon, The Nation, The Non- European Roots of the Concept Of Populism, Susses European Institute, Working Paper n120.

15- Michael Mc Conkey, Anarchy, Sovereignty, and The State of exception, Schmitt's Challenge, (The Independent Review) Magazine, Vol17, no3, 2013.

16-Clauss Offe, New Social Movements : Challenging the Boundaries of Institutional Politics ; Social Research, vol. 52, no. 4, Social Movements (Winter 1958), accessed on 20/2/2022. At : <https://voidnetwork.gr/wp-content/uploads/2016/09/New-Social-Movements.-Challenging-the-boundaries-of-institutional-politics-by-Claus-Offe.pdf>

#### الهوامش:

- ١- للمزيد : راجع ، روبرت دال ، التحليل السياسي الحديث (القاهرة ، ١٩٩٣) .
  - ٢- راجع كتاب : هيغل والديمقراطية ، ترجمة امام عبد الفتاح امام .
  - ٣- راجع كتاب : السياسة ، ترجمة جلال الدين سعيد .
  - ٤- تيودور أدورنو وماكس هوركهايمر ، جدل التنوير .
- 5- John Gunnell, Pluralism and the Fate of Perestroika : A Historical Reflection, Perspectives on Politics, vol. 13, no. 2 (2015), p.408.
- 6- David Easton, Introduction : The Current of Behavioralism, in : James Clyde Charlesworth (ed), The Limits of Behavioralism in Political Science : A Symposium by the American Academy of Political and Social Science (Philadelphia : American Academy of Political and Social Science, 1962), pp.125-.
- 7- Robert E. Goodin and Hans-Dieter Klingemann, political Science : The Discipline, in : Robert E. Goodin and Hans –Dieter Klingemann(eds), A New Handbook of Political Science (Oxford : Oxford University Press, 1988), p.7.
- 8- Justin Buckley Dyer, Political Science ana American Political Thought, PS : Political Science and Politics, vol.50, no.3 (2017), p.786.

## علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية

إيمان عبد العظيم سيد أحمد<sup>(1)</sup>

لم تفقد بعض الأفكار الأصلية حول العلاقة بين التخصصات بشكل عام ودراسات المناطق جاذبيتها بعد، ولا تزال هذه التوترات موجودة لاسيما على صعيد دراسات العلوم السياسية. فلا يمر عام دون الكتابة عن النواحي المنهجية وشرح الجودة المنهجية لدراسات المناطق أو كتابات تتناول قضايا التحذير من الانغماس في المواد المحلية التي قد تلقي الباحث بعيدا عن الاهتمام النظري. ولهذا، تسعى هذا الدراسة إلي البحث في العلاقة بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية بشكل عام، بدءا بالحديث عن موقع العلوم السياسية في دراسات المناطق الإفريقية ومراجعات لطبيعة هذه العلاقة سواء على مستوى العلم بمعناه النظري أم على مستوى موضوعاته. بمعنى آخر، هل تأخذ العلاقة بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية ككل شكل تكامل أو اندماج أو استقلالية أم أن الواقع السياسي الإفريقي يفرض شكلا مختلفا لتلك العلاقة لاسيما في ظل سعي متخصصي المناطق بشكل عام إلي حدوث نوع من تكامل دراسة المجتمعات التقليدية والحديثة معا.

**المبحث الأول: تطورات العلاقة بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية**  
يتناول هذا المبحث الحديث عن تطورات العلاقة بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية، من خلال ثلاثة مطالب يتطرق أولها إلي توضيح العلاقة بين العلوم السياسية ودراسات المناطق، في حين يتناول المطلب الثاني منها الحديث

عن موقع العلوم السياسية في دراسات المناطق الإفريقية، في حين يستعرض ثالثها تحليلاً لعلم السياسة الإفريقي في ظل العولمة.

### المطلب الأول: العلاقة بين العلوم السياسية ودراسات المناطق

تحمل الدراسة العلمية للسياسة تاريخاً قصيراً إلى حد ما. لم يكن علم السياسة حتى عام ١٩٥٠ من القرن الماضي وصل إلى نظام أكاديمي متميز. وبالرغم من الإطار الزمني للعلوم السياسية لأقل من قرن من الزمان إلا أنها شهدت تطورات مهمة ومستمرة من حيث الفجوات النظرية والمنهجية، نظراً لافتتاحها علي باقي العلوم الاجتماعية والإنسانية. فمنذ خمسينيات القرن الماضي، عندما نشأ علم السياسة بوصفه تخصصاً أكاديمياً منفصلاً، كان هناك نقاشاً حول طبيعة العلوم السياسية وكيفية تفسيرها، اذ يؤكد المفسرون على أهمية فهم العوامل السياقية التي تشكل الظواهر السياسية<sup>(١)</sup>.

ومنذ ذلك الحين، ودراسات المناطق حاضرة بقوة في العلوم السياسية لاسيما السياسة المقارنة منها، أكثر من العلاقات الدولية والحقول الأخرى. وتجلت هذه العلاقة حينما جاءت خلاصة الجهود التي بذلت حول مستقبل دراسات المناطق من قبل لجنة السياسة المقارنة CCP في عام ١٩٥٩، والتي شملت علي كل من علماء السياسة من جامعة هارفارد وجابريل الموند ومركز برينستون للدراسات الدولية. وساهمت لجنة السياسة المقارنة في ظهور اتفاق الباحثين على نظرية التحديث، والتي مثلت الإطار المعرفي الحاكم لدراسات المناطق أثناء الحرب الباردة. وبمقتضى ذلك، تم دراسة المؤسسات السياسية المقارنة فى دول القوى العظمى التقليدية، وتحويلها إلى مجال مخصص لفهم كيف تختلف سياسات عالم ما بعد الاستعمار عن سياسات العالم الصناعي. ولذا، قامت لجنة السياسة المقارنة بتطوير نظرية جديدة للسياسة المقارنة بالاعتماد على نظرية تقوم على طبيعة الحداثة والعملية التي من خلالها تحقق الدول الحداثة<sup>(٢)</sup>. افترضت نظرية التحديث أن الدول القومية خارج الغرب الصناعي ربما تتقدم بسرعة أكبر فى التنمية الاقتصادية والسياسية بمدخلات من الموارد المدروسة والخبرات من البلدان التي تكون فى مراحل لاحقة من العملية. وطبقا لعلماء السياسة المقارنة،

فوحدة التحليل هي الدولة الوطنية وسيادتها . وشمل البحث فى الدولة الوطنية وجود محللين اقليميين أو متخصصي مناطق<sup>(٤)</sup> . انتقد المؤرخون الفكريون التحديث كحركة فى ذاتها . وتعامل مؤيدو التحديث بنوع من المركزية الاثنية والتكامل مع الأجنحة العسكرية الأمريكية . لذا ، كانت دراسات المناطق سياسية منذ البداية ، نظرا لما وجه إليها من تمويل ودعم من الحكومات والشركات ، لذا كانت فى علاقة سيئة مع المعايير الأكاديمية<sup>(٥)</sup> . وفى هذا الصدد ، ظهرت سلسلة مهمة من دراسات المناطق أدانت صراحة الممارسات الاستعمارية ، وأكدت على احترام الثقافات الأخرى ، وتحدى المركزية الأوربية والنظرة الغربية العالمية المفترضة المتأصلة فى النظريات وتدافع عن التعلم المتبادل بدلا من نسخ النماذج الاجتماعية والسياسية الغربية من جانب واحد . وهو ما يصف أصل دراسات المناطق ؛ فهي منذ البداية الدراسات الاستعمارية المبكرة .

ولذا ، لا تتسم العلاقة بين دراسات المناطق وتخصص العلوم السياسية بالسهولة<sup>(٦)</sup> . وكانت برامج دراسات المناطق تدار من قبل كل من حكومة الولايات المتحدة والمؤسسات الخيرية . ولم تستند برامج المناطق على بيئة سياسية وفكرية تعطى أولوية عالية للمشاكل المفاهيمية والمنهجية للعلوم السياسية المعاصرة . فى حين أن مشاكل تطوير استراتيجيات البحث توافقت مع متطلبات النظرية الإمبريقية التي أصبح لها مكانة بارزة على أجنحة العلوم السياسية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو ما أدى إلى خلق تخصص ملئ بالتعقيد والغموض وعدم اليقين . حدد منشئو أو مؤسسو برامج المناطق بوضوح مهامهم ببساطة على الأقل فى البداية ، حيث كان هدفهم على ما يبدو هو انتاج فيلق من خبراء المناطق يعملون فى وكالات عامة وخاصة . كان خبراء المناطق داخل هذا الإطار المرجعي أكثر اتقانا للغة هذه المناطق وأكثر دراية بالأدب والسياسة والجغرافيا والاقتصاد والثقافة وفى كل الجوانب المتنوعة المرتبطة بمنطقة محددة . ولكن لم يكن لديهم الاهتمام بالتعامل مع المشاكل الداخلية للتخصص فى العلوم الاجتماعية لاسيما النواحي النظرية والمنهجية ، وكان هناك افتراض مفاده أن البرامج متعددة

التخصصات التي تتضمن مكونات بارزة ومهمة لتعليم اللغة، من شأنه أن يحسن حالة المعرفة والفهم بإفريقيا ومناطق أخرى من العالم<sup>(٧)</sup>.

ورغم أن برامج المناطق لم تنشأ ابتداءً لتسهيل تنمية وتطوير النظرية الإمبريقية، إلا أن علماء السياسة المتخصصين في دراسات المناطق وجدوا أن لا التعديل الخامس ولا الحظر الدستوري ضد تشريع *ex post facto* يحميهم من السؤال المهدد: ماذا فعلت للنظرية السياسية الإمبريقية في الآونة الأخيرة؟<sup>(٨)</sup>. وفي إطار الإجابة على التساؤل السابق: « ماذا فعلت للنظرية السياسية الإمبريقية؟ »، لم تسلم دراسات المناطق من توجيه الانتقادات إليها. ورغم أنها ظهرت كتقليد رسمي قانوني للبحث قبل الحرب العالمية الثانية، إلا أنه تم انتقادها في الأصل في عام ١٩٥٠ من قبل رواد الثورة السلوكية في السياسة المقارنة مثل (Almond & Coleman). وبعد ذلك، خلال عام ١٩٦٠، ١٩٧٠، خضعت أبحاث دراسات المناطق لتوسع كبير، وجاءت كرد فعل جزئي على ادراك أن الاقتراب البنائي الوظيفي باعتباره واحداً من مفاتيح الثورة السلوكية في السياسة المقارنة هو اقتراب مجرد يستخدم فئات ومتغيرات لم تركز على حقائق مجتمعات العالم الثالث. وجاءت التحديات من مختلف الجهات التي انتقدت دراسات المناطق تنصب حول افتقارها إلى التطور المنهجي<sup>(٩)</sup>.

يوضح البروفيسور أولافسون من جامعة هارفارد العلاقة بين تخصصات العلوم الاجتماعية بما فيها العلوم السياسية ودراسات المناطق لاسيما فيما يتعلق بالاهتمامات النظرية. ويوضح أن دراسات المناطق (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) تستخدم ذات الاقترابات (اقتراب التعميم) الموجودة في علم الاقتصاد والسياسة والاجتماع. وتميل دراسات المناطق (التاريخية والأثروبولوجية) إلى استخدام التحليلات الأكثر تقليدية في علم التاريخ والأثروبولوجيا. ويوضح أن العلوم التاريخية والبيئية والجغرافية توفر أفضل أساس للبحث، بما في ذلك البحث متعدد التخصصات. وبناءً على ذلك، فدراسات المناطق السياسية والاقتصادية والاجتماعية عرضة للخطر وفي وضع هامشي مقارنة بالاهتمامات النظرية المركزية للتخصصات المذكورة لاسيما دراسات المناطق الأثروبولوجية،

التي تتعامل منذ البداية مع المناطق غير الغربية وتمتدع بمكانة مركزية علي مستوى التنظير<sup>(١٠)</sup>.

في الولايات المتحدة تحديدا تعرض كل من المتخصصين في دراسات المناطق وأهل التخصص بشكل عام لانتقادات متبادلة. تعرضت دراسات المناطق للهجوم من قبل أهل التخصص العام. ففي بعض الأحيان، كان من المتوقع أن يقوم متخصصو المناطق بتقديم البيانات الخام للنظريات العالمية. على العكس من ذلك، اتهم متخصصو دراسات المناطق أهل التخصص بشكل عام بالسطحية، موضحين أن هناك حاجة لمعرفة عميقة متعمقة باللغة والثقافة والسياق الاجتماعي بشكل خاص وهي أمور ضرورية لانتاج تحليلات كافية للحالات التي لا تتفق مع النموذج القياسي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD علي أساس الحقائق الإمبريقية التي تم انشاؤها من قبل نظرية العلوم السياسية<sup>(١١)</sup>

تطورت العلوم السياسية المعاصرة بقوة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي الشمال الأطلسي. وهو ما يفسر السبب في أن معظم النظريات والأساليب التحليلية الموجودة في العلوم السياسية لديها تحيز واضح عبر الأطلسي أو OECD. وفي هذا الصدد، يتم تقديم الديمقراطية والانتخابات والدولة والإدارة والأمن وما إلي ذلك كمفاهيم في الإطار السائد للعلوم السياسية باعتبارها مفاهيم ونماذج مثالية للمجتمعات الغربية. ولا يمكن انكار أن هذه المفاهيم لها تأثير كبير في مناطق العالم وتم استيعابها من قبل العديد من العلماء والنخب والمواطنين من الأرجنتين إلى زيمبابوي. في الواقع تتباين المسارات نحو الحداثة بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، حيث يلعب الدين والروابط العائلية والاثنية أو التصنيع أدوارا متباينة في مناطق العالم المختلفة. ويؤدى الاعتماد الحصري علي النماذج المستوردة دون التكيف المحلي إلى انتاج أخطاء منهجية في فهم كيفية عمل النظم السياسية الأخرى. ورغم التوجه العالمي نحو العولمة إلا أنه يوجد المدافعين عن اقتراب ذا توجه محلي في تخصص العلاقات الدولية، حيث أصبح من الضروري فهم دوافع وقدرات الجهات الفاعلة في أكثر الأماكن النائية في العالم من أجل تحليل التحديات الأمنية والاقتصادية لمجتمعاتهم.

ومع ذلك، فإن نظرة متوازنة لنقاط القوة والضعف في اقترابات كل من الاتجاه السائد للعلوم السياسية ودراسات المناطق تؤدي إلى علاقة توافقية أكثر خصوبة



بين النظريات العالمية التعسفية والنظريات المحلية الإيدوغرافية. وقد تأثرت بشدة بعض مجالات البحوث الأكثر غزارة في العلوم السياسية بمتخصصين دراسات المناطق علي سبيل المثال، في الآونة الأخيرة، تم دراسة موضوع ترسيخ واصلاح الأنظمة المختلطة في إفريقيا. وبالمثل، فإن الدراسات المتعلقة بالزبائية أو القومية، السياسات غير الرسمية أو الثقافة السياسية، نماذج التنمية أو الثورة لن تكن ممكنة دون الرؤي المختلفة لمتخصصي دراسات المناطق. وفي هذا الصدد، يذهب بعض العلماء إلى أن هذه التسمية لدراسات المناطق هي تسمية خاطئة، مشيرين إلى أنه ينبغي أن يفهم علماء السياسة أن التركيز على دراسات المناطق هو جزء لا يتجزأ من السياسة المقارنة<sup>(١٢)</sup>.

ولكن هناك اتجاه آخر نشره إدوارد سعيد في عام ١٩٧٨ يشير إلى وجهة النظر الإمبريالية الغربية لهذه الدراسات وينادي بإعادة تعريف موضوع البحث في دراسات المناطق واصلاح كامل لانتاج البحوث الأكاديمية في المجتمعات غير الغربية. من هنا، انبثقت دراسات ما بعد الاستعمار كنموذج مضاد للأبحاث التي انتقدت بشدة المناهج الأكاديمية الغربية السائدة باعتبارها جزءا من نظام دولي مهيمن متواصل مع الماضي الاستعماري. وتهتم مناهج ما بعد الاستعمار بالعلوم الاجتماعية والسياسية والأدبية والثقافية.

وكثيرا ما يتم تجاهل اقترابات ما بعد الاستعمار باعتبارها نظرية، وبالتالي فهي غير ذات صلة بدراسة السياسة والمجتمع الإفريقي المعاصر. ولكن لا ينبغي رفض نظرية ما بعد الاستعمار، بل لابد من الدفاع عن الحوار البناء بين الدراسات الإفريقية واقترابات ما بعد الاستعمار. مع ادراك أن ما بعد الاستعمار لا يمكن اعتباره نظرية موحدة، أو مدرسة فكرية بالمعنى الأكاديمي التقليدي. ومن ثم، فاقتراب ما بعد الاستعمار مفيد جدا للدراسات الإفريقية<sup>(١٣)</sup>.

ظهر خط مختلف من النقد من قبل علماء الجنوب الذين يعدوا أنفسهم علماء سياسة مثلهم مثل علماء أمريكا الشمالية وأوروبا، يدرسون مجتمعهم ولكن يجدوا أبحاثهم عن الأحزاب والنقابات واتحادات التجارة في جنوب إفريقيا مثلا، تدرج تحت ما يسمى دراسات المناطق. ولذا ينادوا بضرورة أن تقف أبحاثهم في دراسات

المناطق علي قدم المساواة مع الأبحاث المماثلة لها في OECD في إطار علم السياسة<sup>(١٤)</sup>.

### المطلب الثاني: موقع العلوم السياسية في برامج دراسات المناطق الأفريقية

لم تكن مجالات دراسات المناطق على القدر نفسه من الأهمية، بل جاءت متنوعة وفقا للأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية. فبعد الحرب الباردة، كانت برامج دراسات إفريقيا أقل في الاهتمام بالنسبة للولايات المتحدة. ونظرا لتأثير الاستعمار الأوربي في الدراسات الأفريقية، كانت الدراسات الأنثروبولوجية أكثر شهرة في برامج الدراسات الأفريقية أكثر بكثير من دراسات العلوم السياسية<sup>(١٥)</sup>.

أثناء فترة الحرب الباردة، حفزت التطورات السياسية في القارة الأفريقية مصلحة أمريكية جديدة في هذا المجال وولدت الطلب على جهود بحثية أكثر طموحا في جزء من الجامعات الرائدة للاهتمام بدراسة السياسة في إفريقيا(١٦). ومنذ ذلك الحين، تبوأَت العلوم السياسية مكانة كبيرة في دراسات المناطق الأفريقية الحديثة. ففي عام ١٩٩٠، كان هناك أكثر من ١،٩٥٠ عضوا في مؤسسة الدراسات الأفريقية بالولايات المتحدة؛ وكان ٢٣٪ منهم من علماء السياسة، ومن ثم كانوا أكبر مجموعة متخصصة. ما بين ١٩٧٤ و ١٩٨٧، بلغت رسائل الماجستير والدكتوراة في علم السياسة والاقتصاد عن إفريقيا ٤، ١٢٪ في الولايات المتحدة وكندا، وكان هناك موضوع واحد فقط في التعليم على الأكثر(المجلس القومي لمؤسسات دراسات المناطق). ورغم أن اليوم تعج أقسام العلوم السياسية بالمتخصصين في علم السياسة الإفريقي اللهم إلا عدد قليل، إلا أن عددا قليلا من علماء السياسة الأفريقية Africanists لديهم قدرة على التواصل بقلب تخصصاتهم الأساسية في العلوم السياسية. ومن ثم، فعلماء الإفريقيات في هذا الصدد مقدر لهم بشكل أساسي تحليل الخبرة السياسية الأفريقية، لذا لا تتم قراءة أعمالهم إلا من خلال من يسعون للمعرفة عن إفريقيا نفسها لا من خلال تخصص العلوم السياسية أو نظريتها. ولكن يوجد استثناءات في هذا الصدد، فعدد قليل من علماء الإفريقيات لديهم شهرة وسمعة واضحة في تخصص العلوم السياسية. وفي هذا الإطار، تعرضت نظرية التحديث السياسي لرفض فكري لا يقل عن الانتقادات التي وُجّهت لكل

من ديفيد أبتير ١٩٦٥ و جيمس سموت كوليمان ١٩٦٨ ، لاسيما ما يتعلق بالعلاقة المتكاملة بين الديمقراطية « باعتبارها تطور عالمي » والتحديث . ولكن هذا لا يعني عدم وجود اسهام مهم من قبل علماء الافريقيات فى العلوم السياسية ، إذ يوجد اسهام مهم من قبل أحد علماء السياسة الأفريقية وهو كراوفورد يانج Crawford young في عام ١٩٧٦ ، الذي تناول نظرية تعددية الدولة في المجتمعات غير الغربية pluralist theory of the state to non-western societies . كما أن علماء السياسة على وعي تام بالتأثيرات العالمية للمنهجية الفردية من خلال النظريات العقلانية لروبرت باتس . ورغم التطورات البارزة من قبل علماء السياسة الأفريقية ، إلا أنه ما يزال غالبية علماء السياسة يصنفوا البحث عن التساؤلات الأفريقية كدراسات مناطق هامشية والنظر إليها على أنها ليست ضرورية للتقدم العلمي لتخصص العلوم السياسية<sup>(١٧)</sup> .

ورغم وعي علماء السياسة باسهامات علماء الافريقيات فى تخصصاتهم ، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى القناعة بأن كل أقسام العلوم السياسية يجب أن تتضمن باحثين أفارقة لأسباب التخصص . تشمل الاسهامات النظرية لعلماء الافريقيات اقترابات متميزة في التحديث السياسي ، في حين يتم تقديم التعددية المقارنة والاختيار العقلاني في أقسام العلوم السياسية من قبل متخصصين في مجالات متنوعة فرعية ومناطق العالم . لا تتمتع الدراسات الأفريقية بمزايا مقارنة قائمة على اسهامات التخصص . هنا يثور التساؤل « هل هناك حاجة إلي علماء الافريقيات على وجه الخصوص ؟ . وبناءا على ما سبق ، لا يوجد سبب حاسم قائم على ضرورة نظرية أو علمية في الحاجة إلي علماء السياسة الأفريقية تحديدا دون غيرهم . وفي الحقيقة ، لا يوجد نظرية أو مشكلة معترف بها على نطاق واسع وموضع اهتمام علماء السياسة ، تتطلب خبراء دراسة المناطق إما لاكتشافها بشكل علمي أو تفسيرها للطلاب<sup>(١٨)</sup> .

وعلى الجانب الآخر ، لا يستطيع الباحثون المهتمون بالنواحي الثقافية في أقسام العلوم السياسية عالميا إهمال الخبرة السياسية الافريقية . ولكن هذا لا يجيب على التساؤل لماذا الاهتمام بالسعي لخبراء المناطق الأفريقية تحديدا؟ . يمثل متخذو القرار العلمي المعارضين للتفسيرات الثقافية تحديا كبيرا أمام التأثير الإفريقي فى أقسام العلوم السياسية . يبرز هنا التحدى بين مؤيدي الأبعاد الثقافية

والأخريين الذين يرفضونها في الاختيار بين خبراء التخصص بشكل عام ودارسي السياسة في أى جزء من مناطق العالم . لماذا لا بد على المتخصصين التركيز على مناطق محددة؟، هنا لا بد أن يتنافس دارسوا الأبعاد الثقافية فى مناطق محددة مع التخصص فى عمومه في المدى الذي يقدمه كل منهما من أدلة إمبريقية للاسهام المهم في السلوك السياسي<sup>(١٩)</sup> .

ومع ذلك ، من الحقائق أن متخصصي المناطق الإقليمية لديهم قدرة محدودة على انتاج وابتكار إطار مفاهيمي ومنهجي فى علم السياسة . ولكن في ذات الوقت فلدي متخصصي المناطق قدرة عالية فى اكتساب ومنح المعرفة العابرة للثقافات والحفاظ عليها بل يتمتعوا بالسمو والقيادة فى الأبعاد الثقافية داخل التخصص العلمى . علاوة على ذلك ، لا يوجد لدي علماء الافريقيات ميزة بين متخصصي المناطق بسبب الهامشية النسبية لإفريقيا نفسها مقارنة بالإتجاه السائد من الجماع الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي بين مناطق العالم . فمتخصصو الافريقيات هم أيضا على وعي بالعائق المنطقي العقلي بالنسبة للبحث في إفريقيا متضمنا المقارنة . ويرتبط بذلك تحديات الصحة والأمن والسفر . علي سبيل المثال ، يتطلب السفر إلي إفريقيا المزيد من اجراءات التحصين والجراءات الأخرى لمنع المرض وهو ما يكون أبعد كثيرا في حال طلب السفر إلي المناطق الكبرى . ولكن هناك ظروف تشجع البحث في إفريقيا تتمثل في وجود دارسين لديهم حماس أكثر بشكل عالي لإفريقيا ويريدون جعل عملهم مختلف في المدى القصير . ورغم هامشية إفريقيا مقارنة بمناطق العالم الأخرى ، إلا أن هناك شئ واحد يمكن أن يحسن قيمة سوقهم مقارنة بمتخصصي المناطق الأخرى يتمثل في ضرورة أن يضيفوا أدلة إمبريقية حديثة إلى مصطلحاتهم الجديدة عن الحياة السياسية .

هل علماء الافريقيات لديهم قضايا وإشكاليات مهمة بالنسبة للسلوك السياسي تكون أكثر تأييدا وتأثيرا وخصوصية في إفريقيا عن أى مكان آخر في العالم الحديث؟ هل قضايا الهوية وقضايا السلوك السياسي ذات الاهتمام إفريقيا هي حكرا على إفريقيا وحدها دون أى مكان آخر في العالم؟ إذا شطبنا فرضية الاختيار بين التخصص والقيم الثقافية ، فهل يمكن التركيز علي جوانب معينة من السياسة في إفريقيا ذات اهتمام أكبر بأسباب التخصص؟ . وفي الإجابة على

هذا التساؤل ، ظهر إتجاه يري أن دراسة المشكلات السياسية الأكثر معرفة وأهمية في علم السياسة الإفريقي ليست مشكلات افريقية فحسب . وبعمل قائمة تمثيلية لهذه الموضوعات ، فهي تتضمن موضوعات مثل الدولة الطفيلية ، العسكرية ، الديكتاتورية ، الفساد العام ، المحاسبة غير الكافية للموظفين العموميين ، تنشئة سياسية ليست على درجة من الكفاءة ، مجموعات إثنية مختلفة غير متعاونة ناتجة عن صراع . توازى هذه الموضوعات محل اهتمام علماء الافريقيات تماما اهتمامات بحثية لأبحاث أخرى لعلماء السياسة في مناطق أخرى من العالم . ومن ثم ، لا بد من وجود أجندة بحثية جديدة لعلم السياسة الإفريقي تتجاوز آفاق بحثية مألوفة لعلماء السياسة في معظم أجزاء العالم ولا يشترط كل العالم<sup>(٢٠)</sup> . وعلي الجانب الآخر ، نادي عدد قليل من علماء الافريقيات فى عام ١٩٨٤ ، بالتوازى التاريخي بين علم السياسة الإفريقي والنظرية السياسية فى أوروبا الحديثة ، من بينهم توماس كولاغى . وهو ما يعنى الاعتراف بالدراسات السياسية الأفريقية كمصدر للقيمة والمعرفة السياسية الجديدة ولكن لم يؤمن بهذه الأطروحة إلا الحذر من الافتراضات الحتمية . فضلا عن أن فكرة الحكومة المختلطة في إفريقيا دعمت هذا الاعتراف<sup>(٢١)</sup> .

### المطلب الثالث: العولمة وعلم السياسة الإفريقي

تتسم معظم مجتمعات القارة الأفريقية بما يسمى الوضع الإفريقي للنتاج . African mode of production . فضلا عن أن هياكل / أبنية النظم السياسية في إفريقيا ما تزال ضعيفة نسبيا . لذا تفرض العولمة عددا من التحديات التي يجب على العلوم السياسية الأفريقية معالجتها . ولمواجهة ذلك ، هناك حاجة إلى إعادة التفكير في الأسس المنهجية النظرية . ورغم مركزية السلطة في شئون الدولة الأفريقية ، إلا أن دراسة السياسة في إفريقيا لم تبدى اهتماما كافيا بدراسة السلطة . هناك وجهات نظر عديدة لدراسة السياسة في إفريقيا تركز على المصالح والطابع الاجتماعي للممارسة السياسية(القوة) . إن تهميش القوة / السلطة فى التحليل السياسي يعنى غياب نظرية القمع أو السيطرة أو التمكين الشعبي . لذلك ، عندما تراجع الدول الأفريقية عن الديكتاتورية والسلطوية ، لم يكن هناك أداة تحليل لفهم هذه الظاهرة بطريقة تشير إلى تقدم الشعب إلى الأمام . في هذا الإطار ،

لكي تكون أدوات التحليل قادرة ومناسبة تماما علي فهم السياسة في إفريقيا، ينبغي أولا أن تكون هذه الأدوات موجهة بشكل واضح نحو بحث وتحليل القوى السياسية على الأرض<sup>(٢٢)</sup>.

أثارت العولمة عددا من القضايا التي تحتاج العلوم السياسية الأفريقية إلى معالجتها. للقيام بذلك، يجب أن تستمر العلوم السياسية الأفريقية إما في نمط تحليلها السابق أو تغييرها بما يتماشى مع الظروف العالمية المتغيرة. لذلك، من الضروري أن نفهم بشكل صحيح ماضي هذا النشاط العلمي لكي يكون قادرا على التنبؤ بالتغيرات المحتملة فيه. ومن أجل فهم السياسة الأفريقية، ركز علم السياسة الإفريقي على دراسة وتحليل الدولة الأفريقية. هذا التركيز على الدولة أمر مفهوم. بشكل عام، القوة الدافعة للسياسة هي القوة الساحقة للدولة، إلى جانب إمكانية استخدامها للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ولكن أيضا للقمع والاستغلال. من بين جميع أشكال السلطة، يمكن لسلطة الدولة وحدها أن تعزز أو تهدد الحياة والثروة والحريّة بشكل قانوني. إن للدولة القوة المطلقة باعتبارها مستودعا للسيادة؛ فهي تحتكر وسائل الإكراه إلى حد غير معروف لاي مجتمع بديل أو متفوق.

تدور السياسة حول كيف تؤسس هذه القوة، وكيفية السيطرة عليها واستخدامها بدلا من تحولها إلى شر. ولهذا السبب غالبا ما تُعرف السياسة بأنها السعي والنضال من أجل سلطة الدولة. إذا كانت الدولة لا تحتكر السلطة، ولا يوجد لديها موارد خاصة لاحتكار هذه السلطة، مما يعنى أن السلطة هنا تتأصل في كل العلاقات الاجتماعية. ومع ذلك، يمكن تحديد الكثافة السياسية داخل الدولة، وهنا تكمن الخطورة الكبيرة. وبعبارة أخرى، من الناحية المثالية تجري السياسة في سياق تنظيم القوة المعروف باسم الدولة. وبالتالي، فإن تطبيق مفهوم السياسة يمكن أن يكون مجازيا فقط. بهذا المعنى المجازي فقط نتحدث عن السياسة في الأسرة أو الجامعة أو الحركة العمالية أو المنظمة الدولية.

في إفريقيا، يؤكد الأصل الاستعماري للدولة أن القوة تحدد عناصر الدولة. يُظهر التاريخ أن انتشار الرأسمالية وتوقيتها كان مشروعا استبداديا. تنعكس هذه العقيدة الاستبدادية في حركة الإغلاق في أوروبا والخلل في أمريكا اللاتينية. في حالات مثل تهدئة القوة الأفريقية، سادت الوحشية والقمع على الحوار والمساومة

فى النقاش كقوة دافعة للهيمنة الرأسمالية . على عكس الاستخدام المبكر للقوة فى إفريقيا، لم يتم الاستعاضة عنها بهيمنة السلع فى السوق الرأسمالية مع مرافقتها التى تصبح فيها الدولة مستقلة عن القوى الاجتماعية فى المدينة . ووفقا لذلك ، فالقوة هنا مشروعة ومؤسسية وبدلا من ذلك ، ظلت الشعوب الأفريقية الأصلية فى المستعمرة خاضعة للقوة<sup>(٢٣)</sup> .

لقد تم التعبير عن سيادة القوة فى الدولة الأفريقية فى كل مكان وفى أي مكان من قبل الدولة منذ بداية الاستعمار إلى يومنا هذا، خصوصا والدولة تفرض سلسلة من القيادة على طول أراضيها، كما أنها تستخلص الولاء السياسي والاجتماعي وتصنع وتنفذ القوانين وتحول التكوينات الاجتماعية التابعة إلى اقتصاد متماسك ومجتمع سياسي وتزيل كل مقاومة لهيمنة سلطتها . وهكذا كانت الدولة الأفريقية منخرطة بشكل كبير فى ظاهرة تراكم واسقاط القوة . فى هذه العملية تم حرمان المجتمعات المستقرة والمستقلة من استقلالها وتزعزع التسلسل الهرمي للسلطة والمكانة فى هذه المجتمعات . نظرا ، لأن الدولة مارست أنشطة وسياسات اقتصادية ، فقد تحملت صعاب مصالح اقتصادية واجتماعية وثقافية قائمة من قبل من خلال فقدان الأراضي ووسائل الانتاج التقليدية الأخرى وتلوث مصادر معيشة شركات النفط والصناعات التحويلية وفقدان الدخل فى ظل شروط التبادل التجاري ضد منتجي المحاصيل الأولية .

غالبا ما أثار استخدام القوة استفزازا من قبل الأفارقة . حيث نشأت الاختلافات الملحوظة بين الدولة وضحاياها ، لذا يوجد العديد من الأعمال الروتينية يوميا لاسقاط سلطة الدولة من خلال عملية صياغة وتنفيذ سياسات الدولة لتحقيق المصالح الخاصة والحفاظ على الهيمنة السياسية . تنشق الاختلافات بحكم الواقع عن احتكار الدولة للقوة . وحتما فى النهاية تنشأ معارضة تنافسية من الانتهاك الصارخ لسلطة الدولة ، حيث تتراكم هذه المعارضة فى شكل كتلة حرجة من الأعداء اليبائسين . يتباين هؤلاء الأعداء ما من النقابات العمالية والطلاب والنساء والنخب المضادة إلى المجتمعات المحلية والجماعات الاثنية والجماعات الدينية . وتظل الدولة غير راغبة أو متعجرفة للغاية وتتعالى عن استشارة الناس

والتفاوض بشأن توافق ديمقراطي معهم في قضايا السياسة أو التصرف بطريقة شفافة ومسؤولة .

هكذا، فالبحث عن أداة تحليلية مناسبة لفهم السياسة في إفريقيا، يأخذ عددا من التحليلات والمنعطفات . ومع ذلك، ظل تهميش السلطة في التحليل السياسي ثابتا، وانصرف البحث علي المصالح / الاهتمامات . في أثناء مدة الحرب الباردة، كانت المصالح ذات الصلة كبيرة، والتي نتجت من رؤي مستقبل الأفارقة واحتياجاتهم في العلاقات مع الشعوب الأخرى . كانت هذه هي فترة النظريات الكبرى، والمشروعات ذات المدى والنطاق الطويل مثل التحرر الوطني والاشتراكية والتحديث . ركز البحث على المصالح المرتبطة بهذه المشروعات، كيف يتم التعرف عليها، كيف يتم تعظيمها . ولم تقف الدراسات طويلا لفهم مدى تعقيد العلاقة بين قوة الدولة والسعي لتحقيق هذه المصالح . لم تكن هناك نظرية للقمع أو السيطرة أو التمكين الشعبي<sup>(٢٤)</sup> .

لذلك، عندما تحولت الدول الأفريقية إلى الاستبداد والديكتاتورية، لم يكن هناك أداة تحليلية لفهم هذه الظاهرة بطريقة تشير إلى حركة الناس إلى الأمام . في ظل هذه الظروف، فقد ملئت المركزية الأوربية واليورو الفراغ . وكانت النيوليبرالية هي وجهة النظر التحليلية الوحيدة . وكانت قائمة على النظرية الديمقراطية الليبرالية ولكنها لم تكن كافية للتحليل . حولت هذه النظرية الديمقراطية إلى انتخابات ذات تعدد حزبي، والتي لم تعد تهدد الطغاة الأفارقة . فهي توفر لهم الاحترام الدولي دون تقييد استبدادهم وتاريخهم الفاسد وعدم فاعليتهم . فهي لا تتطلب اصلاح بنية الدولة الموروثة والقمعية ولا تحتاج إلى معالجة مشكلات الفقراء، مثل الفقر والجهل والمرض الذي يمنعهم من المشاركة السياسية الفعالة في الانتخابات متعددة الأحزاب . تفشل هذه النظرية الديمقراطية الليبرالية في فهم جوهر الصراع المعاصر الذي يدور حول الديمقراطية في إفريقيا، والضغط من أجل الاستقلال الثاني . ولكن الهدف هذه المرة هو التمكين الشعبي . لا يقل المجالان الاجتماعي والاقتصادي أهمية عن المجال السياسي . يكون التركيز هنا على الحقوق الملموسة . فلا توجد حتى الآن نظرية تسعى إلى الاستيلاء على



هذا النضال والأهداف . وبالتأكيد ، لم تحرز نظريات فترة الحرب الباردة أي تقدم فى تطوير وتنمية مثل هذه النظرية .

إزداد الموقف سوءا مع ظهور النظريات على المدى القصير . يتناقض موقفهم التحليلي الوهمي بشكل حاد مع مطالب وتوقعات التمكين الشعبي . بل إنها تقلل من الأهمية التى توليها النظريات بعيدة المدى من طريق تفتيت هذه المصالح ، وهم فى عدااء مع السلطة السياسية . ومن ثم ، ينصرف التأكيد هنا على العلاقات الاجتماعية التى لا تشكل فيها السلطة مصدرا رئيسيا للقلق . ولنفس السبب ، يتم التوجيه نحو التركيز التحليلي على العشيرة بدلا من الدولة . إن التمكين الشعبي من ناحية ، هو ظاهرة اجتماعية واسعة وطويلة المدى مدفوعة وموجهة نحو القوة السياسية تحتاج إلى دولة قوية ليس لها أى إدعاء بالأهمية . لذلك ، فإن التحليل هنا قادر على فهم السياسة الأفريقية بشكل كاف ومناسب ويجب أن يوجه بشكل واضح إلى الشكل غير الرسمي من قبل السلطة السياسية . ولكن لا تلبى هذه المعايير المدى القصير ، فالتحليل الذى يركز على العشيرة يفقد هذه النقطة<sup>(٢٥)</sup> .

ورغم أن علم السياسة علم متغير فى طبيعته وفى تطور مستمر ، إلا أنه ربما تكون أغلب التغييرات التى ستنتج عن جائحة فيروس كورونا فى أجنحة علم السياسة الإفريقي ليست إلا تسارعا لاتجاهات موجودة بالفعل بدون مبالغات . ومن ثم ، فهناك حاجة إلى نظرية سياسية أفريقية ، والتي تدمج اهتمامات نظريات عصر الحرب الباردة مع فهم دور وسلطة وقوة الدولة فى التمكين أو عدم التمكين . يجب الأخذ بعين الاهتمام هيكل وتوزيع سلطة الدولة . من الأهمية بمكان هنا دراسة شرعية هيكل القوة وتركيزها وطريقة تطور السلطة ومراكز القوة التى تتنافس مع سلطة الدولة ، وانفتاح النظام ، فضلا عن إطار لبناء توافقي ، فضلا عن دور مؤسسات الدولة مثل القوات المسلحة والسلطة التشريعية ، ودور منظمات المجتمع المدني وكيف تؤثر كل هذه العوامل على التمكين الشعبي . هذه مهمة هائلة بالنظر إلى مستوى التنافس الأيديولوجي الذى يقوض التأثير المتزايد للعولمة مما يقلل من حجم الدولة ومستودع السلطة السياسية . يمكن أن تكمن الإجابة فى كفاح شعبي ضد النضال التحليلي للعولمة ضد مركزية اليورو<sup>(٢٦)</sup> .

من خلال مراجعة نظرية التحولات السياسية عن طريق تحليل أنماط التحديات الشعبية فى حكم الأبوية الجديدة فى إفريقيا . يتم اتباع الاقتراب المقارن ، حيث

التناقض بين إفريقيا وباقي العالم وبين النظم داخل إفريقيا نفسها . حيث النقاش حول الانتقالات طبقا للفواعل السياسية الرئيسة . حيث التأكيد علي أن بنية النظام الموجود مسبقا تشكل ديناميات وأحيانا نتائج التحولات السياسية . وجدوا أنه على النقيض من التحولات من الأنظمة التجارية ، فمن المرجح أن تكون التحولات السياسية من حكم الأبوية الجديدة مدفوعة بالاحتجاج الاجتماعي ، حيث تتسم الصراعات بالمحسوبية ودعم من الطبقات الوسطى الناشئة . قارن روبرت دال النظم الأفريقية وفقا لدرجة المشاركة السياسية الرسمية والمنافسة . إذ وجدوا أن بدائل النظام ترتبط بديناميات انتقالية مميزة ، مثل - الديكتاتورية الشخصية ، الأوليغاركية العسكرية ، نظام الحزب الواحد الاستباقي ، نظام الحزب الواحد التنافسي . في حين ان التحولات من الأوليغاركية العسكرية تدار عادة من أعلى إلى أسفل وبشكل منظم نسبيا ، وغالبا ما تحدث التحولات من أنظمة الاستفتاء في كثير من الأحيان من طريق المؤتمرات الوطنية المواجهة . ومن المرجح أن تكون الديمقراطية الموحدة ناتجة عن الانهيار المفاجئ للديكتاتورية الشخصية رغم عدم ضمانها على الاطلاق ، ومن الانتقال التدريجي من نظام الحزب الواحد التنافسي . واتضح أن الديمقراطية مشكلة في جميع الأنظمة التي تفتقر إلى التقاليد المؤسسية للمنافسة السياسية(٢٧) .

## المبحث الثاني: إشكالية العلاقة بين علم السياسة الإفريقي وحقل العلوم

### السياسية: مراجعات نظرية

يتناول هذا الجزء مراجعات نظرية للعلاقة بين العلوم السياسية وعلم السياسة الإفريقي ، حيث تتجه الدراسة هنا لدراسة علم السياسة الإفريقي وعلاقته بالعلوم السياسية لاسيما في بعدها النظري (علاقة تكامل أم استقلالية) . ويتم الإجابة على أسئلة مهمة توضح إشكالية البحث وهي : هل يوجد ما يسمى بعلم السياسة الإفريقي ونظرية نظم سياسية افريقية؟ وإن وجدت هذه النظرية ، فما هي علاقتها بالنظرية العامة للنظم السياسية؟ هل هي علاقة تكامل أو استقلالية؟ . يوجد عده

اتجاهات فيما يتعلق بقضايا التنظير وهل تسهم دراسات المناطق بأبعاد مفاهيمية وتحليلية وتنظيرية في العلوم السياسية أم انه لا يوجد نظرية سياسية افريقية؟ .

**الاتجاه الأول : علاقة الاندماج بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية**  
يمثل الاتجاه الأول أحد الاتجاهات الحديثة - لاسيما بين المستشرقين - ويؤكد على علاقة الاندماج بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية . وهو ما يعنى التأكيد على منظور العالمية، ويرى بأنه لا توجد خصوصية افريقية للسياسة؛ فالبحث عن بعد الخصوصية الأفريقية ينبغي ألا يكون على حساب ما هو مستهدف في التحليل السياسي بوجه عام(٢٨). ويمكن القول أن هذا الاتجاه ينجح إلى عالمية السياسة الأفريقية وفي الاسهامات التي يمكن أن تقدمها دراسة القارة الأفريقية إلى العلوم السياسية بشكل عام . وينبغي دراسة علم السياسة الإفريقي تماما مثلما يتم دراسة العلوم السياسية في أى مكان آخر . في الوقت نفسه، هذه الدراسة غير ممكنة دون معرفة راسخة بالمنطقة التي يتم اكتسابها جزئيا من العمل الميداني ومن التاريخ والثقافة المحلية . لذا، يوجد فرق بين دراسات المنطقة والاختيار العقلاني أو الأساليب العلمية الأخرى . فالمعرفة المحلية والمعرفة العالمية لا ينفصلان ويشكلان أحدهما الآخر، بل يجب ملء الأدوات التحليلية بأكثر عدد ممكن من الأدوات(٢٩).

ويمكن تفسير الأسباب التي دفعت هذا الاتجاه إلي القول بعالمية السياسة الأفريقية وعدم وجود نظرية سياسية افريقية على النحو التالي :  
أولا : افتراض باتس ١٩٩٦ بعقلانية الناس إلي حد ما، حيث السعي إلي المصلحة الذاتية والأمن والقدرة على التنبؤ . لم تؤدي الثورة السلوكية إلى إعادة تعريف السياسة فحسب، بل أدت إلى إعادة تقييم الأساليب المستخدمة في كيفية دراستها أيضا . تتضح هذه التغييرات من قراءة سريعة لمجلة العلوم السياسية الأمريكية والدراسات السياسية المقارنة والمجلة الأمريكية للعلوم السياسية منذ عام ١٩٤٥ . وبشكل عام، كان الجدل الدائر حول المنهجية المرتبطة بهذه القضايا: البحث الإمبريقي في مقابل البحث المعياري والبحث الكمي في مقابل البحث غير الكمي . لقد شارك مؤيدو البحث الإمبريقي اهتمامهم بالتفسير

العلمي ، حيث سعوا أساسا لإقامة علاقات بين إثنيين أو أكثر من المتغيرات . ولم يهتم مؤيدو البحث المعياري بتطوير نظريات السياسة أو البحث فى العلاقات السببية . وبالمثل ، فإن أولئك الذين يؤيدون بقوة البحث الكمي يجادلون بأن الإحصاء يجب أن يتم توظيفها لتحديد العلاقات المهمة بين المتغيرات ، فى حين أن الإحصاء لا يمكن أن تكون بديلا عن المعلومات غير القابلة للقياس الكمي . وليس ضروريا دائما استخدام الطريقة الإحصائية التى يتم من خلالها التعامل مع التلاعب الرياضى . وغالبا ما يكون المرء غير قادر على إجراء تحليلات للإحصائيات والبيانات التى قد لا تكون متاحة لبعض البلدان والموضوعات . ومن ثم ، يُنظر إلى أدبيات دراسات المناطق على أنها نوعية/ كيفية إلى حد كبير وتفتقر إلى التطور المنهجي<sup>(٣٠)</sup> .

ثانيا : إتجاه مجال البحث فى السياسة المقارنة بشكل كبير نحو الإمبريقي وعدم الاهتمام بالمساهمات النظرية . ولعل تتبع موضوعات البحث فى عدد من الدوريات الأمريكية الرائدة فى السياسة المقارنة مثل : comparative politics—Comparative Political Studies- Comparative Politics, and World Politics ، يكشف عن عدة ملاحظات : أولها ، أنه فيما يتعلق بمجال وموضوعات البحث فى السياسة المقارنة فى الدوريات الثلاث المذكورة اعلاه ، فهى موضوعات الديمقراطية ومؤسسات الدولة وعدد كبير من الأبحاث تركز على النظم السياسية ومعالجة الأسئلة حول الدول والحروب والثورات والإثنية والأنظمة والديمقراطية . وهناك أبحاث أخرى تركز على الفواعل مثل الحركات الاجتماعية وجماعات المصالح والمواطنين متجاوزين فى ذلك المصوتين والسياسيين . وهم أساسيين للسياسات الديمقراطية ؛ وفى النتائج الموضوعية مثل التنمية الاقتصادية ودولة الرفاهة والدولة التنموية والرأسمالية والليبرالية الجديدة التى تربط رفاهية معظم سكان العالم بالعمليات مثل العولمة والتكامل فوق الوطنى .

ثانيها ، فيما يتعلق بنطاق السياسة المقارنة ، أو مناطق العالم المختلفة محل اهتمام موضوعات السياسة المقارنة . تشير البيانات إلى أن أوروبا الغربية يتم دراستها فى ٤١٪ من المقالات ، وأمريكا اللاتينية فى ٢٧٪ ، وشرق آسيا فى ٢٠٪ . بينما أمريكا الشمالية (كندا الولايات المتحدة) فى ١٧٪ ، وإفريقيا جنوب الصحراء

الكبيري فى ١٢٪ من المقالات والاتحاد السوفيتى ٨, ١١٪ أما الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة ٥, ١١ & أوروبا الشرقية ب ١٠٪.

ثالثها، أن مجال السياسة المقارنة موجة بشكل كبير نحو الاتجاه الإمبريقي . فى حين عدد قليل جدا من الدراسات التى تركز حصرا على توليد النظرية . حوالي ٩٦٪ تقريبا من المقالات أصبحت ذات توجه إمبريقي ، فى حين ٤٪ فقط من المقالات تهدف إلى المساهمة للنظرية . ولكن هذا لا يعنى أن جيل النظرية قد أهمل<sup>(٣١)</sup> .

رابعها، من خلال تحليل المقالات فى المجالات الرائدة التى ذكرت سابقا، يتم القاء الضوء على إثنيين فقط من الاقترابات النظرية فى حقل السياسة المقارنة حاليا الأكثر استخداما فى موضوعات دراسات المناطق وهما: اقتراب دراسات المناطق القديمة، ويمكن فهمه هنا من خلال البحوث التى تركز على منطقة جغرافية واحدة من العالم . والاقتراب الآخر الجديد المستوحى من الاقتصاد والذي يستخدم فى الأبحاث التى تستخدم الأساليب الرسمية الكمية وهو اقتراب الاقتصاد السياسي، الذى يجسد النقاش الحاد الذى ظهر منذ أوائل التسعينيات حول التحول الاقتصادي فى السياسة المقارنة .

وفىما يتعلق باقتراب دراسات المناطق Area Approach، حيث يعد الفرق الأكثر بروزا بين دراسات المناطق وأبحاث دراسات غير المناطق هى أن مقالات دراسات المناطق هى أكثر عرضة للهدف أو تنتج الوصف بشكل أساسى، وهو هدف مهم فى العلوم الاجتماعية بدلا من الحسابات والاعتبارات السببية . الاختلافات الأخرى، وإن لم تكن كثيرة، بين دراسات المناطق وأبحاث دراسات غير المناطق هى الاهتمام الضعيف لأبحاث دراسات المناطق نحو توليد النظرية واستخدامها المتكرر للأساليب النوعية فى التحليل الإمبريقي .

ومع ذلك، فإن هذه الاختلافات لا تعنى أن أبحاث دراسات المناطق تشكل اقترابا مميزا . تشير البيانات إلى أن أبحاث دراسات المناطق لديها مجموعة من الأهداف الأساسية بالنسبة للعلوم الاجتماعية وتوظف مجموعة متنوعة من الأساليب المعمول بها . علاوة على ذلك، فإن الأساليب النظرية الموظفة فى أبحاث دراسات المناطق لا يمكن تمييزها إحصائيا عن تلك الموظفة فى بحوث

الدراسات غير المحلية . فى الواقع ، لا تشكل دراسات المناطق اقترابا متجانسا ولا يمكن تعيينها بدقة بعيدا عن غيرها من هيئات العمل<sup>(٣٢)</sup> .

يوجد العديد من التطبيقات لاقتراب المنطقة area approach ، والتي ظهرت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، لوصف وتحليل البيانات السياسية لإفريقيا . ويمكن ادراج البحوث التى تعكس تأثير اقتراب المنطقة عند دراسة الظاهرة السياسية لإفريقيا فى إطار الدراسات الوصفية المعيارية للمؤسسات والممارسات داخل البلد الواحد ، فضلا عن الدراسات الأحادية لكل دولة على حدة والتي تميل للشكل التحليلي المفاهيمي ، فضلا عن دراسات عن جوانب السلوك السياسي موزعة على نطاق واسع فى إفريقيا ، وأخيرا ، دراسات جماعات المصالح ، الأحزاب ، الانتخابات والمجموعات ذات الصلة بالعملية السياسية لاستكمال وصف المؤسسات الرسمية للحكومة<sup>(٣٣)</sup> .

وباختصار ، توضح هذه النظرة فى تلكم الدوريات الثلاث السابق ذكرها أن السياسة المقارنة هي مجال متنوع يعالج القضايا الكبيرة والملحة فى جميع أنحاء العالم وموجه بشدة نحو الإمبريقية ويهدف إلى إنتاج معرفة وصفية وسببية فى توازن متساو تقريبا ويفتقر إلى توليد النظرية بشكل رئيسي من خلال أساليب استقرائية ويعتمد على طرق نوعية للتحليل التجريبي . يتضح من ذلك أن أى توصيف للبيانات هو مجرد وصف جزئي أو صورة كاريكاتيرية غير دقيقة مما يجري حقا فى السياسة المقارنة<sup>(٣٤)</sup> .

ثالثا : فى إطار التعامل النظري مع إفريقيا ، فدائما علماء السياسة عرضة للخطر ، وهو ما يختلف عن وضع الأثروبولوجيين علي سبيل المثال ، فهم منذ البداية يتعاملون مع المناطق غير الغربية ولديهم العديد من التخصصات الأخرى فى هذا الصدد ، ولكن علماء السياسة يعدوا وافدون جدد نسبيا إلى القارة الأفريقية . فلم يُحدد موعد وصول علماء السياسة إلى المشهد حتى أوائل ١٩٥٠ ، ولم يحدث توغلمهم الشديد فى القارة حتى الجزء الأخير من العقد . كان لهذا الوصول أهمية بالغة ، إذ تزامن ذلك مع وقت القومية ومع عصر التفاؤل السياسي على الساحة الأفريقية ، وساهمت المرحلة الاستعمارية النهائية فى السياسة الأفريقية فى نقص معين فى الواقعية بين علماء السياسة كصعوبات محتملة ربما تواجه المجتمعات الأفريقية فى مدة ما بعد الاستقلال . وكان هناك

شعور عام واسع النطاق من التفاؤل بالمستقبل ، وهذه المشاعر تكمن في الكثير من الأدبيات عن نقل المؤسسات البرلمانية ودور الأحزاب المعارضة . كما أنه يركز على قبول حاسم غير منتقد طول المدى للأطروحة القائلة بأنه في المجتمعات التي اندلع فيها الانهيارات العنيفة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ، يمكن القاء اللوم بشكل مباشر على أكتاف سياسة استعمارية غير مستنيرة قصيرة النظر . كان لدى عدد قليل من علماء السياسة أمل بشأن (ما هي التعديلات التي ربما يقدمها القادة الأفارقة في النظم البرلمانية التي سيتبنوها « هل يمكن تأسيس / تنظيم نظام الحزب الواحد على أسس ديمقراطية ») ، فضلا عن أنه سيتم تحسين وتطوير بيئة سياسية ذات تمثيل عام . ولكن تسبب فشل الحكومة التمثيلية والمشهد العام للمستقبل السياسي المستقر لإفريقيا في نقص التنبؤ لتقديم نظرية ربما تكون قادرة علي التعامل مع الظاهرة المضادة .

يوجد عوامل عديدة بالإضافة إلى المناخ المزدهر لعصر القومية داخل إفريقيا ، ساهمت في عدم اهتمام علماء السياسة في بناء نظرية ربما تكون قادرة على أن تأخذ في حسابها سلوك وحالات الانهيار السياسي في إفريقيا . مثلت الخبرة المشتركة في التعامل مع المناطق غير الغربية سبب رئيس في عدم الاهتمام ببناء نظرية افريقية . وعندما بدأ علماء السياسة في دراسة المجتمعات الأفريقية ، فقد جلبوا معهم مفردات مفاهيمية مرسومة خصيصا وبشكل كبير من مناطق العالم التي درسوها لمدة طويلة من الوقت وتحديدًا الولايات المتحدة وأوروبا . تعكس هذه المفاهيم تواصل مألوف طويل المدى مع الحكومة المنتخبة مثل مفاهيم (التوافق ، الشرعية ، التمثيل ، الدستورية) التي كانت أسهم تجارة علماء السياسة في هذا الصدد . علاوة على ذلك ، فاجيال من التعامل مع مثل هذه المؤسسات السياسية كالمؤسسة التشريعية والأحزاب والعملية الانتخابية ، كانت تميل ربما إلى إعادة توحيدها وخلق شعور بعالميتها ودوامها .

تعرضت المفاهيم والتصنيفات الواردة من الخبرة السياسية الغربية لانتقادات مريرة على وجه التحديد لتلك الأسباب . ولم يكون لمثل هذه المصطلحات (الدستورية ، حكم القانون ، التمثيل ، التوافق ،) أي معنى أو مكان في السياق الإفريقي ، كما أنها وفقا لهذه المقترحات غريبة على إفريقيا كترتيبات برلمانية مؤسسية خلفت وراء القوى الاستعمارية الغربية . لذا ، فمن الضروري تطوير

مجموعة من المفاهيم المستمدة من التاريخ والتقاليد الإفريقية كي يكون لها شكل تحليلي ذا معنى ومرتبط بها حقاً. رغم هذه المشاعر التي أعرب عنها عدد قليل من علماء السياسة، إلا أن علماء السياسة عملياً لم ينتجوا أي تركيبات تندرج تحت هذه الفئات.

وهناك العديد من المحاولات لانتاج نظرية محايدة قيمياً. مثل هذه الاقترابات المفاهيمية مثل التحليل البنائي الوظيفي أو نظرية الحداثة أعتبرت مناسبة لهذا الوصف. ولذا، فمثل هذه الاقترابات لها مناعة من النقد نظراً لخلفيتها غير الإفريقية بالرغم من حقيقة أنها تعد خيالية بالنسبة للخبرة التاريخية والتقاليد الفكرية الغربية عن إفريقيا كافتراض لفكرة الدستورية. واحتمال أن يكون السبب الرئيسي لهذه المناعة هو وجود عدد قليل من الدراسات الإمبريقية التي قدمت بشكل منتظم هذه التقنيات في الحقيقة. ويستحيل تطبيق هذه النظريات في الواقع في الحالات الملموسة لاسيما وأن مثل هذه البيانات الإمبريقية غير متاحة ويصعب الحصول عليها. ومن ثم، فالنتيجة النهائية هي نوع من الفراغ النظري في كل مناطق عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا، وكثير من تحليل الانقلابات العسكرية والأنماط الأخرى من العنف تم الإدلاء بها بلا أساس نظري في فترات متكررة إلى حد كبير.

السبب الثاني لهذا الموقف من الصعوبة النظرية يرتبط بعلم السياسة نفسه، الذي يرتبط جداً بجذوره العميقة في المجتمع الغربي، حيث أن كل تخصصات العلوم الاجتماعية فريدة من نوعها في توليد نظرية جاهزة تكون في متناول اليد. هذه النظرية تكون نتاج التقاليد التاريخية للفلسفة السياسية الغربية. عملياً تعرض جميع أقسام العلوم السياسية دورات / كورسات تحت عنوان عام اسمه النظرية السياسية. معظم هذه الكورسات تتعامل مع مكونات مختارة من أفكار سياسية كلاسيكية محددة مثل أفلاطون وأرسطو وهوبز ولوك. يتم تفسير معظم الطرق الثابتة والتعليق عليها وتفسيرها بعد تحليل مفاهيمي مضني ومجهد للمعاني الحقيقية لهؤلاء المفكرين.

يحدد هذا الاقتراب حدود اهتمام المنظرين السياسيين لمجموعة من القضايا الضيقة للغاية في حالات متطرفة جداً، مثل هذه القضايا الغامضة مثل مفهوم أفلاطون لأفضل شكل للسياسة ومفهوم أرسطو للمواطنة ومفهوم هوبز ولوك



لطبيعة الدولة، أصبحت هي كل الاهتمام وتشغل كل الكورسات والسيمنارات العلمية. ونتيجة لذلك، فإن واحدة من أكثر السمات البارزة لعلم السياسة الاحترافي اليوم هي درجة عزل المنظرين السياسيين عن باقي التخصصات والفجوة في الاتصال الواسعة بينهم وبين الآخرين الأكثر اهتماما بالموضوعات الإمبريقية. لكل هذه الأغراض العملية، فإن معظم المنظرين السياسيين توقفوا عن أداء وظيفة اختراع واختبار النظرية. في ذات الوقت، فالميل إلى نظرية سياسية متوازنة مع الفلسفة السياسية الكلاسيكية، تجعل من الصعوبة استخدام اقترابات مفاهيمية مستعارة من علم الاجتماع أو علم الأثروبولوجيا كي تنال القبول والمكانة.

جاءت الحساسية الشديدة لقضايا التمييز الاثني المحلي مصحوبة بأمر مخفي مستتر وخوف حقيقي أن البحث السياسي الذي ينتقد الدول الإفريقية المستقلة ربما يعيد إلي الأذهان مصداقية فرضية السود الأقل شأنًا، أو عدم القدرة الإفريقية على الحكم الذاتي. من هنا، ظهرت مخاوف علماء السياسة من انتاج المواد النظرية التي ربما تستخدم في نقد السلوك السياسي الإفريقي، فضلا عن تعاطف هولاء العلماء مع أهداف القادة الأفارقة. مما أدى إلى نقص في الواقعية في معظم التحليل السياسي المعاصر لإفريقيا. ومن ثم، أصبح هناك نزعة للتعامل مع الأهداف السياسية كما لو أنها مفاهيم تحليلية تتصف بالفعل بالواقعية. مثل هذه المصلحات الوصفية مثل بناء الدولة، التنمية، الحداثة، كلها محل إعجاب واستحقاق بينما هي تصف الأهداف المقترحة للنظم الإفريقية<sup>(٣٥)</sup>.

ويمكن القول أن، هذا الاتجاه يؤكد ضرورة أن تكون السياسة المقارنة ذات أهمية عالمية وأنه ينبغي تطبيق أدوات تحليلية مماثلة في دراسات المناطق، بغض النظر عن الخصائص المحلية. من هذا المنظور، يمكن فهم السياسة في الولايات المتحدة وفرنسا والهند وزامبيا بشكل أفضل إذا ما تم دراستها من خلال محاور مماثلة. وهذا تأكيد على الأساليب العالمية في السياسة المقارنة. تأخذ نظرية الاختيار العقلاني بهذه الحجة من خلال اقتراح التعظيم العقلاني للمصلحة الذاتية من قبل الأفراد وهو بهذا يعد أفضل افتراض سلوكي لفهم السياسة حول العالم. احتدم هذا الخلاف المنهجي في دراسة كل المناطق ليس فقط في إفريقيا. انتشر هذا الاتجاه بقوة عقب الحرب الباردة عندما ظهر عدم وجود مصلحة أمنية وطنية في معرفة المناطق والثقافات الأخرى، وبناء على ذلك، اشتدت معارك حادة في

كل أقسام الجامعات كى يتم تعديل المواد الدراسية بعيدا عن دراسات المناطق . وهو ما يطرح تساؤلا هل هذا النقاش أكاديمي وموضوعي أم أنه تساؤلا محملا باعتبار المصلحة والسياسة؟<sup>(٣٦)</sup> .

**الاتجاه الثاني : علاقة الاستقلالية بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية**  
وهو الرأي الراجح الذي يركز علي علاقة الاستقلالية بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية . وهو ما يطلق عليه منظور الخصوصية الإفريقية ، حيث ينادي بخصوصية دراسة علم السياسة الإفريقي ووجود نظرية سياسية افريقية . ومساهمة التجربة الإفريقية بشكل كامل فى التطور النظري فى السياسة المقارنة والعلاقات الدولية .

ووفقا لريتشارد سكلار فى عام ١٩٩٣ ، حينما كتب مقالا بعنوان : « الحدود الإفريقية للعلوم السياسية ( ) ، أوضح فيه اسهام علم السياسة الإفريقي فى دراسة السلطة المزدوجة والنسبية الثقافية والمنهجيات المختلطة . وساهمت الدراسات الإفريقية فى تطور النظرية لاسيما فى مجالات النظرية الديمقراطية ؛ العقلانية والثقافة ؛ التنمية الاقتصادية والتحديث ؛ ومجموعة كبيرة من الأدبيات النظرية والإمبريقية عن التنمية ؛ التماسك الانتخابي والديمقراطية ؛ نظرية الدولة ، المجتمع المدني ، تحليل الطبقة ، السياسة الاثنية ، الحروب الأهلية والصراعات الاثنية ، الحوكمة والفساد السياسي والعلاقات الدولية وغيرها .

أظهر مايكل براتون ونيكولا فان دى وال فى ١٩٩٤-١٩٩٧ ، أن نظريات التحول الديمقراطي التقليدية نجحت فى التطبيق على تجربة أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا ولكنها فشلت فى شرح أنماط الانتقال الإفريقي ، وعلى المرء أن يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة والخصائص الهيكلية للنظام السياسي ودور الاحتجاجات . ومنذ ذلك الحين ، أصبحت رؤاهم جزءا من عملية التحول الديمقراطي وأبلغت عن دراسة التحولات فى مناطق أخرى .

فى مقال لروبرت باتس فى عام ١٩٨٣ ، سلط الضوء على أن نظرية التحديث التقليدي لا يمكنها إحداث تأثير على الاثنية بمرور الوقت فى السياسات الإفريقية . ولحل هذا اللغز ، عرض مفهوم جديد للتحالفات الاثنية ونظرية واسعة عن تفضيلات السياسة العقلانية . يفسر عمله السابق ١٩٨١ الإشكالية المرتبطة

بماذا يفشل صناع السياسة الإفريقية فى صنع سياسة اقتصادية جيدة؟. ولذا، أصبحت نظرية الاختيار العقلاني كلاسيكية. وبالمثل، يوضح ريتشارد سكلار ١٩٧٩ أن التحليل الطبقي لم يكن مفيدا لفهم السياسة الإفريقية ما لم يتم تحديد الطبقات فى علاقتها بالدولة بدلا من وسائل الانتاج، وما لم يمتد سلوكهم إلى ما هو أبعد من الصراع الطبقي، فى تجاوز للجذور الماركسية. فشلت النظريات التقليدية للحرب فى شرح الاحتمالية الأقل بكثير للصراع داخل الدول فى القارة والذي قادهم إلى إعادة النظر فيما يشكل العلاقات الدولية وما الجهات التي ينبغي ادراجها فى دراستها من أجل فهم العالم المعاصر عبر المناطق<sup>(٣٧)</sup>.

إن دراسة إفريقيا تعنى التعرض لظروف تحدى نظريات راسخة فى السياسة المقارنة والسياسة الدولية. وبالتالي، فإن إثراء هذه التخصصات يتم عن طريق محاولة مسح وتفسير العديد من التطورات النظرية، ووضعها فى سياقات إمبريقية. ويتضح هذا الأمر من خلال التالي:

الدولة: تختلف المؤسسات السياسية فى إفريقيا عن غيرها من المناطق وداخل إفريقيا نفسها. وتكمن الدولة فى صميم هذه المؤسسات. تعد الدولة الإفريقية ضعيفة وهشة وأحيانا تفشل حتى فى الحفاظ على بقاء وأهمية مواطنيها. رغم أصولها الاستعمارية الغامضة وأحيانا نطاقها الإقليمي المتردد، فقد تطورت وتكيفت وهى أنسب للأفارقة. رغم أن الدولة هى الوحدة المركزية فى السياسات الإفريقية وفعال *chabal, daloz*، فهى واحدة من المناطق حيث يوجد فجوة بين المنح الدراسية وممارسة السياسة فى أوسع نطاق. يصير المانحون على استقرار الدولة وقدرتها وإرساء الديمقراطية واللامركزية بها. ومع ذلك، فهم غالبا لا يدركون كيف تقوم هذه الدول بالفعل بممارسة وظيفتها متجاوزة سطحها المؤسسي الرسمي. وبالتالي من المهم مناقشة الدولة الإفريقية بما فى ذلك أصولها الاستعمارية وما قبلها، وعملية إنهاء الاستعمار ونقل الدولة إلى الأفارقة والدرجة التى حصل من خلالها الأفارقة على استقلالهم، وفكرة السيادة الإفريقية وكيفية مقارنة الدول الإفريقية بدول أخرى وما هو المفترض نظريا أن تكون عليه الدول.

قضايا الهوية: يتم ممارسة السياسة إلى حد كبير خارج الدولة، سواء على مستوى المجتمع أم على مستوى الأفراد. وفى هذا الصدد، تبرز قضايا الهوية

وظهورها السياسي . وبناء على ذلك ، لا يمكن الحديث عن الهوية فى إفريقيا دون مناقشة الاثنية . وتتسع الفجوة هنا أيضا بين التحيز والمنح الدراسية . ينظر إلى الأفارقة عالميا (بما فى ذلك الأفارقة أنفسهم) كهوية ذات تميز إثني أو قبلي أكثر من الأشكال الأخرى من الخصائص الجماعية . وتعزى العديد من المشكلات مثل الفساد والصراع إلى الاستقطاب الاثني ، وربما تعد الحقيقة أكثر تعقيدا فى هذا الصدد بشكل هائل . ومع ذلك ، لا يوجد انكار لهذه الاثنية ، بكل ما فيها من الغموض الذي يكمن فى مركز الصدارة فى السياسة الافريقية . ومن ثم ، لا بد القاء الضوء على أهمية تقديم تفسيرات حقيقية غير مضللة للهوية الاثنية من الروابط البدائية للدم إلى التحالفات القائمة على النفعية السياسية والنظر إلى العلاقة بين الهوية الاثنية والوطنية بما فى ذلك خطاب السياسة الأوتوكتوني التي تربط الاثنية بالمكان ومناقشة ميل العديد من الأنظمة إلى القمع والبعض الآخر إلى استيعاب الهوية الاثنية . فى كل حالة يتم النظر إلى القوة التوضيحية أو التفسيرية للاقتربات المختلفة الفعلية والمتنوعة للظروف الإمبريقية فى إفريقيا ، من التعايش السلمى إلى الإبادة الجماعية .

الممارسات الدينية الافريقية : رغم كل الاهتمام بمسألة الاثنية إلا أنها ليست البعد الوحيد للعمل الجماعي أو الانقسام الاجتماعي فى إفريقيا . اكتسب الدين الكثير من الزخم كقوة سياسية فى أنحاء القارة جميعها كما هو الحال فى أى مكان آخر . حققت المعتقدات المسيحية نجاحات كبيرة وأظهرت تأكيداً سياسياً جديداً كما الإسلام الإفريقي أيضاً ، وكانت الاتجاهات والممارسات المحلية حاضرة بقوة . بالإضافة إلى ذلك ، رغم اختراق الديانات العالمية فى القارة ، إلا أن المعتقدات الروحية والدينية التى هى افريقية ، استمرت فى ازدهارها وإظهار أهميتها السياسية العميقة . فى هذا الصدد ، فممارسة السحر أيضا من الظواهر التى تستحق الاهتمام .

مفهوم الطبقة : طالما كانت الطبقة الاجتماعية وسيلة تقليدية لتحليل العلوم الاجتماعية الغربية ، ومع ذلك نادرا ما تتجلى فى السياسة الافريقية . بسبب الضعف التاريخي للعديد من الاقتصادات الافريقية ، فالطبقات غالبا ما تحتاج إلى أن تكون معرفة أو مفهومة فى طرق مختلفة مما قد تكون فى مكان آخر من أجل إنتاج أميال تحليلية . ومن ثم ، لا بد مناقشة نظريات السياسة الافريقية واقتراح

الطرق التي تساعد فى شرح بعض الأنماط الإمبريقية . وفي هذا الصدد ، يكون هنا التركيز على النوع gender باعتباره أحد فئات / تصنيفات الهوية ووحدة التحليل . فى إفريقيا كما فى غيرها من المناطق ، الاختلافات بين الجنسين وعدم المساواة على أساس الجنس مسألة كبيرة . فى كثير من أبعاد الحياة ، المرأة الإفريقية هى مادة معيية مميزة مقارنة بالرجال . لذا ، يتم مناقشة طرق تنظيم النساء الإفريقيات والتمثيل السياسي .

المنظمات غير الرسمية : يوجد ثروة ملحوظة من الحياة المترابطة خارج الدولة فى إفريقيا؛ حيث تحظى المنظمات غير الحكومية بشعبية كبيرة . وينتمى نشاطهم إلى المجتمع المدني ، فضلا عن الحياة العامة بين الأسرة والدولة . مفهوم المجتمع المدني فى السياسة المقارنة مفيد ومفيد . تعانى المركزية الغربية فى أصولها التاريخية والتوقعات القيمة من صعوبات فى إفريقيا . ومع ذلك ، يتم الاحتجاج بها على نطاق واسع من قبل العلماء والمانحين والناشطين الأفارقة على حد سواء . ولكن ينبغي النظر إلى تلك المنظمات غير الرسمية من حيث التعريفات والوظائف المتوقعة وفائدتها والقيود فى سياق السياسة الإفريقية . ومن ثم ، اقترح العلماء الطرق التي يتم من خلالها تعديل المفهوم كي تعكس الواقع الإفريقي بشكل أفضل<sup>(٣٨)</sup> .

الأبوية الجديدة : بعد أن تم وضع المرحلة التاريخية للدولة وتقديم لمحة عامة عن القوى الاجتماعية والانقسامات ، حدث الانتقال إلى كيفية ممارسة السلطة فى الواقع . وأدت الأصول الخارجية للدول الإفريقية فضلا عن الأنماط ما قبل الاستعمارية من الحكم ومشاكل عدم التجانس الاجتماعى إلى إنتاج نوع غريب من الحكم يسيطر على القارة حتى الاستقلال . لأنه يمزج عناصر الدولة المؤسسية الرسمية مع أبعاد أكثر رسمية وشخصية ، وتم الإشارة إليها باسم الأبوية الجديدة . إن فهم الأبوية الجديدة قد تكون واحدة من القضايا المهمة التي تجعل هناك ضرورة منهجية لوجود نظرية سياسية إفريقية خاصة بها وذلك لفهم أفضل للسياسة الإفريقية . وهو ما يفسر العديد من الممارسات والأنماط سواء ما يتعلق بإضفاء الطابع الشخصي على السلطة إلى ضعف المؤسسات إلى انتشار الفساد . فى الوقت نفسه ، فالأبوية الجديدة لها حدودها كجهاز توضيحي للسياسة الإفريقية ، لاسيما أنها تقوم بدور ومعيار للاختلافات فى الحكم بين

البلدان ولأن تواجدها فى كل مكان قد يخفف من صرامتها المفاهيمية مع مرور الوقت .

المؤسسات الرسمية : من الأهمية بمكان دراسة عمل المؤسسات الرسمية المرتبطة بممارسة السلطة . تختلف الأحزاب السياسية الإفريقية الحالية كثيرا عن سابقتها التي كانت فى حقبة ما قبل عام ١٩٩٠ ، وهي مدة الحزب الواحد وحركات الاستقلال . فضلا عن ، افتقار هذه الأحزاب إلى الاختلافات الأيديولوجية الواضحة وإضفاء الطابع المؤسسي مما يجعلها مختلفة جدا عن الأحزاب فى العديد من مناطق العالم الأخرى . يرتبط بهذا أيضا ضرورة مناقشة الأهمية السياسية للجيش الإفريقية ، والتي لديها تقليد طويل الأمد من قوة المصارعة بعيدا عن المدنيين . عرض سجل الانقلابات ونظريات الاستيلاء العسكري ولمحة عن الحكومات العسكرية . وليس هذا فحسب ، بل لابد من مناقشة مؤسسات الدولة ، مع إيلاء اهتمام خاص للمديرين التنفيذيين والإدارات والهيئات التشريعية والقضائية .

ورغم أن قضايا التركيز علي قمة الدولة تنبؤا الصدارة في المنح الدراسية عن إفريقيا ، إلا أن مؤسسات الدولة الرسمية ليست جزءا من قصة الحكم فى إفريقيا . ومع ذلك ، فالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية تتواجد وتشد الناس إلى عوالم مختلفة . وفي هذا يشير العالم الفرنسي إيمانويل تيري ١٩٨٦ إلى هذه الثنائية مع الانقسام (مكيف الهواء مع الشرفة) ، وهما مجالان لإضفاء الشرعية على توقعات سلوكية مختلفة سواء علي مستوى الأفراد الأفارقة أو علي مستوى وظيفة السياسة . مع وضع هذا النمط التجريبي المهم فى الأذهان ، يتم تكريس أهمية كبيرة لدراسة التعددية المؤسسية — تهجين السياسة الإفريقية والطبيعة المشتركة لحكوماتها — ، والتي يتم تنفيذها بشكل فعال وليست فقط من قبل الدولة ، ولكن أيضا من قبل السلطات التقليدية/ العرفية والعديد من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والجمعيات والجماعات الدينية والجهات المانحة الاجنبية . وبالتالي ، يتم هنا تجاوز دراسة المؤسسات الرسمية والنظر إلي

الوجود الفاعل للسلطة والحكم على الأرض وهي الطرق التي تظهر بها السياسة داخل المجالات الاجتماعية وعند التداخل والتشابك بين الرسمي وغير الرسمي .  
النظم السياسية : تعد دراسة الأنظمة السياسية واحدة من أكثر هموم السياسة المقارنة شيوعا . في هذا الصدد ، يتم مناقشة الميول الاستبدادية للنظم السياسية الإفريقية قبل التسعينيات ، فضلا عن الموجة الديمقراطية التي تلت نهاية الحرب الباردة ، وتوطيد الديمقراطية في بعض الدول بخلاف الاستبداد في غيرها من الدول ، والأكثر أهمية في هذا المقام هو المساهمة الخاصة في تصنيف النظم السياسية الإفريقية (النظام الهجين) . في إطار هذا النظام ، يتم مزج عناصر الديمقراطية مثل الحريات الإعلامية النسبية والحق في تنظيم الأحزاب السياسية ، مع ملامح الاستبداد مثل الانتخابات غير العادلة وغير النزيفة وقمع المعارضة والتلاعب بالوسائل وما شابه ذلك . وهناك ميزة مثيرة للاهتمام بشكل خاص في الأنظمة الإفريقية الهجينة وهي أن الملامح المرتبطة عادة بالتحويلات إلى الديمقراطية ، هي في الواقع مستقرة .

السياسة الاقتصادية الإفريقية : تتم ممارسة السياسة في كل مكان داخل عالم مادي مقيد . ندرة الموارد هي شرط مهم للسياسات الإفريقية . انتشار الفقر على نطاق واسع نسبيا في جميع أنحاء القارة يعكس طبيعة مشاركة الناس في السياسة وممارسة سلطة الدولة . وفي ذات الوقت يظهر التناقض المتمثل في معاناة العديد من الأفارقة من الفقر المدقع رغم تمتع العديد من البلدان الإفريقية بوفرة الموارد الطبيعية والمعدنية لحد الثراء الشديد ، مما يؤثر بشكل كبير على السلوك والمؤسسات السياسية . وبالتالي ، فمن الأهمية بمكان دراسة الاقتصاد السياسي لإفريقيا ، لاسيما مناقشة القيود التاريخية والمناخية الجغرافية القائمة على الموارد في الاقتصادات الإفريقية ، بالإضافة إلى العبء والآثار السياسية للأوبئة مثل الإيدز والإيبولا ، وإدارة الاقتصادات الإفريقية من قبل الحكومات والجهات المانحة . في هذا الصدد ، يحظى تأثير الأبوية الجديدة على السياسات الاقتصادية باهتمام كبير وكذلك الحال بالنسبة لفشل العلاجات الاقتصادية ، بما في ذلك التفاعل المتعدد للبرامج التي ترعاها الجهات المانحة للاصلاحات الاقتصادية . ينتهي هذا المسح للاقتصاد السياسي بدراسة التحسن الملحوظ في عدد من

الاقتصادات الإفريقية في القرن الحادى والعشرين إلى الدرجة التى يمكن أن يطلق عليها الصعود الإفريقي .

في حين إن الأزمة الاقتصادية هي رواية إفريقية مشتركة ، كذلك الصراع وفشل الدولة أيضا . وبالفعل ، لا يوجد قدر من التفاؤل الإفريقي يخفي حقيقة أن البلدان الإفريقية كانت عرضة للصراع بالرغم من أن معظم المجتمعات الإفريقية تعيش في سلام معظم الوقت . لذا تظهر العديد من التساؤلات المرتبطة بالعنف السياسي مثل ، من هم المتمردون؟ وماذا يريدون . وماذا يعملون؟ كيف تتصل الدول مع بيئتها ومواردها والجهات الفاعلة الأجنبية؟ ، ومن المهم ربط هذه التساؤلات بالحديث حول الدولة والقوى الاجتماعية والموارد الاقتصادية وأشكال الحكم ، فضلا عن حروب التحرر الوطني والحروب داخل الدول والانفصالات والتمردات غير الانفصالية والصراعات المركبة ، أيضا كيف تطور الصراع بمرور الوقت فى إفريقيا وخاصة قبل وبعد الحرب الباردة ، إضافة إلى التطورات الأخيرة في القرن الحادى والعشرين . ومن ثم ، فمن الأهمية بمكان دراسة أسباب الصراع وتطبيقه على الحالات من جميع أنحاء القارة ومناقشة حل الصراع ومفاهيم الأمن الإنساني وانعدام الأمن في إفريقيا .

العلاقات الدولية الإفريقية : يعد إدراك الدولة الإفريقية عن من هو المستفيد السليبي من التدخلات الأجنبية من الاستعمار إلى المساعدة الإنسانية هو أمر مضلل إلى حد كبير . وهنا لابد من مراجعة الأفكار النظرية عن صورة إفريقيا فى العالم والمساهمات التي قدمتها الدراسات النظرية فى العلاقات الدولية بشكل عام . وفي هذا الصدد ، من المثير للاهتمام تقديم لمحة تاريخية عن العلاقات الخارجية للدول الإفريقية من الاستعمار إلى فترة ما بعد الحرب الباردة ، فضلا عن العلاقات الحالية بين البلدان الإفريقية فيما بينها وبينها وبين الجهات الفاعلة المهيمنة خارج القارة . وفي هذا تأكيد على ديناميات التكامل والعمل الجماعي داخل الاتحاد الإفريقي وسلفه السابق منظمة الوحدة الإفريقية ، كذلك تطوير المنظمات الاقتصادية والأمنية الإقليمية . فضلا عن تأكيد العلاقات مع القوى الاستعمارية السابقة والولايات المتحدة وروسيا والصين وغيرها من الجهات



الفاعلة العالمية الهامة . من ثم ، تحدى أي افتراضات حول هامشية إفريقيا في الشؤون العالمية .

وبناء على ما سبق ، من الضروري تقديم نظرة مفاهيمية ومنهجية ونظرية عن السياسة في إفريقيا بشكل خاص وفهم جذور بعض المشكلات الثابتة التي تقوض نوعية حياة الأفارقة مثل التخلف والفقر وعدم المساواة والعنف والصراع وانهيار هياكل الدولة والاستبداد والضعف المؤسسي السياسي وعدم الاستقرار وسوء الإدارة والفساد على نطاق واسع والدين والعلاقات غير المتكافئة مع المانحين كلها نقاط لا بد ان تكون موضع تركيز . زد علي هذا ؛ فالقارة الأفريقية تعد قارة التغيير السريع وغير المنقطع ، وهو ما يعنى بروز العديد من الاتجاهات والديناميات التي تتطلب التحليل ، والتي ترتبط بالتساؤلات التالية : لماذا اختارت العديد من الدول الأفريقية النهج الديمقراطي في ١٩٩٠ وكيف تطورت الديمقراطية بعد ذلك ؟ كيف إنهارت بعض البلدان أو تعافت أو كلاهما بمرور الوقت ؟ ما الذي يفسر الاختلافات في الاداء الاقتصادي من عقد إلى عقد آخر ؟ كيف تحولت إفريقيا من كونها قارة ميؤوس منها في عام ٢٠٠٠ إلى قارة الأمل في عام ٢٠١٣ ؟ .

ومن الجلي تماما أن مثل هذه التغييرات ليست مجرد إشكاليات بحثية عادية في حاجة إلى تفسير وإنما هذه الأمور تمثل تحديا دائما لما يتم تفسيره . وعليه ، فـنظرية الأبوية الجديدة لها وظيفة مهمة في فهم الدولة الافريقية حتى عام ١٩٩٠ ، ولكنها أيضا واجهت بعض الإشكاليات فيما بعد . انتجت عقود أواخر ١٩٨٠ من فشل الدولة في إفريقيا والصراعات والحروب الاثنية نوعا من الأدب ، تكرر هو نفسه مرة أخرى بعد مطلع القرن الحادى والعشرين عندما بدأت إفريقيا تنطلق في منعطف جديد من النمو ونهاية العديد من الصراعات . وهذا النموذج الانتقالي يوضح أن إفريقيا تمر بمرحلة انتقالية ، فضلا عن التطور الحالي للطبقة الوسطى الافريقية ، والذي لا يعد إلا مجرد تطور وازدهار سلعي . ومن ثم ، لم يتم الوصول بعد إلي الرؤي التحليلية والنظرية لفهم كل من الاتجاهات الماضية والتطورات الجديدة<sup>(٣٩)</sup> .

إن فهم السياسة في إفريقيا يتطلب تسليط الضوء على الأنماط المشتركة عبر المنطقة وتطوير المفاهيم والنظريات التي تساعد علي فهم السياسة الافريقية

بشكل عام، سواء بالنسبة للدول والمجتمعات الإفريقية التي تشترك معها في العديد من الأوضاع سواء المتضمنة في التاريخ أم الطبيعة أم المجتمع، فضلا عن تفسير الاختلافات والظروف والمخرجات الموجودة في القارة. وتعد هذه الاختلافات هي مكون جوهري في السياسة الإفريقية، ومعظم النظريات قادرة على أخذها في الحسبان. علاوة على ذلك، يعد التهجين أيضا سمة ضرورية من سمات السياسات والاقتصادات الإفريقية. ونتيجة لذلك، فلا يعد التنوع في القارة عقبة أمام دراستها، بل من الأهمية بمكان تعلم وفهم الاختلافات بين البلدان الإفريقية وداخلها أيضا.

هناك الكثير مما يمكن تعلمه من تنوع منظور ووجهات النظر في المنح الدراسية عن إفريقيا. ولا بد من دراسة السياسة الإفريقية من مختلف التخصصات بما في ذلك العلوم السياسية والتاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا. وفي الوقت نفسه، لا تتطلب دراسة إفريقيا مواقف موالية لها، لأن ذلك لا ينتج إلا معرفة موثوقة. ولا يعنى هذا تجاهل اهتمام المركزية الإفريقية، بالمعنى الذي اعطاه لها ريتشارد سكلار ١٩٩٣ كشكل من أشكال النسبية الثقافية التي تضع الأفارقة أنفسهم في قلب القضايا محل الاهتمام وليس بالضرورة المراقبين الخارجيين. من ثم، من الضروري تعلم الأشياء المهمة للأفارقة حتى وإن لم تكن مثل هذه القضايا على القدر نفسه من الأهمية للأخرين. وفي هذا الصدد، تعتبر دراسة قضية مثل الفساد، ذات اهتمام كبير من الخارج أكثر من الأفارقة أنفسهم، وهو ما يعنى ضرورة مناقشة السياسات التي وضعتها النظم الإفريقية في التعامل مع حالات عدم التجانس الثقافي أو لانتاج الشرعية السياسية التي ربما تكون ذات اهتمام كبير بالنسبة للأفارقة أكثر من المراقب الخارجي. فى معظم الأحيان، تتجلى مثل هذه الاختلافات بوضوح ولكن من المهم الانتباه إلى أي تحيز غربي قد يظهر.

وماذا عن الأدوات التحليلية، وهل أسلوب دراسة الحالة الذي يعد أحد الأساليب التحليلية فى علم السياسة يكفي لدراسة النظم السياسية في إفريقيا؟ دراسة السياسة في إفريقيا تتعلق بهوية المنطقة. لقد أكد بعض الدارسين انه ينبغي عند التفكير فى السياسة في إفريقيا، التأكيد على أنها أولا إفريقية، وهو ما يعنى ضرورة معرفة معلومات عن مدى تفرد القارة وبلدانها. أصر العلماء على

أهمية المعرفة المتخصصة بالدول مع وضع المفاهيم والنظريات المفيدة لفهم إفريقيا من أجل مصلحتها الخاصة وعلى الإدراك والاعتراف بالسياق التاريخي والثقافي واللغوي الخاص بها . ونتيجة لذلك ، يعد أسلوب دراسة الحالة مهم للغاية ويقدم معرفة كبيرة عن النظم السياسية في كل بلد علي حده وقد يثري بالتفاصيل حول العمليات السياسية في بيئات معينة .

ولكن أسلوب دراسة الحالة لا يمكنه إنشاء تعميمات حول الاتجاهات العالمية أو اختبار النظريات التفسيرية . بسبب ندرة التحليل المقارن المنتظم في أنحاء إفريقيا جميعا ، فالمحللون في صعوبة من أن يدلوا بتصريحات قاطعة حول طبيعة وأسباب التغيرات السياسية في إفريقيا . ومع ذلك ، وجود عدد كبير من البلدان داخل إفريقيا ، لكل منها تجاربها الخاصة ونظام سياسي مختلف في ١٩٩٠ ، تقتضي فعليا مقارنة منهجية وعبر الوطنية<sup>(٤١)</sup> . ولا يرتبط أسلوب دراسة الحالة أيضا بالضرورة بتساؤلات أو مناقشات نظرية أوسع وأكثر عالمية . فضلا عن ، من المرجح أن تتداخل التخصصات مع التركيز على إفريقيا وحدها (عكس التركيز على العلوم السياسية وحدها ومقارنة مناطق متعددة) . إن ظهور مراكز الدراسات الإفريقية في الجامعات الغربية يجسد إلى حد كبير هذا المنهج / الاقتراب<sup>(٤١)</sup> .

قام عدد من علماء السياسة ذوي خلفية وثقافة غربية بإجراء مجموعة من الأبحاث على المؤسسات السياسية الإفريقية . وتوصلوا في هذا الصدد إلي أن إفريقيا لا تقدم مشكلات نظرية جديدة لأن المشكلات السياسية في إفريقيا هي المشكلات نفسها السياسية كما في أنحاء العالم جميعا . وهذا الأمر يتنبه الكثير من الخطأ لسببين ، أولا ، الإنسان هو نتاج مباشر لبيئته ويتم تعريف مشكلاته بشكل مفيد من حيث تلك البيئة . ثانيا ، تختلف الظروف البيئية والإجرائية في إفريقيا اختلافا كبيرا عن الظروف السائدة في أوروبا والولايات المتحدة . فلا تمثل العمليات والقوى الاجتماعية في إفريقيا قوى ومصالح ثابتة سهلة التحديد يتم تصنيفها بشكل مناسب وأنيق كما هو الحال في أوروبا . فحينما يدرس الباحث في الغرب الحكومات ، يسأل عادة عن ما هو نوع الحكومة وحدودها هل هي حكومة اتحادية أو حكومة كونفدرالية . ولكن الحكومة في إفريقيا هي كيان شخصي وليس مؤسسي . ولا يهتم الأفارقة بالوظيفة الرسمية الموكلة للمؤسسة باسمها ، بل ينصرف جل الاهتمام إلي مراحل تدفق السياسة التي تسهم فيها

المؤسسة وموظفوها . فالنظر أولا إلى المؤسسات ثم التساؤل عن الوظائف التي تؤديها هذه المؤسسات ، يعطى صورة أقل شمولاً للعالم الإفريقي مما هو واقع في الحقيقة ، فهنا ينصرف الاهتمام إلى تحديد العملية السياسية ثم السؤال عن النظم الفرعية التي تساهم في تفاعلاتها المختلفة<sup>(٤٢)</sup> .

### الاتجاه الثالث : علاقة الشراكة بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية

طرحت اقترابات دراسة العولمة الجديدة إشكالية العلاقة بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية مجدداً ؛ إذ طلب أديلي جينادو الرئيس السابق للجمعية الإفريقية للعلوم السياسية بضرورة تحقيق نوع من الشراكة بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية الغربية ، بمعنى أن تتم دراسة العالم الغربي من منطلق إمكاناته ومخزونه الثقافي ، وهو ما يتطلب أيضاً أن يعيد علم السياسة الغربي رؤيته في التعامل مع المناطق الحضارية الأخرى مثل إفريقيا<sup>(٤٣)</sup> . أوضح أديلي جينادو في عام ٢٠٠٠ أن عولمة العلوم السياسية سواء على المستوى المؤسسي والمهني هي جزء من البنية الفوقية الثقافية لتسهيل الهيمنة الغربية . يتم تقديم هذه البنية الثقافية الفوقية في ستار العلم العالمي والتي لها آثار خطيرة على إنتاج المعرفة في إفريقيا وحولها وخاصة علم السياسة الإفريقي خلال مدة التفوق الليبرالي . ومن ثم ، تحتاج عملية التجديد الثقافي لاسيما في العلوم السياسية إلى تقديم رؤى ثقافية مختلفة . ويرتبط مستقبل العلوم السياسية في إفريقيا وتحديدًا في شمال إفريقيا بثلاثة تحديات ، إذ التحدي الأول هو القضاء على الاستبداد والإقصاء الفكري ، ثانياً هو ارتباط العلوم السياسية بقضايا الدولة وليس فقط خدمة البرامج السياسية الفعلية ، ثالثاً ، إيلاء مزيد من الاهتمام بالتعليم العالي ونظام لتحقيق الكفاية في البحث والدراسة<sup>(٤٤)</sup> .

خلال هذه الفترة من الانتصار الليبرالي ، مرت العلوم السياسية بتحول في النموذج المعرفي في تطبيقه على السياسة في إفريقيا مؤكدة على الإصلاح المؤسسي كشرط مسبق للتحويل الديمقراطي . يوجد خلط بين مشكلة الديمقراطية والإصلاح المؤسسي ، لذا من الضروري الأخذ في الحسبان دور القوى الاجتماعية المتنوعة في تأمين عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، حيث أنها غير قادرة على ربط مشكلة الديمقراطية بمشكلة التخلف في إفريقيا . يكشف هذا الاهتمام جانب

النظرية الانتشارية للعولمة في صيغتها الكلاسيكية الجديدة أو الليبرالية الجديدة . حيث التركيز علي عولمة العلوم السياسية كمنشآت قائم علي المعرفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، والبحث عن تأثير عولمة العلوم السياسية علي إفريقيا ، مع الأخذ بعين الاهتمام السياق الثقافي أو الاجتماعي والاقتصادي للعولمة المعاصرة حول ظهور شراكة جديدة في النظام العالمي . هل تستطيع عولمة العلوم السياسية تطوير المعرفة والفهم للسياسة الإفريقية؟ وما مدى نجاحها في ذلك وكيف يمكن أن تفعل ذلك؟

قبل توضيح الآثار المترتبة على العولمة المعاصرة في دراسة السياسة الإفريقية والشراكات الجديدة المتوقع ظهورها في هذا الصدد ، ينبغي توضيح افتراضين للاقترب من المشكلة . الافتراض الأول : نظرية التنمية التي تركز على التنمية الصناعية الرأسمالية العالمية وتطبيقها في المجتمعات التابعة ، مثلت النموذج السائد الذي استخدمه علم السياسة الأمريكي من أجل دراسة السياسة الإفريقية في سنوات ما بعد الاستقلال مباشرة منذ عام ١٩٦٠ . لا تزال الافتراضات حول السياسة الإفريقية التي تستند على نظرية التنمية في الستينيات من القرن العشرين تنعكس في التيار السائد في العلوم السياسية الأمريكية في تطبيقها الحالي في إفريقيا . الافتراض الثاني : هو أن التيار السائد لعولمة علم السياسة يقوم على مفهوم تم إعادة تشكيله « الشراكة الجديدة» في سياق العولمة المعاصرة ، ويحتاج الآن إلى البدء في النظر إلى السياسة الإفريقية من منظور نظري مختلف بخلاف تلك التي زودتها بالإطار المعرفي الليبرالي أو الأسس النظرية الليبرالية الجديدة أو الأسس الأيديولوجية . وتشير الشراكة الجديدة ، إلى فرص إعادة تنظيم وتشكيل علاقات القوى العالمية وفي النظام العالمي نفسه كنتيجة لنهاية التغييرات الهيكلية التي خلفتها الحرب الباردة في الاقتصاد العالمي . تشمل هذه التغييرات الهيكلية ظهور الشركات عبر الوطنية كجهات رئيسة فاعلة في النظام العالمي الناشئ والتي تعمل في معظم الحالات كبديل عن حكوماتها الأصلية وحركة رؤوس الأموال الاحتكارية الواسعة النطاق دون عوائق تقريبا عبر الحدود الوطنية .

تعد الليبرالية الجديدة هي الأساس الأيديولوجي لهذه المرحلة المعاصرة من العولمة وتؤكد على التحرر الاقتصادي والسياسي وما يترتب عليها من رفض للديمقراطية الاجتماعية وتدخل الدولة الكينزية . هذه الليبرالية الجديدة

هي في الأساس نظرية التنمية الرأسمالية العالمية. ومن ثم؛ فالعولمة التي انبثقت عن انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة هي تعبير ملطف عن الهيمنة المنتصرة لرأس المال العالمي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية. كيف تعاملت عولمة العلوم السياسية مع العلوم السياسية الإفريقية عقب انتصار الليبرالية الجديدة؟ للإجابة على هذا التساؤل، من الضروري العودة إلى أصول نظرية التنمية ودراسات التنمية ودراسات المناطق فيما تم وصفه بالاقتصادات الكينزية وتوافق الآراء ما بعد الحرب العالمية الثانية حول الاقتصاد المدار في أوروبا. أستند الاتجاه السائد لعولمة العلوم السياسية إلى حد كبير على اهتمامات أيديولوجية للانموذج التنموي الإحصائي المتمثل في الكينزية والاقتصاد المدار لاسيما عند البحث في الدراسات الإفريقية في المدة التي سبقت الاستقلال مباشرة وبعد الاستقلال الإفريقي في عام ١٩٦٠. يمكن فهم الاتجاه السائد لعولمة علم السياسة على أنه انتقائيا. كما يتضح في تطبيقه لنظرية التنمية أو التحديث في إفريقيا، إذ استعارت العلوم السياسية المعولمة أثناء الثورة السلوكية في العلوم السياسية مفاهيم وأفكار من الأنثروبولوجيا السياسية والاجتماعية وعلم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ وفي وقت لاحق بكثير من الاقتصاد.

على الرغم من إدعاءاتها بتطوير نظرية عالمية للعلوم السياسية، تكون فيها إفريقيا والدول الجديدة وسيلة لتوفير البيانات والمعلومات، إلا أن الاتجاه السائد لعولمة العلوم السياسية تم تقييده من قبل أسس أيديولوجية ليبرالية. تم تحديد أجندة التنمية الإفريقية على أنها خطة مكررة من خلال نقل وإضفاء الطابع المؤسسي على السمات الهيكلية وملامح المسارات التنموية التي رسمها الغرب في إفريقيا بالفعل. هذه الملامح هي أساس الدولة الرأسمالية، دولة الرفاهية أو الديمقراطية الاجتماعية أو الطبيعة الكينزية، العقيدة الدستورية الليبرالية، السياسات الحزبية التنافسية والبرلمانية.

وتجدر الإشارة إلى جانبين من جوانب هذا التطبيق الأيديولوجي للاتجاه السائد لعولمة علم السياسة في إفريقيا: أولا، كان هناك بعد تبشيري. وهذا الربط بين الاتجاه السائد لعلماء السياسة وصناع السياسة في الغرب وكما قال كلود آكيه في عام ١٩٧٩ « إن أعمال هؤلاء الكتاب تعكس دائما دورهم داخل الجهاز الثقافي للدولة الرأسمالية / الإمبريالية. أصبح لعلم السياسة جانب ثقافي مهم، وعامل

استراتيجي حقيقي في التوجه المهيمن لرأس المال التمويلي العالمي في ظل عمليات العولمة الناشئة في فترة ما بعد عام ١٩٤٥ . ثانيا تركيز الاتجاه السائد للعلوم السياسية على بناء الأمة كمشروع تنموي في إفريقيا، بوصفها أداة لحل المشكلات ، والقضاء الضوء على متطلبات التنمية السياسية والثقافية الاجتماعية ، وكانت العوامل غير الاقتصادية محل تجاهل .

واجهت الافتراضات النظرية والاقترابات المنهجية المتنوعة للاتجاه السائد لعولمة العلوم السياسية في تطبيقها على دراسة السياسات الإفريقية العديد من الانتقادات من قبل عدد من المعارضين لها . كانت استجابة الاتجاه السائد لعولمة علم السياسة لمثل هذه الانتقادات هي بمثابة تحول في النموذج المعرفي والنظر إلي الليبرالية الجديدة باعتبارها الحركة الأيديولوجية العالمية السائدة . تطبيقا على إفريقيا ، تستوعب الليبرالية الجديدة نظرية الدولة الإفريقية بأنها ضعيفة وممتدة وغير مجهزة بشكلها الحالي للاضطلاع بمهمة التنمية الاقتصادية والسياسية . وبدلا من الدولة ، يتم الترويج للسوق بوصفها أكثر موزعي الموارد الاقتصادية عقلانية وكفاية . يجب أن تكون هناك اصلاحات سياسية تؤدي إلى سياسة ذات تنافس انتخابي حزبي . فضلا عن أن الهدف النهائي للاصلاحات هو دولة الحد الأدنى .

اتضح هذا التحول في النموذج المعرفي بجلاء في دعوة البنك الدولي إلى الحكم الرشيد بوصفه الدواء لمشاكل التنمية الاقتصادية والسياسية في إفريقيا . بالإضافة إلي تخلي البنك الدولي عن دعمه السابق لرأسمالية الدولة كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية السياسية ، مطالباً البلدان الإفريقية بتنفيذ حزمة من الاصلاحات السياسية كشرط للحصول على قروض . تتضمن حزمة الاصلاحات بشكل أساسي التكيف الهيكلي والتحرير الاقتصادي والديمقراطية واصلاح الخدمة المدنية . باختصار ، تحدد الليبرالية الجديدة الآن معالم الشراكات الجديدة في ظل العولمة المعاصرة . ومن المتوقع الآن أن تشترك البلدان الإفريقية بصفتها مجتمعات تابعة في الضرورات المؤسسية لليبرالية الجديدة .

ما هو تأثير الليبرالية الجديدة على دراسة السياسة الإفريقية من خلال الاتجاه السائد لعولمة العلوم السياسية؟ سيتبين التأثير جزئياً في التغيير في الليبرالية الجديدة ، حيث أدت الأيديولوجية العالمية إلى تحول في اقتراب النموذج المعرفي

إلى السياسات الإفريقية وجزئياً في نقد نظرية التحديث المطبقة على إفريقيا . ففى الحالة الأخيرة ، وعلى غرار التبعية والنقد الماركسي الجديد لنظرية التنمية ، فإن الحقائق النظرية للبرالية الجديدة قد مكنت العلوم السياسية الغربية المعولمة من إعادة التركيز على أسباب الفشل المؤسسي وبالتالي على التناقضات والظروف التى تجاهلت الأدوات التحليلية النظرية في وقت سابق .

إن التركيز على الاصلاحات المؤسسية في السوق والحكم الرشيد ، وتحديد اهتمامها بالسياسات الحزبية التنافسية ، قد أثار اهتماما جديدا فى مشروع الديمقراطية الليبرالية السائدة فى ظل العولمة السياسية ، بما فى ذلك الانتخابات الديمقراطية . وهو ما يتماشى مع الحاجة إلى جعل السوق يعمل بشكل أفضل بمعنى آخر ، منح ما يسمى قوى السوق حرية غير مقيدة . يوجد مجموعة من الافتراضات التى تكمن وراء هذا القلق ، حيث تصميم أو إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والسياسية والهندسة الدستورية لتمكين المواطنين من زيادة ترافقهم إلى الحد الأقصى ، وهو ما يعزز على المدى البعيد الصالح العام وبالتالي يعزز آفاق الديمقراطية الليبرالية .

كيف يمكن في سياق الشراكات الجديدة الناشئة فى ظل النظام العالمي الجديد أن يسهم الاتجاه السائد فى عولمة العلوم السياسية في فهم وتعزيز السياسات الإفريقية ؟ لقد خلقت الديناميكيات الهيكلية للعولمة المعاصرة حالة من عدم التناسق الجديد بين العالم الغربي وإفريقيا والذي يمكن وصفه بأنه شكل جديد من أشكال الإمبريالية . تركز الليبرالية الجديدة على دولة الحد الأدنى وعلى التحرير الاقتصادي وهو ما يعنى فى الواقع أن السوق وليس الدولة يجب أن يكون مخصصا للفائض الاجتماعي وهيمنة رأس المال العالمي عبر الحدود الوطنية ، مما وضع البلدان الإفريقية وغيرها من البلدان النامية فى وضع ضعيف لحماية نفسها من المنافسة غير العادلة .

لقد أخذ الاتجاه السائد لعولمة علم السياسة الآن كما كان من قبل نفس منحى طبيعة النظام العالمي والشراكات غير المتكافئة المنبثقة منه على النحو الوارد . لا يزال ينظر إلى إفريقيا على أنها مجتمع تابع مع عدم وجود خيار سوى الاستمرار في تقليد الغرب واستيراد مؤسساته الاقتصادية والسياسية والتكيف مع نشوء العولمة المعاصرة . لذا ينبغي دراسة السياسة الإفريقية من منظور الجهات



الفاعلة المهيمنة في النظام العالمي المعاصر . ومن الناحية النظرية والعملية ، فهذا يعنى عموما الأسس الاقتصادية والسياسية للمجتمعات الصناعية الغربية . إن البعد النظري المهم والموجه بالفعل للسياسة العامة للاتجاه السائد لعولمة علم السياسة في تطبيقه علي السياسة الافريقية هو ما يمكن وصفه بالاقتصاد السياسي الجديد أو العقيدة المؤسسية الجديدة . وهذا لأن نوع من الهيمنة الجزئية لفكرة الاختيار العقلاني قد حدثت بلا شك في العلوم السياسية الأمريكية وليست في مجال التنمية .

إحدى الميزات المهمة التي تتمتع بها الليبرالية الجديدة حول نظرية التحديث هي تسليط الضوء علي الاخفاقات والضعف المؤسسي كسبب لالاء الضعيف للدولة الأفريقية . أسباب هذا الفشل المؤسسي أو ضعف الدولة الأفريقية هو عدم القدرة علي توفير الاحتياجات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية للمواطنين . ونظرية الاختيار العقلاني تحاول التغلب على هذه الاخفاقات وحالة الضعف . ويفترض أن عمليات السياسة يجب أن تمنح الأولوية لاستقلالية علاقات السوق كمحرك وضامن للتنمية . كيف يعزز هذا معرفة السياسة الأفريقية؟ تحليلا لنقاط القوة والضعف في نظرية الاختيار العقلاني المطبقة في إفريقيا . تكمن الانجازات الرئيسية لنظرية الاختيار العقلاني في القاء الضوء علي المشاكل المؤسسية علي المستوى الجزئي نسبيا؛ حيث لم تنجح محاولات تقديمها كنظرية عامة جديدة للسياسة بشكل فريد . بتطبيق باتس للاختيار العقلاني على السياسة الأفريقية ، فهي ليست سياسة وبالتالي تؤدي إلي ضعف كفاءة السوق ، وتتعارض قوى السوق مع الأهداف الاجتماعية؛ وفي الواقع ، ما هو علي المحك في إفريقيا هو بالتحديد صراع بين مبادئ مجتمع السوق والمفاهيم البديلة؛ حيث بعض الرفاهية الجماعية التقليدية الحديثة . إذن ، لا يعد الافتراض القائل بأنه عند التعامل مع المسائل الاقتصادية ، فإن الأفراد العقلانيين الذين يتصرفون بشكل أساسي من أجل الميزة المادية بأي حال نقطة انطلاق طبيعية ، فإنه إتجاه سياسي للغاية ، والتي تعتبر طبيعية ، ما هو في الواقع علي المحك هو الصراع من أجل مستقبل إفريقيا . يوجد بعد نظري مهم آخر وموجه نحو السياسة لتطبيق الاتجاه السائد لعلم السياسة المعولم علي السياسة الأفريقية هو نظرية الديمقراطية الليبرالية . لقد ظهر التركيز علي الديمقراطية في أعقاب ما تم وصفه بالتحويلات الديمقراطية

العالمية، بداية من التحولات في جنوب أوروبا (أسبانيا والبرتغال) وأمريكا اللاتينية. ترتبط الليبرالية الجديدة نظريا بنظرية الاختيار العقلاني أو الاقتصاد السياسي الجديد من فرضية أن حكم الحزب الواحد والأشكال الأخرى للحكم الاستبدادي مثل الحكم العسكري تؤدي إلى تشوهات السوق وتحديات عن طريق إنكار وخنق الخيارات الفردية والخيارات في السوق السياسية. يؤدي هذا الفشل أو الضعف المؤسسي إلى حلقة مفرغة من عدم الاستقرار السياسي وانعدام المساءلة في إفريقيا ما بعد الاستعمار. الحل هو أن تبني السياسة علي الفردية والمصلحة الذاتية. بمعنى آخر، التبادلات بين المواطنين المهتمين بالذات.

ولكن في تطبيقه على إفريقيا، كان تركيز الاتجاه السائد للعلوم السياسية المعولم علي الانتقال الديمقراطي كانتقال إلي الديمقراطية الليبرالية، من بين الشواغل الأخرى، وعلي العلاقة بين الديمقراطية والتنمية وبين الديمقراطية والتجريد من السلاح وبين التوطيد الديمقراطي وأدوار النخب غير السياسية مثل رجال الأعمال والجنود في دور المجتمعات المانحة في عملية الديمقراطية وفي الديمقراطية كإجراء. إلى أي مدى ساهم هذا الاقتراب في فهم السياسة الأفريقية؟ علي الأقل، كان هذا الاقتراب مفيدا في تحسين فهم عمليات وقيود التحولات الديمقراطية في إفريقيا. في هذا الصدد، لا تزال هناك بعض أوجه القصور في تركيز العلوم الاجتماعية الرئيسية المعولمة علي الديمقراطية الليبرالية. أولا، فهي تميل إلى الخلط بين مشكلة الديمقراطية في إفريقيا واعتماد الديمقراطية الليبرالية وآثارها المؤسسية، حيث أنها فشلت في معالجة مشكلة التعددية الاثنية في إفريقيا.

وختاما، في سياق الحديث عن أساليب دراسة السياسات الأفريقية والعلاقة بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية، فقد أصر المفسرون علي أهمية فهم العوامل السياقية التي تشكل الظواهر السياسية<sup>(٤٥)</sup>. ويميل المدافعون عن دراسات المناطق إلى الاستمرار بدلا من إضعاف حالة دراسات المناطق. وهناك حالة من التأييد للاتجاه الثالث الذي يتناول فكرة الشراكة بين العلوم السياسية وعلم السياسة الإفريقي. حيث ينادي بعلاقة توافقية أكثر خصوبة بين العلوم السياسية وعلم السياسة الإفريقي نظرا لوجود نقاط قوة وضعف في اقترابات كل منهما. فالعلوم السياسية في حاجة إلي علم السياسة الإفريقي بسبب الحالة الضعيفة

لعلم السياسة «تحليل النمط»، أو ما يسمى نظرية المستوى المتوسط، فضلا عن الحاجة المستمرة إلى مدخلات للتحليل النقدي لسياسة العالم الحقيقي. لا يقدم الوضع الحالي لنظرية التنمية السياسية صورة للقوة الفكرية الكبرى ومدى الاقتناع بها. لقد كان هناك تقدما ملحوظا فى المفاهيم والأساليب في هذا المجال وفي مجالات أخرى للسياسة المقارنة، ولكن هناك حالات كثيرة لتحليل النمط يتم الخلط بينها وبين النظرية والأبعاد المنهجية الغامضة التي تتعارض مع بعضها. يؤسس علم السياسة الإفريقي الطريق الشرعي الوحيد لنظرية وليدة للتنمية السياسية. حتى لو كان هناك اتفاق واسع النطاق على تحقق النظرية العامة والأساليب السياسية فى المستقبل، فهناك حاجة إلى اكتساب المعرفة والخبرة بعلم السياسة الإفريقي بالإضافة إلى النصوص النظرية والأساليب وسوف تستمر فى شكل تحليلات نقدية للحالات الملموسة للنشاط السياسي<sup>(٤٦)</sup>.

في إطار شبة الاتفاق على علاقة الشراكة بين العلوم السياسية وعلم السياسة الإفريقي، يبرز تساؤلا مهما مفاده هل عولمة الاتجاه السائد للعلوم السياسية الغربية مبنية على أساس تعزيز وصياغة شراكة جديدة، لاسيما في ضوء أن الشراكة الجديدة يجب أن تقوم على المعاملة بالمثل؟. وهذا يعنى أنه يجب النظر إلى إفريقيا على أنها مختبر لا اختبار المفاهيم المشتقة من الغرب. كما يجب ألا يتم تحديد وتحليل مشكلات التنمية في سياق المؤسسات والعمليات السياسية الغربية. وفي إطار تطبيق الشراكة بين العلوم السياسية وعلم السياسة الإفريقي، ينبغي الإشارة إلى ما يلي :-

أولا، يجب دراسة إفريقيا من حيث الظروف والامكانيات بتنمية نفسها المتمحورة حول الذات والتكيف مع مؤسساتها الأصلية مع مشاكل الحكم. يجب أن يعيد علم السياسة المعولم عدساته الفكرية في النظر إلى إفريقيا. من أجل القيام بذلك يتطلب الأمر الرجوع إلى الدراسات التاريخية والسياسات الدقيقة، وفقا لتقاليد علماء الأثروبولوجيا السياسية والاجتماعية مثل إيفانز بريتشارد، وبيتر ليود، وجورج بالانديير.

ثانيا، يجب أن يبدأ الاتجاه العولمي السائد للعلوم السياسية في اكتشاف كيف أن جمع البيانات في وعن إفريقيا تضىء جوانب السياسة في الغرب. بمعنى آخر، ينبغي أن يصبح الغرب نفسه مختبرا لا اختبار البيانات والفرضيات المستمدة

من إفريقيا. هنا يمكن تعلم الكثير عن جدليات العلاقات الاثنية في الغرب من أعمال الأنثروبولوجيا السياسية والاجتماعية الذين درسوا العلاقات الاثنية في إفريقيا. وعلي نفس المنوال، قد توفر البيانات التي تم جمعها من العمل المتعلق بالمواطنة، ما قبل البدائية وسياسة ملء البطون في إفريقيا رؤي مثيرة للاهتمام حول طبيعة المشكلات المماثلة في الغرب. هذا هو ما يتطلب المعاملة بالمثل. وهذا ما يجب أن تبدأ به العلوم السياسية السائدة في العولمة. يجب أن تبدأ بمتابعة السؤال ماذا يمكن أن نتعلم من السياسة الأفريقية للمساعدة في فهم سياستنا وتطوير نظرية عامة للسياسة. هذا هو ما ينبغي أن تدور حوله فكرة الشراكات الجديدة المطبقة علي عولمة العلوم السياسية<sup>(٤٧)</sup>.

الهوامش:

- ١- مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا بجامعة القاهرة
- 2- Ellen Grigsby, "History of the Discipline", in John T. Ishiyama & Marijke Breuning(eds.), 21 st Century Political Science: A Reference Handbook (Thousand Oaks: SAGE Publications, Inc. 2011),pp.35-40
- 3- Mitchell L. Stevens, Cynthia Miller-Idriss and Seteney Shami, What is Area Studies?, In Seeing the World: How US Universities Make Knowledge in a Global Era (Princeton University Press., 2018),pp.53-66
- 4- Idem.
- 5- Idem.
- 6- Idem.
- 7- Idem.
- 8- Marle kling, Area Studies and comparative politics (Washington university, Sept.1964),p.8
- 9-Gerardo L. Munck, Richard Snyder,» Debating the Direction of Comparative Politics An Analysis of Leading Journals", in Comparative Political Studies(Sage Publications, Volume 40 Number 1, January 2007),pp. 5-31
- 10- Frederick A.Olafson, some observations on Area Study Programs (Washington university, Sept.1964), p.11
- 11-Andreas Mehler & Bert Hoffmann, "Area Studies", in Bertrand Badie, Dirk Berg-Schlosser&Leonardo Morlino(eds.), International Encyclopedia of Political Science (Thousand Oaks: SAGE Publications, Inc. City:,2011),pp.32-34
- 12- Idem.
- 13- Rita Abrahamsen, African studies and the postcolonial challenge, African Affairs, Volume 102, Issue 407, 1 April 2003, Pages 189–210,
- 14- Andreas Mehler & Bert Hoffmann, „Area Studies“ .....op.cit.,p.45
- 15- Mitchell L. Stevens, Cynthia Miller-Idriss and Seteney Shami, What is Area Studies?,.....op.cit.,p.57
- 16- Frederick A.Olafson,op.cit., p.11
- 17- Richard L.Sklar,»The African Frontier for political science", In Robert H.Bates,V.Y.Mudimbe,Jean F.O Barr(eds.), Africa and the disciplines: the contributions of research in Africa to the social sciences and humanities ( Chicago: university of Chicago press, 1993),pp.62-81

18- Idem.

19-Richard L.Sklar,"The African Frontier for political science..., op.cit., P.84

20- Ibid.,pp.85-92

21- Idem.

22- Dirk berg G.schlosser, African political systems typology and performance, comparative political studies(sage publication,inc, vol.17,no.1,pril 1984),pp121-151

23- Okwudiba Nnoli, "Globalization and African Political Science", African Journal of Political Science / Revue Africaine de Science Politique(African Association of Political Science, Vol. 8,No. 2, December 2003), pp. 11-32

24- Idem.

25- idem

26- Idem.

27- Michael Bratton (a1) and Nicolas van de Walle (a1) ,Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in Africa, Cambridge University Press, June 2011,p.32

٢٨- حمدي عبدالرحمن حسن ،الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية : النظم الافريقية نموذجا (عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية : المركز العلمي للدراسات السياسية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨) ، ص ٥٨

29- Kevin C. Dunn and Pierre Englebert, Inside African Politics, (Lynne Rienner Publishers, Second Edition,2019),pp.1-59

30-Murray I. Fishel, "Political Science, Political Culture, and Africa",in The Journal of Modern African Studies(Cambridge University Press, Vol. 16, No. 4, Dec., 1978), pp. 679-685

31- Gerardo L. Munck, Richard Snyder, "Debating the Direction of Comparative Politics An Analysis of Leading Journals",in Comparative Political Studies(Sage Publications, Volume 40 Number 1, January 2007) ,pp.5-31

32- Idem.

33- Marle kling,Area Studies and comparative politics..., op.cit.,p.8

34-Gerardo L. Munck, Richard Snyder..., op.cit.,p43

35- Michael F. Lofchie, Political Theory and African Politics,in The Journal of Modern African Studies (Cambridge University Press,vol.6,no. I, 1968), pp. 3-15

36- Kevin C. Dunn and Pierre Englebert, Inside African Politics, Second Edition(Lynne Rienner Publishers w,2019)

37- Richard L.Sklar,The African Frontier for political science...,op.cit.,pp.5-

38- P.8

39- P.12

40- ICPSR, Inter-university Consortium for Political and Social Research, Political Regimes and Regime Transitions in Africa, 1910–1994, Michael Bratton and Nicolas van de Walle ( First ICPSR Version, August 1997, Ann Arbor, Michigan).

41- Kevin C. Dunn and Pierre Englebert, Inside African Politics, Second Edition(Lynne Rienner Publishers w,2019)

42- Nicholas D.Onyewu, An Approach to African Politics, Cambridge university press, may 2014, vol.13,issue 1.,april 1970. pp.6-16,African studies review, African Studies Association 1970

٤٣- حمدى عبدالرحمن حسن ، مرجع سبق ذكره

٤٤- Hamdy A. Hassan, An Alternative Perspective For Political Science In North Africa,in Afro Asian Journal of Social Sciences (Volume VIII, No III, Quarter III 2017),

45- Ellen Grigsby, “History of the Discipline”,in John T. Ishiyama & Marijke Breuning(eds.), 21st Century Political Science: A Reference Handbook(Thousand Oaks: SAGE Publications, Inc. 2011),pp.

46- Political Science and East Asian Area Studies, Author(s): Chalmers Johnson  
Source: World Politics, Vol. 26, No. 4 (Jul., 1974), pp. 560-575,: Cambridge University Press

47- L. Adele Jinadu, ”The Globalisation of Political Science: An African Perspective: Presidential Address”,in African Journal of Political Science / Revue Africaine de Science Politique(African Association of Political Science, Vol. 5,No. 1, June 2000), pp. 1-13.

## مناهج دراسة الأزمات السياسية

دراسة أزمة أوكرانيا وتأثيرها في الوطن العربي والنظام العالمي

م. د. أوراڊ محمد مالك كمونة

كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

### مقدمة

تم تداول مصطلح الأزمة الدولية في السياسة الدولية خلال القرن التاسع عشر لتحديد المدة الانتقالية بين السلم والحرب سواء أدت الأزمة إلى نشوب صراع مسلح أم تمت تسويتها بالطرق السلمية، وتعد الأزمة الدولية مرحلة تمهيدية للحرب وهي المرحلة التي يسعى فيها أطراف الأزمة إلى إبعاد احتمالية نشوء أو اندلاع الحرب، فالأزمة هي مدة حرجة ومرحلة خطيرة بين وقتي السلم والحرب، إن العلاقات الدولية تكاد تعيش أزمات متلاحقة على النحو الذي جعل من هذه الأزمات الدولية ظاهرة متكررة تظهر للوجود وتفرض نفسها على الواقع الدولي وتشكل في الوقت نفسه نقطة تحول في مسار العلاقات الدولية الطبيعية وبالشكل الذي تضع صناعات القرار في موقف يصعب التعامل معه بنجاح.

ووسط عالم يتعافى من تداعيات جائحة كورونا، جاءت الأزمة الأوكرانية لتتصدر المشهد وسط تحليلات كثيرة بأن العالم يتجه نحو إعادة تشكيل النظام العالمي، من نظام حاول منظرو العلاقات الدولية، من المدرسة الأمريكية المهيمنة على حقله، أن يصوروه أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، ووسط استدعاءات لمفهوم الحرب الباردة بكل تجلياته، وعجز واضح لمنظمة الأمم المتحدة المعنية بإقرار الأمن والسلم والاستقرار والتعاون الدولي عن التعاطي الفعال مع الأزمة بفعل الخلل البنيوي في هيكلها، الذي كثيرا ما طالبت العديد من دول العالم، بمراجعته وإصلاحه، وعالم كان يتطلع نحو تحقيق العدالة واستعادة حقوق شعوبه المهذرة في التنمية المستدامة



التي كشفت جائحة كورونا عن فجوة كبيرة بينه وبين العالم المتقدم ، وأزمات وحروب واجتياحات سابقة اختلفت فيها معايير التعامل والتفاعل معها على نحو أوضح تماما الكيل بمكيالين ، وتمييز أكدته سياسات ومواقف تجاه تطورات الأزمة في جوانبها ومراحلها كافة .

ولذلك فقد قسم هذا البحث الى أربعة محاور وهي كالآتي : -

### المحور الأول: مفهوم وعناصر الأزمة الدولية

استيعار مصطلح الأزمة (Crisis) من التراث الطبي اليوناني ، إذ كان يقصد به التغيرات المفاجئة والسريعة التي تطرأ على حالة المريض ، والتي تقوده إما للشفاء التام أو للمرض ، وفي القرن السابع عشر تم استعمال مصطلح الأزمة في أوروبا لأول مرة في المجال السياسي للدلالة على حدة التوتر الذي ساد العلاقات بين رجال الدولة والكنيسة ، وبالرغم من قدم المصطلح فإن أول تأصيل علمي له كان في ستينيات القرن العشرين ، ومن أبرز وأهم تنظير لمفهوم الأزمة بشكل علمي كان عام ١٩٦١ على يد ماك-كلياند ، إذ عرف الأزمة السياسية الدولية بأنها: (تغير في الموقف العام ناتج عن تغير في الأفعال وردود الأفعال بين أطراف متنافسة ، مما يؤثر في النظام السياسي الدولي). كما انتقد أيضا النظريات التقليدية في العلوم السياسية ، والتي تنتهج منهج القوة في دراسة الأزمات ، وادعى بأن الطبيعة المعقدة للأزمات في المجتمعات الحديثة - مجتمعات المعلومات - تقتضى منهجا جديدا يقوم على التفاعل والتكامل بين مختلف الجوانب والقدرات ، وأدخل المنهج المنظومي في دراسة الأزمة ، أي دراستها في سياق الموقف العام الذي نشأت فيه ، وأيضا من خلال دراسة منظومة العلاقات والتفاعلات بين مختلف الأطراف التي تحكم ذلك الموقف (١).

كذلك يمكن تعريف الأزمة من منظور سياسي خارجي (دولي) بأنها: تحد ظاهر أو رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لمصلحته . كذلك ، تعرفها كورال بيل بأنها ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول . ويشير روبرت نورث إلى أن الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول ، وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه ، ثم أن الأزمات غالبا ما

تسبق الحروب ، ولكن لا تؤدي كلها الى حروب ، إذ تسوى سلميا ، أو تجمد ، أو تهدأ ، ويمكن دراستها على أساس اشتراك دولتين أو أكثر في المواجهة نفسها . كما يعرفها جون سبانير بأنها موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم ، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى ، مما ينشأ عنه درجة عالية من احتمال اندلاع الحرب<sup>(٢)</sup> .  
حدد عمر جوسكل أربعة عناصر رئيسة تشترك فيها جميع الأزمات الدولية ، وهي<sup>(٣)</sup> :

- ١- ارتفاع ملحوظ في أنشطة القوات المسلحة ، خاصة في حالة وجود برامج لإدارة الأزمة .
- ٢- أحداث غير متوقعة على الصعيدين المحلي والدولي يصعب التنبؤ بها ، إذ إن من خصائص الأزمة الرئيسية عنصر المفاجأة وعدم التوقع .
- ٣- على صانع القرار أن يتخذ قرارا على وجه السرعة في هذه الأحداث غير المتوقعة والتغيرات المفاجئة .
- ٤- قد تهدد المصالح الحقيقية أو المتوقعة للدولة .

### المحور الثاني: مناهج دراسة الأزمات السياسية

عند مراجعة الأدبيات في مجال الأزمات السياسية بصفة عامة والأزمات الدولية بصفة خاصة ، نجد أن هناك أربعة مناهج ، أو مدارس ، لدراسة الأزمة السياسية ، هي<sup>(٤)</sup> :

١- **منهج مفاهيمي وتنظيري** : يسعى لوضع إطار مفاهيمي يحدد مفهوم الأزمة من نواح مختلفة ، حسب المجال الذي تحدث فيه ، وتعريفا بخصائصها ، ومراحل تطورها والاسباب التي أدت الى نشوء ، وارتقاء ، وتفاقم الأزمة وتصاعدها . ولعل أول من أسس هذه المدرسة هو ماك كليلاند .

٢- **منهج سلوكي** : يهتم بدراسة سلوك كل من صانعي القرار والأطراف الفاعلة الأخرى في أثناء الأزمة ، وقد تناول هذا المنهج التصورات والأبعاد الشخصية والمعرفية لصناع القرار وقت الأزمات ، والبدائل المتاحة أمامهم ، والتأثيرات المادية التي تحدثها الأزمة في القادة ، والعملية التي يتم من خلالها صنع واتخاذ القرار في أثناء الأزمة السياسية . ومن أبرز المشاريع البحثية في هذا المجال مشروع «سلوك الأزمات الدولية» ، الذي قام على دراسة وتحليل عدد ٤٧٦ أزمة دولية يشترك فيها ١٠٥٢ فاعلا دوليا كلا منهم له سياساته الخارجية واستراتيجياته وأولوياته على مستوى العالم منذ عام

١٩١٨ وحتى عام ٢٠٢٢. ركز هذا التحليل على الدول الفاعلة المشتركة في الأزمة وخصائصها وعلى كل من النظام المحلي والإقليمي والدولي الذي نشأت فيه الأزمة، والدور الذي لعبته العناصر الخارجية الأخرى في إدارة الأزمة، مثل المؤسسات الدولية والقوى الكبرى في النظام العالمي وقتها، والتي لا تشترك كطرف رئيسي في الأزمة.

٣- **منهج إدارة وتسوية الأزمات:** ويقوم على هدفين، أحدهما: وصفي (كيف يجب تسوية النزاع) والآخر تصوري (كيف يمكن تسوية النزاع). كذلك، يهتم هذا المنهج بدراسة دور المعلومات في إدارة الأزمة السياسية. وقد أجمع مؤيدو هذه المدرسة على أن الشخص الذي يتولى إدارة الأزمة لابد أن تتوفر له معلومات ومعرفة كافيتين بأسباب الأزمة، وتوقيت حدوثها، وكيفية تهميشها، أو تقليص آثارها. ومن أبرز النماذج المؤسسة لهذا المنهج هي: تانتر وكورمان وشابيرو، وجيلبرت.

٤- **منهج التوقع:** انقسم العلماء حول إمكانية توقع الأزمات السياسية بين مؤيد ومعارض. لكن في النهاية، أصبح لدينا مدرسة كبيرة معنية بوضع نظريات للتوقع عامة وعمل تطبيقات إحصائية أحيانا عليها. لعل دراسة يانش عام ١٩٦٧ كانت من أولى الدراسات التي تناولت بعض الطرق التي أصبحت الآن من الطرق البديهية في توقع الأزمات السياسية، منها: تقنية ديلفي، وتحليل السلاسل الزمنية، ونظرية النظم، ونظريات القرار، ثم جاءت دراسة أيرس عام ١٩٦٩ التي قدمت طرقاً أخرى، مثل: استقراء الاتجاه، ونماذج الاستدلال، والتحليل المورفولوجي. وبالرغم من نجاح هذه النماذج بنسبة كبيرة عند تطبيقها على بيانات قديمة في توقع الأزمات السياسية الدولية التي حدثت بالفعل، فإنها لم تستطع أن تتنبأ بالأزمات المستقبلية، وذلك لأنها تفتقد مبدأ السيناريوهات المستقبلية.

٥- **المنهج المنظومي:** يتبنى أنصار هذا المنهج فكرة أنه من أجل فهم ظاهرة ما، ومعرفة أسبابها، والديناميكيات الخاصة بها لابد من دراسة المنظومة التي نشأت عنها تلك الظاهرة ككل. وبالتالي لدراسة الأزمات السياسية، لابد من دراسة جميع عناصر المنظومة السياسية. ولدراسة الأزمات السياسية الدولية، بصفة خاصة، ينبغي أن نأخذ في الحسبان النظام الدولي ككل، ف«ماك كليلاند» كان من أوائل الباحثين الذي ادعى بأن الطبيعة المعقدة للأزمات في المجتمعات الحديثة -مجتمعات المعلومات- تقتضى منهجاً جديداً يقوم على التفاعل

والتكامل بين مختلف الجوانب والقدرات ، وقد أدخل ماك كليلاند المنهج المنظومي في دراسة الأزمة ، أي دراستها في سياق الموقف العام الذي نشأت فيه ، ومن خلال دراسة منظومة العلاقات والتفاعلات بين مختلف الأطراف التي تحكم ذلك الموقف ، وفي عام ١٩٨٨ استعمل المنهج المنظومي في عمليات حل الأزمات السياسية وبناء السلام ، إن فكرة استخدام المبادئ العامة والقواعد المنظمة للنظرية العامة للنظم في دراسة منظومة العلاقات الدولية والأزمات السياسية فتحت المجال أمام التكنولوجيا الحديثة والنمذجة الحاسوبية لتأخذ سبيلها كأداة لدراسة الأزمات السياسية المعقدة ذات الجوانب المتعددة والعلاقات المتشابكة .

### المحور الثالث: الأزمة الأوكرانية وتأثيرها في الوطن العربي

شأن كل التطورات المهمة والأحداث المفصلية في العالم ، يكون للوطن العربي نصيب مهم من التداعيات المرتبطة بها . وإذ إن الأزمة الأوكرانية تمثل منعطفًا مهمًا له في قضايا وملفات كثيرة ، فإن منطقة الوطن العربي تأتي على رأس المناطق الإقليمية المعنية بالأزمة وتداعياتها ، وذلك على مستويين أساسيين ، أولهما التأثيرات المباشرة في الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية والقضايا المفتوحة في المنطقة . والمستوى الآخر ، التحولات في النظام العالمي التي تمثل الأزمة محطة مهمة فيها ، وربما قوة دافعة لها ، والتي سيكون لها بالضرورة مردود مباشر على المعطيات الإقليمية والتفاعلات في الوطن العربي<sup>(٥)</sup> .

قبل اندلاع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا ومع بوادر تفاقم الأزمة هناك ، اهتم كثير من المحللين بالتداعيات المحتملة لأي نزاع عسكري روسي أوكراني على الأوضاع في الوطن العربي . ونال الأمن الغذائي النصيب الأكبر من الاهتمام ، لاسيما الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على واردات القمح من كل من روسيا وأوكرانيا ، كمصر ولبنان والجزائر وتونس واليمن والعراق والمغرب ، وذلك وسط افتراض أن اندلاع المعارك العسكرية من شأنه أن يوقف صادرات كل من روسيا وأوكرانيا ، وهما الأكبر في إنتاج وتصدير القمح والذرة والزيت وحبوب أخرى ، والأكثر تصديرا للدول العربية ، نظرا لاعتدال الأسعار وقرب المسافات ، مقارنة بمصادر دولية أخرى للقمح ، ولكنها بعيدة كاستراليا وكندا والولايات المتحدة ، ما يرفع تكلفة الاستيراد منها . غير

أن الاهتمام بقضية الأمن الغذائي لدول بعينها جاء مبالغاً فيه من قبل المصادر الغربية ، إذ توقعت تأثيرات مباشرة قد تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وارتباك الموازنات العامة وارتفاع الأسعار . ومع الاعتراف بوجود آثار سلبية بسبب انقطاع توريد الحبوب من روسيا وأوكرانيا ، فضلاً عن توقف السياحة معهما ، وهي تمثل نسبة مؤثرة في النشاط السياحي لبعض الدول العربية ، لكن تلك التحليلات تجاهلت أمرين مهمين<sup>(٦)</sup> : أولهما : وعى المواطنين أنفسهم بالأسباب الحقيقية وراء تلك الأزمة وأسبابها الخارجية وأن الحكومات ليس لها دور مباشر فيها . الأمر الثاني : تجاهل ما يمكن أن تقوم به الحكومات لضبط تلك التأثيرات السلبية المتوقعة في الحدود التي يمكن أن يتحملها المواطنون من جهة ، وما يمكن أن تتحمله الموازنات العامة من جهة أخرى ، وهو ما نجحت فيه على سبيل المثال مصر ، التي اتخذت عدة إجراءات في مجال توريد القمح المحلي وتنويع مصادر التوريد وضبط الأسعار للسلع الأساسية ، ما ساعد في احتواء النسبة الكبرى من تداعيات الحرب على الاقتصاد ككل . ويدل هذا المثال على أن التركيز على التأثيرات المتوقعة في بلدان عربية معينة لم يكن موضوعياً بقدر ما كان محملاً بتوجهات مسبقة مملوءة بالاستنتاجات السلبية ، مع تجاهل أن تأثير انقطاع الحبوب الروسية والأوكرانية عن الأسواق العالمية يمس العالم بأسره ، وليس فقط دولاً محددة في الوطن العربي ، أو أقاليم وبلدان أخرى ، لا يقدم الصورة كاملة ، بل يمكن أن يعطى استنتاجات غير واقعية ، وأن الاقتصر على تحليل الاضطرابات في واردات القمح والغذاء والنفط والغاز ، واضطراب السياحة وحركة الطيران ، رغم أهميته ، فإن هناك عوامل أخرى يجب الالتفات إليها سياسياً واقتصادياً ومالياً ومعنوياً . فالعقوبات الغربية التي فرضت على روسيا تهدم كثيراً من الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي والمالي العالمي ، وتلك بدورها ذات نتائج متعددة المستويات .

أن الأثر الكلي للحرب الأوكرانية على الوطن العربي مرتبط بمتغيرات عديدة وهي<sup>(٧)</sup> :

١- النتائج المحتملة للحرب الأوكرانية ذاتها بعد توقف القتال وتثبيت حالة سياسية ذات طبيعة دائمة أو شبه دائمة ، شريطة قبولها من الغرب وحلف «الناتو» ، وهي نتائج تمتد إلى حالة النظام الدولي «الجديد» .

٢- السياسات التي تطبقها الدول الرئيسية في الوطن العربي للتعامل مع تلك النتائج ، والتي تمثل في جانب منها امتداداً للمواقف الحيادية التي صبغت أغلبية المواقف لدول الوطن العربي .

٣-مدى تأثر الأزمات العربية، كالحرب في اليمن والوضع في لبنان والأزمة الليبية، بتحويلات النظام الدولي الجديد.

كل من هذه التحويلات يمثل مدخلا مهما لغيره من الأزمات والقضايا، نتيجة التشابك في المصالح، والتعارض في السياسات العملية للأطراف مجتمعة، ولكل طرف على حدة، ما يستدعي النظر في مقولة إن الحرب في أوكرانيا تعبر عن لحظة حرجة لمولد نظام دولي جديد.

### المحور الرابع: تأثير الأزمة الأوكرانية على النظام الدولي

أدت الأزمة الروسية الأوكرانية إلى إثارة الجدل العالمي حول مستقبل النظام الدولي في ضوء ما أسفرت عنه تلك الأزمة من شواهد متعددة تعد إيدانا بالانتقال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب بدلا من النظام الأحادي القطبية الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، فالتصريحات بالانتقال قد بدأت ولن تنتهي فما هي دوافع التغيير، وما هي فرصه؟

من حيث الدوافع العامة للانتقال، هناك رغبة أكيدة ومتفق عليها بين القوى الصاعدة على مسرح النظام الدولي، وهى الصين وروسيا وغيرهما من الدول على ضرورة إنهاء الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة وتحويل النظام الدولي إلى نظام تعددي يراعي التحويلات الواقعية على النظام العالمي، وأول هذه التحويلات هي تراجع الولايات المتحدة عن صدارة الأزمات الدولية، وبروز سياسات انعزالية في نخبة الحكم الأمريكية، سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية قوامها التوجه إلى الداخل وعدم الرغبة فى التورط فى مشكلات دولية إضافية على خلفية تدخلها في كل من العراق وأفغانستان خلال العقدين الفائتين من القرن الحادي والعشرين<sup>(٨)</sup>.

فضلاً عن أن هناك صعود قوى أخرى منافسة للولايات المتحدة، من بينها الصين وروسيا، فالأولى: بما تملكه من مقومات القوة الشاملة ولديها نموذج ناجح في التنمية الاقتصادية، علاوة على امتلاكها قوة عسكرية ونووية وتكنولوجية هائلة، والثانية: بما لديها من مقومات القوة الصناعية والاقتصادية والعسكرية، إلى جانب ترسانة نووية هائلة، وامتلاكها وفورات ضخمة من الطاقة، كما أن الدولتين لديهما رغبة فى بناء تحالفات قوية، وتفقان على أن الوقت قد حان للانتقال إلى نظام متعدد الأقطاب،

وهذا ما تم تأكيده فى الإعلان المشترك الصادر فى قمة بكين فى الخامس من شباط عام ٢٠٢٢<sup>(٩)</sup>.

وهناك دوافع خاصة بروسيا التغيير النظام الدولي ، أولها : الإدراك المتجذر لديها بأنها دولة كبرى منذ مرحلة روسيا القيصرية ، مروراً بمرحلة الاتحاد السوفيتى الذى أصبح إحدى القوتين العظميين لعقود طويلة ، وهذا الإحساس العالى بالقومية الروسية متربع فى ذهن الرئيس الروسى بوتين والنخبة الروسية الحالية ، والثاني : هو شعور روسيا بالحسرة على تفكك الاتحاد السوفيتى الذى وصفه الرئيس الروسى بوتين بأنه أكبر كارثة جيواستراتيجية فى القرن العشرين ، وكذلك شعورها بالغبن والظلم من الترتيبات التى سادت بعد نهاية الحرب الباردة ، فقد تفكك الاتحاد السوفيتى وأصبح ١٦ دولة مستقلة ، أنضم معظمها لحلف الناتو ، رغم التعهدات التى أبدتها الحلف فى مطلع التسعينيات بعدم ضم دول شرق أوروبا إليه ، وإذا كانت روسيا فى ذلك التوقيت لم تستطع مقاومة انضمام دول شرق أوروبا لحلف الناتو ، فإنها وضعت خطأً أحمر لأمنها الوطنى ، وهو معارضة انضمام كل من جورجيا وأوكرانيا لحلف الناتو ، وتأكيد روسيا الدائم أن الأمن لا يتجزأ ، فمثلما هناك ضرورة لضمان أمن أوروبا ، لا بد أن تكون هناك ضرورة مماثلة لضمان أمن روسيا ، لكن حلف الناتو تجاهل مطالب روسيا وحققها فى تحقيق أمنها الوطنى ، بل كان هناك إصرار من دول الناتو على تحجيم روسيا ، وإنهاء محاولاتها للصعود لقمة النظام الدولي ، وأخيراً قامت الولايات المتحدة بتشجيع أوكرانيا على الانضمام للحلف ، لذلك شعرت روسيا بالإهانة<sup>(١٠)</sup> . وهذا الأمريكاد يكون مماثلاً لما حدث مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ فرضت عليها عقوبات قاسية حملت معنى الإهانة وتقييد قدرتها فى المحيط الأوروبى ، ما جعل ألمانيا بقيادة «أدولف هتلر» تنتفض إبان الحرب العالمية الثانية لرفع الظلم عنها ، لكن محاولتها باءت بالفشل .

وقد أبدت روسيا تحذيرات جدية للغرب بضرورة احترام أمنها الوطنى ، لكن دول الناتو لم تأخذ التحذيرات على محمل الجد ، إذ رفضت مطالب روسيا بعدم انضمام أوكرانيا لحلف الناتو مقابل تعهد روسيا بعدم غزو أوكرانيا ، والغريب أن الموقف الأمريكى الحالى مناقض للموقف ذاته فى أزمة الصواريخ السوفيتية فى تشرين الأول عام ١٩٦٢ ، إذ رفضت الولايات المتحدة نشر الصواريخ السوفيتية فى كوبا مطالب القريبة من المجال الحيوى للأمن الأمريكى ، لكن الرئيسين الروسى خروتشوف ، والأمريكى

جون كنيدي اتفقا على سحب الصواريخ مقابل تعهد الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا، لأن توازن القوى بين الدولتين كان يسمح بذلك، لكن الإدارة الأمريكية الحالية تتصرف من منطلق كونها لاتزال القطب الأوحده، ويبدو أن تلك الإدارة لم تستفد من خبرات التاريخ، ففي قمة الناتو في بوخارست عام ٢٠٠٨ أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش أن أبواب الناتو مفتوحة أمام أوكرانيا، إلا أن الرئيس الروسي رد على ذلك بقوله: (إذا انضمت أوكرانيا لحلف الناتو، فإن وجود أوكرانيا كدولة سيصبح محل شك)، وهذه هي المرة الثانية التي تخطئ فيها الإدارة الأمريكية في تقدير جدية رد الفعل الروسي، ففي عام ٢٠٠٨، أعلنت روسيا الحرب ضد جورجيا، في ٨ آب ٢٠٠٨ عقب هجوم عسكري من تبليسي على مقاطعتي جنوب أوسيتيا وأبخازيا، فكانت النتيجة أن خسرت جورجيا أكثر من نصف أراضيها<sup>(١١)</sup>. وهناك مشهدين واضحين في ظل الأزمة الأوكرانية وهي مايلي:

**المشهد الأول:** من خلال تطورات الأزمة نرى أن روسيا عازمة على تحقيق أهدافها في أوكرانيا من خلال القوة العسكرية، فضلاً عن أن الرئيس الروسي سعى إلى إسقاط العاصمة الأوكرانية كييف، وإحكام سيطرته على المدن الكبرى، وتشير الشواهد إلى أنه حقق جزء من أهدافه، وصولاً إلى إسقاط نظام الحكم في أوكرانيا، وفرض شروطه وهي شروط المنتصر في تحد واضح للإدارة الأمريكية وحلف الناتو، وهذا التحدي مرشح للاستمرار في مواقع أخرى، فالأمر لن ينتهي عند إسقاط النظام الأوكراني، فربما تكون هناك خطوات تالية، في ظل إدراك الرئيس بوتين أن الناتو لن يحرك ساكناً، وعندما تحقق روسيا سيطرتها الفعلية على أوكرانيا تكون القوات الروسية قد وصلت إلى حدود التماس المباشر مع دول حلف الناتو، ما يزيد من فرص حدوث مواجهة مباشرة بين الطرفين قد تتسبب في قيام حرب عالمية ثالثة، خاصة في ظل إقدام روسيا على استهداف قوافل الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا وعدّها أهدافاً مشروعاً، وكذلك استهداف مناطق في غرب أوكرانيا على حدود التماس مع دول حلف الناتو<sup>(١٢)</sup>.

**المشهد الثاني:** أن هناك اصطفاً روسياً - صينياً واضحاً، إذ تفهمت بكين مبررات موسكو لدخولها أوكرانيا، ورفضت إطلاق وصف الغزو على العمليات الروسية في أوكرانيا، كما أن الرئيس الصيني أعلن في لقاء افتراضي في كانون الأول ٢٠٢١، أن البلدين لا بد أن يقوموا بمزيد من الأعمال المشتركة من أجل الحفاظ على مصالحهما الأمنية، كما ينبغي لهما أن يعززا التعاون بينهما لتكون لهما كلمتهما



في الحوكمة العالمية وفي الشؤون الدولية ، وهناك دول أخرى مستعدة للاصطفاف حول تكتل الصين- روسيا ، كما هناك دول أخرى حليفة للولايات المتحدة ، لكنها غير مستعدة للاصطفاف خلفها في مواجهة روسيا ، ومن ناحية أخرى ، كشفت الأزمة الروسية الأوكرانية عن سوء إدارة الأزمة ، سواء من الإدارة الأمريكية أم الحكومة الأوكرانية . فقد أكدت تقارير الاستخبارات الأمريكية أن القوات الروسية التي حشدتها روسيا على الحدود مع أوكرانيا وقوامها ٢٠٠ ألف جندي ، تؤكد أن الرئيس بوتين سيقدم على اجتياح أوكرانيا ، لكن إدارة بايدن استعملت خطاباً متشدداً تجاه روسيا وسعت إلى تعقيد الأزمة فقد كان من الممكن احتواء الأزمة دبلوماسياً واحتواء المطالب والهواجس الروسية ، برفض انضمام أوكرانيا لحلف الناتو ، بدلاً من التسبب في الاجتياح الروسي وتدمير أوكرانيا وتشريد شعبها ، ومن الواضح أن كييف عاصمة أوكرانيا وقعت ضحية سياسة شد الأطراف بين الجانبين ، بسبب عدم خبرة الرئيس الأوكراني ، وموقفه المتماهي غير المبرر مع حلف الناتو والولايات المتحدة فقد كان بإمكانه تفادي هذه المواجهة غير المتوازنة مع الروس ، وتجنب بلاده هذه الحرب ، خاصة أن روسيا لم تكن تهدد أمنه ، كما أن حلف الناتو لم يقدم الضمانات الكافية لحمايته ، ولم يقدم الناتو والولايات المتحدة على التدخل لوقف الاجتياح الروسي لبلاده ، فضلاً عن التأكيد الأمريكي أكثر من مرة وحلف الناتو على أن الرئيس الأمريكي بايدن لن يرسل قوات لأوكرانيا ، وأنه لن يواجه روسيا عسكرياً في أوكرانيا ، ويبدو أن الرئيس الروسي قد أدرك بذكائه أن الغرب المنقسم لن يتدخل عسكرياً ، فأقدم على اجتياح أوكرانيا<sup>(١٣)</sup> .

### الخاتمة

إن الأزمة الدولية بعدها ظاهرة في السياسية الدولية تحدث بشكل متكرر وتحمل في ثناياها تهديداً للقيم والمصالح العليا للدول المتفاعلة والداخلية في علاقات متشابكة في المجتمع الدولي ، لذلك فإن دارستها واخضاعها لقوانين البحث العلمي يعد ضرورة للوصول إلى حقائق علمية تقلل من حدوث الأزمات الدولية ، وتخفف من مخاطر تصاعدها إلى حروب تهدد السلام في النظام العالمي ، ثم أن الأزمة في أوكرانيا هي أزمة كاشفة لحقيقة الانتقال الذي قد يحدث في النظام العالمي ، فالولايات المتحدة

كانت ترغب في اندحار كامل لروسيا وحصارها، وهزيمة إرادتها، لكن روسيا كانت ترغب بإعادة النظر في الترتيبات التي تهدد أمنها عن طريق التفاهم مع قادة الناتو، وعندما رفض الناتو الاستجابة للمطالب الروسية كانت النتيجة الحرب ضد أوكرانيا واجتياح الجيش والقوات الروسية لحدود أوكرانيا لتحقيق بالقوة العسكرية، وبذلك، أثبتت روسيا أنها قوة صلبة بإمكانها فرض إرادتها وتغليب مصالحها بالمخالفة لإرادة الولايات المتحدة، وفي تحد واضح للهيمنة الأمريكية، ما قد يقلص من نفوذ الولايات المتحدة عبر النظام العالمي، ويكون إيذاناً بنشأة نظام متعدد الأقطاب، وإذا اقتصر التدخل الروسي على أوكرانيا فقط، فسوف تحظى روسيا بترتيبات أمنية جديدة تحفظ لها متطلبات أمنها القومي، إذن ما يحدث هو بداية التحول في اتجاه حدوث انتقال جزئي في النظام الدولي من نظام القطب الواحد إلى نظام متعدد الأقطاب، يضم إلى جانب الولايات المتحدة كدولة كبرى كلا من الصين الدولة النموذج الصاعدة إلى قمة النظام الدولي التي لا تزال تصعد في هدوء بإمكانات القوة الشاملة في إطار النظام الدولي السائد، وروسيا التي أثبتت نفسها كقوة منوثة للإدارة الأمريكية ولديها مقومات القوة الكبرى، وقد تلحق بالدول الثلاث دول أخرى في طريقها للصعود لقمة النظام الدولي.

#### المصادر

1. مارتن غريفشيس وتيري أوكالاهاان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥.
2. مريم مخلوف، مفهوم الأزمة الدولية، الموسوعة السياسية، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠١٧.
3. إدارة الأزمات والكوارث، مفهومها، عناصرها، إستراتيجيتها، مجلة شمس السياسية، ١٩ أبريل ٢٠٢١، على الرابط:  
[www.starshams.com](http://www.starshams.com)
4. ندى علي، مناهج تشخيص الأزمات والتنبؤ بآثارها، شبكة النبا المعلوماتية، ٢٦ نيسان ٢٠١٨، على الرابط:  
[www.m.annabaa.org](http://www.m.annabaa.org)

٥ . عبد الغفار عفيفي الدويك ، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية الشرق الأوسط نموذجاً، الاكاديمية العربية، على الرابط:

[www.academia-arabia.com](http://www.academia-arabia.com)

٦ . أحمد ناجي قمحة، الأزمة الأوكرانية: صدام الإيرادات . . مخاض نظام عالمي جديد، السياسة الدولية، العدد ٢٢٨، القاهرة، ٢٠٢٢ .

٧ . ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، ٢٠١٩ .

٨ . أبو الفضل الإسناوي، التحوط الاستراتيجي في العلاقات الأمريكية- الروسية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد ٢٢٥، القاهرة، ٢٠٢١ .

٩ . محمد فايز فرحات، الحسابات الصينية في الأزمة الروسية - الأوكرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٦ فبراير ٢٠٢٢ .

١٠ . أزمة أوكرانيا: كيف ينظر إليها العرب، ولماذا تبينت مواقفهم منها؟، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقرير رقم ٥- آذار/ مارس، ٢٠٢٢ .

١١ . فيرونیکا حليم فرنسيس، جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية، دراسة في أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مجلد ٤، العدد ٨، ٢٠٢١ .

١٢ . محمد حسب الرسول، مشاهد مستقبل الحرب في أوكرانيا، ٢٧ نيسان ٢٠٢٢، على الرابط:

[www.almayadeen.net](http://www.almayadeen.net)

١٣ . جيمس لاندال، روسيا وأوكرانيا: كيف يمكن للحرب أن تنتهي؟ ٥ سيناريوهات محتملة، ٤ مارس/ آذار ٢٠٢٢، على الرابط:

[www.bbc.com](http://www.bbc.com)

## اثر المدرسة الواقعية في تدريس العلاقات الدولية في الجامعات

### العراقية

د . هبة نصير عبد الرزاق

بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الثاني المنعقد في كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

#### المقدمة:

للمدرسة الواقعية اثر واضح وكبير في حقل العلاقات الدولية في شقيها الواقعي والاكاديمي ، فبالرغم من وجود العديد من المدارس والنظريات المفسرة لطبيعة العلاقات بين الدول ، الا ان للمدرسة الواقعية الحظ الاوفر في تفسير مدخلات ومخرجات تلك العلاقات .

تتضمن المدرسة الواقعية العديد من المقاربات والفرضيات التي تحلل في طبيعة العلاقات بين الدول ومضامينها ، وتبين الوجه التصارعي والتنافسي التي تفرزه تلك العلاقات ، يؤكد الواقعيون في العلاقات الدولية على القيود التي تفرضها الطبيعة البشرية على الاطر السياسية ، والتي يعتبرونها أنائيّة ، كما يؤكدون على غياب حكومة دوليّة . تساهم هذه العوامل مجتمعة في وضع نموذج للعلاقات الدوليّة قائم على الصراع اكثر منه الى السلام ، كما تؤمن المدرسة الواقعية بالدولة على اعتبارها الفاعل الرئيسيّ للنظام الدولي ، إذ تصبح القوة والأمن القضيتين الرئيسيتين ، ولا مكان للأخلاق فيها . إن مجموعة الأسس المتعلقة بالدولة ، والأنائيّة ، والفوضوية ، والقوة ، والأمن ، والأخلاق هي التي تحدد التقاليد المدرسة الواقعيّة واهم مخرجاتها على النظام الدولي .

إن الفرضيات والمقاربات السابقة جميعها كان لها دلالات واضحة على تدريس العلاقات الدولية ومفاهيمها داخل الاطر الاكاديمية والجامعات العربية والعراقية ، اذ تعد افكار المدرسة الواقعية الاكثر تأثيرا على النتاجات العلمية والمخرجات

اثر المدرسة الواقعية في تدريس العلاقات الدولية في الجامعات العراقية

الاكاديمية لتلك الجامعات من حيث تاثيرها في التدريسي اولا ومن ثم في نوع الاطروحات الفكرية ثانيا .

#### اشكالية الدراسة:

تدور اشكالية الدراسة حول مدى الاثر الذي تمارسه المدرسة الواقعية في التدريس الاكاديمي لحقل العلوم السياسية بشكل عام وعلى العلاقات الدولية بشكل خاص ، ومدى التاثر والتاثير لهذه المرسنة في تدريسي هذا الحقل . كما لا بد هنا من الاشارة الى التطورات التي حصلت على حقل العلاقات الدولية عند انتقاله الى العالم العربي ، وهل استطاع الاكاديميين العرب اضافة بصمتهم الى هذا الحقل بوصفة حقلا اجتماعيا امريكيا؟ كما لا بد من الوقوف على اليات واساليب التدريس التي تستعمل ضمن هذا الحقل وهل تتم تدريس العلاقات الدولية في الجامعات العربية والعراقية بنفس الاساليب التي تستخدم في الجامعات الغربية؟

و اخيرا سوف تقف الدراسة على توضيح اهم الفرضيات والمقاربات الواقعية ذات الاثر في تدريس حقل العلاقات الدولية في الجامعات العراقية ، واثر تلك الفرضيات في النتاجات العلمية والاكاديمية لطلبة هذا الحقل .  
فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : ان للمدرسة الواقعية اثر كبير وواضح في العلاقات الدولية في الجامعات الغربية والعربية على حد سواء ، لما لهذه المرسنة

من منطلقات فكرية اقرب لدراسة واقع البيئة الدولية ومعطياتها ، ولقدرتها على تفسير الظاهر الدولية بشكل يتناسب مع مصلحة الدول وسياساتها الخارجية .  
هيكلية الدراسة :

قسمت هيكلية الدراسة على النحو التالي :

المطلب الاول : جذور المدرسة الواقعية وواقع دراسة العلاقات الدولية في الدول العربية .

المطلب الثاني : اهم الفرضيات الواقعية المؤثرة في دراسة العلاقات الدولية في الجامعات العراقية .  
الاستنتاجات .

المبحث الاول : جذور المدرسة الواقعية وواقع دراسة العلاقات الدولية في الدول العربية .

غالبا ما ينظر الى النظرية الواقعية بانها هي السائدة في حقل العلاقات الدولية ، اذ توفر للباحثين والمهتمين اسس منهجية واضحة ويسيرة تسهل عليهم فهم مجريات وتعقيدات السياسة الدولية وتضعهم في طلب الاجابة لكيفية عمل النظام الولي وهو ما جعلها حاضرة وبقوه في كل النقاشات التي طغت في مجال العلاقات الدولية ، وقد ترسخت النظرية الواقعية غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية كتيار فكري رافض للتيار الليبرالي الذي هيمن على تحليل السياسة الدولية خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين .

وتعود جذور النظرية الواقعية الى كتابات المؤرخ الاغريقي (ثيوسيديدس) في القرن الخامس (ق . م) والذي حدد في كتابه (تاريخ حروب البلوبونيز) الاسباب الحقيقية والاستراتيجية لهذه الحروب والتي لخصها بتعاضم نمو قوة (اثينا) والخوف الذي زرعه هذه القوة لدى (اسبرطة) فالزيادة بالقوة تعني تغيرا في ميزان القوى الذي بدوره يولد الشعور بعدم الامان وبالتالي تهديدا للأمن كالتا الدولتين .

يشار كذلك إلى أن مكيافيللي (١٤٦٩ : ١٥٢٧) كان من أبرز الواقعيين التاريخيين الذين أكدوا على الطبيعة الشريرة للنفس الانسانية وأثرها في عالم السياسة . حيث عبر عن ذلك ، على سبيل المثال ، بقوله : « في عالم السياسة من الضروري أن نضع في الاعتبار أن كل الرجال شريريون ، وأنهم استنادا إلى أن

ثمةً يتحنون الفرص للتنفيس عما مآل عقولهم من شرور». شكل مفهوم (القوة) وتوازن القوى والأمن القومي المفاهيم الأساسية في قراءة (ثيوسيديدس) لأسباب الحرب والتي مازالت تشكل المفردات الأساسية للواقعية بمختلف اشكالها، وقد اسهم في اغناء هذه النظرية العديد من الفلاسفة والاكاديميين امثال (ميكافلي) و(سانت اوغسطين) و(كارل فون كلاوزفيتز) و(ادوارد كار) وغيرهم قبل ان تأتي البداية العلمية بعد الحرب العالمية الثانية مع (هانز مورغنشاو) باعتباره مؤسس النظرية الواقعية الكلاسيكية الذي ترجمت افكاره في نقطتين رئيسيتين هما (القوة والمصلحة القومية) في كتابه الشهير (السياسة بين الامم).<sup>(١)</sup>

تطلق (النظرية الواقعية) في تفسيرها من النظرة (الهوبزية) للطبيعة البشرية والتي تتسم بالانانية والرغبة الجامحة في القوة الى حد الشهوة وان الانسان استحواذي وذو نزعة عدوانية اتجاء الاخرين وان الحالة الطبيعية هي حالة شر وتعدي تسودها الحرب الدائمة بين الفرد والفرد والكل والكل ومن ثمة حالة الصراع الدائم على النفوذ والسلطة والهيمنة هو ما يحكم العلاقات بين الافراد والمجموعات وبالنتيجة بين المجتمعات والدول عندما يتعلق الامر بالاستحواذ على المصادر المحدودة لذلك يعتقد الواقعيون ان افضل طريقة على الحفاظ على السلم هو في ايجاد توازن بين الاطراف وان مبدأ توازن القوى والحفاظ عليه هو المنطلق والهدف الاساسي لهذه النظرية وبهذه الرؤية التشاؤمية فانه العلاقات الدولية تمثل صراع من اجل القوة والنفوذ بين الدول التي لا تعنيها الا تحقيق مصالحها الوطنية ففي ظل نظام دولي لا سلطة مركزية فيه تحمي الدول من بعضها بعض يتعين على كل دولة حتى تستمر في البقاء ان تعتمد على ذاتها، فالنزاعات والحروب في ظل هذا النظام لا مفر منه فالسلم لا يرتكز على القانون الدولي والمنظمات الدولية وانما على توازن القوى.<sup>(٢)</sup>

وتبنى النظرية الواقعية على اساس ومرتكزات اهمها، عد ان الدول هي اساس النظرية الواقعية وهي العنصر الفاعل الابرز وان الفواعل الاخرى من غير الدول مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات فتأثيرها في السياسة العالمية ثانوي في افضل الاحوال مما يدفع الى الواجهة قوة مركزية الدولة في فرض

سيادتها والتي تشير الى وجود مجتمع سياسي مستقل يتمتع بالسلطة القانونية المطلقة فوق اراضيها جميعها .

ظهرت النظرية الواقعية بتحليلاتها الجديدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بمواكبة أجواء دولية التي تميزت بالتوتر والصراع وارتباطا بتغيرات عميقة طالت بنية النسق الدولي وولجت به عصر الثنائية القطبية ، بعد ان عصفت الحرب بالقوى القطبية الأوربية التقليدية وهبطت بها إلى مصاف قوى الدرجة الثانية ، مفسحة المجال أمام القطبين الأمريكي والسوفييتي لتصدر المشهد والإمساك بلجام السياسة الدولية وعدت النظرية الواقعية حين ظهرت بمثابة الثورة على التوجهات المثالية التقليدية التي هيمنت على تحليل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى والتي كانت تدور إجمالاً حول البحث عن واقع عالمي يسوده السلام وتحكمه قيم التعاون الإنساني بمنأى عن الأنانية وكل المبادئ غير الخيرة التي جرت على البشرية ويلات حرب عالمية مدمرة كان ينبغي عليها ، حسب التحليل المثالي ، بذل كل الجهود الممكنة لتجنب تكرار حدوثها . وبرغم الصدمة التي أحدثتها النظرية الواقعية في صفوف المنظرين المثاليين فور ظهورها إلا أنها سرعان ما أینعت ، وبزع نجمها في أفق التحليل السياسي واعتبرت النظرية الأقدر والأكثر مصداقية وفعالية في تحليل عالم السياسة الدولية ، وسبر أغواره ، والكشف عن مكوناته وقوانينه ، وجملة القواعد الآلية التلقائية الأزلية الحاكمة له والكامنة فيه .<sup>(٣)</sup>

ولقد مرت الواقعية خلال العقود الستة المنصرمة بتطورات هائلة واستحدثت منظورها صوراً عديدة لها في محاولات دائمة لإبقاء توجههم التحليلي في موقع الصدارة ، والتصدي لحملات النقد العاصفة التي الحقت نظريتهم طيلة كل هذه العقود . وعليه تتمحور مادة بحثنا هذا حول تحليل وتقويم النظرية الواقعية عبر تاريخها بالإضافة الى تطرقنا للتطور الذي حصل على هذه النظرية (النظرية الواقعية الجديدة) وكذلك الاختلاف الملموس بينها وبين الاتجاه الليبرالي .

نستنتج من أفكار كل من «ثيوسيديس ، وميكيافيللي ، وتوماس هوبس» ، أن الطروحات الفكرية التي قدمها هؤلاء في فلسفتهم هي مترسخة اليوم في المفاهيم الواقعية المعاصرة ، من خلال التأكيد على الطبيعة الشريرة للإنسان وحالة الطبيعة الفوضوية للنظام ، وأن الكل يبحث عن حالة التسلط على الآخر انطلاقاً من



تحقيق المصلحة القومية، وأن الجميع في حالة صراع مستمر بحثاً عن القوة والهيمنة، وتبلورت بعض المفاهيم الواقعية مثل مفهوم «التهديد». كذلك نجد أن الطروحات الخاصة بالدولة تؤكد أنها الفاعل الرئيس في العلاقات بين الدول. وأيضاً فيما يتعلق بالطرح الفاصل بين الأخلاق والسياسة، وكل هذا الطروحات والمفاهيم نجد أنها مفاهيم أساسية في الطروحات الفكرية المعاصرة للنظرية الواقعية، وركائزها الأساسية في تفسير منطق العلاقات بين الدول، ولذلك يعد هؤلاء المفكرون من الأوائل الذين أسهموا في وضع الأسس أو اللبنات الأولى في الواقعية السياسية. تكتمل هذا الأسس فيما بعد بما قدمته الفلسفة الأمريكية والبيئة الثقافية السائدة آنذاك في رفق تلك الأسس التي قدمها المنظرون الأوائل، لتترسخ أكثر في الثقافة الأمريكية فيما بعد. وقد مثل الدين الأمريكي وفلسفة التطور والفلسفة البراغماتية أبرز تلك الأصول الفكرية للواقعية الأمريكية.

اما كيفية تدريس العلاقات الدولية في الجامعات العربية، فان تدريس مادة العلاقات الدولية في العالم العربي قد مر بجيلين:  
الاول: اهتم في دراسة العلاقات الدولية من خلال النظريات النقدية كالماركسية وغيرها.

ثانياً: خلال السنوات الاخير من القرن العشرين ومع انتشار الفرضيات والمقاربات الامريكية بدا اهتمام التدريسيين في العالم العربي بهذه النظريات اكثر لاسيما الواقعية والليبرالية و البنائية وغيرها.

كما قد بينا ان قسم العلاقات الدولية قد دخل الى المناهج العربية في سبعينيات القرن الماضي وتعد مصر والعراق اول من ادخلت تدريس العلوم السياسية الى كلياتها، وان اغلب من درس مادة العلاقات الدولية في الجامعات العربية قد حصل على شهادته من الدول الغربية وقد نقل الافكار نفسها التي تلقاها واتبع نفس الاساليب والاليات من دون نقدها وتحليلها او الاضافة عليها، ولاسيما

التدريسيين ممن قاموا بتدريس نظريات العلاقات الدولية التي تتميز بطابع الجمود او نقل النظرية كما هي دون تطبيقها على الواقع . كما لا بد من الاشارة ان المدرسة الواقعية وحسب الاستبيانات العربية قد سيطرت على ٤٧٪ من الافكار التي تدرس لمادة العلاقات الدولية في الاكاديميات والجامعات العربية ، فضلا عن الليبرالية التي احتلت ٢٩٪ والاشتراكية وغيرها . على الجانب الاخر يرى جون ميرشايمران الواقعية بدأت تتراجع ، اذ يرى ان التهديد الجدّي للواقعية لا ياتي من خلال العالم الحقيقي فقط ، بل من داخل الجامعات التي تنفشي كراهية الواقعية ، لاسيما وان العديد من المفكرين يعزي انتشار الحروب و الصراعات في العالم نابعة من عمق الفكر الواقعي لهذه المدرسة ، بالأخصّ اذا تمت مقارنتها مع النظريات الليبرالية في العلاقات الدولية . كما كان يعتقد كذلك بأنّ كليات العلوم السياسية اخذت بتباعد عن توظيف النظرية الواقعية واستعمال فرضيات الواقعيين ، ولعل السبب في ذلك كما يرى أنّ الأبحاث المنجزة من دارسين ينتمون إلى المدرسة الواقعية لا تستحق متابعة التمويل ، الدعم والنشر. (٤)

المبحث الثاني : اهم الفرضيات الواقعية المؤثرة في دراسة العلاقات الدولية في الجامعات العراقية .

تستند المدرسة الواقعية في صياغاتها الى عدة فرضيات والتي تنطلق منها في فهم وتحليل واقع العلاقات الدولية ، وتساعده في التخطيط لمستقبل الدولة وقوتها . ولعل من اهم الفرضيات الواقعية اهتماما من الاكاديميين ما يأتي :  
اولا : المصلحة الوطنية والقوة

المصلحة الوطنية مفهوم أساسي في العلاقات الدولية ، وسلوك الدول مرتبط دائماً بمصالحها الوطنية وتتحكم به بصورة كبيرة ، ومضمون المصلحة الوطنية يكمن في القدرة على البقاء والنمو ، وحماية الهوية المادية والسياسية والثقافية والاقتصادية من انتهاكات الدول الأخرى ، ومواجهة الخطر والتهديدات والتحديات وخلق الفرص السانحة ، وكل ما تشعر به الأمم أنه ضروري لأنها

ورفاهيتها واحتياجاتها، ورغباتها ومطالبها وقيمها التي تحفظ لها السيادة في العلاقات مع الدول الأخرى.

فالمصلحة هي إحدى تلك الاعتبارات التي تحد تصرف القوة في تكيف التصرف السياسي وتقريره، وصح الاعتقاد أن القوة والمصلحة يمكن أن ينسجما في تغير علاقاتهما المتبادلة. ووفق النظرية الواقعية، أن لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية، يمكن إجمالها في ثلاثة مصالح رئيسية: مصلحة البقاء وهي المصلحة الأساسية للدولة، وتعني أن تبقى موجودة ولا يتم الغاؤها. مصلحة تعظيم القوة العسكرية، وهي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين. ومصلحة تعظيم القوة السياسية، وهي الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات بين الدول، لأن ذلك هو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية، فالمصلحة وفقا لهذه الرؤية تتحدد في إطار القوة ومن غير الممكن الحفاظ على مصلحة الدولة دون استخدام أو تعظيم القوة العسكرية وغير العسكرية.<sup>(٥)</sup>

ويعترف مورغنشاو بأن مفهوم المصلحة القومية المعرّفة بالقوة هو مفهوم غير مستقر، ولكنه يؤكد إنه طالما ظل العالم مقسما إلى دول ذات سيادة فإن الحد الأدنى للسياسة الخارجية لكل دولة يجب أن يكون فقط للبقاء على قيد الحياة، نظرا لأن كل دولة مضطرة لحماية وجودها المادي والسياسي والثقافي ضد أي

هجوم من الدول الأخرى ، فإن المصلحة القومية تتطابق فقط مع البقاء القومي وتشكلان معاً هوية واحدة .

يؤمن مفكرو النظرية الواقعية ان المصلحة الوطنية للدول ماهي الانعكاس للقوة ، اذ يؤكد كينيث والتز « ان النفوذ السياسي للامم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقوتها الاقتصادية وجبروتها العكسري » .<sup>(٦)</sup>

تعرف المصلحة حسب الرؤية الواقعية على اساس ان السلطة تغرس في مادة السياسة نظاماً عقلياً مما يجعل الفهم النظري للسياسة امراً ممكناً ، اذ تفترض المدرسة الواقعية ان المصلحة من فئة موضوعية صالحة عالمياً .<sup>(٧)</sup>

وتقسم المصلحة الوطنية الى عدة انواع :

١ . المصلحة الدفاعية .

٢ . المصلحة الاقتصادية .

٣ . المصلحة الدولية .

٤ . المصلحة الايدولوجية .

ثانياً : القوة

تستند النظرية الواقعية في بنائها النظري إلى فرضية أساس مفادها أن «القوة هي الهدف الرئيس على المستويين الداخلي والخارجي» ، وهي الأساس لتقديم نظرية عامة تفسر علاقات القوى المتعددة والأساس الذي تركز عليه سياسات الدول في المجالين الدولي والوطني ، وهما ليس إلا مظهرين مختلفين لظاهرة واحدة . يرى موركنشاو أن «السياسة كلها قوة ، لذا ماتزال القوة ملخص دقيق للفكر الواقعي الكلاسيكي ، مؤكداً أن الهدف من كل السياسة هي القوة ، ومع ذلك لا يعني أن القوة هي الميزة الوحيدة للسياسة .

تفق الواقعيون على أن تعريف القوة يتحدد طبقاً للموقف بوضع التحليل ، أي أنها تتوقف على القضية التي توظف القوة بها أو الهدف الذي توظف القوة من أجله لكن هناك مشكلة تواجه هذا المفهوم ؛ لأن طبيعة القوة غير قابلة للقياس الدقيق على الرغم من وجود أسس وعناصر لقوة الدولة ، وذلك لأن القوة ليست مطلقة بل هي نسبية ويجب مقارنتها بقوة الدول الأخرى ، وأيضاً هي ليست مستقرة على حال بل تتغير مع تغير عناصرها ، فضلاً عن عدم وجود عامل واحد يمكن من خلاله التحكم بالقوة ، حتى لو كان ذلك العامل هي القوة العسكرية .

القوة لا تقتصر على الجانب العسكري ، فهي مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية تشتمل على متغيرات أخرى ، كمستوى التطور التقني أو السكان أو المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية والقيادة السياسية والايديولوجية .<sup>(٨)</sup>

وتعرف القوة أيضا بأنها «مجموعة الامكانات المتاحة لدولة ما» ، والقوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست القوة العسكرية التقليدية بل القوة بمفهومها الشامل لكل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية . فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات ، الذي تتم بين العناصر المادية وغير المادية . وهذا الاندماج هو الذي يحدد في النهاية قيمة الدولة وتوضح هذه القوة من خلال الحيوية الاقتصادية أو النفوذ السياسي أو العسكري . ويتضح التركيز على الجوانب المادية في تعريف القوة في قائمة محددات القوة الوطنية التي وضعها وولتز ، فهو يعرف الدول الكبرى بأنها «الدول التي تمتلك اقليماً واسعاً وعدداً كبيراً من السكان وموارد وفيرة ، واقتصاداً كفوءاً ، وجيشاً قوياً ، ونظاماً سياسياً مستقراً عالي الكفاءة» . ويستعيد وولتز طرحه من تلك القائمة وما أورده موركنشاو من عناصر القوة المعنوية من قبيل الخصائص القومية والروح المعنوية والايديولوجية وشكل نظام الحكم والميل العام إلى المسالمة والقتال . وبذلك يختلف أنصار الاتجاهين التقليدي والبنوي في المدرسة الواقعية على تحديد عناصر القوة . والتقليديون يفهمون القوة على أنها مركب الكلي ، الذي يضم عناصر مادية ومعنوية ، فالقوة مكونات عسكرية واقتصادية ، كما أنها تشمل القدرة على تشكيل الرأي العام . وقد أشار موركنشاو إلى هذا التعريف الشامل للقوة ، لكن هذا المفهوم الشامل للقوة اختلف من طروحات الجيل الثاني من الواقعيين ولاسيما أنصار الاتجاه البنوي الذين ركزوا فقط على الجوانب المادية للقوة . وهكذا أصبحت القوة تعرف بأنها «استخدام دولة لمواردها المادية لإجبار دولة أخرى على فعل شيء لا ترغب في القيام به» ، وبهذا فإن القوة في الفكر الواقعي لا تحدد في مفهوم واحد بل للقوى مفاهيم كثيرة متعددة تندرج ضمن المفهوم العام للقوة أو تحت مفهوم الأمن القومي . ويرى موركنشاو أن استخدام مفهوم القوة في تعريف

مصلحة الدولة هو المعلم البارز الذي يعين الواقعيين على تلمس طريقهم في حقل السياسة الدولية.<sup>(٩)</sup>

يرى الواقعيون الهجوميون أمثال جون ميرشايمر ان على الدولة ان تحصل على ما يمكنها من القوة، وان تسعى نحو الهيمنة ان سنحت لها الأحوال، والسبب في ذلك ليس لان السيادة والسيطرة جيدة بحد ذاتها وإنما الحصول على القوة الهائلة هو أفضل طريقة لتضمن فيها الدولة بقائها، إذ يرون ان القوة هي ليست الغاية وإنما وسيلة للوصول إلى الغاية، والغاية النهائية هي البقاء، بالتالي تؤمن النظرية الواقعية ان على الدول ان تعمل على وضع سياسات واستراتيجيات تضعف من قوة وقدرة اعدائها وتؤسس على بناء قوتها النسبية تجاههم.<sup>(١٠)</sup>

تهتم المدرسة الواقعية بالقوة العسكرية والمصالح المتعددة للدولة، بعدها المحدد الأساس الذي يحكم العلاقات الدولية. لقد أكد كينيث والتزان الواقعيين يؤمنون بصدارة المصلحة الخاصة للدول على القيم والمبادئ الأخلاقية، إذ يرى: «إن النفوذ السياسي للامم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقوتها الاقتصادية وجبروتها العسكري». <sup>(١١)</sup> وذلك لا يعني انتفاء الحاجة الى الاشكال الاخرى للقوة، بل انها مكتملة ومتممة لعمل القوة العسكرية وساندة لها.

تنص الرؤية الواقعية لميرشايمر على امتلاك الدول دائماً بعض القدرات العسكرية لتمكينهم من أذى وربما لتدمير بعضها البعض أو تدمير الخصوم. عند مزاجه هذه الافتراضات سويًا، يستنتج ميرشايمر بأن الدول ستدرك الطريقة الأكثر مثالية لضمان البقاء على قيد الحياة تقريباً. في الفوضى، تعظيم القوة النسبية هو الهدف النهائي لتصبح أقوى بكثير من القوة المهيمنة. ومع ذلك لا يمكن لجميع الدول تعظيم القوة النسبية في وقت واحد، ومن ثم فإن النظام الدولي متجه لأن يكون ساحة للمنافسة الأمنية بين الدول لا هوادة فيه طالما ما تزال الفوضى سائده.<sup>(١٢)</sup>

ثالثاً: حتمية الصراع والحرب:

إن حالة الحرب ليست وضعاً استثنائياً، بل هي أمر طبيعي في علاقات الدول بعضها بعض، والصراع -من وجهة نظره- حالة لا يمكن تفاديها، لذلك يعطي الأولوية لدراسة أثر القوة في العلاقات السياسية. فالقوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ولا

يتوقف هذا السعي الا عند الموت ، أما العهود المواثيق التي لا تضللها السيوف ، فهي ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان ، وبذلك فقد أعطى هوبس اهتماماً كبيراً للقوة في العلاقات الدولية ، فضلاً عن التأكيد على أهمية المؤسسات السياسية ودورها في صنع القرار . ولهذا يعد هوبس من أبرز منظري سياسة القوى في السياسة الخارجية ، فقد نشر كتابه «ليفانان» في العام ١٦٥١ م ، ليلتقي -عن طريقه- مع الواقعيين ، بإعطائه الأهمية لدراسة أثر القوة في السياسة الدولية وعلى غرار ميكيا فيللي ، إذ يرى هوبس أن القوة عامل حسم في السلوك الإنساني . وتعزيزاً لمفهوم القوة لدى هوبس ترابط ذلك مع فرضيات المدرسة الواقعية التي تستند اصولها إلى حالة الطبيعة لدى هوبس .<sup>(١٣)</sup> إن الأخذ بالتفسيرات التي قدمها هوبس للحالة الطبيعية ، واعتمادها في دراسة العلاقات الدولية ، تنجم عنها نقطتين أولاً : ربما تريد التمييز بين حقل السياسة الداخلية وحقل السياسة الخارجية للدول ، ثانياً : إن العلاقات الدولية هي فقط من اختصاص الدول ذات السيادة وصاحبة سلطة الإكراه . ويقدم هوبس نقطتين مفتاحيتين بالنسبة للأدبيات الواقعية ، وهما :<sup>(١٤)</sup>

إنه يفسر لماذا يمكن أو يجب أن يتم التعامل مع الدول على أنها فاعل عقلاني موحد ، على الرغم من كل الاختلافات الفعلية .

انه يفسر لماذا يمكن أو يجب أن تعد الفوضى الدولية كحالة الحرب على الرغم من كل الاختلافات الفعلية لدوافع الدول في علاقاتها مع الدول الأخرى . ولقد توصل هوبس إلى هاتين النقطتين ، مع مراعاة الطبيعة البشرية وطبيعة الدول .

وقد حدد الواقعيون مصادر الأزمات والصراعات الدولية من خلال ما أوضحه وولرشتاين ان للصراعات الدولية أسباباً متعددة ، تشمل جوانب الحياة المختلفة<sup>(١٥)</sup> :

١ . المصدر الاقتصادي : حيث ان التفاوت الاقتصادي العالمي ، جعل دول العالم في حالة من التنافس يكاد يكون مبالغاً فيه ، ليصل إلى حد خلق أزمة وتطورها إلى مرحلة الصراع .

٢ . المصدر السياسي : إذ ان حالة عدم المساواة والهزات المتكررة التي يعاني منها النظام العالمي خلقت حالة من الصراع وعدم الاستقرار بين اعضاء النظام

الدولي ، فضلاً عن فشل الحكومات المتعاقبة في خلق مستويات من الرفاهية ، قد أدى حتماً إلى زعزعة الأنظمة السياسية الحاكمة .

المصدر الثقافي : والذي يشمل الاطار الثقافي العالمي والذي بدأ يعاني من مشكلات وصدامات بين الثقافات والحضارات الفرعية لاعضاء النظام الدولي .  
رابعا : فوضى النظام الدولي :

الفوضوية هي أحد أهم الأسس التي تقوم عليها النظرية الواقعية ، حيث تبدأ الاتجاهات الواقعية الهجومية والدفاعية من افتراض أن الدول تعيش في عالم فوضوي بمعنى عدم وجود سلطة عليا تلجأ إليها الدول في حالة وقوع اعتداء ، أي أنه نظام دولي حيث لا مساعدة «self- help system» ، وأنه نتيجة لهذا الافتراض ينتج افتراضان يتعلقان بجوهر سعي الدول نحو التوازن هما البقاء والسعي من أجل الأمن ، ففي عالم غير آمن لا تستطيع دولة التأكد من نوايا دولة أخرى ، ويسعى الجميع لتعزيز قوتهم من أجل البقاء كما تؤكد الواقعية الهجومية .<sup>(١٦)</sup>

تؤمن النظرية الواقعية ان النظام الدولي يتميز بالفوضى وعدم وجود سلطة عليا تاخذ على عاتقها ترتيب الاوضاع والعلاقات بين الدول كما هو الحال في الانظمة السياسية الداخلية القائمة على اساس الهرمية واحترام القانون والدستور الخاص بكل النظام ، اذ ان وجود دول ذات سيادة داخل النظام الدولي مع عدم وجود نظام قانوني يملك السلطة عليهم يجعل اتجاه الدول نحو الصراع والحرب امرا شبه مؤكد نظرا لاختلاف المصالح وتعارضها وكذلك عدم الانسجام بينها .<sup>(١٧)</sup>

الدول تسعى من وجهة نظر «التز» إلى متابعة الخطط الكفيلة بتحقيق أهدافها والحفاظ على بنية التنظيم الذي أوجده ، وإذا كان هذا التنظيم في عالم فوضوي فإنه سيتمتع بالحرية لكنه سيعاني من عدم وجود الأمن ، حيث ستتناسب درجة الحرية صعوداً وهبوطاً مع تواجد الأمن او افتقاده ، بالتالي ستسعى الوحدة داخل المجال السلطوي التي تكون فيه الحرية محدودة ودرجة الأمن أعلى إلى السيطرة على هذا الجسم السلطوي الممثل في شكل تنظيم واسع الصلاحيات ومؤثر وهي الدولة ، وستسعى - دائماً - هذه الأطراف إلى الحفاظ على وجود هذا التنظيم دائماً حتى وإن تغيرت بنيته على عكس الوضع في المجال الدولي الذي لا توجد به حكومة أو سلطة عليا حيث تزيد حرية الوحدات بداخله ويقل الأمن ، بالتالي ستسعى كل دولة من أجل مصلحتها الخاصة ، ولن يعينها كثيراً الحفاظ على



أي تنظيم لأنه في النهاية يكون شكليا بلا وظيفة تقريباً أو ذا وظائف محدودة . وتتوقف فاعليتها على فاعلية أهداف ونوايا الأطراف والأقطاب الدولية لا لكون هذا التنظيم مؤثراً مثلما الحال في عصبة الأمم والأمم المتحدة من المؤسسات الدولية . التي هي عبارة عن أدوات في يد القوى الكبرى لتحقيق مصالحهم وهو ما يعني أيضاً هلامية ووهمية الطرح المتعلق بالأمن الجماعي الدولي .<sup>(١٨)</sup>

اخيراً لا بد ان نسلط الضوء على تدريس مادة العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية - في الجامعات العراقية ، وكيف اثرت فرضيات المدرسة الواقعية على تدريس هذه المادة ، سواء من خلال التركيز على تدريس الجانب النظري لهذه المدرسة في المناهج التي تدرس او من خلال نقل افكار هذه المدرسة والارتكاز عليها في تحليل طبيعة النظام الدولي ، او من خلال تطبيق فرضيات هذه النظرية على واقع العلاقات بين الدول وتحديد اهم المسارات التي تحكم بنية النظام الدولي وفق هذه المدرسة .

ولاجل اعطاء صورة اوضح عن طبيعة المناهج المتبعة في هذه الجامعات ودور الهيئة التدريسية في ترسيخ الافكار هذ المدرسة ، فلا بد ان نوضح :

الفكرة او الرؤية التي يمتلكها اعضاء الهيئة التدريسية حول تدريس مواد العلاقات الدولية بشكل عام وتدريس النظريات بشكل خاص .

طريقة التي تتبعها الهيئة التدريسية في تدريس مادة نظريات العلاقات الدولية ، والنسبة التي تحضى بها الواقعية في المناهج المتبعة في تدريس تلك النظريات .

النسبة التي تحتلها المدرسة الواقعية في تحليل الطلبة ولاسيما طلبة الدراسات العليا لواقع العلاقات الدولية وطبيعة النظام الدولي ، وكذلك النسبة التي تحتلها النظرية الواقعية من النتاجات العلمية التي تصدر من طلبة الدراسات العليا في

كليات العلوم السياسية . . وكيف اثرت المدرسة الواقعية في بناء الاطر الفكرية للطلبة واسهام هذه المدرسة في ترسيخ فرضياتها في تلك النتاجات العلمية الاستنتاجات :

نستنتج مما ذكر سابقا ان واقع تدريس العلاقات الدولية والنظريات المختصة بهذا الشأن تعاني من عدة معوقات داخل الجامعات العربية والعراقية ولعل اهمها : ضعف الانتاج المعرفي النظري في حقل العلاقات الدولية في الجامعات العربية والعراقية ، فتدريس مواد العلاقات الدولية في العالم العربي قائم على استهلاك نظريات العلاقات الدولية دون اضافة انتاج معرفي لها . الحاجة للتراكم الفكري والنظري بشكل كبير في تدريس مادة العلاقات الدولية من اجل المساهمة في الفهم الاكبر للمدارس الفكرية المختصة في فهم طبيعة العلاقات الدولية وتطوير بعض مفاهيم التنظير الدولي . ضعف التحليل الواقعي واستشراف المستقبل في الدراسات الدولية داخل الاكاديميات المختصة ، على الرغم من ان المدرسة الواقعية تعد اكثر المدارس تاثيرها في تدريس مادة العلاقات الدولية ، على حساب النظريات الاخرى ، ليس فقط على مستوى الجامعات العراقية وانما على مستوى الجامعات العربية والعالمية المختصة في تدريس العلاقات الدولية بشكل خاص والعلوم السياسية بشكل عام .

## الهوامش:

- ١- احمد محمد وهبان ، النظرية الواقعية و تحليل السياسة الدولية من مورجنشاو الى ميرشايمر: دراسة نقدية ، ط ١ ، الاسكندرية ، د.س ، ص١٦.
- ٢- ميثاق مناخي دشر ، النظرية الواقعية: دراسة في الاصول الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الامريكى المعاصر) ، مجلة اهل البيت عليهم السلام ، العدد ٢٠ ، جامعة اهل البيت ، العراق ، ص ٣٩٠.
- ٣- جوليان كوراب كاروفيتش ، الواقعية في العلاقات الدولية ، ترجمة: ريم العامري ، ط ١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص ١٧.
- ٤- جون ميرشايمر ، العالم الحقيقي و العالم الاكاديمي ، ترجمة جلال خشيب ، حوار متمدن ، العدد ٣٨٥٤ ، على الرابط: [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org).
- ٥- جهاد عودة النظام الدولي: نظريات و اشكاليات ، ط ١ ، دار الهدى للنشر ، ٢٠٠٥ ، ص٣٢.
- ٦- مجموعة باحثين ، نظريات العلاقات الدولية: التخصص و التنوع ، ص ١٨٠.
- ٧- نصار الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥
- ٨- احمد محمد وهبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣.
- ٩- جوليان كوراب كاروفيتش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢.
- ١٠- نصار الربيعي مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٦.
- ١١- جهاد عودة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤.
- ١٢- احمد محمد وهبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤.
- ١٣- المصدر نفسه ، ص ٢٠.
- ١٤- خالد معمري ، التنظير في الدراسات الامنية لفترة مابعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الامني الامريكى بعد ١١ سبتمبر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة باتنة الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٠.
- ١٥- ( ) جون بيليس وستيف سميث ، عولمة السياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠١-٣٠٤.
- ١٦- جون ميرشايمر ، العالم الحقيقي و العالم الاكاديمي ، ترجمة جلال خشيب ، حوار متمدن ، العدد ٣٨٥٤ ، على الرابط [/https://www.ahewar.org](https://www.ahewar.org)
- ١٧- نصار الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٢.
- ١٨- عبد الناصر جندلي ، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكييف و التغيير في ظل التحولات مابعد الحرب الباردة ، مجلة الفكر ، العدد ٥ ، جامعة محمد خضرم ، الجزائر ، ٢٠١٠ ، ص ١٢٧.

## التكنولوجيا الرقمية والعلوم السياسية في الوطن العربي: بين الواقع والطموح

م . د . زمن ماجد عودة

كلية العلوم السياسية جامعة بغداد

### الملخص:

لم يكن حقل العلوم السياسية كحقل علمي متخصص بعيداً عن التطورات التكنولوجية العالمية بل كان في قلب تلك التطورات . اذ اسهمت التكنولوجيا الرقمية في احداث نقلة نوعية في مفاهيم العلوم السياسية وانتقالها من المفاهيم التقليدية إلى المفاهيم غير التقليدية المواكبة لتطورات العصر ، كما اسهمت في تحسين جودة وريانة البحث العلمي ، وتنشيط حركة التأليف والنشر في مجال العلوم السياسية وتطوير عمليات التحليل والتفسير والتنبؤ بمستقبل الظواهر السياسية . و دورها في تقريب وجهات النظر بين الباحثين العرب وتلاقح الافكار العلمية عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات الدولية . اما في مجال التدريس فمازال استعمال الوسائل الرقمية قليل نسبياً ، وذلك لعدم توفر بيئة تعليمية رقمية متكاملة في اغلب الجامعات العربية .

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا العالمية ، الرقمية ، العلوم السياسية ، الوطن

العربي .

### Abstract

The field of political science as a specialized scientific field was not far from global technological developments, but was at the heart of those developments. As digital technology has contributed to a

qualitative leap in the concepts of political science and its transition from traditional concepts to non-traditional concepts that keep pace with the developments of the times, as well as contributed to improving the quality and sobriety of scientific research, activating the authorship and publishing movement in the field of political science and developing the processes of analysis, interpretation and prediction of the future of political phenomena. And its role in bringing together the views of Arab researchers and cross-pollinating scientific ideas through holding international seminars and conferences. In the field of teaching, the use of digital means is still relatively low, due to the lack of an integrated digital learning environment in most Arab universities.

Keywords: global technology, digital, political science, Arab world.

#### المقدمة:

أن التطورات العالمية المتسارعة في وسائل التكنولوجيا الرقمية في النصف الثاني من القرن الحادي والعشرون، و النمو السريع في التقنيات الحديثة بإستخدام الألياف البصرية والذكاء الاصطناعي والأقمار الصناعية والتقنيات السحابية، والاتساع الدولي الهائل الذي طرأ على الأنشطة المعلوماتية أدى إلى توفر قاعدة واسعة من البيانات واتاحة الفرصة أمام الباحثين لإنتاج وتصميم المعلومات، وتطوير عمليات التحليل والتفسير والاستنتاج، وسهولة الحصول على المعرفة وذلك لسرعة جمع البيانات وتدققها عبر الحدود. لرقمنة المعلومة وزيادة الابتكارات التكنولوجية، وانشاء العديدة من المراكز البحثية المتطورة. الأمر الذي انعكس على احداث تطور في الميدان المعرفي للعلوم العسكرية و الأمنية والاقتصادية والسياسية.

من هنا يعالج البحث المشكلة الآتية : «على الرغم من التطورات الرقمية الهائلة التي طرأت في الميدان المعرفي والعلمي ولاسيما ميدان العلوم السياسية إلا ان واقع تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي مازال يعاني من قلة استعمال الوسائل الرقمية وذلك لعدم توفر بيئة تعليمية رقمية متكاملة في اغلب الجامعات

العربية» .

وينطلق البحث من فرضية مفادها : « ان التطورات التي شهدتها التكنولوجيا الرقمية في العقد الاخير من القرن الحادي والعشرون كان لها تأثيرات كبيرة في ميدان العلوم السياسية في جامعات الوطن العربي من ناحية تطوير طرق التدريس والتعليم وتحسين جودة البحث العلمي وتنشيط حركة التاليف والنشر ومن ثم في تحسين جودة مخرجات العلوم السياسية» .

اعتمد البحث على المناهج الآتية : منهج التحليلي الوصفي ، ومنهج تحليل المضمون من خلال تحليل البيانات الاحصائية .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسة وهي الآتي : -  
المحور الأول : التكنولوجيا الرقمية .

المحور الثاني : العلوم السياسية في الوطن العربي .

المحور الثالث : توظيف التكنولوجيا الرقمية في تطوير واقع العلوم السياسية في الوطن العربي .

#### المحور الأول : التكنولوجيا الرقمية .

أدى الانتشار السريع للتقنيات التكنولوجية في القرن الحادي والعشرين إلى الحديث عن العصر الرقمي وافاقه وتأثيره في مجالات الحياة كافة . والتي لا تقتصر على الصناعات وطرق الإنتاج فحسب بل امتدت إلى الميدان المعرفي من حيث انتشار المعلومة والتأثير في طرق التفكير والمعرفة (ريفيل ، ريمي ٢٠١٨ ، ١١-١٢) . اذ اصبح مئات الملايين من البشر يعملون كل دقيقة على إنتاج قدر غير مسبوق من المحتوى الرقمي في العالم الشبكي . (شميدت ، اريك ٢٠٢٣ ، ١) .

ويرجع توسعت استعمال الوسائل الرقمية بشكل كبير في الآونة الاخيرة إلى : ظهور وحدات معالجة الرسومات العالمية GPU بدلا من وحدة المعالجة المركزية CPU ، والتحول الرقمي للاجهزة المتصلة بالانترنت والتي تعد مصادر أساسية للبيانات الكبيرة ، وانتشار شبكة الويب world wide web انتشاراً عالمياً (موسى ، عبد الله ٢٠١٩ ، ٣٣) ، و تطور استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي والخلايا العصبية الشبكية الاصطناعية والروبوتات الذكية التي اصبحت تقوم

التكنولوجيا الرقمية والعلوم السياسية في الوطن العربي : بين الواقع والطموح

بأعمال لم تبرمج عليها من قبل فهي روبوتات فائقة الذكاء تمتلك القدرة على التعلم والاستنتاج والقيام بمهام عدة تلقائياً دون برمجة سابقة (بن يحيى ، شارف ٢٠٢١ ، ٦٠) . فضلاً عن قدرة تكنولوجيا الرقمية ذات الإدراك المكاني على انشاء بيئات اجتماعية وربط الناس في فضاءات محلية ، والتغلب على حواجز الجغرافيا السياسية (جوردون ، اريك ٢٠١٧ ، ٧٩) .

ومن أهم شركات التكنولوجيا العالمية والتي تعرف بـ«شركات الحوسبة السحابية» هي : Apple ، Microsoft ، Amazon ، Google ، Alibaba ، Huawei ، Ten cent . والتي تعد جهات فاعلة جيو سياسية قوية مستقلة تمارس تفاعلات اقتصادية واجتماعية وتعمل ككيانات تجارية تسعى إلى بناء قواعد للمستخدمين وللشركات التجارية في المناطق التي تحتوي على اسواق ذات أهمية تجارية واستراتيجية . كما نلاحظ أن تلك الشركات استطاعت أن تفرض سيادتها على الفضاء الرقمي ؛ وذلك بفضل قوة خوارزمياتها والخدمات التي تقدمها لمستخدميها اذ وصلت إلى ٧ ، ٤ مليار نسمة في عام ٢٠٢٠ ، فضلاً عن ماتملكه من تأثير وقوة اقتصادية تنافس الدول اذ تجاوز راس مال لتلك الشركات أجمالي الانتاج المحلي لعدد من الدول . (96-Auda,Zaman2022,95)

اما في الجانب المعرفي والعلمي نلاحظ ان التكنولوجيا الرقمية تعمل على رقمنة المعلومات والتي يقصد بها من الناحية العملية النظام الالكتروني الذي يُمكن بعض الأجهزة من التقاط الصور للمواد المطبوعة واتاحتها بلغة مشفرة ومن ثم تخزينها ونقلها واسترجاعها ونسخها وحتى تغييرها . أي انها العملية التي يتم عن طريقها تحويل البيانات إلى شكل رقمي لمعالجتها بواسطة الحاسوب تستعمل في النظم المعلوماتية للإشارة إلى تحويل النص المطبوع أو الصور إلى إشارات ثنائية يمكن عرضها على الحاسوب باستخدام أجهزة المسح الضوئي (يس ، نجلاء احمد ٢٠١٣ ، ١٦-١٧) .

أوضحت شركة Tach Target في تقريرها عام ٢٠٠١ ان التكنولوجيا الرقمية هي التقنيات الالكترونية التي تولد وتخزن وتعالج أو تجهز البيانات في حالتين : الاولى الإيجابية ويتم التعبير عنها بالعدد (١) ، والثانية غير الإيجابية يتم التعبير عنها بالعدد (٠) . (قاسم ، حشمت ٢٠١٨ ، ٧٠) كما ان المكونات الأساسية التي يعتمد عليها في عملية تنظيم المعلومات واسترجاعها تتمثل في : مرصد

البيانات أو ماتسمى بقواعد البيانات ، تقنية البحث المتمثلة بالخوارزميات ، اللغة سواء أكانت منظوقة أم مكتوبة ، واجهة التعامل والتي تتم بين المستفيد والأنشطة المتصلة به . (قاسم ، حشمت ٢٠١٨ ، ٧٦).

ومن أهم أنواع التقنيات الرقمية . هي الآتي : (Obukhovam, Anna 2020,6)

- ١ . التقنيات الرقمية الأساسية : هي تقنيات أساسية في عملية التحول الرقمي وتمثل في (التقنيات السحابية ، التقنيات اللاسلكية ، التقنيات غير الورقية) .
- ٢ . التقنيات الحرجة : هي التقنيات التي تساعد في توفير تحولاً رقمياً كاملاً تتمثل في (البيانات الضخمة ، والحوسبة السحابية ، والتقنيات غير المأهولة) .
- ٣ . التقنيات المتقدمة : وهي التي تحقق الانتقال من المواد التناظرية إلى المواد الرقمية وتمثل في (الذكاء الاصطناعي ، الشبكات العصبية ، سجل البيانات الموزعة ، التعليم الآلي) .

كما نلاحظ أن التقنيات الرقمية أحدثت ثورة في المؤسسات التعليمية عن طريق استحداث طرق حديثة في التدريس والتعلم حيث تسمح الوسائط الالكترونية المتعددة مع الحواسيب الآلية بتطوير روح التعامل التعليمي بين الطلاب والأساتذة مع المادة العلمية . كما تشجع انظمة المعالجة الرقمية التعلم النشط وبناء المعرفة والاستعلام والاستكشاف من جانب المتعلمين و تسمح بالاتصال عن بعد ومشاركة البيانات ، وتعمل على تقديم مجموعة متنوعة من المواد بتنسيقات مختلفة . تتضمن مساحاً للرسومات ، عرضاً رقمياً للتأملات المكتوبة ، وتقديم مقاطع الفيديو والتسجيل الصوتي الأمر الذي يسهم في سرعة جمع المعلومات والبيانات وتحسين جودة مخرجات التعليم (عبد الحى ، رمزي احمد ٢٠١٠ ، ٢٨) .

#### المحور الثاني: العلوم السياسية في الوطن العربي.

يعد حقل العلوم السياسية من الحقول العلمية الحديثة المتخصصة والتي تعنى بدراسة كل مايتعلق بالمجتمع والدولة . ففي هذا الجانب نرى أن معجم ليطره في عام ١٨٧٠ عرف السياسة بانها «علم حكم الدول » ، كما عرف معجم روبر في عام ١٩٦٢ السياسة هي «فن حكم المجتمعات الانسانية » . (دوفرجية ، موريس ١٩٨١ ، ٧) هنا نلاحظ اذ كانت السياسة هي العلم الذي يدرس علم الدول



التكنولوجيا الرقمية والعلوم السياسية في الوطن العربي : بين الواقع والطموح

وفن المجتمعات الانسانية فإنه لا يقتصر على دراسة الظواهر السياسية فحسب بل يتسع ليشمل دراسة التاريخ والجغرافية ، وعلم الاقتصاد ، وعلم الاجتماع السياسي ، وعلم النفس السياسي ، وعلم الادارة ، والقوانين الدستورية والادارية ، والعلاقات الدولية والدبلوماسية ، والعلوم الاستراتيجية الأمنية والعسكرية وذلك لما لها من تأثير وتأثير كبير في علم الدول .

كما أن العلوم السياسية لا تعنى بدراسة الماضي والحاضر للظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية بل تتسع للتنبؤ بمستقبل تلك الظواهر ودراسة تأثيراتها وتداعياتها على المدى المتوسط والبعيد استنادا إلى القوانين والنظريات السياسية التاريخية والمعاصرة . (الحمداني ، قحطان احمد ٢٠١٢ ، ٢٩)

وعلى الرغم من التاريخ الطويل لعلم السياسة إلا أن العلوم السياسية ظهرت كحقل معرفي متخصص مستقل في القرن التاسع عشر ، اذ تعد المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس عام ١٨٧٢ هي البداية لتأسيس هذا الحقل ، ومن ثم الجمعية الامريكية للعلوم السياسية في عام ١٩٠٣ . لتنتشر بشكل كبير بعد ذلك في عدة جامعات ومعاهد في دول العالم ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ضمن كليات الحقوق والاقتصاد والتجارة والعلاقات الدولية . (عبد الحي ، وليد ٢٠١٢ ، ١٥٣)

اما تدريس العلوم السياسية في الجامعات العربية فهو حديث العهد اذ يرجع إلى حقبة مابعد الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي ، لغرض اعداد قادة سياسيين واداريين جدد مؤهلين لادارة المرحلة (كزرار ، الطيب ٢٠٢٢ ، ٩٣) . فلودققنا النظر قليلاً لرأينا بداية تدريس العلوم السياسية في الجزائر في فترة الاستعمار اذ تم تأسيس اول معهد متخصص بالعلوم السياسية عام ١٩٤٩ ، ومن ثم تأسيس قسم العلوم السياسية ضمن كلية الاداب جامعة بغداد في العراق عام ١٩٥٩ ، وفي القاهرة ضمن كلية الاقتصاد عام ١٩٥٩ . كما تأسس معهد الدراسات السياسية في المغرب عام ١٩٦١ ، وانشاء قسم العلوم السياسية في تونس عام ١٩٦٠ ، وقسم العلوم السياسية في لبنان ضمن كلية الحقوق عام ١٩٦٠ . وفي الاردن تم انشاء قسم العلوم السياسية ضمن ادارة الاعمال عام ١٩٦٥ ، اما في الكويت فقد تم تاسيس قسم العلوم السياسية ضمن كلية التجارة والاقتصاد عام ١٩٦٧ ، وفي الامارات تم انشاء قسم العلوم

التكنولوجيا الرقمية والعلوم السياسية في الوطن العربي : بين الواقع والطموح

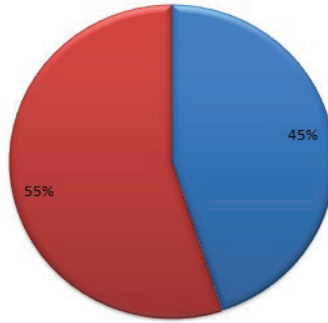
السياسية عام ١٩٧٧ ، اما في المملكة العربية السعودية تم انشاء القسم في عام ١٩٨٢ ضمن كلية الاقتصاد والادارة . فضلاً عن ، تاسيس الجمعية العربية للعلوم السياسية في عام ١٩٨٥ ، واصدارها لمجلة دورية علمية محكمة تعرف باسم المجلة العربية للعلوم السياسية في عام ١٩٧٨ كأول مجلة تعنى بالعلوم السياسية ، ليصدر بعدها العشرات من المجلات العلمية المتخصصة بالعلوم السياسية في الجامعات العربية والمراكز البحثية الحكومية والاهلية . (عبدالحى ، وليد ٢٠١٢ ، ١٥٣)

**المحور الثالث: توظيف التكنولوجيا الرقمية في تطوير واقع العلوم السياسية في الوطن العربي .**

التكنولوجيا الرقمية في تطوير واقع العلوم السياسية في مجالات عدة . للتعرف على تلك الاسهامات بدقة تم اجراء دراسة احصائية من طريق توزيع استبانة الالكترونية على عينة من المختصين في العلوم السياسية في الوطن العربي .

الرسم البياني رقم (١)

نسبة البلدان العربية المشاركة في الاستبانة الالكترونية



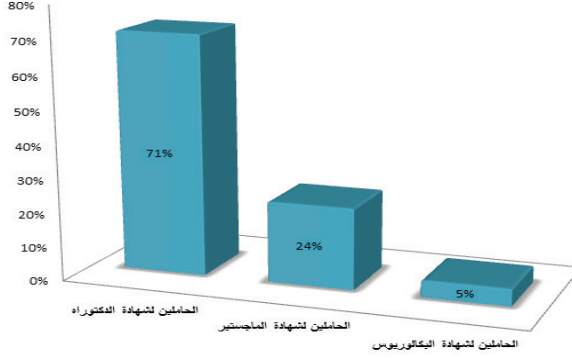
العراق 45% الدول العربية الاخرى 55%

يوضح الرسم البياني اعلاه نسبة المشاركين من الدول العربية اذ بلغت نسبة المشاركة من العراق ٤٥٪ ، اما نسبة مشاركة الباحثين من الوطن العربي فقد بلغت نسبة ٥٥٪ .

التكنولوجيا الرقمية والعلوم السياسية في الوطن العربي : بين الواقع والطموح

### الرسم البياني رقم ( ٢ )

عينة من المختصين في العلوم السياسية في الوطن العربي

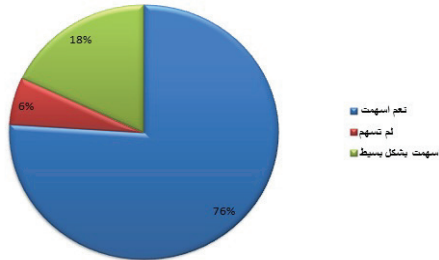


يوضح الرسم البياني اعلاه نسبة المشاركين من المختصين في العينة اذ بلغت نسبة الحاملين لشهادة الدكتوراه ٧١٪، ونسبة الحاملين لشهادة الماجستير ٢٤٪، اما نسبة الحاملين لشهادة البكالوريوس فقد بلغت ٥٪.

من اهم اسهامات التكنولوجيا الرقمية في مجالات العلوم السياسية هي الآتي :  
اولاً: مفاهيم العلوم السياسية: أحدثت التكنولوجيا الرقمية نقلة نوعية في مفاهيم العلوم السياسية وانتقالها من المفاهيم التقليدية إلى المفاهيم غير التقليدية المواكبة لتطورات العصر.

### الرسم البياني رقم ( ٣ )

نسبة تطور مفاهيم العلوم السياسية



يوضح الرسم البياني اعلاه أن ٧٦٪ من الباحثين يرون أن التكنولوجيا الرقمية

أسهمت في أحداث نقلت نوعية في مفاهيم العلوم السياسية ونحن نتفق معهم في ذلك اذ اننا أصبحنا أمام مفاهيم جديدة. ففي الجانب العسكري والأمني أصبحنا امام مفاهيم: الأمن السيبراني، الردع الاستراتيجي الذكي، الأسلحة الذكية، الحروب الذكية، التهديدات الالكترونية، القرصنة الالكترونية، الجريمة الالكترونية. وفي الجانب الاقتصادي أصبحنا امام مفاهيم: الاقتصاد الرقمي، التجارة الالكترونية، اقتصاد المعرفة. وفي الجانب السياسي والدبلوماسي تطورت المفاهيم إلى: المواطنة الرقمية، الديمقراطية الرقمية، الدبلوماسية الرقمية وغيرها من المفاهيم المتطورة. وهذا ان دل على شيء يدل على أن العلوم السياسي كانت في قلب التطورات التكنولوجية الحديثة ولم تكن بعيدة عنها.

**ثانياً: طريقة تدريس العلوم السياسية:** اثبتت الدراسات العلمية ان العقل يستوعب المعلومات المرئية (الصور، الفيديوات) ٦٠ الف مرة أسرع من النصوص المكتوبة، وان العقل بعد ثلاثة ايام له قدرة على ان يستعيد ١٠٪ فقط من المعلومات النصية في حين يستعيد ٦٥٪ من المعلومات المرئية بسهولة (Spillane James 2022). كما يسهم التعليم الرقمي في تنمية المهارات وانشاء بيئة تعليمية تفاعلية معتمدة على التطبيقات الالكترونية، وتطوير الكفاية العلمية والتقليل من الملل وتوفير عنصر التشويق للطالب، وتقديم المحتوى العلمي للطلبة بطريقة كفوءة وفعالة الأمر الذي يسهم في جودة المخرجات التعليمية (عبد الحي، رمزي احمد ٢٠١٠، ٥١).

نرى ان مناهج العلوم السياسية مواد علمية ياخذ الجانب النظري فيها حيزا كبيرا، وأن هناك قلة في استعمال الوسائل المرئية والعرض عن طريق الباوربوينت والسبورات الذكية. أو أن استعمالها قليلة جدا لا تتناسب مع حجم التطورات التكنولوجية في العصر الحالي. ففي الوطن العربي نلاحظ ان الامارات العربية المتحدة حققت نسبة متقدمة في التحول الرقمي (Digital Transformation in the united Arab Emirates 2020) ومن بعدها تاتي المملكة العربية السعودية التي تعمل في هذا المجال. اما بقية الدول العربية مازالت استعمالها محدودة بصورة فردية وليست عامة أي من بين كل ٢٥ تدريسي هناك من ٥ إلى ٧ استاذ فقط يستعملون الوسائل التكنولوجية الرقمية الحديثة في تدريس مناهج العلوم السياسية على صعيد الوطن العربي.

#### الرسم البياني رقم ( ٤ )

#### اسهامات التكنولوجيا الرقمية في تدريس العلوم السياسية



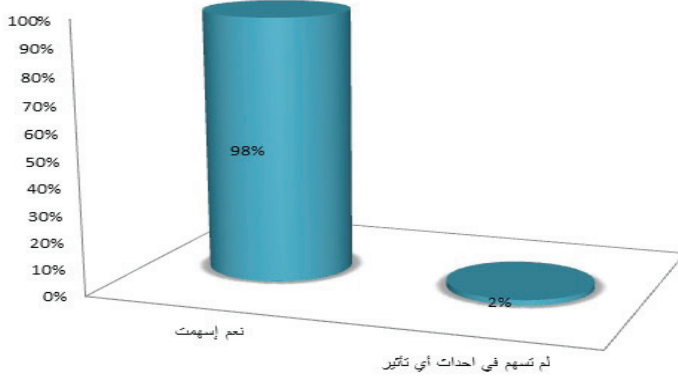
يتضح من الرسم اعلاه أن نسبة ٨٥٪ من الباحثين في العلوم السياسية يرون ان دور التكنولوجيا الرقمية فعال في تحسين واقع العلوم السياسية ولاسيما اثناء جائحة كورونا وبعدها . بينما نسبة قليلة تبلغ ١٥٪ من الباحثين لا يرون أي دور للتكنولوجيا الرقمية في تطوير طرق تدريس العلوم السياسية .

**ثالثاً: اعداد البحث العلمي في العلوم السياسية :** إسهمت التكنولوجيا الرقمية في مساعدة الباحثين في جمع البيانات والمعلومات بسهولة ، وفي سرعة حصول الباحث على المصادر الرصينة من المواقع العالمية ، و عملت على توفير الكثير من الوقت ، وقللت من التكلفة المالية أمام الباحثين . اذ يمكن للباحث الوصول إلى مئات الدراسات والكتب عن طريق الانترنت و المكتبات في تطبيق التليغرام وتطبيق الفيس بوك .

التكنولوجيا الرقمية والعلوم السياسية في الوطن العربي : بين الواقع والطموح

#### الرسم البياني رقم ( ٥ )

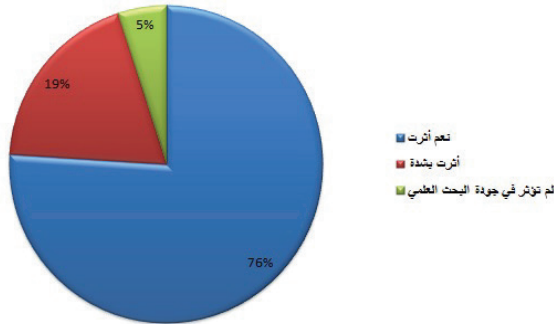
اسهامات التكنولوجيا الرقمية في اعداد البحوث في العلوم السياسية



يتضح من الرسم اعلاه ان نسبة ٩٨٪ من الباحثين يرون ان للتكنولوجيا الرقمية تأثير في اعداد البحث العلمي من حيث اختصار الوقت والجهد والتكلفة للباحث . فضلاً عن ذلك ، اسهمت التطورات التكنولوجية في تحسين جودة ورصانة البحث العلمي عن طريق اطلاع الباحث المتخصص في العلوم السياسية على المصادر الحديثة والمعلومات الدقيقة .

#### الرسم البياني رقم ( ٦ )

اسهامات التكنولوجيا الرقمية في رصانة البحث العلمي



يتضح من الشكل اعلاه ان نسبة ٧٦٪ من الباحثين للتكنولوجيا الرقمية يرون

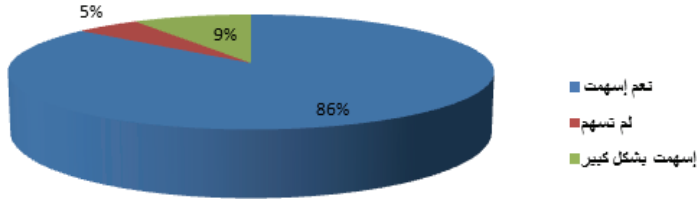
التكنولوجيا الرقمية والعلوم السياسية في الوطن العربي : بين الواقع والطموح

تأثيرا في تحسين جودة ورصانة البحث العلمي ولاسيما من خلال برامج الاستلال الالكتروني التي تكشف عمليات الانتحال والسرقة العلمية .

رابعا: **جودة التأليف والنشر العلمي** : نلاحظ ان التكنولوجيا الرقمية ذلت امام الباحثين الطريق للتأليف والكتابة في الموضوعات الحديثة ، وسهلت عملية نشر الدراسات والمؤلفات العلمية في العديد من المراكز البحثية و دور نشر في الوطن العربي دون عقبات تذكر .

الرسم البياني رقم (٧)

اسهامات التكنولوجيا الرقمية في عملية التأليف والنشر في العلوم السياسية

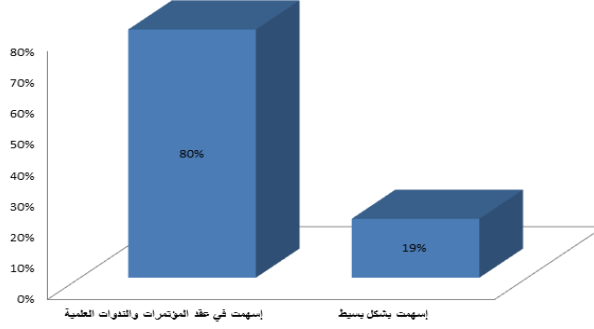


يتضح من الرسم البياني اعلاه ان نسبة ٨٦٪ من الباحثين يرون ان التكنولوجيا الرقمية اسهمت في تنشيط حركة التأليف والنشر في ميدان العلوم السياسية .

**خامسا: عقد المؤتمرات والندوات والورش العلمية** : أسهمت التكنولوجيا الرقمية في عقد المؤتمرات الدولية ومشاركة المتخصصين في العلوم السياسية بسهولة ولاسيما بعد جائحة كورونا عن طريق المشاركة الافتراضية عبر شبكة الانترنت عبر تطبيق الـ Zoom ، وتطبيق الـ Google Meet .

### الرسم البياني رقم ( ٨ )

اسهامات التكنولوجيا الرقمية في عقد المؤتمرات في العلوم السياسية



يتضح من الرسم اعلاه ان نسبة ٨٠٪ من المتخصصين يرون ان التكنولوجيا الرقمية كان لها إسهام واضح في اجتماع الباحثين العرب من مختلف الجامعات وتبادل الافكار والاراء العلمية لتطوير ميدان العلوم السياسية .

### الخاتمة:

نرى ان التطور الهائل في مجال التكنولوجيا الرقمية وما انتج من تزايد المعلومات جعل من الوسائل التقليدية عاجزة عن مسايرة التطورات العلمية الحديثة لذا اصبح التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم الرقمي ضرورة من ضروريات العصر الحالي .

وعلى الرغم من الاسهامات العديدة التي لا يمكن الاغفال عنها للتكنولوجيا الرقمية في تطوير واقع تدريس العلوم السياسية إلا ان هناك بعض التحديات التي تواجه التدريسيين في الوطن العربي وتتمثل ابرزها في الآتي :-

- ١- عدم تنمية المهارات التكنولوجية لدى بعض التدريسيين والطلبة .
  - ٢- عدم توفر الوقت الكافي لاعداد المحاضرات التفاعلية .
  - ٣- عدم توفر البيئة التعليمية الرقمية داخل الجامعات ؛ وذلك بسبب قلة التخصيصات المالية المخصصة لدعم قطاع التعليم الرقمي .
- لذا لا بد من العمل على توظيف الوسائل الحديثة في تحسين واقع التدريس في العلوم السياسي في الوطن العربي بصورة عامة ابتداء من الدراسات الاولية



التكنولوجيا الرقمية والعلوم السياسية في الوطن العربي : بين الواقع والطموح

إلى الدراسات العليا . والعمل على استعمال الوسائل الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي في العلوم السياسية للارتقاء به إلى مصاف البحوث العلمية الرصينة في الدول الأجنبية ، والسعي نحو انضمام المجالات العلمية في العلوم السياسية العربية في المستويات العالمية .

و تطوير المراكز البحثية المعنية بالدراسات السياسية والاستراتيجية والأمنية في الوطن العربي والارتقاء بها إلى مصاف المراكز العالمية . وتحسين جودة التأليف ومعايير الكفاءة والخبرة العلمية . والعمل على إيجاد الحلول عملية ملموسة للنهوض بواقع تدريس العلوم السياسييه في جامعات الوطن العربي .

#### المصادر:

##### اولا :الكتب العربية والمترجمة .

١ . بن يحيى ، شارف ، ٢٠٢١ : الروبوتات الذكية بين الاعتراف بالشخصية القانونية ومدى تحمل المسؤولية المدنية ، في مجموعة مؤلفين «دراسات حول الذكاء الاصطناعي والانسانيات الرقمية » ، دار قاضي للنشر والترجمة ، الجزائر ، ٢٠٢١ .

٢ . جوردون ، اريك وادريانا دي سوزا اي سيلفا ، ٢٠١٧ : المكانة الرقمية اهمية الموقع في عالم متشابك ، ترجمة محمد حامد درويش ، دار هندواوي . ٢٠١٧ .

٣ . الحمداني ، قحطان احمد ، ٢٠١٢ : المدخل الى العلوم السياسية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ .

٤ . دوفرجية ، موريس ، ١٩٨١ : مدخل الى علم السياسية ، ترجمة جمال الاتاسي وسامي الدروبي ، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٨١ .

٥ . ريفيل ، ريمي ، ٢٠١٨ : الثورة الرقمية . ثورة ثقافية؟ ترجمة سعيد بلمبخوت ، سلسلة عالم المعرفة العدد ٤٦٢ ، الكويت ، ٢٠١٨ .

٦ . شميدت ، اريك ، جاريد كوين ، ٢٠١٣ : العصر الرقمي الجديد اعادة تشكيل مستقبل الافراد والامم والاعمال ، ترجمة احمد حيدر ، الدر العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٣ .

٧ . عبد الحي ، رمزي احمد ، ٢٠١٠ : التعليم عن بعد في الوطن العربي

- وتحديات القرن الحادي والعشرين، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٠.
٨. قاسم، حشمت، ٢٠١٨: تنظيم المعلومات واسترجاعها في العصر الرقمي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٨.
٩. موسى، عبد الله، احمد حبيب بلال، ٢٠١٩: الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠١٩.
١٠. يس، نجلاء احمد، ٢٠١٣: الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣.
- ثانيا: البحوث والدراسات.
١. عبد الحي، وليد، ٢٠١٢: العلوم السياسية في الجامعات العربية «اقتراح نموذج»، مجلة عمران، العدد ٢، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة. ١٥٣-١٦٩.
٢. كرزار، الطيب، ٢٠٢٢: تدريس علم السياسة بالمغرب: بين الاطار النظري والتطبيقي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ٣٢، بيروت. ٩١-١١٥.

### ثالثاً: المصادر الانكليزية .

- 1.Auda,Zaman Majed,Sameer Jasam,2022:Artificial Intelligence and Evolution ofGlobal System, IPRI Journal xxII, NO1,IsIamabad policy Research Institute.87105-.
- 2.Digital Transformation in the united Arab Emirates 2020:The ecommunications and Digital government Regulatory Authorlty.
- 3.Obukhova, Anna, Ekaterina Merzlyakova, Irina Ershova, Kristina Karakulina, 2020: Introduction of digital technologies in the enterprise, E3S Web of Conferences 159, 04004 (2020). 110-.
- 4.Spillane, James, 2022:Visual Marketing: Apictures Worth 60,000 Words, Business community,December,9, 2022. www.business2community.com

## العلاقة المتبادلة بين العلوم السياسية والنظام السياسي في العراق

م . د . سعيد كاظم أحمد

جامعة البصرة

### الملخص

تنطلق الفكرة الأساسية للبحث من واقع أن العلوم السياسية تُعد مبحثاً علمياً مستقلاً بذاته و متميزاً عن باقي العلوم كونه يهتم بالدرجة الأساس بالسلوك السياسي على المستويين الكلي والجزئي، كما أنها تُعد هيئة معرفية متكاملة اكتسبت مزيداً من التقدم والتحديث على المستويين الدراسي والعملي خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية وبروز واقع جديد في المجتمع الدولي حمل معه ولادة دولاً جديدة وهيئات عالمية لم تكن موجودة سابقاً فضلاً عن انقسام العالم على معسكرين متقابلين صاغاً ملامح العالم الجديد الذي خرج من أنقاض الحرب، كل هذه الوقائع والظواهر أدت الى الاهتمام بعلم السياسة وفتحت امامه آفاقاً وأبعاداً تتطلب دراسات معمقة وبحوث متواصلة لتفسير العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية المتجددة في كل يوم ووضع الحلول للأزمات الجديدة الحاصلة بسبب التقاطع الذي يقع بين المصالح المختلفة للدول في مواقعها الجديدة، وفي ضوء ذلك جرى تأسيس مراكز للدراسات تُعنى بتلك الوقائع والظواهر اكسبت هذا العلم مزيداً من التميز عن سائر العلوم الاجتماعية الأخرى، كما أن سرعة المتغيرات الجارية في العالم التي تقود دائماً الى حدوث أزمات واختلافات في المصالح، وتطور المجتمعات وزيادة وعيها واهتمامها بتلك المتغيرات، حفز الباحثين في مجال علم السياسة الى الاهتمام بالدراسات التحليلية والاستقرائية وتحليل الظواهر السياسية كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والرأي العام والاعتماد على منهجية معينة في هذا المجال وكانت في الوقت نفسه سبباً في ولادة ظواهر سياسية جديدة تتطلب دراسات ووضع سياسات لمعالجة مثل تلك

الظواهر أو تفسيرها ، وهذا دفع الدول أيضا الى أن تتجه بعلم السياسة من كونه فلسفة وعلم الى كونه مهنة تتطلب فناً في إدارة الدولة ونشاطاتها اليومية على الصعيدين الداخلي والخارجي ،

The basic idea of the research stems from the fact that political science is a scientific study that is independent in itself and distinct from the rest of the sciences, as it is primarily concerned with political behavior at the macro and micro levels. A new reality in the international community brought with it the birth of new countries and global bodies that did not exist previously, in addition to the division of the world into two opposite camps that shaped the features of the new world that emerged from the ruins of war. All these facts and phenomena led to interest in political science and opened horizons and dimensions for it that require in-depth studies and continuing research to explain many renewed political and social phenomena every day and to develop solutions to new crises that occur due to the intersection that occurs between the different interests of countries in their new locations, and in light of this, centers for studies dealing with these facts and phenomena have been established that have earned this science more distinction from all other social sciences. Also, the speed of the current changes in the world, which always leads to crises and disagreements concerning interests, the development of societies, and increasing their awareness and interest in those variables, motivated researchers in the field of political science to pay attention to analytical and inductive studies and analyze political phenomena such as political parties, pressure groups, and public opinion, and to rely on a specific methodology in this field, and at the same time it was the cause of the birth of new political phenomena that require studies and development of policies to address or explain such phenomena, and this

also prompted states to turn to political science from being a philosophy and science to being a profession that requires art in managing the state and its daily activities at the internal and external levels.

## المقدمة

أن التشابك والترابط الوثيق الذي حصل في العالم مع تقدم العلوم وتطور الحياة اليومية والتغيرات الجارية في الميادين كافة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية أثّرت بشكل كبير على عمل المنظومات السياسية لدول العالم قاطبة، إذ انتقلت الدولة من كونها وحدة سياسية بسيطة ترتبط بعلاقات محدودة مع وحدات سياسية أخرى الى كونها كيان ذات وظائف متعددة وتواجه في كل يوم تحديات جديدة ضمن واقعها مع الدول الأخرى وهذا الأمر تطلب أن تكون هناك مؤسسات سياسية لها القدرة على مواكبة تلك التطورات والتحديات وعلى تنظيم كل ما يتعلق بالنظام السياسي وتدعيمه في كل مجالاته المتمثلة بكتابة الدستور والادارة العامة للدولة وتنظيم الحياة السياسية وما تشتمل عليه من رأي عام مؤثر وأحزاب سياسية ومنظمات سياسية فاعلة وجماعات ضغط، فضلاً عن ادارة علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى وتحديد هويتها ومكانتها ضمن السياسة الدولية ودورها الفاعل في المنظمات الدولية وكذلك تطوير وتنمية كفايات رجال السياسة العاملين ضمن تلك القطاعات .

والملاحظ إن الأكاديميات الخاصة بالعلوم السياسية وتزامناً مع تلك التطورات وازدياد الاهتمام بعلم السياسة، دخلت ميدان عمل النظم السياسية عبر تأسيس مراكز الدراسات المعنية بدراسة الظواهر السياسية ورسم السياسات العامة ووضع الاستراتيجيات والإسهام برفد مؤسسات النظام السياسي بالكفايات المهنية اللازمة لنجاح عمل النظام السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، فضلاً عن إجراء الدراسات المستقبلية وتطوير ميدان عمل الفكر السياسي والنظرية السياسية والانتقال بهذا الميدان من المجال التاريخي الى مواكبة التطورات الفكرية الجارية في الحركات الفكرية والاحزاب والجماعات السياسية وتأثيراتها في تشكيل النظم السياسية ومسار السياسة الدولية والعلاقات الدولية . وبناءً على ماتقدم يمكننا القول بأن العلاقة اليوم بين العلوم السياسية كمؤسسة أكاديمية معرفية وبين النظم السياسية كمؤسسات مهنية عاملة هي علاقة تكاملية متواصلة، وهذا ما تتبّعه العديد من الدول خصوصاً الدول

المتقدمة التي رسمت مسارات جديدة لنظمها السياسية ابتداءً من أواخر أربعينيات القرن العشرين ولغاية الآن .

ومن هنا تنطلق فكرة البحث وتأخذ من واقع العلوم السياسية في العراق وعلاقتها كحقل معرفي أكاديمي مع النظام السياسي كمؤسسة مهنية ميداناً لدراسة هذا الواقع . إذ يركز البحث على طبيعة دراسة العلوم السياسية منذ تأسيسها في العراق كقسم من أقسام كلية الآداب عام ١٩٥٩ والاطلاع على مناهجها الدراسية المقررة في تلك المدة وفيما إذا كان لها دور في إعداد الطلبة ضمن هذا التخصص وتهيئتهم لممارسة الدور المهني والعملي الناجح في المؤسسات الحكومية التي سيوظفون فيها ومدى دعم النظام السياسي لهذا التخصص .

#### مشكلة البحث:

ان العلوم السياسية تعد تخصصاً مستقلاً يُعنى بشؤون السلطة السياسية وإدارة شؤون الدولة ورسم إستراتيجيتها العليا ووضع سياساتها العامة، فالى أي مدى حقق هذا التخصص علاقة تكاملية مع المؤسسات الحكومية عبر توظيف خريجي العلوم السياسية بوظائف ذات صلة بتخصصاتهم الأكاديمية؟

ومن خلال تحديد هذه المشكلة ومحاولة الإجابة عليها سيتم استعراض وتحليل العلاقة بين النظام السياسي في العراق من جهة وآلية عمل المؤسسة الأكاديمية من جهة أخرى وذلك من خلال الفرضية التالية :

#### فرضية البحث:

أن ضعف أو غياب العلاقة التكاملية المتبادلة بين العلوم السياسية كمؤسسة أكاديمية من جهة والمؤسسة السياسية الحكومية في العراق من جهة أخرى سيؤدي الى ضعف الاداء السياسي في الدولة .

وهذه الفرضية ستكون محور الدراسة في هذا الموضوع لأن الغاية من الدراسة التوصل الى إمكانية إيجاد مقارنة بين طرفي الموضوع بجانبه المؤسسي الحكومي من جهة والمؤسسي الأكاديمي من جهة أخرى، فمن جانب المؤسسة السياسية الحكومية يشار التساؤل الذي مفاده هل هناك توجه من قبل النظام السياسي لاستيعاب مخرجات العلوم السياسية في الوظائف العامة ذات الشأن السياسي أو التي لها صلة بتخصصات

العلاقة المتبادلة بين العلوم السياسية والنظام السياسي في العراق

العلوم السياسية؟ وهل كان النظام السياسي داعماً لهذا التخصص عبر تحديث تلك المؤسسات الأكاديمية أو اعتماده على خريجها واستيعابهم في وظائفه الرسمية؟، ومن جانب المؤسسة الأكاديمية المتمثلة بكليات العلوم السياسية هل هناك اتصالات مستدامة بين تلك الكليات ومؤسسات النظام السياسي وتنسيق في العمل بينهما من أجل خلق علاقات واتفاقات لغرض تهيئة خريجها وتطوير كفاءاتهم وتدريبهم بشكل عملي خلال مدة دراستهم للعمل بعد تخرجهم في تلك المؤسسات؟  
منهج البحث :

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على المنهج التحليلي، وقد كان اللجوء الى هذا المنهج من أجل تحليل وتقييم الظاهرة موضوع الدراسة وبيان الأسباب التي تسهم في بروزها، وفي الوقت نفسه استندنا أيضاً الى المنهج المؤسسي لأن الدولة بحد ذاتها هي مجموعة من المؤسسات السياسية والدستورية والقانونية وإن من الضروري عند دراسة أية ظاهرة التعرف على بنية تلك المؤسسات وآليات عملها.

## المبحث الأول

### نشأة العلوم السياسية في العراق وتطورها

أن الاستدلال على نشأة العلوم السياسية في العراق يرتبط بتأسيس الدولة العراقية الحديثة في العام ١٩٢١ وما قبلها بمدة قصيرة فمع بداية هذا التأسيس كان هناك تنامياً للوعي السياسي لدى المواطنين وهذا يظهر من خلال النشاط السياسي في المجتمع خلال مرحلة التأسيس وما بعدها، فالوعي السياسي يشير الى نشوء الظواهر السياسية ومن ثم الى بروز أدب سياسي يستند الى مفاهيم ووجهات نظر سياسية واقعية، اذ يرتبط نمو الوعي السياسي بالنشاط الذي يمارسه أفراد المجتمع من أجل تحقيق أهداف مرسومة تتوافق مع المصالح الرئيسة العامة، وهذا النشاط هو التطبيق العملي للأفكار السياسية السائدة، لأن هذه الأفكار تعبر عن نفسها في (النظريات السياسية المختلفة وبرامج الأحزاب السياسية، والبيانات، وسواها من الوثائق)<sup>(١)</sup> لذلك نرى أن المدة التي سبقت تأسيس الدولة وأن شهدت بروز بعض الأحزاب والجمعيات ذات التوجهات السياسية أو العسكرية مثل حزب اللامركزية العثمانية أو جمعية العهد اللذان تأسسا في

العالم ١٩١٣ أو جمعية الإتحاد والترقي التي تأسست عام ١٩٠٨ وكان لها فروع في بغداد والبصرة والموصل،<sup>(٢)</sup> إلا إن بناءها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والفكري لم يكن انعكاساً للتطورات الموضوعية الجارية في العراق بل إنها كانت عبارة عن فروع لأحزاب وجمعيات عثمانية.<sup>(٣)</sup>

إن العلوم السياسية بوصفها مبحث علمي اتخذ مساراً آخرًا مع بدايات التعليم العالي في العراق وهذا ما سنتناوله عبر مطلبين:

المطلب الأول / العلوم السياسية في الاختصاصات الأخرى .

المطلب الثاني / تأسيس قسم العلوم السياسية في العراق .

### المطلب الأول: العلوم السياسية في الاختصاصات الأخرى

يمكن ان نعد مدرسة الحقوق العراقية البداية الأولى لتدريس مواد العلوم السياسية في العراق، إذ ان العودة الى تاريخ هذه المدرسة (الكلية فيما بعد) يكشف لنا العديد من الحقائق والوقائع عن هذا الاختصاص وتأسيسه كقسم مستقل بذاته وتطوره الاكاديمي فيما بعد .

#### ١ - البدايات الاولى لتدريس المواد السياسية في مدرسة الحقوق

وبالرغم من ان الدولة العثمانية كانت متأخرة عن مواكبة التطورات الجارية فيما حولها في دول أوروبا والعالم بشكل عام فأن حاجتها الى موظفين متعلمين ورجال قانون لديهم القدرة على تسيير أمور الدولة دفعهم الى ايجاد السبل لحل هذه المشكلة وتلبية تلك الحاجة، فلجأت بادىء الأمر الى تدريس بعض المواد القانونية التي تحتاج الى موظفين مختصين بها، وقد تم تدريسهم في دار التدريس بديوان الاحكام العدلية في إستانبول عام ١٨٧٠م، غير ان هذا الإجراء لم يف بالغرض بسبب التطورات المتسارعة وعدم كفاية إجراءهم هذا في تلبية متطلباتهم فاتجهت الى افتتاح (مكتب حقوق شاهانه) بتاريخ ٣١ / ١٠ / ١٨٨٦ وكانت مدة الدراسة فيه أربع سنوات، وقد كان على العراقيين الذين يريدون دراسة الحقوق، أن يسافروا الى استانبول للالتحاق بهذا المكتب.<sup>(٤)</sup>

وفي ضوء هذه الاوضاع وما يعانيه الطلبة العراقيين الراغبين في دراسة الحقوق من صعوبات السفر في تلك المدة كانت هناك مطالبات لافتتاح مكتب



آخر للحقوق في بغداد، وكانت تلك المطالبات على شكل عريضة رفعت الى الهيئة الاصلاحية لدراسة احوال العراق في شهر حزيران ١٩٠٨ وتم افتتاح مكتب الحقوق في ١ ايلول ١٩٠٨. (٥)

ومع ان الدراسة في هذا المكتب لم تأخذ طابع التعليم العالي، اذ كانت تتم الاختبارات فيها بشكل شفوي فضلاً عن توقف الدراسة في المكتب واغلاقه مع بداية الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤، الا ان ما يذكر عند تناول موضوع بدايات العلوم السياسية في العراق يدور كله حول هذا المكتب الذي سمي بعدئذ بمدرسة الحقوق وكانت مدة الدراسة فيها ٤ سنوات. (٦)

وبعد اعادة فتح مدرسة الحقوق في عام ١٩١٩ في ظل حكومة الاحتلال البريطاني فأن التوجهات التي سار عليها ناظر العدلية في تلك الفترة (بونهام كارتر) عام ١٩٢٠ هي أن يعاد تنظيمها بإضافة الطلاب السابقين في مدرسة الحقوق العثمانية الذين لم يكملوا دراستهم فيها بسبب توقفها، كما أن طبيعة التدريس اتخذت شكلاً آخرًا عندما برزت الحاجة الى وجود كتب مطبوعة وهذا الواقع دفع بعض المدرسين الى طبع محاضراتهم على شكل كتب منهجية، ومن هذه المواد السياسية التي كانت تدرس وتم طبعها على شكل كتاب هي مادة الحقوق الدستورية لمدرستها سليمان فيضي. (٧)

## ٢ - تطور مواد العلوم السياسية

بعد تأسيس المملكة العراقية وتنصيب فيصل ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١، كانت هناك توجهات نحو تأسيس جامعة تضم عدد من الكليات بإسم جامعة آل البيت، وكان ذلك في كانون الثاني من عام ١٩٢٢، اذ بوشر في البداية بإنشاء الشعبة الدينية ووضعت خطة لتنويع الاختصاصات والكليات فيها، إذ تقرر ان تُلحق مدرسة الحقوق فيها ويُلحق فيها فرعان آخران للعلوم الادارية والمالية على ان يتم تأسيس مدرستين أخريين بعد اكمال ذلك أحدهما للعلوم التجارية والاخرى للعلوم السياسية. (٨)

والملاحظ هنا أن فكرة تأسيس قسم أو مدرسة (كلية) مستقلة باختصاص العلوم السياسية كانت موجودة في بداية العشرينيات مع تأسيس جامعة آل البيت، كما أن هناك مواد ذات اختصاص سياسي كانت تدرس في مدرسة الحقوق كما اسلفنا سابقاً.

في العام ١٩٢٨ وعندما أصبح توفيق السويدي وزيراً للمعارف صدر نظام كلية الحقوق رقم ١٠ وبموجب هذا القانون تغير أسم مدرسة الحقوق الى كلية الحقوق، وفي عام ١٩٣٩ صدر نظام كلية الحقوق رقم ٨ الذي غير أسم رئيس الكلية الى عميد،<sup>(٩)</sup> وفي تلك المدة أخذت المواد الدراسية ذات الاختصاص السياسي تأخذ حيزاً واضحاً وأكثر تخصصاً في تناولها لمفاهيم الدولة واختصاصاتها وعلاقتها مع الدول الاخرى ومقارنة الدساتير الدولية فيما بينها فضلاً عن تناولها لمفاهيم الدستور والسلطات والحقوق والحريات العامة للشعوب.<sup>(١٠)</sup> وتجدر الاشارة هنا الى ان الخلافات التي كانت قائمة بين الاطراف المؤثرة في الحكومة العراقية والتي أدت الى اغلاق جامعة آل البيت و وئد فكرة تأسيس مدرسة للعلوم السياسية في حينها لم تمنع أو تُنهى الرغبة القائمة آنذاك في الدخول الى ميدان هذا العلم، إذ شهدت السنين اللاحقة ولحين تأسيس في كلية الآداب والعلوم، فيما بعد، توجهات وإن كانت بسيطة ومحدودة جداً، نحو ابتعاث عدد محدد من الطلاب الى خارج العراق لدراسة هذا التخصص، فمن بين الطلبة المبتعثين عام ١٩٢٩ كان هناك طالب واحد لدراسة الادارة والسياسة وطالبين خلال عامي ١٩٣١ و ١٩٣٢ وطالب واحد عام ١٩٥٥، كذلك فإن أول من حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية هو الدكتور صالح زكي عام ١٩٤١ من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الامريكية أعقبه ثلاثة من دارسي هذا التخصص وهم على التوالي أنيسة السعدون التي حصلت على ماجستير من جامعة كولومبيا عام ١٩٥١ وفاضل زكي محمد الذي حصل على دكتوراه من جامعة كولورادو عام ١٩٥٦، ثم نوري محمود كاظم الحاصل على دكتوراه من جامعة كاليفورنيا عام ١٩٥٧.<sup>(١١)</sup>

### المطلب الثاني: تأسيس قسم العلوم السياسية في العراق

بدأت دراسة العلوم السياسية كتخصص علمي اكاديمي مستقل بذاته في العراق في العام ١٩٥٩ عندما افتتح كقسم في كلية الآداب، ويُعد هذا التأسيس البداية الأولى لدراسة العلوم السياسية بشكل مستقل ليس في العراق حسب بل على صعيد العالم العربي، إذ ابتدأ التدريس فيه في العام الدراسي نفسه (١٩٥٩ - ١٩٦٠)، ويعد هذا الحدث تطوراً معرفياً يشهده التعليم العالي في العراق في تلك الفترة كونه واكب

العلاقة المتبادلة بين العلوم السياسية والنظام السياسي في العراق

الاهتمام العالمي المتزايد بالعلوم السياسية خصوصاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وما نتج عن الحرب من أحداث سياسية جديدة تمثلت بولادة دول مستقلة حديثاً في أعقاب الحرب وانقسام العالم الى كتلتين كبيرتين ونشوء مراكز بحوث ودراسات سياسية لمواكبة كل تلك التطورات ، وقد تزامن افتتاح قسم العلوم السياسية في كلية الآداب مع تبلور هذا العلم كتخصص مستقل عن بقية العلوم الاجتماعية ، وله ميدانه الخاص في البحث والتحليل والاستنتاج .

### ١ - تأسيس القسم :

أفتتح قسم العلوم السياسية في كلية الآداب في العام الدراسي ١٩٥٩ - ١٩٦٠ كما ذكرنا سابقاً وقد ابتدأ التدريس فيه في العام نفسه وكان يضم في بداية تأسيسه ثلاثة مدرسين يحملون درجة الدكتوراه في العلوم السياسية وهم (فاضل زكي محمد رئيساً للقسم ، وشمران حمادي ، والياس زغيب) ، وثلاثة محاضرين يحملون درجة الماجستير وهم (عبد الحسين القطيفي ، وعبد اللطيف القصير ، وعبد الكريم العطار) ، وقد تركزت المواد الدراسية للسنة الأولى على مواد التخصص الرئيسة التالية<sup>(١٢)</sup> :-

١ - مبادئ العلوم السياسية

٢ - النظم السياسية الحديثة

٣ - التطور السياسي لدول الشرق الأوسط حتى الحرب العالمية الأولى

فضلا عن مواد أخرى مساعدة مثل :

١ . مبادئ علم الاقتصاد

٢ . مبادئ علم الاجتماع

٣ . اللغة العربية

٤ . اللغة الانكليزية

أما المواد التي كانت تدرس في السنوات اللاحقة فقد توزعت على السنوات الثلاث اللاحقة ، ففي المرحلة الثانية دُرست النظم السياسية الحديثة لدول الشرق الأوسط ، والادارة العامة ، والتطور السياسي لدول الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الأولى حتى الخمسينيات ، والتاريخ السياسي الاداري حتى القرن التاسع عشر فضلا عن اللغة العربية ، ومقدمات في العلوم السياسية باللغة الانكليزية ، أما السنة الثالثة فقد اشتملت على الأحزاب السياسية والرأي العام ، وتطور الفكر السياسي في العصور القديمة

والوسطى، والعلاقات الدولية، والمنظمات الدولية، وتطور الفكر الاقتصادي وكل هذه المواد كانت بواقع ثلاث ساعات أسبوعياً لكل مادة، وفي السنة الرابعة درست مواد أخرى مثل الدبلوماسية والقانون الدولي.

## ٢ - تطور القسم

بعد تخرج الدفعة الأولى من قسم العلوم السياسية عام ١٩٦٣، حدثت عدة تطورات في هذا القسم كان أولها هو انتقاله من كلية الآداب إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فضلاً عن إضافة مواد دراسية أخرى تضمنت أصول القانون، والوطن العربي والقانون الدستوري والقضية الفلسطينية ومبادئ الفلسفة، والتطورات السياسية في الدول النامية والحريات العامة وعلم الاجتماع السياسي والقانون الدولي الخاص بالإضافة إلى مادة البحوث السياسية التي كانت تدرس في السنوات الثانية والثالثة والرابعة ومادة الجيوبولوتيكي التي درست في المرحلة الثالثة، وقد كانت كل المواد بواقع ثلاث ساعات في الأسبوع لكل مادة.<sup>(١٣)</sup>

ان التوسع في تدريس مواد التخصص كان يعد تقدماً ملحوظاً في مدة قياسية كما أنه مهد الطريق لإعداد وتهيئة الأراضية لقسم العلوم السياسية بتشكيل فروع متخصصة في مجالات النظم السياسية والفكر السياسي والعلاقات الدولية. إلى جانب ذلك كان هناك تطور آخر ملحوظ، وهذا التطور يتعلق بعدد الطلبة الدارسين للعلوم السياسية من جهة، وجنسيات الطلبة الذين استقبلتهم جامعة بغداد من غير العراقيين، من جهة أخرى، فبعد أن كان عدد طلبة العلوم السياسية في العام الدراسي ١٩٦٠ - ١٩٦١ (٦٢) طالب فقط، ارتفع هذا العدد في العام الدراسي ١٩٦٧ - ١٩٦٨ إلى (٢٧٧) طالب،<sup>(١٤)</sup> كما أن توزيع طلبة العلوم السياسية من العراقيين وغير العراقيين خلال الأعوام الدراسية من ١٩٦٧ - ١٩٦٨ لغاية ١٩٧٠ - ١٩٧١ كان كما يأتي:<sup>(١٥)</sup>

المرحلة	العراقيين		الاجانب	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأولى	٤٢	٣٣	٢٥	٤
الثانية	١٢	٥	٢٣	٢

العلاقة المتبادلة بين العلوم السياسية والنظام السياسي في العراق

الثالثة	١٦	٧	١٥	٢
الرابعة	١٧	٣	١٣	٠

وفي العام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠ ألحق قسم السياسة بكلية القانون وأصبح أسم الكلية القانون والسياسة، وابتداءً من العام الدراسي ٧٢-١٩٧٣ وصل عدد التدريسيين من المتخصصين في العلوم السياسية الى (١٧) تدريسي وبدرجات وألقاب علمية متنوعة وكما يأتي: <sup>(١٦)</sup>

أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		مدرس	
دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير
١	-	١	-	٧	١	٦	١

وخلال الاعوام التالية لغاية العام الدراسية ١٩٧٥-١٩٧٦ ارتفع عدد التدريسيين الى (٣٠) تدريسي من العراقيين إضافة الى (٦) تدريسيين من غير العراقيين كما يأتي: <sup>(١٧)</sup>  
العراقيون:

أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		مدرس		مدرس مساعد
دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	ماجستير
٢	-	١	-	٦	١	١٤	١	٥

غير العراقيين:

أستاذ		أستاذ مساعد		مدرس		مدرس مساعد
دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	ماجستير
٢	-	١	-	٢	-	١

وبالوقت نفسه فأن قسم السياسية بدأ يستقطب الطلبة الأجانب من جنسيات عربية وأجنبية توزعوا على المراحل الدراسية كافة وكان توزيعهم خلال العام الدراسي ٧٥-١٩٧٦ كما يأتي: <sup>(١٨)</sup>

المجموع العام	المجموع		الاجانب		العرب		العراقيون		المرحلة
	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	
٨٢	٣٠	٥٢	١	-	٥	٢٩	٢٤	٢٣	الاولى
٨٣	٢٩	٥٤	-	٣	٢	٢١	٢٧	٣٠	الثانية
١٠٥	٤٨	٥٧	١	-	١	٢٥	٤٦	٣٢	الثالثة
٨٤	٣٥	٤٩	-	٢	-	١٦	٣٥	٣١	الرابعة
٣٥٤	مجموع الطلبة الكلي								

وقد بلغ عدد الخريجين للعام نفسه (٨٠) طالب مصنفين كما يأتي: <sup>(١٩)</sup>

المجموع العام	المجموع		الاجانب		العرب		العراقيون	
	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور
٨٠	٣٤	٤٦	-	٢	-	١٦	٣٤	٢٨

وقد أستمر تطور القسم حتى تم افتتاح الدراسات العليا فيه لدراسة الماجستير في العام الدراسي ١٩٧٤-١٩٧٥ وبعد ذلك بدراسة الدكتوراه في العام الدراسي ١٩٨٦-١٩٨٧ ثم الاستقلال بكلية مستقلة بنفسها للعام الدراسي ١٩٨٧-١٩٨٨ بإسم كلية العلوم السياسية وقد ضمت مع بداية تشكيلها ثلاثة فروع علمية هي فرع السياسة الدولية، وفرع الفكر السياسي وفرع النظم السياسية فضلا عن مركزي دراسات وهما مركز الدراسات الفلسطينية ومركز دراسات العالم الثالث. <sup>(٢٠)</sup>

## المبحث الثاني

### العلوم السياسية وعلاقتها المتبادلة مع النظام السياسي

للعلوم السياسية دور مهم في المسار الاجتماعي لأي مجموعة بشرية ، لأنها تعد بالدرجة الأولى مبحثاً اجتماعياً قبل أن تكون علماً نخبياً أو جدلاً يُدار في مكاتب مغلقة . فالدولة ككيان هي ثمرة سياسية وهي كونها إدارة وشكل حكومي (نظام سياسي) ، ومجموعة مؤسسات قانونية وادارية (بيروقراطية) إنما هي بمعناها الواسع إقليم قومي يضم مجموع المواطنين الذين تربطهم وتوحدهم (علاقات اعتراف وتعارف) فضلاً عن معايير وقيم مشتركة ولهم لغة واحدة وما ينتج عن كل ذلك من مفهوم الأمة،<sup>(٢١)</sup> وعلى ضوء ذلك انبرى هذا العلم باشغال حيز مهم داخل البناء الاجتماعي والسياسي لأي دولة .

وفي هذا المبحث سنتناول العلاقة المتبادلة بين العلوم السياسية والنظام السياسي من خلال مطلبين :

المطلب الأول / علاقة العلوم السياسية بالنظام السياسي  
المطلب الثاني / علاقة النظام السياسي بالعلوم السياسية

#### المطلب الأول : علاقة العلوم السياسية بالنظام السياسي

نتناول في هذا المطلب هذه العلاقة من خلال شقين :

##### ١ - العمل الوظيفي الرسمي .

أن العمل الوظيفي الرسمي للعلوم السياسية تقصد به ميدانها الأكاديمي الذي يتحدد داخل المؤسسة الأكاديمية وعبر مناهجها الدراسية ، لذلك فإن هذا العمل يظهر من خلال المهام التالية :

أ . إعداد الطلبة الدارسين في كليات العلوم السياسية وتهيئتهم مهنيًا وعلمياً في ممارسة وظيفتهم ضمن هذا التخصص ورغد مؤسسات الدولة بهم سنوياً وبشكل مخطط ومدروس ، وهذا الموضوع يتطلب وجود اتصالات وعلاقات مستدامة بين الكليات المذكورة من خلال جامعاتها وبين مؤسسات النظام السياسي ، وتحديث المناهج الدراسية وفقاً لمتطلبات

النظام السياسي وحاجاته وكذلك لحاجات المجتمع طبقاً للتغيرات التي تطرأ عليه لأن من خلال السياسة يتم تنظيم المجتمع الذي هو موجود أصلاً كحالة وحدث واقعي،<sup>(٢٢)</sup> فالسياسة قبل كل شيء هي تنظيم اجتماعي لوجود انساني قائم في الطبيعة .

ب . مشاركة التدريسيين من كليات العلوم السياسية في لجان مناقشة بحوث الترقية في معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية لموظفي الوزارة ومستشاريها سواء كرؤساء لجان أو أعضاء فيها، فضلاً عن الإسهام في وضع مناهج دراسية ضمن دورات التأهيل الدبلوماسي لموظفي وزارة الخارجية وكذلك في إلقاء المحاضرات في معهد الخدمة الخارجية التي تساهم بتطوير الاداء الوظيفي الدبلوماسي . ولكن نجد هنا أن هذه المشاركة لا تأخذ مداها الواسع مع جميع كليات العلوم السياسية إذ تقتصر على الجامعات الموجودة في بغداد أو القريبة من العاصمة على الرغم من إن هذا الموضوع ذو أهمية لا يمكن تجاهلها إذ إنه يسهم بشكل كبير في تحسين الاداء الوظيفي لموظفي وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي وتزويدهم بالأطر المعرفية للعلوم السياسية ودورها في تنمية الجانب العلمي في الوظيفة الدبلوماسية وإبعادها عن النمطية والجمود الوظيفي، وتقديم تفسيرات وشروحات جديدة في عالم متغير بشكل دائم ويحمل معه سياسات خارجية مختلفة ومبنية على أسس علمية لذلك يجب أخذ هذه السياسات بعين الاعتبار في عالم يتجه نحو العولمة .<sup>(٢٣)</sup>

ج . كذلك يظهر دور العلوم السياسية عبر تأسيس مراكز الدراسات والبحوث السياسية التي ينصب عملها على تزويد النظام بمعلومات وتحليلات ودراسات تُسهم في رسم سياساته وإستراتيجياته العليا وصناعة قراره الخارجي وإدارة السياسة الداخلية للدولة على أن يكون غالبية منتسبي هذه المراكز من خريجي العلوم السياسية الذين لهم القدرة على ممارسة دورهم في التحليل السياسي ، وهذا الشأن سيدعم موضوع التخصص في الوظائف وإيجاد حيز لممارسة المهنة ، لأن عملهم سينصب على خلق مقاربة ما بين المجتمع والنظام السياسي ، فالاتجاهات الثابتة التي نجدها لدى أكثر المدارس السياسية شيوعاً تشير الى أن هناك حقائق ثابتة (كما



يذكر موسكا) في كل المجتمعات تظهر من خلالها طبقتان من الناس : طبقة تحكم وطبقة أخرى يمارس عليها الحكم والطبقة الحاكمة تكون أقل عدداً وهي تقوم بكافة الوظائف السياسية وتحكم القوة وتمتع بالامتيازات وبالتالي فهي من تصنع مصير المجتمع،<sup>(٢٤)</sup> ولذلك فالمطلوب وجود حلقة واصلة بين الطبقتين من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من المواد السياسية داخل المجتمع .

أن وجود مثل هذه المراكز البحثية التي تكون تحت إشراف كليات العلوم السياسية ستقود الى بناء علاقة تكاملية مع مؤسسات النظام السياسي ، بشرط أن تكون تلك المراكز ذات تأثير حقيقي في تقديم الرؤى والاستقرارات والدراسات الى النظام السياسي ، ولكن نجد أنها لم تحقق المبتغى الأساس من وجودها وبقيت محددة في إطار العمل الاكاديمي دون الخوض في مسارات صنع القرار السياسي أو التكامل مع المنظومة السياسية العليا للدولة ، وهذا الخلل الوظيفي قد يكون ناتج عن عدم استجابة النظام أو بسبب عدم تحديث طبيعة العلاقة المتبادلة بينهما .

## ٢ - واجبات سياسية - اجتماعية مباشرة مع المجتمع .

الجانب الاخر من علاقة العلوم السياسية بالنظام السياسي يظهر عبر الواجبات الاجتماعية - السياسية لكليات العلوم السياسية مع المجتمع بصورة مباشرة والذي نقصد به النشاطات والتواصل والمهام التي يجب أن تقوم بها تلك الكليات مع المجتمع ، ويتم ذلك من خلال التالي :

أ . عقد ندوات ودورات وورش عمل مفتوحة مع الجمهور لغرض النفاذ اجتماعياً وتحقيق الاتصال السياسي لان ذلك يتيح لها دراسة الفضاء العمومي الذي تمارس فيه ديناميات السلطة بكل أشكالها ، فالاتصال السياسي يُعد عنصراً مهماً في دراسة هذا الفضاء العمومي للمجتمع لأنه يتيح لنا معرفة الرأي العام ، وطبيعة التلقي والاقناع وتأثير الدعاية في المجتمع ودراسة الفكر المزدوج الموجود والذي يُقصد به (التناقضات في المعتقدات السياسية الذي يغذيه الخطاب المزدوج للشخصيات السياسية)،<sup>(٢٥)</sup> ومدى تأثيره في الوسط الاجتماعي كما أن كليات العلوم

السياسية إضافة الى كونها مؤسسات أكاديمية يمكن ان تشكل بخصوصية أخرى وهي هنا تظهر كمنظومة مؤسسية ضمن إطار عمل اجتماعي ورقابة اجتماعية تفضي الى تكامل مؤسسي وسياسي داخل المجتمع.<sup>(٢٦)</sup>

ب. يقع على عاتق كليات العلوم السياسية أيضاً مهمة خلق وعي سياسي لدى الجمهور، فالوعي السياسي يعكس المصالح الرئيسة لطبقات وفئات المجتمع من خلال الأفكار السياسية التي تصاغ بشكل نظريات سياسية، كما أنه يمثل صلة الوصل بين المجتمع والمؤسسات السياسية لأنه يعكس الوجود الاجتماعي في أهداف ومهمات سياسية،<sup>(٢٧)</sup> كما يُسهم في تكوين المواقف السياسية التي يتخذها الأفراد والجماعات، فواحد من أهم التجارب التي تؤثر في تكوين المواقف السياسية هي التجارب التي يحصل عليها الفرد أو الجماعة من المؤسسات السياسية والقانونية وما يصدر عنها من ضوابط وقوانين كونها جزء من النظام السياسي.<sup>(٢٨)</sup> ويتعلق الأمر هنا بعملية إعادة إنتاج المجتمع وفق معايير علمية مدروسة وخلق وعي اجتماعي بمفاهيم المواطنة والأمة والدولة وصياغة هذه المفاهيم بعيداً عن التأثيرات الايديولوجية القومية أو العرقية أو المذهبية أو الطائفية، وحل الإشكالية المزمنة التي تثقل كاهل وفكر وعقل المواطن العراقي الذي يقع تحت وطأة هويات متعارضة فيما بينها، فعند تحديد هويته الوطنية (القطرية) يكون ملزماً بتحديد هوية عبر الهوية القومية العربية (الأشمل) من جهة لأنه ينتمي الى الفضاء العربي، والهوية الإسلامية من جهة ثانية بحكم الانتماء الديني الأوسع لمواطني الدولة، ونتيجة لذلك أصبحت الهوية الوطنية في العراق بنية إشكالية تتصادم فيها الانتماءات المتنوعة،<sup>(٢٩)</sup> وبناءً على هذا الواقع فإن لكليات العلوم السياسية الدور الأهم في توضيح معالم ثقافية سياسية جديدة وتقديم الرؤى العلمية التي تعالج هذه التعارضات وتقدم في الوقت نفسه مقاربات نظرية للمجتمع في سبيل تنمية الوعي السياسي بما يخدم السلم المجتمعي.

### المطلب الثاني: علاقة النظام السياسي بالعلوم السياسية.

إن علاقة النظام السياسي بكليات العلوم السياسية يجب أن تنطلق أساساً من مدى استعداد مؤسسات النظام لاستقبال مخرجات هذه الكليات وتوظيفها طبقاً لاختصاصاتها، وذلك لأن عمل المنظومة السياسية بمجمله متصل كلياً بالمجتمع من جهة وبالمحيط الخارجي من جهة أخرى فلذلك يجب أن يتوافر لديه متخصصين في إدارة هذه المنظومة وحسب المجالات التالية:

١. طبقاً للتعريف الواردة للنظام السياسي يمكن أن نذكر بإيجاز بعض ما يتعلق بموضوع بحثنا وهو إن النظام السياسي يعني وحسب تعريف (ألموند)، على سبيل المثال، بأنه يتضمن التفاعلات الجارية في داخل المجتمع الذي يقدم بواسطتها الوظائف المتعلقة بالتكامل والتكيف،<sup>(٣٠)</sup> كما يذكر موريس دوفرجه بأن صيغة عمل النظام السياسي هو صورة هذا النظام المعبر عنه في الوسط الاجتماعي مع شموليته للايديولوجيا والاقتصاد والطبقات الاجتماعية وعلى هذا الأساس يجب على النظام السياسي أن يكون له توجهاً ملموساً ومعيناً لتنمية وديمومة ادوات عمله وضمان مواكبتها للتطورات والتغيرات والتحويلات الجارية في المجتمع على الصعيد الداخلي وفي المحيط الدولي على الصعيد الخارجي،<sup>(٣١)</sup> ويتم ذلك من خلال الاعتماد على المتخصصين في العلوم السياسية من خريجي تلك الكليات للعمل داخل إطار النظام السياسي بكافة مؤسساته، ولكن لو اطلعنا بشكل سريع على جانب واحد من جوانب النظام وعلى سبيل المثال لا الحصر فأننا سنرى ومنذ تأسيس قسم العلوم السياسية عام ١٩٥٩ في العراق ولغاية الآن أن من بين ٢٢ وزير خارجية تعاقبوا على الوزارة يوجد إثنان فقط ممن يحمل تخصص في العلوم السياسية، أحدهم يحمل الدكتوراه والآخر شهادة أولية، وهذا يشير الى أن الأنظمة السياسية المتعاقبة في العراق لم تتوجه أو تسعى بشكل جدي نحو استيعاب مخرجات هذا التخصص وبشكل منهجي مخطط، أو خلق ميدان عمل حقيقي ومصنف بشكل علمي (كأن يكون هيئة عليا مشرفة داخل بنية النظام السياسي) يستوعب خريجي العلوم السياسية ضمن وظائف مستحدثة ومتوافقة مع ما يتطلبه الوضع من مستجدات موضوعية.

- ٢ . وارتباطاً بالنقطة السابقة فأن مجالات وقطاعات التوظيف لتخصص العلوم السياسية لا تقتصر على وزارة الخارجية فقط أو البنية المركزية للنظام السياسي ، بل إنها تشمل عدة وزارات وقطاعات عمل أخرى ، وعلى النظام السياسي أن يضع جدولاً لمجالات العمل وفق المنظور التالي :
- أ . مجال عمل الحكومات المحلية وصنع السياسات العامة ، فهذا القطاع بحاجة الى متخصصين في ميدان العلوم السياسية ، لأن آليات عمل الحكومات المحلية ترتبط بهذا الجانب ، فالسياسات العامة تنطلق من كونها علاقة قائمة بين الوحدة الحكومية وبيئتها ، كما أنها عبارة عن تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل ،<sup>(٣٢)</sup> وفي سياقها العام فأن السياسات العامة هي برنامج عمل يهدف الى مواجهة مواضيع محددة أو قضية معينة من اجل حلها .<sup>(٣٣)</sup>
- ب . مجال عمل الادارات العامة وقطاعات المنظومات الأمنية ، فالمدارس الحديثة في ميدان الادارات العامة تختلف عن المدارس الكلاسيكية التي تحصر موضوع اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة بالقيادات المركزية ، إذ أن المدارس الحديثة وكونها تعتمد على الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات تؤكد على ان لا بد من وجود مشاركة للمتخصصين وحسب تخصصاتهم في اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة والعمل في القطاعات التي تصنف ضمن اختصاصهم .<sup>(٣٤)</sup> وطبقاً لذلك فأن فرص العمل لخريجي العلوم السياسية موجودة في عدة قطاعات فرعية لمؤسسات الدولة ، وعلى النظام السياسي تفعيل هذا الموضوع .
- ج . الدوائر الخاصة بالشؤون الثقافية والاجتماعية وفي مجال دراسة الفكر السياسي وتطويره وكذلك مجال التنشئة الاجتماعية والسياسية ضمن الوزارات المعنية بهذا الشأن وتفعيل القانون رقم (٧٧) لسنة ٢٠١٧ الخاص بتعديل قانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل والذي استحدث عناوين وظيفية من ضمنها عناوين خاصة بخريجي العلوم السياسية تبدأ من الدرجة السابعة وصولاً الى الدرجة الأولى من جدول الوظائف ،<sup>(٣٥)</sup> وكذلك تنفيذ كتاب وزارة التخطيط رقم (٤٦٨٤) في (٢٧)

كانون الأول ٢٠١٨ الموجّه الى وزارة المالية والمرفقة فيه العناوين الوظيفية المستحدثة، وحث وزارة المالية لتنفيذ هذا القانون.

## الخاتمة

تناولنا في هذا البحث طبيعة العلاقة القائمة بين تخصص العلوم السياسية مع النظام السياسي في العراق، وحاولنا أن نبين ابتداءً أهمية هذه العلاقة وقوتها كون أن ادارة الحكم في الدولة ووضع سياساتها وحضورها في المجتمع الدولي وبناء علاقاتها الخارجية وصنع قرارها السياسي يُعد من صميم تخصص العلوم السياسية، ولكن نجد أن هناك ركود وظيفي ومهني يعاني منه حملة شهادات العلوم السياسية والسبب الرئيس في ذلك عدم وجود طلب عليه في الوظائف العامة من جهة، ولأن الوظائف في ميدان العمل السياسي تتم وفق المصالح السياسية التي تتبع الجهات الفاعلة في العملية السياسية.

وبناءً على ذلك يمكن أن ندرج مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها:

١- إن اعتماد النظام السياسي على خريجي العلوم السياسية في دعم مؤسساته السياسية والمؤسسات الحكومية الأخرى عبر توظيفهم في تلك المؤسسات ضمن اختصاصاتهم تكاد تكون معدومة.

٢- إن العلاقة المتبادلة بين العلوم السياسية كمؤسسات أكاديمية والنظام السياسي بمؤسساته الحكومية ضعيفة، وبالتالي لا بد من وضع خطط جديدة لتفعيل وتقوية هذه العلاقة.

٣- إن المناهج المعتمدة في تدريس العلوم السياسية كمقررات منذ تأسيس القسم والى الآن أخذت في التطور والتغيير والتحديث وفي جميع الفروع.

٤- إن المؤسسات التشريعية والتنفيذية لم تحسم موضوع التوصيف الوظيفي لخريجي العلوم السياسية ولم يتم تخصيص درجات للتعين وفق هذا التوصيف.

## الهوامش

- ١- ك. أوليدوف ، الوعي الطبقي ، ترجمة ميشيل كيلو(بيروت : دار ابن خلدون) ، ٧٤ .
- ٢- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية في العراق ( بيروت : مركز الابجدية ١٩٨٠ ) ، ٨ ، ٧ .
- ٣- فيليب ويلارد آيرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر خياط (بغداد : دار الراية البيضاء) ، ١٧٥ .
- ٤- عبدالرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧ (بغداد : شركة الطبع والنشر الأهلية ١٩٥٩) ، ٢١٥ .
- ٥- حسن الدجيلي ، تقدم التعليم العالي في العراق ( بغداد : مطبعة الإرشاد ١٩٦٣ ) ، ٢٣ .
- ٦- عبدالرزاق الهلالي ، معجم العراق ج ١ ( بغداد : مطبعة النجاح ١٩٥٣ ) ، ٢٣٥ .
- ٧- سليمان فيضي ، مذكرات (بيروت : دار الساقى ١٩٩٨) ، ٢٧٠ .
- ٨- حسن الدجيلي ، المصدر السابق ٢١
- ٩- المصدر نفسه ١٠٠ .
- ١٠- محمد زهير جرانة ، مذكرات في القانون الدستوري(بغداد : مطبعة العهد ١٩٣٦) ، ٣١ .
- ١١- قحطان احمد سليمان و صلاح عبدالهادي حليحل ، العلوم السياسية في العراق(بغداد : مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد العدد ٣٧ ، ٢٠٠٨) ، ١٩٧ .
- ١٢- دليل جامعة بغداد ١٩٦٢-١٩٦٣ (بغداد : جامعة بغداد ١٩٦٣) ، ٤٤ و ٤٥ .
- ١٣- دليل جامعة بغداد ١٩٧٠-١٩٧١ (بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧١) ، ٣٢٠ و ٣٢١ .
- ١٤- عبدالجليل الزوبعي و محمد احمد الغنام ، التعليم العالي في العراق اتجاهات نمو و مشكلاته(بغداد : جامعة بغداد ١٩٦٨) ، ٣٣ .
- ١٥- دليل جامعة بغداد ١٩٧٠-١٩٧١ ، المصدر السابق ، الحصائيات .
- ١٦- دليل جامعة بغداد ١٩٧٢-١٩٧٣ (بغداد : جامعة بغداد ١٩٧٣) ، ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ .
- ١٧- دليل جامعة بغداد ١٩٧٦-١٩٧٧ (بغداد : جامعة بغداد ١٩٧٧) ، ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ .
- ١٨- دليل جامعة بغداد ١٩٧٦-١٩٧٧ المصدر السابق ، ٦٣٢ .
- ١٩- المصدر نفسه ، ٦٦٢ .
- ٢٠- قحطان احمد سليمان ، المصدر السابق ، ١٩٩ .
- ٢١- بيير بورديو ، عن الدولة ، ترجمة نصير مروة (بيروت- الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٦) ، ٢١٥ .
- ٢٢- جوليان فرند ، جوهر السياسة ، ترجمة فاروق الحميد (دمشق : دار الفرق ٢٠١٦) ، ٢٦ .

- ٢٣- لبيوناردو مورلينو ، علم السياسة ، ترجمة محمد فاضل (القاهرة : معهد البحوث والدراسات (٢٠١٨) ، ٣٨٧ .
- ٢٤- روبرت أ . دال ، التحليل السياسي الحديث ، ترجمة علا ابو زايد (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٣) ، ٧٣ .
- ٢٥- شوقي العلوي ، الاتصال السياسي (تونس : مركز النشر الجامعي ٢٠١٧) ، ٤٦ .
- ٢٦- آلان تورين ، انتاج المجتمع ، ترجمة إلياس بديوي (دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ١٩٧٦) ، ٩٥ .
- ٢٧- أ ك . أوليدوف ، المصدر السابق ، ٧٤ .
- ٢٨- صادق الأسود<sup>٢</sup> علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده (بغداد : جامعة بغداد ١٩٨٦) ، ٣٨٧ .
- ٢٩- سعيد كاظم احمد ، دور النظام السياسي في التحولات الاجتماعية (بغداد : جامعة بغداد ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ٢٠٢٠) ، ٢٥٧ .
- ٣٠- حسان محمد شفيق العاني ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة (بغداد : مطبعة جامعة بغداد ١٩٨٦) ، ١٣ .
- ٣١- موريس دوفرليه ، علم اجتماع السياسة ، ترجمة سليم حداد (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٩١) ، ٢٧٨ .
- ٣٢- جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة عامر الكبيسي (عمّان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ٢٠٠٩) ، ١٤ .
- ٣٣- المصدر نفسه ، ١٥ .
- ٣٤- حسين الدوري وعاصم الاعرجي ، مبادئ الإدارة العامة (بغداد : الجامعة المستنصرية ١٩٧٨) ، ١٦١ .
- ٣٥- الوقائع العراقية (بغداد : الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ٢٠١٧) ، ٢١ و ٢٥ .

## علاقة العلوم السياسية بالنظم السياسية العربية الحديثة قطر انموذجا

الباحثة : اسراء عبد علي كاظم  
دكتوراه نظم سياسية كلية العلوم السياسية  
جامعة بغداد

### الملخص

انقسمت نظرة الفقهاء لعلم السياسة على تيارين التيار الانكلوسكسوني الذي يعد علم السياسة علما قائما بذاته اما التيار الفرنسي فانه يؤمن بان العلوم سياسية هي اجتماع مجموعة علوم مع علم السياسة كعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد السياسي فليس هناك علم سياسة منعزل عن هذه العلوم واذ يهتم هذا البحث بموضوع علاقة العلوم السياسية بالنظم العربية هذا العلم الذي شغل على مدى عقود من السنين اهتمام الباحثين والمفكرين بوصفه علما مرتبط بالعديد من العلوم الاجتماعية وامتداد منها الى مختلف الحقول المعرفية فعلى الرغم من كونه العلم الذي لا يمكن حجب واخفاء «فن» جماله وبريقه في كل الاحداث والظواهر السياسية التي تتكرر كل يوم اذ ان تأثيراتها الجذرية لا تحدث فقط على التركيبة الاجتماعية والسياسية للمجتمع وانما على مستوى السلطة وهيكلتها ومنا سوف نركز في بحثنا هذا على البعدين النظري والتطبيقي للعلوم السياسية في بيان ماهية علم السياسة ودوره في ادارة المجتمع الى جانب علاقة العلوم السياسية بالنظام السياسي في قطر .

الكلمات المفتاحية: علم السياسية، العلوم السياسية، الدولة، النظم السياسية .



## Abstract

The jurists' view of political science was divided into two currents, the Anglo-Saxon current, which considers political science a self-contained science. As for the French trend, it believes that political science is a meeting of a group of sciences with political science, such as sociology and the science of political economy. There is no political science isolated from these sciences. This research is concerned With regard to the issue of the relationship of political science to Arab regimes, this science, which for decades has occupied the attention of researchers and thinkers, is a science linked to many social sciences and extending from them to various fields of knowledge. Political science that is repeated every day, as its radical effects do not only occur on the social and political composition of society, but rather on the level of power and its structure. We will focus in this research on the theoretical and applied dimensions of political science in explaining what political science is and its relationship to political systems and its role in managing society in addition to culture. politics in Qatar.

Keywords: political science, political science, the state, political systems.

## هدف البحث

يهدف البحث الى تحديد ماهية علم السياسة وعلاقته بالنظم السياسية العربية ودوره في ادارة المجتمع فضلا عن بيان اهميته

## اشكالية البحث :

- تكمّن اشكالية البحث من خلال طرح التساؤلات الاتية :
- ١ . ما هو تعريف علم السياسة
  - ٢ . ماهي صعوبات التي تواجه تطور علم السياسة في قطر

### فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية تتعلق بالعلاقة بين العلوم السياسية وتطور النظم العربية فكثيرا ما تثار النقاشات حول انعزال العالم العربي عن حالة التطور الدولي على مستوى القضايا والمناهج والاهتمامات

### منهجية البحث

لم يكن من الضروري ان تستقل كل دراسة او بحث بمنهج معين بل تتداخل المناهج في الظروف والمشاكل والموضوعات مع بعضها البعض من حيث انها طريق علمي واضح في دراسة الموضوعات اذ اعتمد المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي حيث تم توظيفه في اطار مفهوم علم السياسة

### هيكلية البحث :

جاء الموضوع على مبحثين رئيسيين :

المبحث الاول : مفهوم العلوم السياسية

المبحث الثاني : علاقة العلوم السياسية بالنظام السياسي في قطر

وخرج البحث الخاتمة

### المقدمة

علم السياسة هو من احدث العلوم الاجتماعية فلم يبرز كعلم قائم بذاته الا خلال القرن العشرين فالسياسة موجودة في كل مكان . وهي مفهوم واسع الانتشار وقديم قدم البشر . اذ تسود في كل مجال من مجالات الحياة البشرية . سواء أحب المرء أم لا فعليا لا يوجد أحد تماما بعيداً عن تناول نوع من النظام السياسي . فالعلوم السياسية هي علم اجتماعي ومثل غيرها من العلوم الاجتماعية فهي تدور حول الإنسان وبيئته الاجتماعية (السياسية) . كونها من أقدم العلوم الاجتماعية بطبيعتها ولقد خضع نطاق الدراسة لعدة تغييرات على مر القرون . بدأت العلوم السياسية مع الإغريق . فمصطلح «سياسة» مشتق من اليونانية كلمة «بوليس» والتي تعني «دول المدن» وكانت كل مدينة دولة مستقلة ، إمارة في حد ذاتها . على سبيل المثال أثينا ، سبارتا ، كورنث إلخ . ففي كتابه الشهير السياسة كتب

علاقة العلوم السياسية بالنظم السياسية العربية الحديثة قطر انموذجا

أرسطو: «الإنسان بطبيعته حيوان سياسي وهو بطبيعته أو بالصدفة بدون دولة إما فوق الإنسانية أو تحتها». فالسياسة هي غرفة التحكم لجميع البشر أنشطة.

### المبحث الاول: مفهوم العلوم السياسية

اولا : المعنى اللغوي لكلمة السياسة

#### ١ . في اللغة العربية

ان اصل كلمة السياسة عند العرب هو من السوس بمعنى الرئاسة فقول العرب ساس القوم سياسة<sup>(١)</sup>

#### ٢ . في اللغات الاجنبية

ان كلمة POLICY في اللغة الانكليزية هي السياسة والاصل مشتق من كلمة بوليطي وهو الاسم الذي اطلقه ارسطو على كتابه واستخدمت كلمات عديدة مشتقة منها مثل بوليتايا اي الدولة ، الدستور ، النظام ، السياسي ، وكلمة بوليتيكا بمعنى الامور السياسية وقد استعملت كلمة POLITICS على السياسات وكل ما يتعلق بحكم الدولة وادارة علاقاتها الخارجية وايضا على الشؤون العامة والاحداث السياسية الداخلية وكذلك الحقوق السياسية<sup>(٢)</sup> ومما لا شك فيه ان بين السياسة والدولة رابطة وثيقة والاصل انه عندما يذكر لفظ سياسة او سياسي يفهم منه انه له شانا بالدولة وبتحديد اكثر في حكومة الدولة<sup>(٣)</sup>

#### ٣ . تعريفات العلوم السياسية: <sup>(٤)</sup>

كلمة السياسة لها تفسيرات مختلفة . تختلف تعريفات السياسة باختلاف لمجموعة متنوعة من الأنشطة التي تم اعتبارها سياسية من وقت لآخر .

اما بالنسبة للتعريفات المبكرة أو النظرة التقليدية للسياسة :

- وفقا لعالم العلوم السياسية التقليدية من أوائل القرن العشرين مثل هذا كما يتعامل جي دبليو غارنر، وهنري سيدجويك، وآر جي جيتيل

وآخرون السياسة بشكل أساسي دراسة الدولة والحكومة أو المؤسسات ذات الصلة .

- عرّف Gettel R السياسة على أنها دراسة الدولة في الماضي والحاضر والمستقبل في التنظيم السياسي والوظيفة السياسية، من المؤسسات السياسية والنظريات السياسية .
- حسب لاسكي فإن «دراسة السياسة تهتم بحياة الإنسان فيها فيما يتعلق بالدول المنظمة» .
- وفقاً لغارنر، «تبدأ العلوم السياسية بالدولة وتنتهي» .
- وفقاً لما ذكره ليكوك، فإن «العلوم السياسية تتعامل مع الحكومة» .

#### ٤ . ماهي السياسة

لقد علق بالأذهان منذ القدم بعض الافكار الخاطئة عن السياسة فقبل ما دخلت السياسة شيئاً الا افسدته ولعل ذلك عائد الى توسل السياسة من قبل البعض لتحقيق مصالح شخصية ضيقة وانية والخروج بالتالي بالسياسة عن اهدافها الاساسية السامية فغدت السياسة مع هؤلاء صراع على النفوذ من اجل الكسب المادي والمعنوي صراع ينتج عنه تمزيق المجتمع وتفتيته في حين ان السياسة بمعناها الصحيح تهدف الى توحيد وتماسك المجتمع وتحقيق الخير العام فارتباط السوء بالسياسة احيانا لا يعني انه ملازم لطبيعتها انما هو كامن بالأشخاص الذين يمارسونها ويحرفونها عن غرضها وهذه الممارسة تمثل الشواذ وليس القاعدة لان السياسة هي اسمى نشاطات البشرية التي من خلالها يحقق الانسان وجوده<sup>(٥)</sup>

وبغض النظر عن النقاش حول حدود الميان المعرفي لعلم السياسة فقد حدد مؤتمر اليونسكو عام ١٩٤٩ موضوعات التخصص في اربعة موضوعات رئيسة هي:<sup>(٦)</sup>

- الفكر والنظرية السياسية
- الحكومات والنظم السياسية
- ديناميات الحياة السياسية
- العلاقات الدولية والقانون الدولي

علاقة العلوم السياسية بالنظم السياسية العربية الحديثة قطر انموذجا

بينما حدد الدليل البيوغرافي للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية الموضوعات في سبعة فروع رئيسية تنطوي على ٤٥ موضوعا فرعيا كما يوضحها الجدول التالي: (٧)

الموضوعات الفرعية			الموضوع الرئيسي			
النظم المنهجية والتحليلية			الأيدولوجيات والعقائد	الفلسفة السياسية	النظم الفكرية السياسية في التاريخ	النظرية السياسية
أ- السياسة المقارنة	أ- الرأي العام	أ- الأحزاب	أ- نظم الحكومات	الحكومات المحلية	التاريخ السياسي والدستوري	المؤسسات السياسية
ب- القانون العام	ب- النخبة	ب- جماعات الضغط	ب- النظم الانتخابية			
ج- المجتمع المدني		ج- المجتمع المدني				
إدارة الموظفين	التخطيط والبرمجة والموازنة	نظرية التنظيم الإداري	تحليل النظم الإدارية	الإدارة المقارنة	البيروقراطية	الإدارة العامة
أ- التنمية السياسية	نظرية الثورة	نظرية التخبر والتكيف السياسي	القيم السياسية	التنمية والتحديث السياسي	نظرية صنع القرار السياسي	السلوك السياسي
ب- التنمية السياسية						
الفقر والتنمية الطبقية	الموارد الطبيعية والبيئة	العلم والتكنولوجيا	الاقتصاد السياسي	نظرية السياسة العامة		السياسة العامة
العولمة	القانون الدولي	السياسة الدولية	السياسة الخارجية	التنظيم الدولي	نظريات العلاقات الدولية	العلاقات الدولية
الحاسب الآلي	جمع البيانات الميدانية	المناهج الكمية والكمية	التحليل الإحصائي	بناء النماذج	نظرية المعرفة وفلسفة العلم	المنهجية

## ٥ . علم السياسة كعلم للدولة

تعتبر الدولة في المفهوم القانوني على أنها هيئة سياسية تتوفر على ثلاثة أركان لازمة وهي الإقليم الذي يحدد مجالها الجغرافي ، والسكان أو الشعب المستقر في الإقليم ، وأخيرا السلطة التي تمارسها الدولة على من يقيم ضمن حدودها كما أن كلمة «دولة» من منظور علم الاجتماع السياسي ، تشير إلى فئة خاصة من التجمعات البشرية ، أي من المجتمعات ، ثمة معنيان عمليا هما : الدولة – الأمة و الدولة – الحكومة ، فالدولة ، يمضي الدولة – الأمة ، تدل على المجتمع القومي ، أي إلى نمط من المتحد ، نشأ في نهاية العصر الوسيط ، وهو حاليا الأقوى تنظيميا والأفضل اندماجا - أما الدولة - الحكومة فتدل على الحكام ، قادة هذا المجتمع القومي<sup>(٨)</sup> . ويعتبر روجيه سالتو علم السياسة بأنه «دراسة الدولة وأهدافها والمؤسسات التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف والعلاقات القائمة بينها

وبين أفرادها الأعضاء ، والعلاقات القائمة بينها وبين بقية الدول ، وما اعتقده الناس وكتبوه وقالوه عن هذه المواضيع<sup>(٩)</sup>» كما يعتبر أرسطو الدولة «état» أو «state» تعني وضع مستقر ومؤسس لمجال الحاكم والمبني على تحقيق الطمأنينة والرفاهية أو السعادة ، والانشغال الفلسفي الذي عني به أرسطو في كتابه السياسة ، هو فحص ودراسة المدينة وأغلب علماء السياسة والمنظرين فيها أمثال بلونتشيني ورافاييل ركزوا على الدولة باعتبارها تختزل السياسي وتكثفه أو بتعبير رافاييل ما هو سياسي هو كل ماله علاقة بالدولة ويتحدد موضوع علم السياسة في التصور المؤسسي بمثابة علم للدولة ، علم للمجتمع السياسي ، وتطبع الظاهرة «المؤسسية الدولة : مؤسسة المؤسسات ، إنها المؤسسة العليا المعبرة عن المعرفة والإرادة الإنسانية. لقد حقق هذا التصور على المستوى النظري تجاوزا للتصور العلاقي والدينامي ، إنه لا يزيح لا خصوصية العلاقات السياسية ولا دينامية السلطة ، لكنه يدمجها داخل محل حي ومتجانس ، وبحسب رأي موريس دو فيرجي : «حتى أولئك الذين يحددون السياسة كعلم للسياسة عموما ، يعترفون بأنها تبلغ في الدولة شكلها الأكثر اكتمال تنظيمها الأكثر كمالا ...» وعليه إن دارس السياسة يعرف «الشيء» السياسي ، كالدولة بالطريقة التي يعرف فيها آخرون القوى في الفيزياء والأجسام في الكيمياء» ، ويمكن حصر ثلاثة أنواع من المعرفة للدولة<sup>(١٠)</sup> أ . علم السياسة التجريبي : إنه علم السياسة الخالص ، لكونه وصفا تفسيريا ووضعا .

ب . علم السياسة المذهبي : مفاده فلسفة سياسية قد تحيل إلى حكمة وتبصر في التصرف .

ت . علم السياسة التطبيقي : خلق وسائل العمل .

#### ثانيا : النظرة الحديثة للعلوم السياسية :

في بداية القرن العشرين ، تم تطوير طريقة جديدة للنظر إلى العلوم السياسية . يُعرف هذا النهج الجديد بالنهج السلوكي . التوجه الرئيسي للجديد الرأي هو معاملة السياسة كنشاط وعملية . في هذا السياق ، ظهرت تعريفات جديدة .

• هارولد لاسويل : السياسة هي دراسة التأثير والمؤثر أو دراسة تشكيل السلطة وتقاسمها

علاقة العلوم السياسية بالنظم السياسية العربية الحديثة قطر انموذجا

- ديفيد إيستون: «السياسة هي التخصيص الرسمي للقيم».
  - كاتلين: «العلوم السياسية هي دراسة فعل السيطرة البشرية والاجتماعية.»
  - أندرو هيوود: «يمكن تعريف السياسة على أنها نشاط يتم من خلاله الناس وضع القواعد العامة التي يعيشون في ظلها والحفاظ عليها وتعديلها.»
- يعتبر علماء السياسة الحديثون السياسة كعملية تتمحور حول السلطة وتأثير. إنهم لا يهتمون بالدولة والحكومة فحسب، بل يهتمون أيضاً بدراسة وتقييم الأنشطة السياسية والسلطة السياسية والعمليات وغير المؤسسات الحكومية.

### ثالثا: تدريس علم السياسة في المنطقة العربية

وقد شاع استعمال كلمة السياسة عند العلماء والمفكرين العرب فقد الف ابو نصر الفارابي مجموعة من الكتب منها رسالة في السياسة والسياسة المدنية وعنون ابن سينا احد كتبه كتاب السياسة وكتب ابن حزم كتاب الامامة والسياسة والف الماوردي كتابه المشهور قوانين الوزارة وسياسة الملك وذكر ابن النديم في كتابه الفهرست اسماء كتب عديدة مفقودة ولكنها كانت موجودة في القرن الرابع الهجري وهي تحمل اسم السياسة منحت كتاب تدير الملك والسياسة لسهل بن هارون وكتاب السياسة للسرخسي وكتاب السياسة والخلفاء والامراء للمفرج المتوفي ٣٠٩هـ وابن خلدون الذي قسم السياسة الى انواع مختلفة في كتابه مقدمة ابن خلدون والدينوري في كتابه الامامة والسياسة اما ما قاله ابن كثير بان كلمة السياسة هي كلمة اجنبية معربة من الفارسية واصلها السياسي مركبة من سي بمعنى ثلاثة وسا بمعنى الترتيب وان العرب حرفوها فقالوا سياسة فقد تكون صحيحة ولكن الذي يضعفها هو ان الكلمة مصرفة الى الفعل الماضي والمضارع والامر في حين الدخيلة لا تصرف كما ان المعاجم اللغوية العربية لم تشر الى رواية ابن كثير المنفردة اما ان جنكيز خان وضع دستوراً للتتر اسماء السياسي فهو على الاغلب قد اقتبس الكلمة من العرب لان العرب استخدموا هذه العبارة السياسة قبل التتر بعدة قرون<sup>(١١)</sup>

او هي علم الدولة والسياسة لغة القيام بشؤون الرعية او استخدام العرب لفظ السياسة بمعنى الارشاد والهداية<sup>(١٢)</sup>

أما في الوطن العربي ، فإن معهد العلوم السياسية في جامعة الجزائر يمثل أول كلية جامعية عربية متخصصة بالعلوم السياسية منذ عام ١٩٤٩ ، غير أن ذلك كان تحت حكم الإدارة الاستعمارية الفرنسية ، ثم ارتبط بمعهد الإعلام في فترة لاحقة ليصبح معهد العلوم والسياسة والإعلام . وفي بقية الدول العربية كانت أول كلية للعلوم السياسية تلك التي فتحت في العراق عام ١٩٨٧ ، بينما بقيت العلوم السياسية على مستوى الأقسام التي ترتبط بكليات مختلفة ، فهي مع الحقوق أحيانا أو مع الآداب أو الاقتصاد أحيانا أخرى ، وهذا أمر مرتبط بتأثيرات تاريخية مختلفة ، كما تأسست الجمعية العربية للعلوم السياسية في عام ١٩٨٥ . وحتى عام ٢٠١٠ قد توزعت دراسة تخصص العلوم السياسية في ٣٩ قسما للعلوم السياسية في الجامعات الحكومية العربية . وتتباين المقررات التي يجري تدريسها من حيث درجة العناية بموضوعات محددة ، بسبب الخلفيات الأكاديمية للأساتذة ، ويلاحظ غلبة النموذج الفرانكوفوني في الجامعات المغربية قياسا بالأنجلوسكسوني في الجامعات المشاركة<sup>(١٣)</sup> . ولكن بعض الدول العربية والجامعات فيها لازالت ليس لديها أقسام للعلوم السياسية مثل دولة قطر حيث لا يوجد قسم للعلوم السياسية في جامعة قطر والذي لم يفتح سوى عام ٢٠٠٩ بمسمى شؤون دولية وهذا هو التخصص الحديث كبديل عن العلوم السياسية اما بالنسبة لكلية السياسات العامة فهي الكلية الأحدث التي أطلقتها جامعة حمد بن خليفة ، وهي تعكس الأولوية التي توليها الجامعة لدعم والإسهام في تطوير سياسات فعالة من شأنها أن تسهم في تنفيذ رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ . .

#### رابعا : أهمية العلوم السياسية في إدارة المجتمعات العربية الحديثة

لقد أبانت الأزمات السياسية التي ألمت بالدول العربية منذ ٢٠١١ على الأهمية الاستراتيجية لتخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ودور النخب العلمية والعقول السياسية الاستراتيجية في مأسسة التفكير والتخطيط السياسي وفق رؤى منهجية وتصورات واقعية وعلمية ، فالتنظير السياسي لحل الأزمات وإدارتها ينطلق من المعاهد البحثية وغرف وعلب التفكير الاستراتيجي ومراكز البحث المتخصصة في الاستشراف والمستقبلات ، وهي بنوك لجمع رأس مال الأفكار وإنتاجها وهندسة الاستراتيجيات وتطويرها . ومما يثير العجب ؛ أنه في الوقت



الذي يحظى فيه هذا التخصص بالاهتمام البالغ لدى الدول الرائدة، والتمكين المستحق والتطوير الدائم لأدواته المنهجية ومقارباته العلمية ومؤسساته البحثية، نجد الكثير من الدول العربية تحارب هذا التخصص والبعض منها تمنع دراسته كليا، ظنا منها أنه تخصص ينمي حاسة «الوعي السياسي» لدى الشعوب المستبَدَّة ويفتح أفاقاً عقولها حول مفاهيم: الشرعية والمشروعية والمجتمع المدني والتنشئة السياسية والنظام السياسي وأشكاله والديمقراطية التشاركية والتمثيلية، التداول على السلطة، والحكم الأوتوقراطي والثيوقراطي والديمقراطي، أنواع السلطة، والحكم الراشد والمساءلة، وغيرها من المفاهيم المركزية التي تذكي جذوة الوعي السياسي في المجتمع<sup>(٤)</sup>

#### المبحث الثاني: علاقة العلوم السياسية بالنظام السياسي في قطر

على المستوى الأكاديمي يدور نقاش عميق حول دور قطر وسياستها يتجاوز التحيزات السياسية والمواقف والكتابات الإعلامية اذ ان التناسق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي ضروري لاستقرار النظام وعمله بشكل جيد والتفاوت بينهما يهدده فهنا تمثل قطر حالة قائمة بذاتها تغري بالبحث والدراسة نظرا لما تمثله من تحد لأبرز مقولات نظرية السياسة الدولية لذلك يسعى هذا البحث الى تفسير علاقة السياسة بالنظام السياسي في قطر بالاتي بيانه :

#### اولا : توسيم المجتمع القطري

قطر دولة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ١١٤٣٧ كلم مربعا في حين وصل عدد سكانها عام ٢٠٢٢ الى ٢٩٣١ مليون نسمة حسب تقديرات اجراها جهاز الاحصاء القطري . فهي واحدة من تلك الدول الصغيرة التي طالما اظهر المجتمع الدولي قلقا ازاء ضعفها وقد حضر هذا القلق بشكل لافت في دراسات ومراجع العلاقات الدولية في الستينيات والسبعينيات التي ركزت في تلك الحقبة الزمنية على القيود التي يفرضها صغر الحجم على قدرة الدولة التنافسية في المجالات السياسية فهذه الحالة فرضت على الدول الصغيرة تبني استراتيجية تكوين السمة سمة لبناء مكانة فريدة من نوعها لان هذا في المقام الاول يعزز الشرعية وفي الدرجة الثانية يظهر للأخرين قيمة وفائدة الدولة<sup>(٥)</sup>

وبشكل عام فان ما شهده الاقليم الجيو سياسي المحيط بدولة قطر من احداث سياسية طيلة العقود الماضية عزز مخاوف دولة قطر وقلقها خاصة مع :

أ . احتلال العراق للكويت في العام ١٩٩٠ وما حمله ذلك من عوامل قلق للدول الصغيرة ومصدر القلق لقطر كان يتمثل بموقعها الجيو سياسي بين القوتين المتنافستين في الخليج وهما السعودية وايران وهو ما يعني امكانية وقوعها ضحية للتنافس على الجغرافيا السياسية في المنطقة ب . شعور القيادة القطرية التي حكمت البلاد في ٢٧ يونيو ١٩٩٥ بان دولا اقليمية رئيسية كالسعودية ومصر لا ترحبان بالنظام الجديد في قطر واعتبارها هذا النظام مصدر قلق لها

ت . من هنا استوجبت الحكمة وضع الاستراتيجيات التي توفر لدولة قطر فرصة جيدة لتعزيز سيادتها وبقائها على قيد الحياة<sup>(١٦)</sup>

وبذلك تؤكد الدولة القطرية بشدة على الاستثمار في رأس المال البشري في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ . فالركائز الأربع للرؤية الوطنية هي التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، والتي تؤكد على هدف تنمية المجتمع من خلال الاستثمار بشكل كبير في بناء رأس المال البشري لتحقيق الازدهار الدائم . تركز الدولة القطرية على التعليم لخلق قوة عاملة وطنية سليمة جسدياً وعقلياً تتمتع بإحساس قوي بهوية مشتركة تستند إلى الثقافة العربية والقيم الإسلامية على النحو المنصوص عليه في الرؤية الوطنية . إن الحفاظ على العلاقات بين الدولة والمجتمع من خلال الثقافة السياسية القائمة على الثقة والرضا بين الأشخاص ، والاستثمار في رأس المال البشري وتلبية التوقعات لتحسين أوضاع مواطنيها بكل الوسائل ، هي خطوة حاسمة بالنسبة لدولة قطر.<sup>(١٧)</sup>

نظراً لأن قطر دولة ملكية ، فمن الواضح أن الأساليب الرسمية والمؤسسية للمشاركة السياسية هرمية ومن ثم عمودية . ومع ذلك ، وبمساعدة رأس المال الاجتماعي ، يمكن للمجتمع أن يفتح قنوات للعلاقات الأفقية بين الدولة والمجتمع عند مشاركته سياسياً عبر التجمعات غير الرسمية<sup>(١٨)</sup>

ربما برزت قطر بوصفها الدولة الخليجية الأكثر إثارة للجدل في العقود الماضية لتصبح محورا مركزيا في تغيير الديناميكيات الجيوسياسية في الخليج العربي على وجه الخصوص والشرق الأوسط بشكل عام . في حين كانت قطر

علاقة العلوم السياسية بالنظم السياسية العربية الحديثة قطر انموذجا

في بؤرة الاهتمام الدولي القوة الصاعدة في منطقة الخليج ، كان صعودها يواجه تحديات كبيرة بسبب العديد من العوائق التي فام بها جيرانها في حقبة ما بعد الربيع العربي ، والتي تحولت فيها موازين القوى الإقليمية من التكامل الإقليمي إلى الصراع الإقليمي . اذ تبرز القيادة بوصفها العامل الرئيسي الذي أدى دورا حاسما في تحول قطر وادارة الازمات من خلال خريطة طريق مميزة ومستقلة واستراتيجية وبذلك يتم تعريف القيادة السياسية ظاهرة تاريخية وعالمية اعتمادا على الثقافة السياسية والنظام<sup>(١٩)</sup> إذ يمكن للقادة ممارسة السلطة المطلقة ، هي أقل تقييدا بالهيكل المؤسسي من الديمقراطيات ، تأثير القيادة مهم جدا في التغيير أو الصراع . لذلك نظرا ، لان العملية السياسية في الأنظمة الاستبدادية تتطور بدلا من ذلك كتناج لمبادرة القائد في هيكل واجراءات مؤسسية أقل تعقيدا ، فإن كفاية القيادة مهمة بشكل كبير.<sup>(٢٠)</sup>

بناء على ظهورها كقوة عظمى في مجال الغاز شهد العقد الماضي قيام قطر بترجمة نفوذها الدولي المتنامي الى اصول كبيرة من القوة الناعمة وكان انشاء قناة الجزيرة بمرسوم اميري في تشرين الثاني ١٩٩٦ من الامور ذات الاهمية الخاصة اظهر مستوى من الاستقلال التحريري والتقارير الاستقصائية التي تفوقت كثير على منافسيها الاقليميين الذين تديرهم الدولة وسرعان ما اكتسبت جمهورها في جميع انحاء العالم في الوقت نفسه احتلت قطر مكانة متميزة في مبادرات الوساطة الدبلوماسية تضمن الدستور القطري الاشارة الى الحل السلمي للنزاعات الدولية باعتباره حجر الزاوية في سياسة قطر<sup>(٢١)</sup>

### ثانيا : النظام السياسي القطري داعم للثقافة السياسية

للنظام السياسي اسهام فعال في تكريس الثقافة السياسية وذلك بتبني الارهاصات الاولية التي قام عليها النظام السياسي اذ تبني الدولة ثقافة النخبة التي تجد طريقها الى الجماهير من خلال الاعلام او النظام التعليمي<sup>(٢٢)</sup> وهذه الالية تفسر لنا الطريقة التي كرس بها الثقافة السياسية وطريقة اعادة انتاجها فتبع للظروف الداخلية او الخارجية قد يطرأ تغيير طفيف على التنظيم الداخلي للنظام السياسي فمثلا مجالس الشورى لا تزال تحمل في طبيعتها الاستشارية رمزية علاقة المجتمع بالنظام السياسي والتي لا تتجاوز محور الشورى غير الملزمة<sup>(٢٣)</sup>

توفر الثقافة السياسية في قطر مكونات فريدة تتجاوز النهج المتمحور حول النفط فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والمجتمع والهوية الوطنية، حيث تتم إضافة عناصر رأس المال الاجتماعي والبشري إلى هذه الأدوات التقليدية وغير التقليدية للمشاركة السياسية<sup>(٢٤)</sup>

فإن الدولة والمجتمع ليسا مجتمعين منفصلين تمامًا في الخليج، بل بالأحرى «الدولة متأصلة بشكل أعمق في المجتمع في الخليج ولديها طرق أكثر دقة للتأثير و تشكيل الدولة». نظرًا لأن بنية الدولة تطورت من التقاليد القبلية، فإن أعضاء القبيلة لا يعترفون بهيكل الدولة مع نظام سلطة قائم على الدرجات، ولكن بدلاً من ذلك يبنون مجتمعاتهم على الأخوة وراء زعيم مشترك. بالنسبة للأنظمة السياسية للديمقراطيات المنتخبة، الحكام هم النخبة السياسية التي تمثل الدولة. في الخليج، يشجع الارتباط القبلي بالأرض الناس على النظر إلى الحاكم والنخب السياسية على أنهم قادة مجتمعهم، أي شخص مثلهم ولكنه يحكمهم. البعد الثاني للعلاقات بين الدولة والمجتمع في الخليج هو وجود قنوات غير رسمية للمشاركة السياسية والمشاركة التي قد تحل محل الهياكل الرسمية، لا سيما في البلدان التي تفتقر إلى هذه الهياكل. اليوم، تمت إضافة وسائل التواصل الاجتماعي كآلية افتراضية للحوار إلى هذه الأدوات التقليدية.<sup>(٢٥)</sup>

## الخاتمة

ان علم السياسة ميدان شاسع ويتجه للامتداد فالي جانب المواضيع التي يتناولها تضاف دائما مقتربات جديدة فالسياسة موجودة في كل مكان. وهي مفهوم واسع الانتشار وقديم قدم البشر. اذ تسود في كل مجال من مجالات الحياة البشرية. سواء أحب المرء أم لا فعليًا لا يوجد أحد تمامًا بعيدًا عن متناول نوع من النظام السياسي اذ ان واقع العلاقة بين العلوم السياسية والنظم السياسية يضعها امام جملة من الصعوبات المستقبلية لذلك لا بد لها من الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في ما يتعلق بتدريس العلوم السياسية من خلال الاهتمام بانشاء المؤسسات والمراكز البحثية التي لها الدور الاساسي في تخريج كوادر ونخب متخصصة في مختلف جوانب العلوم السياسية وبذلك توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وبالاتي بيانه :

### الاستنتاجات

- ١ . ان مرور ما يناهز النصف قرن على تأسيس حقل العلوم السياسية لا ينفى وجود معضلات عدة يواجهها
- ٢ . ضرورة تطوير المناهج والمقررات الدراسية
- ٣ . استحداث اقسام وفروع متخصصة في العلوم السياسية
- ٤ . تمثل قطر حالة قائمة بذاتها تغري بالبحث والدراسة نظرا لما تمثله من تحد لأبرز مقولات نظرية السياسة الدولية

### التوصيات

- ١ . تتبنى الدولة ثقافة النخبة التي تجد طريقها الى الجماهير من النظام التعليمي والمؤسسات العلمية .
- ٢ . تنمية الوعي والثقافة السياسية لدى افراد المجتمع القطري
- ٣ . ينطلق التنظيم السياسي لحل الأزمات وإدارتها من المعاهد البحثية وغرف وعلب التفكير الاستراتيجي ومراكز البحث المتخصصة في الاستشراف والمستقبلات

## الهوامش

- ١ . ابن منظور لسان العرب، ج٦، بيروت، دار احياء التراث العربي، ١٩٩٦، ص٤٢٩ .
- ٢ . قحطان الحمداني الاساس في العلوم السياسية، ط١، دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠٤، عمان، ص٢١ .
- ٣ . حافظ علوان حمادي الدليمي، المدخل الى علم السياسة، ط١، دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص١١
4. POLITICAL SCIENCE COURSE: BA LLB SEMESTER I DEEPIKA GAHATRAJ MODULE: MODULE I, Political Science: Nature and Scope and it's relation to Law,p1.
- ٥ . عصام سليمان مدخل الى علم السياسة، ٢، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩، ص٩-١٠ .
- ٦ . وليد عبد الحي، العلوم السياسية في الجامعات العربية اقتراح نموذج، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد٢، ٢٠١٢، ص١٥٤ .
- ٧ . المصر نفسه، ص١٥٥ .
- ٨ . نور الدين التقاوي، محمد المنصوري، علم السياسة محاولة في التقريب النظري، مجلة منازعات الاعمال، العدد٢٦، المغرب، ٢٠١٧، ص٢٤٠-٢٨١ .
- ٩ . جان مينو، مدخل إلى عالم السياسة - ترجمة جورج يونس منشورات عويدات ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ ، ص ٨٣ .
- ١٠ . عبد الرحيم العماري "نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر" منشورات زاوية للفن والثقافة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥ ، ص ٤٤ .
- ١١ . قحطان الحمداني، الاساس في العلوم السياسية، ط١، دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠٤، عمان، ص١٩-٢٠ .
- ١٢ . احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٥، منشورات دار النهضة العربية، مصر، ١٩٧٤، ص٦٦١
- ١٣ . وليد عبد الحي ، العلوم السياسية في الجامعات العربية : اقتراح نموذج ، مجلة عمران ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد ٢ ، خريف ٢٠١٢ ، ص ١٥٣ - ١٦٩ .
- ١٤ . حرز الله محمد الاخضر، العلوم السياسية تخصص استراتيجي جنى عليه الدخلاء، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع الالكتروني  
: <https://al-sharq.com/opinion/05/01/2020/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85->

## تاريخ الزيارة، ٢٠/١١/٢٠٢٢ .

- ١٥ . نواف التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٢، ص٦٤-٦٥ .

17. Dogan P, Camden g, The Political Culture in Qatar, 2020. 5.

18. iPad4

19. Jean Blondel, Political Leadership Towards a General Analysis (London: Sage Publications, 1987); Robert C. Tucker, Politics as Leadership (Columbia MO University of Missouri Press, 1995); Joseph Mascuilli, Mikhail A. Molchaov, and W. Andy Knight, "Political Leadership in the Context," Ashgate Research Companion to Political Leadership, (January, 2009): 2-26. according to Esra Çavuşoğlu From Rise to Crisis: The Qatari Leadership,p83

20. Esra Çavuşoğlu From Rise to Crisis: The Qatari Leadership, 2020,84.

21. Kristin Coates Ulrichsen, Qatar: Emergence Of a Regional Power With International Reach,2012,iPad6,

٢٢ . فايد العليوي, الثقافة السياسية في دولة مجلس التعاون الخليجي, مجلة رؤية تركية, مج ٤, العدد ٣, مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية, ٢٠١٥, ص ١٨١

٢٣ . المصدر نفسه .

24. Dogan P, Camden G, The Political Culture in Qatar:Beyond the Rentier State,2020, 2.

25. Ipad3.

## الشرعية الدستورية في العلوم السياسية وأثرها على الانظمة السياسية العربية المعاصرة

أ. م. د. سداد مولود سبع  
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية-  
جامعة بغداد

الباحث والمحامي والمستشار القانوني  
والخبير القضائي  
عبدالله مشعل نواف الحسان

### الملخص

تعد الشرعية احد اهم مداخل دراسة النظم السياسية في العلوم السياسية، وهي تشير إلى الاعتراف العام والقبول بالنظام السياسي ومن هذا المنطلق يتضح أن القبول والطاعة هما أساس الشرعية، ومن ثم فإن أي نظام سياسي يحتاج إلى القبول الشعبي والرضا الجماهيري عبر الاطر القانونية المتفق عليها داخل كل بلد، ومقياس تطور البلدان واستقرارها يكمن في قياس مقدار الشرعية السياسية التي نجحت تلك النظم في تحقيقها من عدمه.

واشكالية النظم السياسية العربية هي عميلة مركبة ومعقدة، فهي ما بين نظام فقد شرعيته السياسية التامة وخضعت لسياسة الاستبداد، الامر الذي افضى لسقوط العديد منها مع موجة الاحتجاجات العربية التي اندلعت عام ٢٠١١، وبين انظمة حاولت المحافظة على اطر الشرعية السياسية الرسمية الا انها فشلت في تحقيق المشروعية السياسية، او البعض الاخر منها جعل من الشرعية السياسية بوابة لبقاء راس النظام الحاكم في السلطة، وهذا يشير الى ان مشكلة الشرعية في البلدان العربية تعاني من اشكالية بنيوية لها علاقة بالثقافة السياسية لتلك البلدان وطبيعة الظروف التي نشأت على اساسها تلك البلدان، وطبيعة اقتصادها الريعي الذي كان له الاثر الكبير في تجذر مشكلة الشرعية في النظم السياسية العربية



## الكلمات المفتاحية

الشرعية ، الانظمة السياسية . النظم السياسية العربية

### Keywords

legitimacy, political systems. Arab political systems

### Summary

Legitimacy is one of the most important entrances to the study of political systems in political science, and it refers to general recognition and acceptance of the political system. From this standpoint, it is clear that acceptance and obedience are the basis of legitimacy. Therefore, any political system needs popular acceptance and mass satisfaction through the legal frameworks agreed upon within each A country, and the measure of the development and stability of countries lies in measuring the amount of political legitimacy that these regimes have succeeded in achieving or not

. The problem of Arab political systems is a complex and complex process, as it is between a regime that has lost its full political legitimacy and submitted to the policy of tyranny, which led to the fall of many of them with the wave of Arab protests that erupted in 2011, and between regimes that tried to maintain the frameworks of official political legitimacy, but failed to achieve Political legitimacy, or some of the other ones, made political legitimacy a gateway to the survival of the head of the ruling regime in power, and this indicates that the problem of legitimacy in the Arab countries suffers from a structural problem related to the political culture of those countries and the nature of the conditions on which these countries were established, and the nature of their rentier economy Which had a great impact on rooting the problem of legitimacy in the Arab political systems

## المقدمة

يعد موضوع النظام السياسي احد المداخل المنهجية الاساسية في دراسة العلوم السياسية ، لكونها الركن الالهم لدراسة الدولة ، والمجتمع وطبيعة واشكال السلطات الحاكمة ، والتي من خلال بحث ودراسة النظام السياسي امكنا التمييز والفصل بين انواع واشكال النظم السياسية والتي توزعت بين نظام ديمقراطي ونظام مستبد ، وتدرج في اطارهما مستويات واشكال مختلفة من السلطات تاخذ اطر متعددة فمنها نظام رئاسي ، وبرلماني ونظام الجمعية ، كذلك هناك اختلاف بحسب طبيعة العلاقة بين السلطات الرسمية وغير الرسمية بمعنى قدرة النظام السياسي على استيعاب الاحزاب السياسية ، ومنظمات المجتمع المدني والسماح لها بالعمل السياسي ، يضاف الى ذلك ادارة النظام السياسي جغرافيا ، وهنا يتوزع بين نظام المركزية ونظام اللامركزية الادارية وبين النظام الفيدرالي ، وبين تلك التفرعات تدرج بعض النظم السياسية الديمقراطية والبعض الاخر تدرج ضمن النظم الاستبدادية ، وما بينهما يدرج على ايضا تدرج بعض النظم التي تاخذ بكل اشكال الديمقراطية من الناحية النظرية ، الا انها عمليا توصف بانها انظمة مستبدة ، والمثال الابرز عليها هي النظم السياسية العربية .

واحد مقياس ان النظام السياسي ديمقراطي من عدمه هو شرعية النظام السياسي من عدمه ، وهنا انصبت دراسة العلوم السياسية على البحث والتقصي في لدراسة اسس الشرعية السياسية والتي تعتمد على القواعد القانونية والدستورية لتعزيز استقرار النظام السياسي وضمان قوته وسطوته للحفاظ على اركانه لكن باطار مقبوله اجتماعيا ، لكون الشرعية تعتمد على الرضا الشعبي ، ونظرة المحكومين إلى السلطة ، والانسجام بين الحاكم والمحكومين ،

وبما ان النظام السياسي مجموعة من الاسس والركائز المتناسقة فيما بينها تعتمد على التواصل بين مكونات تلك النظام وباقي وحداته المجتمعية والسياسية ، لذا فان الشرعية الدستورية لا تتوقف عند حدود الاطر القانونية والدستورية بل تعتمد ايضا على الرضا الشعبي الذي ركيزته الاساسية درجة التفاعل بين السلطة والمجتمع .

## أهمية البحث :

اهمية البحث مصدرها الاساس مفردة الشرعية واختلاف وجهات النظر في تفسير ووسائل قياسه الدستورية والقانونية في النظم السياسية والتي تخضع لمعايير مختلفة ومتباينة بين نظام واخر وبين مرحلة واخرى ، وهنا تأتي اهمية البحث في هذه المفردة في مجال العلوم السياسية ، لكونه يكشف حجم الدراسات العلمية والتي ارسى على اساسها المنهجية العلمية للبحث في شرعية النظام السياسي ، فضلا عن ذلك تأتي البلدان العربية كنموذج ثري للبحث في هذا الموضوع اذا ركز العديد من الكتاب والمفكرين الغرب محددات وضوابط الشرعية الدستورية في النظم السياسية العربية ، والتي من خلال تلك الدراسات العليمة تم الكشف عن مجالات الخلل في طبيعة تلك النظم وتشخيص ضعف قدراتها وفشلها في مواكبة التطورات والتحديات التي طرأت على النظام الدولي ، ولعل السبب في هو احد اسباب اندلاع حركة الاحتجاجات العربية في العام ٢٠١١ ، لكون تلك النظم فشلت في سد الفجوة بينها وبين مجتمعاتها .

## مشكلة البحث

تكمن اشكالية البحث في التخلف والتبعية التي كانت تعاني منها النظم السياسية العربية وعدم قدرتها على مواكبة التطورات العالمية ولا موجات التكنولوجيا المتقدمة التي جعلت من تلك النظم تعاني من انكشاف سياسي امام شعوبها وامام التطور التحديث الحاصل في العالم الامر الذي افضى الى ضرورة اعادة النظر بمضمون الشرعية الدستورية والانتقال الى البحث عن شرعية سياسية ثمارها الانتاج ومخرجات النظام الا ان هذا ما اصطدم بعدم رغبة الانظمة العربية الحاكمة بالتحديث والتطور ، وهذا ما سنحاول الاجابة علي من خلال الاسئلة التالية :

- ما هية الشرعية ومصادرها .

- العلاقة بين مبدأ الشرعية وبعض المصطلحات الأخرى

- أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية

## الفرضية :

تنطلق الفرضية من حقيقة مفادها كلما كانت هناك حرية لتواصل المجتمع مع السلطة كلما تعززت شرعية النظام السياسي، والعطس صحيح، وهذه الفرضية لو تحققت صحتها لا يمكن النظم السياسية العربية من تعزيز شرعيتها السياسية والدستورية بعيدا عن استخدام الاكراه والاجبار.

## المبحث الأول

### ماهية الشرعية ومصادرها

تعد تبر الشرعية من أهم الضمانات لحقوق المواطنين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث لا تستطيع الهيئات والحكام أن تفرض القيود على الحريات إلا من خلال القواعد القانونية، طالما ظلت تلك القواعد القانونية قائمة، ذلك لأن تحديد حقوق وحريات المواطنين يتم وفقاً للقواعد القانونية.

## المطلب الأول : مفهوم الشرعية لغة واصطلاحاً

### اولاً: الشرعية لغة

الشرعة والمرعة والشرع والشرع المواضع التي ينحدر منها الماء، لذا سمي المولى عز وجل بالشارع لأنه مصدر الشريعة (ابن منظور، ١٩٨٨)، وفي كلام العرب الشريعة والشرعة، شرعة الماء بمعنى المورد أو المشرب، وفي ذلك يقول الإمام «الرازي» (الرازي، ١٩٩٠) شرعة الماء هو مورد الشاربة، ويقول «الأزهري» ولا تسميها العرب شرعة حتى يكون الماء عدلاً لا انقطاع له كماء الأنهار، ويكون ظاهراً معيناً لا يستقي منه برشاً «أي دلو»، كما تطلق كذلك على الطريق المستقيمة على حد تعبير «الفيروز آبادي» الظاهر المستقيم من المذاهب (ابادي، ٢٠٠٥)، ومنه قوله تعالى: «ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأُمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» (سورة الجاثية)، فمشروعية الشيء هو الأساس الذي يجعله مشروعاً موافقاً.

الشرعية الدستورية في العلوم السياسية وأثرها على الانظمة السياسية العربية المعاصرة

وبين الشرعية والشرعية جناس كامل لفظاً ومعني ، فكلاهما مصدر من فعل واحد هو شرع ، والشرع بالكسر شرع السفينة وأشرع باباً إلى الطريق أي فتحه إلى الشارع ، وشرع فلان إذا اظهر الحق وقمع الباطل (جريشة ، ٢٠٠٧).

### ثانياً: مفهوم الشرعية من الناحية الاصطلاحية:

يُعرف فقهاء القانون العام مبدأ الشرعية بأنه «خضوع كلاً من الحكام والمحكومين للقانون بمعناه الواسع» ، بمعنى سيادة حكم القانون وخضوع جميع السلطات الحاكمة في الدولة لأحكامه» (الطماوي ، ١٩٧٦) ، وهذا يعني أنه يجب احترام القواعد القانونية القائمة حتى تتوافق جميع إجراءات السلطات العامة للدولة مع القانون بشكل عام ، سواء كانت هذه السلطات تشريعية أو قضائية أو تنفيذية (الشاعر ، ١٩٩٧).

يتطلب هذا التعريف أنه يجوز للأشخاص ذوي المصلحة والأهلية طلب إلغاء أي إجراء من قبل السلطات العامة وقراراتها الملزمة غير القانونية ، أو طلب تعليق تنفيذها أو تعويضهم أمام محكمة إدارية مختصة ، ما يعني ان تخضع الدولة للقانون في كل الاعمال والتصرفات والامتيازات التي تمتع بها (الحكيم ، ١٩٨٧) . وهي هنا تعني سيادة القانون ، ولا يمكن تحقيق هذه السيادة إلا بإخضاع الحكام والمحكومين للقانون ، وكذلك التبعية لجميع السلطات العامة في الدولة في جميع أعمالها وأنشطتها مع القانون . (الطماوي ، ١٩٨٦).

وبسبب التباين بوجهات النظر حول تحديد مضمون القانون الواجب الخضوع لتحقيق الشرعية فقد برز اتجاهين لتفسيرها :

الاتجاه الأول : ذهب إلى التوسع في مضمون الشرعية توسعاً كبيراً بحيث يشمل كافة القواعد القانونية المُلزِمة الصادرة في الدولة أياً كان مصدرها ، سواء كانت مدونة أو غير مدونة ، ويأتي في مقدمة مؤيدي هذا الاتجاه الفقيه «جورج فيدل» ، الذي ذهب إلى أن مبدأ الشرعية ينصرف إلى احترام القانون بمدلوله الواسع ، ومن ثم يمتد الخضوع لكل القواعد القانونية المُلزِمة بغض النظر عن مصدرها (Vedal, 1964).

وفي نفس الاتجاه ذهب غالبية الفقهاء والمفكرين العرب ، إذ يرون أن المقصود بالقانون عند تطبيق مبدأ الشرعية هو «المفهوم الواسع الذي يشمل

كل قواعد القانون الوضعي النافذة في الدولة ، ومن ثم ينصرف مدلوله إلى كل قاعدة قانونية مجردة أياً كان مصدرها وعلى اختلاف درجاتها وقوتها المُلزِمة «(الطماوي، ١٩٦١) . ويتوسع أنصار هذا الاتجاه إذ لا يكتفون بتلك القواعد القانونية المكتوبة فحسب بل يضيفوا إليها قواعد قانونية أخرى غير مكتوبة مثل العرف والقواعد القانونية العامة ، وهذا المفهوم الواسع لمدلول القانون والتي تُشكل مضمون الشرعية .

الاتجاه الثاني : عارض بعض الفقهاء بشدة هذا التوسع في مدلول القانون ومن ثم في مضمون مبدأ الشرعية ، ويتزعم هذا الاتجاه الفقيه «إيزمان» الذي يرى أن هذا التوسع يُعد خروجاً على الاعتبارات التاريخية المتعلقة بهذا المبدأ ، فالقانون إنما يعرف بمدلوله المحدد ، وهو مجموع القواعد التي تضعها السلطة التشريعية أو تشترك في إصدارها مع رئيس الدولة طبقاً للدستور وتصاغ في قالب شكلي وتحمل اسم القانون ، ومن ثم فلا محل للقول بأن تقييد الإدارة بقواعد يقررها القضاء الإداري ، إذ يمكن تصور ما قد يسفر عنه التطور القضائي في المستقبل» (Eisenmann, 1957) .

ووفقاً لهذا التصور فإن أنصار هذا الاتجاه يروا أن القواعد التشريعية هي فقط التي يجب أن تلتزم بها كافة السلطات العامة في الدولة ، ومن ثم فإن التوسع في مضمون مبدأ الشرعية يشكل خطراً كبيراً على التصور الأصيل والأمثل له ، وعلى نفس المنوال سار بعض الفقه العربي مؤيدين ضرورة تضييق مبدأ المشروعية مستبعدين التوسع في مدلوله (البرزنجي، ١٩٧٠) . وذلك لكون القوانين اذا ما تم الالتزام بها غالباً ما يصاب العمل السياسي بالجمود ويشل عمل النظام السياسي . ويرر أصحاب الاتجاه الثاني بان مبدأ الشرعية رافض فكرة التوسع بمفهوم الشرعية ، فإنهم بأسانيدهم يخلطوا بين مبدأ سيادة التشريع أو سمو العمل التشريعي الصادر من السلطة التشريعية المختصة وبين مبدأ الشرعية ، ولعل الأخذ بهذا المفهوم كان من الممكن في وقت سابق ، وقت كانت السلطة التشريعية هي صاحبة الاختصاص الوحيد في إصدار القواعد التشريعية العامة ، وكان دور السلطة التنفيذية بمثابة المنفذ لها فقط ، لكن مع تطور الدولة وتدخل الإدارة في الكثير من الشؤون بما فيها إصدار القواعد التنظيمية «اللوائح» والتي تعالج من خلالها ما يعجز القانون عن معالجته ، فإنه ليس من المنطق استبعادها من نطاق

الشرعية الدستورية في العلوم السياسية وأثرها على الانظمة السياسية العربية المعاصرة

القانون بمفهومه العام والواسع ، لأنها جزء أصيل من البناء القانوني للدولة ، ولا يمكن تجاهل دورها في حياة الأفراد ، ومن ثم فإن مخالفتها تُعد إهداراً لمبدأ المشروعية .

### المطلب الثاني : أساس شرعية سلطة النظام السياسي

سيتم البحث في اساس نظريات الشرعية الدستورية للنظام السياسي من خلال النظريات التالية وهي :-

١- «نظرية سيادة الأمة» : إن السيادة وفق هذه النظرية تكون بيد الأمة ، والأمة هي شخصية قانونية مستقلة عن المواطنين الذين تتكون منهم ، ولكن يمثل الأمة كشخص معنوي فئة من المواطنين ذات صفات محددة ، لذلك نجد الأمة لا تعبر عن إرادة المواطنين في الحاضر فقط وإنما يدخل في تكوينها أعراف وقيم وصفات الماضي والمستقبل ، ويترتب على هذا أن يكون الاقتراع ليس شاملاً لكل بالغى سن الرشد السياسي وإنما يكون بالمواطنين الذين تتوفر فيهم شروط تتعلق بالعلم والثروة والذين يستطيعون القيام بمسؤوليات اجتماعية ، وبناءً على ذلك يصبح هذا الاقتراع ليس حقاً بل وظيفة يؤدونها باسم الأمة ولصالحها ، وهذه الوظيفة تصبح واجباً . (ممدوح ، الفراج ، ٢٠٢١)

٢- «نظرية السيادة الشعبية» : وفق هذه النظرية تعد السلطة ملكاً لجميع أفراد الشعب السياسي ، ولذلك تختلف هذه النظرية عن سابقتها ؛ حيث لا تعد الأمة وحدة مجردة مستقلة عن الأفراد وتخصها بالسيادة ، ومن ثم ، تكون سلطة الدولة حقاً لكل الأفراد البالغين سن الرشد السياسي في ممارسة هذه السلطة سواء أكان ذلك بصورة مباشرة عن طريق الاستفتاء أو غير مباشرة عن طريق ممثليه المنتخبين ، ولذلك ترفض نظرية السيادة الشعبية الآراء التي جاءت بها نظرية السيادة ولا تقر بوضع الأمة فوق المواطنين بل تعتبر كل السلطة ملكاً لكل الشعب السياسي ، ونتيجة لذلك أخذت نظرية السيادة الشعبية بالاقتراع العام لجميع المواطنين دون تمييز ؛ حيث تعد كل فرد من أفراد الشعب السياسي يملك جزءاً من سلطة الدولة ، وبالتالي فإن ذلك يجعل الانتخاب حقاً أساسياً لكل المواطنين السياسيين .

لذا يمكن القول بأن الانتخاب حقّ أساسي لكل مواطن ، وتكون ممارسته عملاً اختياريّاً لا تخضع إلا لشروط السن والأهلية والتمتع بالحقوق المدنية ، ولهذا يكون النواب وفق هذه النظرية هم وكلاء عن الشعب ، فيمكن محاسبتهم وإبداهم عن طريق الشعب السياسي ، وذلك عن طريق الاستفتاء . (ممدوح ، الفراج ، ٢٠٢١)

## المبحث الثاني

### العلاقة بين مبدأ الشرعية وبعض المصطلحات الأخرى

إذا كان هناك اتفاق عام على أن المقصود بمبدأ الشرعية هو الالتزام بأحكام القانون بالنسبة للجميع - حكاماً ومحكومين - وعلى المساواة ، إلا أن فقهاء القانون العام عبّروا عنه بعدة مصطلحات ، كونها تلتقي معه في كثير من النقاط والأهداف المشتركة كمبدأ الشرعية ومبدأ تقييد سلطة الحاكم ومبدأ الدولة القانونية ومبدأ سيطرة أحكام القانون أو مبدأ سيطرة البرلمان ، ومن فقهاء الشريعة الإسلامية من عبّر عنه بمبدأ حاكمية الله في مقابل حاكمية البشر ، ومنهم من عبّر عنه بمبدأ سيادة أحكام الشريعة ، ومنهم من أطلق عليه المشروعية الإسلامية ، وهذا يستوجب ضبط هذه المصطلحات وتحديد العلاقة بينهم وبين مبدأ الشرعية ، وهو ما سنتناوله في التالي :

**المطلب الأول : علاقة مبدأ المشروعية بمبدأ الشرعية وسيادة القانون**  
يرى فقهاء القانون انه لا خلاف بين الشرعية والمشروعية الا ان مفكري السياسية يرون ان هناك اختلاف كبير بين الشرعية والمشروعية ولكل منهما ركائز واسس محددة بثوابت معينة (الحلو ، ١٩٧٧) اذ يستند فقهاء القانون على أن المبدأين - المشروعية والشرعية - لهما نفس المعني إلا أن جانباً من الفقه يفرق بينهما عملاً بقاعدة أنه كلما زاد مبني الكلمة كلما زاد معناها ، مما يعني أن مفهوم المشروعية أوسع على أساس أن فكرة الشرعية تتعلق بالجانب السياسي - أي علاقة الحاكم بالمحكومين - فلا تكون السلطة شرعية إلا إذا استندت على رضا المحكومين ، بينما فكرة المشروعية تتعلق بالجانب القانوني - أي بإيجاد سند قانوني - سواء كانت قاعدة أو نص يبرر التصرف (جعفر ، ١٩٩٥) ، لذلك فإن فقهاء القانون العام



لم يذهبوا مذهباً واحداً في تحديد معنى المصطلحين ، بل أدي بهم الاجتهاد الفقهي إلى إيجاد اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول: يرى أن هناك فرقاً دقيقاً بين مفهوم الشرعية والمشروعية رغم وحدة اشتقاقهما من أصل واحد هو الشرع أو الشريعة ، إلا أنهما يختلفان من حيث المفهوم الدقيق لكل منهما ، فالشرعية مشتقة من الشرع بصيغة الفعلية ومعناها موافقة الشرع ، والمشروعية مشتقة من الشرع بصيغة المفعولية وتفيد محاولة موافقة الشرع ، والمحاولة قد تصيب وقد تخيب ، ومن ثم فإن الفرق بين الشرعية والمشروعية يماثل الفرق بين الصورة الفعلية - على وزن الشرعية - والصورة المفعولية - على وزن المشروعية - لنفس الشيء ، فالصورة الفعلية تصور الشيء تصويراً حقيقياً بينما الصورة المفعولة تصوره من وجهة نظر فاعلها وتختلف عادة عن الأصل في حدود معينة . (الحلو، ١٩٧٧)

وينتهي هذا الاتجاه إلى أن المشروعية تعني احترام قواعد القانون القائمة فعلاً في المجتمع ، فهي في حقيقة الأمر مشروعية وضعية ، أما الشرعية فهي فكرة مثالية تحمل في طياتها معنى العدالة وما يجب أن يكون عليه القانون ، فمفهومها أوسع من مجرد احترام قواعد القانون الوضعي العادلة ، إذ يتضمن هذا المفهوم قواعد أخرى يستطيع عقل الإنسان السليم أن يكتشفها ، ويجب أن تكون المثل الأعلى الذي يتوخاه المشرع في الدولة ويعمل على تحقيقه إذا أراد الارتفاع بمستوي ما يصدر من تشريعات (الشاعر، ١٩٨٢) .

الاتجاه الثاني: يرى - خلافاً لما ذهب إليه الرأي الأول - عدم التمييز بين الشرعية والمشروعية وأنهما مترادفان (متولي، ١٩٧٥) ، فمقتضي الشرعية الالتزام بالقانون الطبيعي وما يختزنه من مبادئ قانونية عامة كالعدالة والحقوق الفردية والصالح العام ، والتي هي أساس القانون الوضعي الذي يتطلب أن تحترمه جميع السلطات ، فمعظم كتابات فقهاء هذا الاتجاه تطلق على مضمون هذا المبدأ مرة اصطلاح الشرعية ومرة اصطلاح المشروعية ، وإن الاستقرار مع تغليب المشروعية ، لأن المبدأ يُعد قيداً على تصرفات السلطات العامة ، ويتطلب الالتزام بكل القواعد القانونية المكتوبة وغير المكتوبة ، ومن بين هذه القواعد القانونية العامة التي يستقر عليها المجتمع ، فضلاً عن الالتزام بقواعد المشروعية الوضعية ، وطالما أن هذا المبدأ يعني احترام الأفكار المثالية التي تحمل في

طياتها معنى العدالة ، ويعني احترام قواعد المشروعية الوضعية ، فلا يكون ثمة مجال للتفرقة التي نادي بها أصحاب الاتجاه الأول . (الحلو، ١٩٧٧)

الا اننا نرى ان الشرعية والمشروعية يوجد بينهما فرقا كبير فالشرعية تستند على الاسس القانونية والدستورية اما المشروعية فانها تستند على الرضا الشعبي والنظم العربية تقدم نماذج واضحة على ضعف الشرعية السياسية مقابل تحقيق المشروعية السياسية .

وعلى الرغم من أن الاتجاه الأول كان موقفاً في وضع حدود فاصلة للتمييز بين كل من مصطلحي الشرعية والمشروعية ، إذ حاول إيجاد تاصيل فكري وفقهي لخضوع السلطة لقيم وأهداف سابقة على وجودها ، ومن ثم فإن ما تصدره من تشريعات وتنظيمات وقرارات يجب أن تتطابق مع هذه القيم والأهداف ، لكن يؤخذ على هذا الاتجاه أنه لا يعصم من استبداد السلطة لأن الضمانات التي وضعها لمبدأ الشرعية تقع في داخل النظام القانوني للدولة ، وتتحرك في إطاره فكيف تكون رقيبة على شرعيته ، ومن ثم فإن المواطن مكلف بطاعة القانون طالما أنه صدر صحيحاً من حيث الشكل دون أن يكون له حق تمحيص سند السلطة في إصداره (سميع ، ١٩٨٩) ، والواقع العملي يشير إلى حدوث ذلك ، فكثيراً ما تصدر تشريعات من أعلى سلطة تشريعية في البلاد - السلطة التشريعية - والمفترض فيها أنها تنوب عن إرادة الشعب ، نجد أن هذه التشريعات هي بكل تأكيد مشروعة من حيث الشكل ولكن وبكل أسف تفقد مصداقيتها وشرعيتها لأنها لا تلبى رغبات الإرادة الشعبية .

وأيضاً ومما يؤخذ على هذا الاتجاه ويرجح لدينا الاتجاه الثاني أنه عندما أشار إلى القيم والأهداف العليا التي تقف خلف السلطة وتهددها إلى توخي العدل في مشروعاتها القانونية والتي لا تعدو أن تكون قيماً وأهدافاً تجريدية خالية من الجزاءات الفعلية التي تمنع استبداد السلطة فهي أقرب إلى الضمانات السياسية أكثر منها ضمانات قانونية .

### ثالثاً: علاقة مبدأ المشروعية بمبدأ سيادة القانون

حدد اغلب فقهاء السياسة والقانون أن مبدأ المشروعية يعني سيادة حكم القانون (الطماوي ، ١٩٦١) ، بل إن بعض الفقهاء ذهب إلى استبدال مبدأ

الشرعية الدستورية في العلوم السياسية وأثرها على الانظمة السياسية العربية المعاصرة

المشروعية كلياَ باصطلاح آخر أقرب في الدلالة على المعني المقصود به وسماه مبدأ «سيطرة أحكام القانون» (متولي، ١٩٧٥)، لأن كلمة مبدأ المشروعية في الفقه الفرنسي ليست ترجمة صحيحة لكلمة «LÉGALITÉ»، ومن ثم فلا يدل مبناه على شيء من معناه، وهو مذهب غالبية الفقه الفرنسي والمصري (جمال الدين، ٢٠٠٣)

لذا فان هذا يشير الى أن معظم الفقه يكاد يُجمع على أن مبدأ المشروعية يترادف تماماً مع مبدأ سيادة القانون، أو سيطرة أحكام القانون نظراً لأن جوهر المشروعية يكمن حقيقة في سيادة حكم القانون بين الفرد والدولة، إذ أن العلاقات القانونية بين الأفراد وبين بعضهم علاقات ذات أطراف متساوية، ولكن الأمر مختلف بالنسبة للعلاقة بين الفرد والدولة، إذ تكون الدولة على قدر أعلى من الفرد بموجب السلطة العامة التي مُنحت لها، مما يجعلها في مركز قوي يسمح لها بالتهديد أو الإساءة إلى حريات وحقوق الأفراد، مما يستوجب البحث عن ضمانات تقف حائلاً دون هذا الاستبداد والتعسف، وذلك من خلال الاحتكام إلى القانون، بأن يستطيع المواطن اللجوء إلى القضاء مبنياً أوجه مخالفة السلطة للقانون، فإذا ما صحت دعواه حكم القاضي بإلغاء عمل السلطة غير المشروع أو بالتعويض عنه أو كليهما (علي، ١٩٨٤)

وعلي الرغم من ذلك يرى البعض أن هناك تفرقه بين مبدأ المشروعية ومبدأ سيادة القانون نظراً لاختلاف معنى كل منهما عن الآخر من حيث الهدف والمجال والنطاق، فهدف مبدأ المشروعية الذود عن حقوق الأفراد ضد تعسف السلطة، ونطاقه يتمثل في جميع أعمال السلطات، ومجاله هو كافة نظم الحكم باختلاف أشكالها، في حين أن مبدأ سيادة القانون هدفه سياسي يتمثل في خضوع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية نظراً لكون هذه الأخيرة تحتل في سلم الهيئات العامة مرتبة أعلى من تلك التي تحتلها الأولي، على اعتبار أن التشريع هو تعبير عن الإرادة العامة، أي إرادة الشعب - صاحب السيادة - والتي لا تعلوها إرادة، ومن ثم فإن نطاق مبدأ سيادة القانون يقتصر فقط على أعمال السلطة التنفيذية وإن مجاله لا يتمثل إلا في النظم الديمقراطية دون النظم الديكتاتورية.

ويُفهم من هذه النظرة أن مبدأ المشروعية يعتبر مبدأ قانوني قصد منه صالح الأفراد وحماية حقوقهم ضد السلطة فهو يستهدف خضوع جميع السلطات العامة

للقانون وتقييد الإدارة - على الأخص - بالقانون، مما يعني أنه أكثر اتساعاً من مبدأ سيادة القانون الذي يُعد ضيقاً - وفقاً للرأي السابق - لاستهدافه تقييد السلطة الإدارية في الدولة فقط، إضافة إلى أنه ينبع من فكرة سياسية تتعلق بتنظيم السلطة العامة في الدولة، في حين يرى جانب من الفقه أن مبدأ المشروعية تفريع عن مبدأ أعلى هو مبدأ سيادة القانون. (الجرف، ١٩٧٣)

لذا فإننا نرى على الرغم من التمييز والتفرقة بين المشروعية الشرعية، إلا أن كلاهما واحد يكمل الثاني في الحفاظ على استقرار الشعوب وصيانة مصالح الجماهير داخل البلدان، ولعل البناء غير المكتمل للعديد من النظم العربية سببه هو الاتفاق والتوافق على تحديد المشروعية والشرعية بكفة واحدة.

**المطلب الثاني: العلاقة بين مبدأ المشروعية ودولة القانون ومبدأ الدولة القانونية**  
بداية وقبل أن نتناول الأساس الذي تقوم عليه دولة القانون، نود أن نشير إلى أن الفقه الفرنسي يطلق اصطلاح دولة القانون على مبدأ المشروعية للدلالة على خضوع السلطة لقاعدة قانونية. (السروري، ٢٠١٢)، وهذا يعكس المدرسة الفكرية الفرنسية، والتي هي تختلف اختلافاً كبيراً بين باقي المدارس الفكرية ولا سيما العربية التي ترى بالمشروعية مبدأ لا يضمن خضوع النظام السياسي لسلطة القانون، وهذا بالطبع يعكس خصوصية كل بلد.

ويدافع انصار نظرية دولة القانون عن رؤيتهم كونها كانت منطلقاً من مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك بأن يخضع البرلمان كسائر باقي السلطات للرقابة الدستورية متجاوزة بذلك مبدأ سيادة البرلمان، فههدف دولة القانون حماية الحقوق والحريات من احتمالات افتتات السلطة التشريعية وانزلاق البرلمان نحو تقييد ممارسة الحريات بحكم ماله من السيادة المطلقة في التشريع. (صيلبا، ٢٠٠٢)  
لذلك فإن غرض دولة القانون إخضاع السلطة التقديرية للمشرع للرقابة على دستورية القوانين خاصة ما تعلق منها بالحقوق والحريات، وفي المقابل تمثل دولة القانون بأنها دولة الحقوق والحريات لأنها تقتضي أن تكون الحريات مادية دستورية تحظى بحماية الدستور، وتجعل كافة أفرع القوانين ملتزمة بحماية وضمأن حقوق الإنسان كونها لن تصدر إلا إذا كانت دستورية بقرار من أجهزة الرقابة الدستورية «القضائية أو السياسية» (صيلبا، ٢٠٠٢).

الشرعية الدستورية في العلوم السياسية وأثرها على الانظمة السياسية العربية المعاصرة

ومن ثم فإن دولة القانون تفترض وتستلزم بجانب مبدأ الدستورية ومبدأ سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات ومراقبتها بعضها لبعض وجود ضمانات لممارسة الحريات السياسية بالمساواة، فالفرد في دولة القانون هو بالأساس مواطن صاحب حقوق طبيعية راسخة يضمنها ويحميها القانون، بحيث يشعر الجميع في الأخير بحالة الاقتدار السياسي على التغيير والمشاركة الفعلية في السلطة وصنع القرارات، فدولة القانون هي دولة المساواة ففيها لا أحد فوق القانون، ولا فرق بين رجل السلطة والرجل العادي.

أما الدولة القانونية فهي تعني خضوع الدولة في جميع مظاهر نشاطها التنفيذي والإداري والقضائي والتشريعي للقانون، والقانون فيها ليس أداة لعمل الدولة ولكنه أيضاً الضمان الذي يكفل حقوق الأفراد في مواجهة الدولة، وقد عرفت المحكمة الدستورية العليا الدولة القانونية بأنها: «هي التي تقيد في كافة مظاهر نشاطها - وأياً كانت طبيعة سلطتها - بقواعد قانونية تعلق عليها وتكون بذاتها ضابطاً لأعمالها وتصرفاتها في أشكالها المختلفة، وتتوافر لكل مواطن فيها الضمانة الأولية لحماية حقوقها وحرياتها».

### المبحث الثالث

#### أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية

تعاني الأنظمة السياسية العربية مع اشكاليات عدة اعاقت ترسيخ الشرعية الدستورية في تلك النظم والسبب يعزى الى ان الواقع العربي يمتاز بتعدد وتنوع سواء على مستوى شكل النظام السياسي فهناك نظم اخذت شكل مشيخة إلى إمارة إلى سلطنة إلى مملكة إلى جمهورية إلى جماهيرية، أو على العلاقة بين السلطات رئاسي او برلماني او على الاساس التعددية الحزبية من عدمها.

فالدول والأنظمة العربية لا تتوفر في غالبيتها على الشرعية، وإن توافرت لبعضها فما هي إلا شرعية شكلية تأتي بها أجهزة الحكم ومؤسساتها الرسمية عن طريق الأساليب التعبوية التي تعرفها الممارسة السياسية العربية، ولذلك نجد أن هذه الأنظمة تحاول في إطار المحافظة على ديمومتها واستمرارها إلى استخدام العنف القسري والتعسفي لمواجهة أي معارضة سياسية أو اجتماعية، مستخدمة في الوقت نفسه سبلاً متعددة لغرض خلق شرعيتها بأساليب التهريب

والترغيب . حتى أصبحت ظاهرة استمرارية النظام الحاكم في هذه الأقطار مصاحبة فيها لقمع كل أشكال المعارضة ، والإعتراف لهذا النظام بوحدانيته في القيادة والفكر والإيديولوجيا ، وأكثر من ذلك امتلاكه لهذه الدولة وهذا الشعب .  
(ناصر، ٢٠٠٨)

يقول هيوسن : «إن مسألة الحكم المركزية في العالم العربي هي الشرعية السياسية، إذ أن النقص الحاصل في هذا العنصر السياسي الذي لا غنى عنه هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية، والسمة الاستبدادية وغير المستقرة للحكومات العربية القائمة .

### المطلب الأول : مظاهر الازمة في الأنظمة السياسية العربية

ان هذه الظاهرة أي أزمة الشرعية التي تعاني منها الأنظمة العربية ليست أمراً طارئاً عليها، بل هي أمر ملازم لها منذ نشأتها، فحينما حصلت الأقطار العربية على استقلالها السياسي الرسمي بعد حقبة طويلة من الاستعمار، تسلمت السلطة فيها نخب لم تكن قد جهزت أمرها حول مصدر الشرعية الأساسي الذي تستند إليه، ولم تحاول في معظمها الحصول على إجماع شعبي حول هذه المصادر، فبعضها أبقى على مصدر الشرعية التقليدي المستند إلى التقاليد القبلية والمذاهب الدينية كما هو الحال في دول الخليج، أو بالانتساب إلى أصول عربية قرشية شريفة كما هو الحال في الأردن والمغرب، فيما حاول البعض الآخر أن يبنّي مصدراً جديداً للشرعية باعتماده على العقلانية القانونية الدستورية كأساس و مصدر لها، وإن كان هذا الأمر لم يتجاوز الشكليات والمواد الدستورية فقط، كما حاول بعضها أيضاً الإستناد إلى شرعية ثورية عمادها القيادة الكارزمية الملهمه والإيديولوجية الاشتراكية المبنية على نظام الحزب الطليعي الذي يحكم بمفرده، أو بإيجاد تحالف مع أحزاب وقوى أخرى في المجتمع . وقد جربت بعض النخب في بعض الأقطار العربية أكثر من مصدر من هذه المصادر في فترات زمنية متلاحقة بعد الاستقلال دون أن تستقر على واحدة منها . (سعد الدين، ١٩٨٧)

إن هذا التنوع أو التخبط في مصادر الشرعية لم يكن في الواقع اختياراً حراً للنخب الحاكمة أو للمحكومين في الوطن العربي، كما لم يكن تعبيراً أميناً عن

الشرعية الدستورية في العلوم السياسية وأثرها على الانظمة السياسية العربية المعاصرة

الخريطة الاجتماعية في كل قطر عربي أو تجسيداً صادقاً لنظام قيمي متسق أو لثقافة سياسية مدنية موحدة، حتى في داخل القطر الواحد، لذلك ظلت هذه المصادر جميعاً على تنوعها قاصرة عن ملء فراغ الشرعية، وهو الفراغ الذي نشأ منذ انهيار الخلافة الإسلامية والتي كانت الدولة العثمانية آخر رموزها. وحينما نقول أن التنوع في مصادر الشرعية لم يكن اختياراً حراً للنخب الحاكمة أو المحكومين في الوطن العربي، فإننا نعني أن المسئول على هذا بالتحديد هو الإستعمار بشكليه القديم والحديث، الذي كان وما يزال يمارس دوراً رئيسياً في زرع النخب الحاكمة في الدول العربية، وكذا إضفاء نوع من الشرعية المصطنعة عليها. (سعد الدين، ١٩٨٧)

فبعد انهيار الخلافة العثمانية لم يكن هناك خيار أمام الشعوب العربية سوى القبول بالخيارات السياسية الوافدة في بناء الدولة الحديثة على شاكلة النماذج الأوروبية والتي فرضتها القوى الاستعمارية الموجودة آنذاك. وهذا بالطبع ما حال دون صياغة ثقافة سياسية مستقلة وتلقائية في المجتمعات العربية، والتي لم يكن لديها تقاليد سياسية خاصة بالدولة في تلك الفترة بسبب تعرضها لاستعمار حد من قدرتها على تشكيل ذاتها السياسية كما قام بمسح التقاليد السياسية والمؤسسية لديها، وحتى اليوم لا تزال العديد من الدول العربية تفتقر إلى المتطلبات الأساسية الضرورية كي تصبح دولاً ذات شرعية مستقلة واستقرار سياسي، فقدان التقاليد المميز للدولة وضعف الجوانب المؤسسية في الثقافة السياسية لديها أوجد حالة من الصراع الدائم بين النخب المتصارعة على السلطة داخل الدولة، وأصبح بذلك الطريقة المثلى لترسيخ دعائم السلطة السياسية وإحلال الاستقرار السياسي فيها هو انتهاج سياسات تتسم بالشمولية والبيروقراطية والعنف. (داور، ٢٠٠٦)

وحتى الدول العربية التي حاولت التخلص من هذا الإرث الاستعماري، عن طريق تبنيها للشرعية الثورية أو بالاستناد إلى بعض المبادئ الإسلامية لتبرير سلطتها، وجدت نفسها مضطرة إلى إتباع سياسات الهدم والتدمير للأنظمة الاجتماعية والسياسية التقليدية، وإقامة أنظمة جديدة على النمط الغربي الاستعماري، بحجة بناء مؤسسات وقيم حديثة تسمح بالتنمية والخروج من التبعية والتخلف التي هي فيها، إلا أن هذه العملية التحديثية أدت بدورها إلى خلق ازدواجية في النظم الاجتماعية لهذه الدول.

كما أنها أفرزت حالة من الصراع في الولاءات داخل الأنظمة السياسية القائمة ، فتعرض بذلك نظام القيم فيها إلى حالة من انعدام أو فقدان التوازن ، وحدث خلل في سلم الأولويات لهذه القيم نتيجة حالة الاحتكاك والصدام الحاصلة بين القيم الوافدة والقيم الأصلية ، هذا الخليط من المفاهيم والقيم السياسية الأصلية والوافدة المتصارعة فيما بينها ، أدى إلى حالة تحطم الوعي بالمدرجات الشاملة للثقافة السياسية ، مما أدى بدور إلى حالة من عدم الإتزن في تقديم التبريرات لدى السلطة الحاكمة حول شرعيتها ، وعدم ثقة المواطنين

فيها ، وهنا بالتحديد بدأت شرعية السلطة في الأنظمة العربية ترتبط بشخصية الحاكم فيها بحيث أصبحت تعد هي منبع الشرعية وأصل السلطة فيها ، فظهرت الناصرية واليومديائية والبورقبيية والأسدية والصدامية . . . وأصبحت السلطة في الأنظمة السياسية العربية محتواة داخل أشخاص . (العوامة ، ١٩٩٢)

ومن هنا فإن الأشكال السياسية المصطنعة التي سادت المنطقة العربية كنتيجة للإرث الإستعماري ومشكلة من الملكيات التقليدية والدكتاتوريات البيروقراطية ، برغم من أن لكل شكل طريقته الخاصة في اكتساب الشرعية ، إلا أنهم في مجموعهم لا يعبرون عن المؤشرات الحقيقية الشرعية سياسية مستقرة أو مستندة إلى منظومة من المفاهيم المعرفية والقيمية . فالأنظمة الملكية العربية تعتمد في تبرير شرعيتها على المصدر التقليدي الذي ينطوي على البعد الديني والقبلي ، فنجد مثلاً : أن كلا من المملكتين الأردنية والمغربية تستمدان شرعيتهما من صفة نسبهما إلى أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما بالنسبة للمملكة السعودية والسلطنة العمانية فهما يستندان في شرعيتهما على خدمة المذهب الديني الوهابي بالنسبة للسعودي والإباضي بالنسبة للعماني ، فيما تستند باقي الأنظمة الملكية المتبقية في الخليج العربي وهي : النظام القطري والكويتي والبحريني والإمارتي في شرعيتهم إلى المصدر القبلي والعشائري . (سعد الدين ، ١٩٨٧)

أما باقي الأنظمة العربية والتي تصنف في خانة الأنظمة الجمهورية لأن دساتيرها تنص صراحة على أن الشعب أو الجماهير هي مصدر السلطة ، فهي لا تستند في شرعيتها على المصدر التقليدي أو لا على المصدر العقلاني القانوني ، ومعظمها يستمد شرعيته إما من إيديولوجية ثوية أو من قيادة ملهمة أو منها معا ، فبعكس الأنظمة الملكية التي اعتمدت في شرعيتها أساساً على المصدر التقليدي



للشرعية تدعمه في ذلك بشكل ثانوي الإنجازات الداخلية والمهارة السياسية للقيادة هناك ، فإن المصدر الرئيسي الوحيد الذي استندت إليه الأنظمة الجمهورية العربية هو إيديولوجيتها الثورية ، أي قدرتها على إحداث التغيير وتحقيق الأهداف الكبرى التي روجت لها ووعدت بانجازها ، والتي جعلت منها مبرراً لإستلائها على السلطة واستمرارها فيها واحتكارها لها ، وسبباً في وجوب إتفاف الجماهير حولها ومنحها التأييد والطاعة ، وترك المعارضة لأنها من أسباب التفرقة ومن صنع أيادي أجنبية خبيثة لا تريد الخير والعز لهذه الدول . (سعد الدين ، ١٩٨٧) هذه المصادر من الشرعية اللاعقلانية للدول العربية أظهرت الطابع المنغلق والتقليدي للسلطة في الأنظمة السياسية فيها ، حيث أن السلطة مطلقة وقهرية والخضوع إكراهي للرعية . حيث أن الأنظمة العربية تتسم بالغياب الكلي للرقابة الإجتماعية الفعالة ، فلا يوجد مركز قادر على إخضاع السلطة المطلقة فيها للرقابة أو تحجيمها ، ووجود الدساتير في بعض الدول منها لا يعني الرقابة الدستورية ولا الإلتزام بمتضمنات الدستور ذاته ، أو أن تتخذ سلطة النظام عند المتاح به وفق القواعد الدستورية ، الأمر الذي يفسر المظهر المشخص للأنظمة العربية التي تسعى أكثر من غيرها إلى خلق الأساطير حول شخصية الحاكم ، ثم تبريرها وتحويلها إلى مصادر للشرعية كالتاريخ والدين والنسب الشريف وهالات القداسة (عروب ، ٢٠٠٩) وعلى هذا الأساس يشخص «جيمس تيراس» الدولة في الأقطار العربية على أنها «دولة توفيقية» تتميز بما اسماه «الدولة التعددية» فهي : أولاً : هي دولة تاريخية حيث تخضع السلطة فيها للنخب السياسية والأنصارها من الجماهير تعمل البيروقراطية التقليدية فيها كأداة للمحسوبية السياسية .

ثانياً : هي دولة حديثة تعمل على دمج المواطنين المحليين في الأمة الدولة لتأكيد شرعية النظام وشرعية النخب الحاكمة فيه على وجه الخصوص ، كما تعمل أيضاً على تبديد عدم الرضا وتعبئة التضامن مع النخب الحاكمة من أجل تأكيد شرعية النظام وحشد الدعم له .

ثالثاً : هي دولة قمع : تدير أجهزة القمع التي تملكها الدولة من أجل حماية الطبقة الحاكمة التي تعتبر دائماً فوق المجتمع وفوق القانون ، وفي دولة القمع يصبح القهر هو الناظم الأساسي لعلاقة الدولة بالمجتمع ، بحيث تكون الرقابة على السلوك والحياة الشخصية للأفراد والجماعات ووظيفة سياسية سامية مشتقة

من التعاليم والشرعية الإسلامية ، والتنكيل والقضاء على أي معارضة سياسية هو ضرورة من ضرورات الأمن القومي . (والي ، ٢٠٠٣)

إن هذا النمط من توفيقية الدولة هو ما يشكل هيكل الدولة المعاصر في الوطن العربي ، ولعل هذا ما يفسر لنا ظاهرة الإستقرار الظاهري على الأقل الذي تعرفه بعض الأنظمة العربية ، فهذا الإستقرار لم يكن نتيجة تفكير واقعي من قبل النخبة الحاكمة في تلك الدول على حد قول «وليام زرتمان» بل جاء نتيجة الممارسة الفعالة لأدوات السيطرة وأجهزة المخابرات والأمن الداخلي في هذه الدول ، فهذه الأدوات أثبتت نجاعتها كآليات للتحكم والسيطرة على المعارضة ، والتقليل من إمكانية وقوع أي هجوم عنيف ضدها . وبذلك لا ينبغي أن نفهم استقرار وديمومة بعض أنظمة الحكم في الدول العربية كدليل على صلاح حكمها أو شرعيتها ، بل هو مؤثر فقط على عدم قدرة شعوب هذه الدول أو عدم استعدادهم للإطاحة بها . كما أنه لا ينبغي أن نفهم استمرار رئيس الدولة في منصبه لمدة عقود في هذه الدول دليلاً على شرعيته أو رضا الناس عنه ، إنما هو فقط دليل على قوة القمع والرقابة والتفوق للأجهزة العسكرية والأمنية في تلك الدول . (والي ، ٢٠٠٣)

### المطلب الثاني : انعكاسات أزمة الشرعية على الاستقرار الاجتماعي في الوطن العربي

المؤشرات والحقائق التي تؤكد أن المشهد العربي يعيش الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية ، التي باتت لا تؤثر على راهن العرب فحسب ، بل على مستقبلهم ومكاسبهم الحضارية . وبسبب هذه الأزمات والمشكلات تزايدت أعمال العنف مما بات يهدد الإستقرار الإجتماعي في المنطقة العربية ، وبرؤية متزنة وراعية للكثير من نماذج العنف في الفضاء العربي نجد أن هناك أسباباً سياسية مباشرة لبروز هذه الظاهرة . فلا شك أن انعدام الحياة السياسية السليمة ، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام ، ولد مناخاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي ، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف التي يعانيها العالم العربي .

إذ تعمل الكثير من الفواعل والمكونات الاجتماعية في العالم العربي على

ممارسة أنواع من العنف لتجاوز نقاط الضعف البنوية التي تعاني منها المؤسسات الرسمية، هذا بدلا من أن تبحث عن حلول حقيقية وواقعية لهذه الأزمات، واستخدامها للعنف هنا يزيد من تفاقم المشكلة، فمن الطبيعي تماماً أن ينتهي استخدام القمع وتقييد الحريات وهضمها إلى دفع المجتمع إلى سلوك مسارب أخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه، وإلى ممارسة الاحتجاج ومجابهة العنف الرسمي بعنف مضاد، وهذا يقود إلى حقيقة أساسية من المهم التنبيه لها دائماً؛ وهي: أن العنف أداة يستعين بها القاهرون والمقهورون، وإن كان ذلك بمقادير مختلفة ولغايات متباينة.

فأزمة الشرعية التي تتخبط فيها الأنظمة السياسية العربية منذ أمد بعيد سرعان ما سوف تفتح الباب واسعاً أمام أنواع آخر من الأزمات، أزمات مرتبطة بها ونواتجة عنها، هذه الأزمات التي تتجلى أهم مظاهرها من خلال:

#### ١- أزمة الثقة المتبادلة بين النظام والمواطنين :

إن أساس الشرعية هو وجود الثقة بين الحاكم والمحكوم، فهي التي تمنح إحساساً لدى المحكومين بأن هذه السلطة التي تحكمهم وتدير شؤونهم العامة تمثلهم وتمثل مصالحهم، أما غيابها أو نقصها فهو أكبر مؤثر على وجود أزمة شرعية، فالثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم هي الضامن القيمي والنفسي لاستمرار النظام، وهي الأساس الذي على أساسه يستطيع النظام اتخاذ القرارات المصيرية في الدولة، وتصدي للمشكلات وحل الأزمات التي يتعرض لها المجتمع، أما عندما تبدأ هذه الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم في الاهتزاز يكون النظام السياسي في بداية طريقه لمواجهة أزمة شرعية. (حسنين، ١٩٨٥)

وهذا الأمر قد أصبح بدياً للعيان في جميع الأقطار العربية، حيث صار المواطن العربي بغض النظر عن اختلاف الأقطار التي ينتمون إليها يعاني من أزمة ثقة إتجاه حكومته والسلطة التي تحكمه، حيث أصبح لا يثق فيما تقول أو فيما تفعل، بل إنه بات يؤمن بالتكهنات القادمة من مراكز البحوث والاستخبارات الغربية، ولا يؤمن بالتصريحات والوعود القادمة من الحكومات العربية، وحتى الحكومات في الوطن العربي فهي الأخرى باتت لا تثق في ولاء هذا المواطن، بل إنها أصبحت تعده أخطر أنواع التهديدات التي يمكن أن تواجهها في المستقبل.

## ٢- تزيد لجوء المواطنين لاستخدام العنف :

إن أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم وعدم رضا أفراد المجتمع على هذه السلطة، غالباً ما يقود إلى سعيهم إلى ترجمة هذا السخط إلى أعمال عنف معادية للنظام القائم، وقد يأخذ هذا العنف أشكالاً وأنواعاً متعددة كالإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات، وأحياناً يصل إلى حد أعمال الشغب والاعتقالات. (حسنين، ١٩٨٥)

## ٣- تزايد لجوء النظام إلى العنف :

إن اهتزت ثقة المواطنين في النظام، وتدهور شرعيته وتزايدت أعمال العنف الموجهة إليه، تدفعه إلى اللجوء المتزايد لاستخدام القوة والإكراه ليضمن استمرار وليواجه القوى المناوئة له، فيركز على الجيش والشرطة والمخابرات، كما يلجئ إلى سن قوانين استثنائية تشرعن له تقييد الحريات وممارسة العنف الرسمي ضد المواطنين، (حسنين، ١٩٨٥) وهذا العنف يكون إما بإثارة الذعر الدائم لدى الجماهير من أي نخب أو تيارات سياسية بديلة كانت وتصوير حالها هو أفضل الأحوال في ظل الوضع القائم، وأن التفكير مجرد التفكير في أي بديل للنظام القائم هو أمر ينطوي على «كارثة محققة»، وإما في حالة عدم نجاح وسائل التخويف — اللجوء إلى استخدام القمع المباشر ككفيل بالمهمة. (سعد الدين، ١٩٨٧)

## ٤- انهيار قواعد العمل السياسي وشرعنه العنف :

ادت التوتر المستمر بين الجماهير والسلطة الى بروز ظاهرة العنف . وتجارب الحروب الأهلية المؤلمة التي جرت في بعض البلدان العربية تؤكد بشكل لا لبس فيه أن تناقض الخيارات الكبرى بين السلطة والمجتمع يقود في المحصلة النهائية لنشوء ظاهر العنف وبروزها . وقد عبر هذا التناقض والتدهور عن أعلى تجلياته المادية ، في انفلات غرائز العنوان المتبادل بين مكونات الحقل السياسي في مشاهد متلاحقة من العنف والإقصاء المتبادل ، إلى درجة باتت فيها العملية السياسية عاجزة أو تكاد عن أن تعبر عن نفسها في صورة طبيعية ، أي كفعالية تنافسية سلمية ، وإلى الحد الذي كاد فيه العنف - المادي والرمزي - أن يتحول

الشرعية الدستورية في العلوم السياسية وأثرها على الأنظمة السياسية العربية المعاصرة

إلى اللغة الوحيدة التي يترجم بها الجميع مطالبه ضد الجميع .  
وتباينت التغيرات التي لحقت بمؤشر الحكم في الدول العربية ، فبالنسبة  
للبلدان ذات الدخل المنخفض شهدت المؤشرات المتعلقة بفاعلية الحكومة  
والاستقرار السياسي وضبط الفساد تراجعاً حاداً على مدار الفترة ما بين عامي  
١٩٩٦ - ٢٠٠٧م ، أما البلدان ذات الدخل المتوسط والأدنى فقد سجلت تقدماً  
هامشياً على صعيد الاستقرار السياسي ، في حين تراجعت بقية المؤشرات الأخرى  
وتحديداً تلك المتعلقة بفعالية الحكومة والنوعية التنظيمية وحكم القانون وضبط  
الفساد ، في المقابل سجلت البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع والدول ذات  
الدخل المرتفع تطورات إيجابية على صعيد بعض المؤشرات في حين بقي مؤشر  
حكم القانون والتمثيل السياسي والمسائلة متدنية لدى جميع الأنظمة والبلدان  
العربية . (الأمم المتحدة ، ٢٠٠٩)

#### ٥- ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي :

ادى انهيار المؤسسة السياسية وانتشار الفساد داخل الدولة إلى ارتفاع مستوى  
عدم الاستقرار في المجتمع ، وهذا نتيجة العنف والعنف المضاد الممارس داخل  
الدولة ، وهذا ما يؤدي بدور ، إلى انخفاض مستوى المشروعية السياسية نتيجة  
فقدان المؤسسات السياسية لمصداقيتها لصالح القوة والعنف - وظهور بذلك  
ظاهرة التفسخ النظمي داخل الدولة ، بحيث أنها تصبح عاجز على الارتقاء إلى  
الحد الأدنى من القيم المشتركة داخل المجتمع ، فيظهر للعلن ضعف المؤسسات  
السياسية لدولة وعدم قدرتها على مواجهة المشاكل والتحديات التنموية وتلبية  
متطلبات المواطنين كما يظهر التناقض بين الممارسات والشعارات في هذه  
النظم ، وتزيد لجوئها إلى الإعتماد على الإنجازات المادية وبروز عنصر الشخص  
في القيادة كبديل على المؤسسات السياسية المحطمة ، فيتحول بذلك كل الثقل  
السياسي في الدولة لصالح طائفة أو فئة أو أفراد معينين ، أما مفهوم المصلحة  
العامة فيغيب في المجتمع . (العوالم ، ١٩٩٢)

وهذا الأمر يتضح جلياً في معظم الأنظمة السياسية العربية ، فهي تعاني من  
ضعف البناء المؤسسي فواقع الحال يوضح سيطرة أشخاص أو طوائف على  
السلطة في جميع الأنظمة العربية من ما يجعل الطابع الوحدانية والسلطوية

والرعوية يبقى الصفة المشتركة لأغلب البلدان العربية ، حيث لا يسمح فيها لأي تيار أو مؤسسة أو حزب بالبروز فوق شخص الحاكم ، (الجابري، ٢٠٠٧) هذا الشخص الذي لأجله تم تفريغ كل المؤسسات الدستورية والقانونية في الدولة من جوهرها ، كما تم حمايته بمجموعة من القوانين الاستثنائية البعيدة عن سلطة القانون ، والذي إذا رحل حلت بالبلاد ويلات الصراع وعدم الاستقرار .

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً : الاستنتاجات

١- إن غياب الشرعية في الوطن العربي - سواء على صعيد مؤسسة الدولة أو مؤسسات المجتمع - دفع باتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف والغايات والمصالح بالعنف المادي أو الرمزي ؛ بحيث إن غياب العلاقة السوية والعميقة بين السلطة والمجتمع دفع الأولى في العديد من الأحيان إلى استخدام أدوات العنف لتسيير مشروعاتها وإنجاح خططها الاجتماعية والاقتصادية .

٢- سابقا كان المجتمع يعبر عن نفسه وخياراته بامتلاك أدوات العنف واستخدامها فتحول الفضاء السياسي والاجتماعي العربي من جراء هذا التوتر والتباين إلى وعاء للعديد من النزعات والتوتر وترعرع مشاريع العنف والإقصاء ، اما في الوقت الراهن فقد بدا يعبر بوسائل اخرى مثل شبكات التواصل الاجتماعي او الاحتجاجات السلمية نتيجة لوعي المواطن العربي بحقوقه بشكل اكبر ، وورغبته بالتغيير السلمي ، وهذا ما برز بعد العام ٢٠١١ .

٣- افضت عملية ضعف الشرعية وديمومتها الى حالة من القطيعة او الانفصام بين مؤسسات الدول وبين المجتمع ، ولعل الجانب الخطير لهذه الأزمة هو وجود وضع متفكك يهدد بتفكك الدول ، او تحولها الى الدولة الفاشلة ومثال على ذلك ليبيا واليمن .

### ثانياً : التوصيات

١- العمل على إيجاد تشريعات جديدة تلائم تطلعات الجماهير وتلبي مطالبهم لاسيما بعد الوعي السياسي الذي شهدته اغلب الجماهير العربية والتي جعلها

الشرعية الدستورية في العلوم السياسية وأثرها على الانظمة السياسية العربية المعاصرة

تتفرض ضد انظمتها السياسية لتطالبها بالتغيير وليس اسقاط النظام السياسي ، وكما كان معمول به سابقا لضمات الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي ، ٢- أن الشرعية السياسية ذات صلة وثيقة بالمشروعية السياسية لذا لا يمكن الاعتماد على الشرعية السياسية دون تحقيق المشروعية السياسية لاسيما وان تجربة التحول الديمقراطي التي شهدتها عددا من النظم العربية بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي اثبتت عدم جدوى تحقيق الشرعية السياسية كضمانه لاستقرار النظام السياسي .

٣- ضرورة السعي لتوسيع مصادر الشرعية السياسية ، كونها الركيزة الاساسية لبناء الدول والامم ، وعدم الاعتماد على الاطر التقليدية في بناء الشرعية السياسية ، لاسيما بعد تغيير مفاهيم الامن من اطره التقليدية الى اطره الاوسع اذا بدا البحث عن الامن الانساني ، والذي اصبح بوابة لاختراق الدول والانظمة العربية والتشكيك بشرعيتها السياسية ، فضلا عن التنمية المستدامة والذي ايضا بدا يهدد مشروعية العديد من البلدان ، والتي هي تخلل بشكل او باخر بشرعية العديد من البلدان العربية ، لاسيما وان اغلب الانظمة العربية تمتاز باقتصاد ريعي ، قابل للنفاذ ، مقابل غياب او ضعف الاقتصادات العربية ، عدا عددا قليل من الانظمة العربية التي بدأت تدرك مخاطر تنوع مصادر اقتصادها ، والتي كانت بوابى للحفاظ على شرعية النظام السياسي .

#### قائمة المصادر

اولاً : القرآن الكريم

ثانياً : المصادر العربية

- ١ . إبراهيم سعد الدين ، وهلال علي الدين ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي . ط . ٢ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ .
- ٢ . ابن منظور - لسان العرب - الجزء السابع - الطبعة الأولى - ١٩٨٨ .
- ٣ . أحمد داور : أغلواء العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية ، تر . ابراهيم البيومي ، القاهرة : دار الشروق الدولية ، ٢٠٠٦ .
- ٤ . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ عمان : المكتب الإقليمي

الشرعية الدستورية في العلوم السياسية وأثرها على الانظمة السياسية العربية المعاصرة

للدول العربية، ٢٠٠٩ .

٥ . توفيق ابراهيم حسنين «مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية . . رسالة ماجستير: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥ .

٦ . خالد عبد الحميد سعود العوالمه «الثور» الايرانية وشرعية النظم السياسية العربية» (رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢ .

٧ . خميس حزم والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٣ .

٨ . د . أمين عاطف صليبا - دور القضاء الدستوري في إرساء دولة القانون - دراسة مقارنة - ٢٠٠٢ .

٩ . د . أنور أحمد رسلان - وسيط القضاء الإداري - دار النهضة العربية - طبعة ١٩٩٧ .

١٠ . د . رمزي الشاعر - تدرج البطلان في القرارات الإدارية - طبعة ١٩٩٧ .

١١ . د . رمزي طه الشاعر - القضاء الإداري ورقابته على أعمال الإدارة « قضاء التعويض - قضاء التأديب - المرافعات الإدارية » - دار النهضة العربية - طبعة ١٩٨٢ .

١٢ . د . سعيد عبد المنعم الحكيم - الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ - الطبعة الثانية سنة ١٩٨٧ .

١٣ . د . سليمان الطماوي - القضاء الإداري - الكتاب الأول - طبعة ١٩٨٦ .

١٤ . د . سليمان الطماوي - القضاء الإداري ورقابته لأعمال الإدارة - الطبعة الثالثة سنة ١٩٦١ .

١٥ . د . سليمان الطماوي - النظرية العامة للقرارات الإدارية - الطبعة الرابعة ١٩٧٦ .

١٦ . د . صالح حسن سميع - أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي - رسالة دكتوراه سنة ١٩٨٩ .

١٧ . د . طعيمة الجرف - مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون - مكتبة القاهرة الحديثة - ١٩٧٣ .



الشرعية الدستورية في العلوم السياسية وأثرها على الانظمة السياسية العربية المعاصرة

١٨. د. عبد الجليل محمد على - مبدأ المشروعية في النظام الإسلامي والنظم القانونية المعاصرة - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤ .
١٩. د. عبد الحميد متولي - الحريات العامة « نظرات في تطورها وضماداتها ومستقبلها» - منشأة المعارف - طبعة ١٩٧٥ - .
٢٠. د. عبد الحميد متولي - القانون الدستوري والأنظمة السياسية .
٢١. د. عبد الكريم محمد السروي - الرقابة الشعبية على سلطات رئيس الدولة .
٢٢. د. عصام عبد الوهاب البرزنجي - السلطة التقديرية للإدارة والرقابة القضائية - رسالة دكتوراه - كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٧٠ - صفحة ١٢٤ : ١٢٩ .
٢٣. د. على جريشة - المشروعية الإسلامية العليا - صفحة ٢٥ ، د. مصطفى كمال وصفي - النظام الدستوري الإسلامي - ٢٠٠٧ .
٢٤. د. ماجد راغب الحلو - القضاء الإداري - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٧ .
٢٥. الرازي - مختار الصحاح - الطبعة الرابعة سنة ١٩٩٠ .
٢٦. الرقابة الشعبية على سلطة رئيس الدولة «دراسة مقارنة بين النظامين الدستوري المعاصر والإسلامي» الناشر: دار المطبوعات الجامعية؛ ٢٠١٢ .
٢٧. الفيروز آبادي - القاموس المحيط - الجزء الثاني، ٢٠٠٥ .
٢٨. القضاء الإداري . . . الرقابة على أعمال الإدارة «مبدأ المشروعية - تنظيم القضاء الإداري دراسة مقارنة»، منشأة المعارف؛ ٢٠٠٣ .
٢٩. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، ط٧، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧ .
٣٠. منار ممدوح، أسماء فراج، «مفهوم الشرعية»، الموسوعة السياسيّة، ٢٠٢١-٢٠٠٤-٢٦، تاريخ آخر دخول: ٢٠٢٣-٠١-١٦ ١٥: ٠٧، متاح على الرابط التالي: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/> مفهوم الشرعية
٣١. ناصوري، أحمد «النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٠٠٨ .
٣٢. هشام أحمد عوض جعفر. اللغة: العربية. دار النشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. سنة النشر: ١٩٩٥ .

الشرعية الدستورية في العلوم السياسية وأثرها على الانظمة السياسية العربية المعاصرة

ثالثاً: المصادر الأجنبية

Charles Eisenmann، le droit administratif et le principe de légalité،.1

.études et documents du conseil de état، 1957، P. P 25 - 40

،Paris ،Thémis ،3e edition ،DroitAdministratif ،George Vedal.2

.P.P 189 - 230 ،1964

Political\_Science\_in\_the\_Arab\_World\_A\_Narrative,accessed December 14,2022.

<https://www.arabpsn.org/about>,accessed 10 December 2022.

13. Internet Encyclopedia of Philosophy, “The Frankfurt School and the Critical Theory,” <https://iep.utm.edu/critical-theory-frankfurt-school/>,accessed 12 December 2022.

14. Muhammad Azeem, ”The state as a political practice: Pakistan’s postcolonial state beyond dictatorship and Islam”, Third World Quarterly, 41:10, 1670-1686, DOI: 10.108001436597.2020.1780115/,

15. Political Science in Pakistan, in Think faculty, <https://thinkfaculty.com/political-science-scope-pakistan/>,accessed 11 December,2022.

16. Naveed Sultana, “How does politics affect the higher education on Pakistan,” published in Asia Proceedings of Social Sciences, file:///C:/Users/dell/Downloads/ahqanamta,+276-Article+Text-99620181123-2-1-.pdf,accessed 10 December 2022.

## Endnotes

1. <https://www.britannica.com/topic/political-science>, accessed 15 December 2022.
2. <https://sk.sagepub.com/reference/intlpoliticalscience>, accessed 14 December 2022
3. Keohane, Robert O. "International Institutions: Two Approaches." *International Studies Quarterly* 32, no. 4 (1988): 379–96. <https://doi.org/10.23072600589/>.
4. Geof Mulgan, "Thesis, Anti thesis and Synthesis: A constructive direction for politics and policy after Brexit and Trump," <https://www.nesta.org.uk/blog/thesis-antithesis-and-synthesis-a-constructive-direction-for-politics-and-policy-after-brexit-and-trump/>, accessed 10 December 2022.
5. Beck Little, "How democracy developed in Ancient Greece," <https://www.history.com/news/ancient-greece-democracy-origins>, accessed December 16, 2022.
6. Bayat, A. (2010). *Life as Politics. How Ordinary People Change the Middle East*. Amsterdam: Amsterdam University Press, <https://hdl.handle.net/188715229/>, accessed December 9, 2022.
7. Omar, Hussein, 'Arabic Thought in the Liberal Cage', in Faisal Devji, and Zaheer Kazmi (eds) *Islam after Liberalism* (2017; online edn, Oxford Academic, 24 Jan. 2019.), <https://doi.org/10.1093/oso/9780190851279.003.0002>, accessed 15 December 2022.
8. Hamdy A Hasan, *The Development of Political Science in the Arab World: A Narrative*, January 2009, SSRN Electronic Journal, DOI: 10.2139/ssrn.1697469, [https://www.researchgate.net/publication/272300398\\_The\\_Development\\_of\\_Political\\_Science\\_in\\_the\\_Arab\\_World\\_A\\_Narrative](https://www.researchgate.net/publication/272300398_The_Development_of_Political_Science_in_the_Arab_World_A_Narrative), accessed December 14, 2022.
9. <https://www.arabpsn.org/about>, accessed 10 December 2022.
10. Andrew F. March, "Political Islam: Theory," in *Annual Review of Political Science*, Vol 18, March 2015, <https://www.annualreviews.org/doi/10.1146/annurev-polisci-082112141250->, accessed 10 December 2022.
11. Maria Josua & Mirjam Edel, "The Arab uprisings and the return of repression, *Mediterranean Politic*'s, 26:5, 586-611, DOI: 10.108013629395.2021.1889298/, <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.108013629395.2021.1889298/>
12. Hamdy A Hasan, *The Development of Political Science in the Arab World: A Narrative*, January 2009, SSRN Electronic Journal, DOI: 10.2139/ssrn.1697469, [https://www.researchgate.net/publication/272300398\\_The\\_Development\\_of\\_](https://www.researchgate.net/publication/272300398_The_Development_of_)

in 70s and 80s who produced scholarly work comparable to the best in the world. Scholars like Eqbal Ahmed, Ishtiaq Ahmed, Saeed Shafqat, Hamza Alavi , and Ayesha Jalal emerged producing original scholarly works that offered candid criticism as well as solutions for political and ideological emancipation of the masses. A spate of scholarly articles being published in high quality social science journals with international accreditation on subjects that were earlier considered taboo like civil-military relations, anti-authoritarianism, ethno-linguistic deprivations, extremism, and elite capture of the national resources has led to socio-political awakening and reforms.

Pakistan currently has the world's largest Fulbright program for USA featuring 189 students through a funding of \$18.44 million with bulk of the scholarships allocated to social science researchers. Most of the Pakistani students return after acquiring foreign degrees and get integrated in think – tanks, academia, and government jobs. The scope for political science research backed by modern data collection and research tools is bright as an increasing number of young researchers have started feeding the policy makers through high quality research in areas like political and governance reforms<sup>(16)</sup>. Academic freedom, ability to tolerate criticism, capacity building of faculty, increased funding, and high class research publications have contributed towards improvement of political science as an academic discipline in Pakistan.

There is some negativity attached to the over politicization of the campus environment due to the political parties' penchant to treat student politics as their proxies.<sup>(17)</sup> This negativity, however, gets assuaged due to the political grooming of the student leaders in campuses as the future political leadership of the country.

high class scholarly publications. Despite having some good natural science research publications, the score on social science journals and publication is low in the Arab World. Furthermore the censorship and restrictions on publications also limit the scope of published political science concepts in Arab countries. The shortage of funding for high quality scholarly publications that do not toe the government line is another serious limitation obtruding constraints upon political science as an academic discipline in Arab countries.

To conclude, the Arab World has a lot of potential to develop political science as an effective academic discipline that inspires political reforms and governance reforms. The political space for the discipline has opened up in the shape of new political developments and the emergence of young and dynamic leadership, cognizant of the need to connect forcefully with the developed world in the spheres of politics, economics, and human security. There is ,however ; a need for increased funding for political science, rightly dubbed as the mother of social sciences, and opening up ideological space for the academic to benefit from the contrarian view point.

Here it is deemed appropriate to attempt a brief comparison of the state of the academic discipline of political science in Arab World with the development and progress of political science as an academic discipline in Pakistan. Pakistan's post-colonial struggle with independent nationhood featured a roller coaster political journey featuring military dictatorships, hybrid democracy, and pure democracy as per constitutional dictates.<sup>(14)</sup> Pakistan's experience shows that despite several top class universities and colleges left by the British colonialists, the subject of political science remained a theoretical construct, away from practical realities of politics till the seventies when the democratic transition opened up space for critical inquiry and research in political science. Several top class academic researchers and scholars of international repute emerged

There are ,however, problems that negatively impact the development of political science as a discipline that could compete at international level and yield workable solutions for political and democratic consolidation in Arab World. The problems afflicting Political Science are effectively reflected in the quotation of a Saudi political scientist Matrook Al Falih:

“Conducting research in Arab universities is very limited. The dissemination of knowledge is very poor and confined to a very narrow circle of specialists and academics. Such research papers often rely on theories and concepts which are either abandoned or obsolete. In addition, research centers at universities and colleges do not provide funds for professors to conduct research because of the administrative complexities and political environment prevailing in the Arab countries”.<sup>(17)</sup>

The development of political science in the Arab World suffers from several pathologies. These include lack of academic freedoms and ideological restrictions on the research topics. The main reason is the disconnect between the political system and liberal democratic traditions. For full flowering of the political science potential the students have to be exposed to practical experience of politics in the shape of internships in national legislatures, an aspect that is a weak link in Arab countries.

Another weakness is the low tolerance threshold for the criticism of governments, political systems, and the governance mechanisms. The lifeblood of political science in modern world is the ability to challenge and criticize the existing structures of social and political iniquities. A critical theory is an approach to social philosophy that focuses on society and culture to critique and challenge the existing power structures. Under authoritarian dispensations the critical theory of Frankfurt school of thought would be a political heresy<sup>(18)</sup>. That is another serious limitation on the political science in the Arab World.

The dissemination of political science concepts depends upon

and strategic studies in early seventies to include subjects like Arab Nationalism. The return of Western qualified Arab political scientists in the seventies and the improved economic situation gave major fillip to Arab political science. Factors like ideological conflicts among Arab countries also influenced the trajectory of growth of political science in the Arab World. The Arab Association of Political Science (AAPS) that called for a common Arab outlook on political science is an expression of Arab political scientists' will to shape an independent political science philosophy in accordance with the political and social realities of the Arab World<sup>(6)</sup>. After 911/ the ostracizing of the Muslim World resulted in a desire to introduce interfaith harmony and dialogue among the civilizations. Political science has made visible progress despite several obstacles. The conversion of the political science department in the University of Baghdad into a College of Political Science in 1987 is indicative of that visible progress.

The development of political science in Arab World is also impacted by a dichotomy. That dichotomy is the difference between the world view of the political science scholars following traditional Shariah rooted in political concepts and the world view of the scholars rooted in Western concepts of political science<sup>(7)</sup>. The resulting lack of conceptual integration leads towards political polarization and conflicts. The political science is supposed to yield political solutions that are indigenous, homespun, and nationalistic. In the absence of such solutions anchored in the political culture and sociology of the Arab world the public frustration grows leading towards Arab Spring type uprisings. In the Post Arab Spring environment a number of political science research institutes and universities started focusing on subjects like Authoritarianism, Democratic Pluralism, Political Economy of Development, and civil-military relations, which is a positive development<sup>(8)</sup>.



and data is obstructed and limitations imposed upon the researchers' ability to criticize the existing systems of politics and governance. New concepts and fresh ideas can only germinate through a dialectical relationship between thesis and anti-thesis leading towards synthesis<sup>(4)</sup>. When that dialectical relationship is disturbed the resulting gap leads towards ossification of political thought. A similar ossification was witnessed in ancient Greece where democracy first emerged as a concept with a universal appeal but degenerated later into a dogma when the democratic principles of pluralism, accommodation and accountability were abandoned<sup>(5)</sup>.

Political science evolves under a salubrious environment. In the Middle East the emergence of political science in nineteenth century had its origins in the political philosophy of scholars like Muhammad Abduh who espoused the concept of political Islam and Abdul Rehman Al Kawkabi who mainly focused on problems of despotism in political science<sup>(6)</sup>. Scholars like Ahmed Lutfi Al Sayyed translated the Aristotelian version of political science in Arabic<sup>(7)</sup>. The seminal contributions of these scholars were followed by development of political science as an independent discipline in Universities in Cairo, Alexandria and Baghdad. The credit goes to the pioneers who shaped the behaviourist tradition of political science to introduce a political science tradition in departments of legal and commercial studies to which political science earlier was a mere adjunct. Though departments of political science were established in Cairo, Baghdad, and Lebanon in early sixties, yet due to a strong tradition of legal and comparative politics' study, instead of domestic politics, the accent of the pioneering political scientists was on public, international law, comparative government, constitutional law, and diplomacy<sup>(8)</sup>.

Research Institutions like Al Ahram Center for Political and Strategic studies and Centers for Arab Unity diversified their focus from political

**Factors Affecting the Development of Political Science in Arab  
World and a Brief Comparison with Pakistan**

**By**

**Doctor Raashid Wali Janjua**

**Director Research Islamabad Policy Research Institute**

The topic for analysis is “Factors affecting the emergence of political science in the Arab World and a brief comparison with Pakistan.” Political Science as is generally known is the scientific study of politics.<sup>(v)</sup> It is an academic discipline of social sciences that deals with the system of politics, governance and power relations. Politics does not follow political science but political science does follow politics. Several variants of political science in Arab World include comparative politics, international relations, political theory, public policy, domestic politics, governance and political economy<sup>(v)</sup>. The approaches used while analyzing several aspects pertaining to above variants include positivism, rational choice theory, realism, institutionalism, structuralism and post structuralism<sup>(v)</sup>. It is generally understood that these subjects and approaches depend on certain factors that allow the researchers and academics to carry out a systemic and scientific study of political phenomena after collection of the relevant data and facts in an environment that encourages candid analysis.

There are two kinds of environments that affect the shape and direction of political science scholarship. The first kind is the fructifying environment where the academic institutions are liberal, allowing researchers and students to access the primary resources and data without obtruding any constraints upon their academic freedom. The second environment is stultifying, where the access to primary resources

يهدف مؤتمر العلوم السياسية الدولي والذي عقد تحت عنوان «التطورات المنهجية والمعرفية في العلوم السياسية: واقع العلوم السياسية في العراق والعالم العربي» في بغداد-العراق للمدة من ٢١ - ٢٢ كانون الأول ٢٠٢٢، إلى الجمع بين الباحثين والأكاديميين والعلماء لتبادل خبراتهم والأفكار الجديدة ونتائج البحوث حول جوانب العلوم السياسية جميعها ومناقشة التحديات العملية التي تمت مواجهتها والحلول المعتمدة، إلى جانب المناقشات حول أحدث التطورات والاتجاهات والاهتمامات العلمية والتحديات في هذا المجال، علاوة على الإسهام في استشراف وبناء مستقبل العلوم السياسية بناءً على مبادئ التبادل المفتوح للمعلومات والتواصل عبر الحدود بين مختلف المشارب الفكرية والعلمية.

تطمح كلية العلوم السياسية إلى أن يكون المؤتمر خطوة رائدة تستمر سنوياً، ليكون أحد أكثر الأحداث الأكاديمية تأثيراً في هذا المجال، ويسجل مع الوقت تاريخ طويل وسجل حافل. كما يعمل القائمون على المؤتمر على أن يبدأ مؤتمر كل سنة من حيث أنهى مؤتمر السنة السابقة وما خرج به من طروحات ونتائج، ليكون المؤتمر سلسلة متكاملة الحلقات.